

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

الشعبة: التاريخ

إعداد:
السبتي بن شعبان

بعنوان

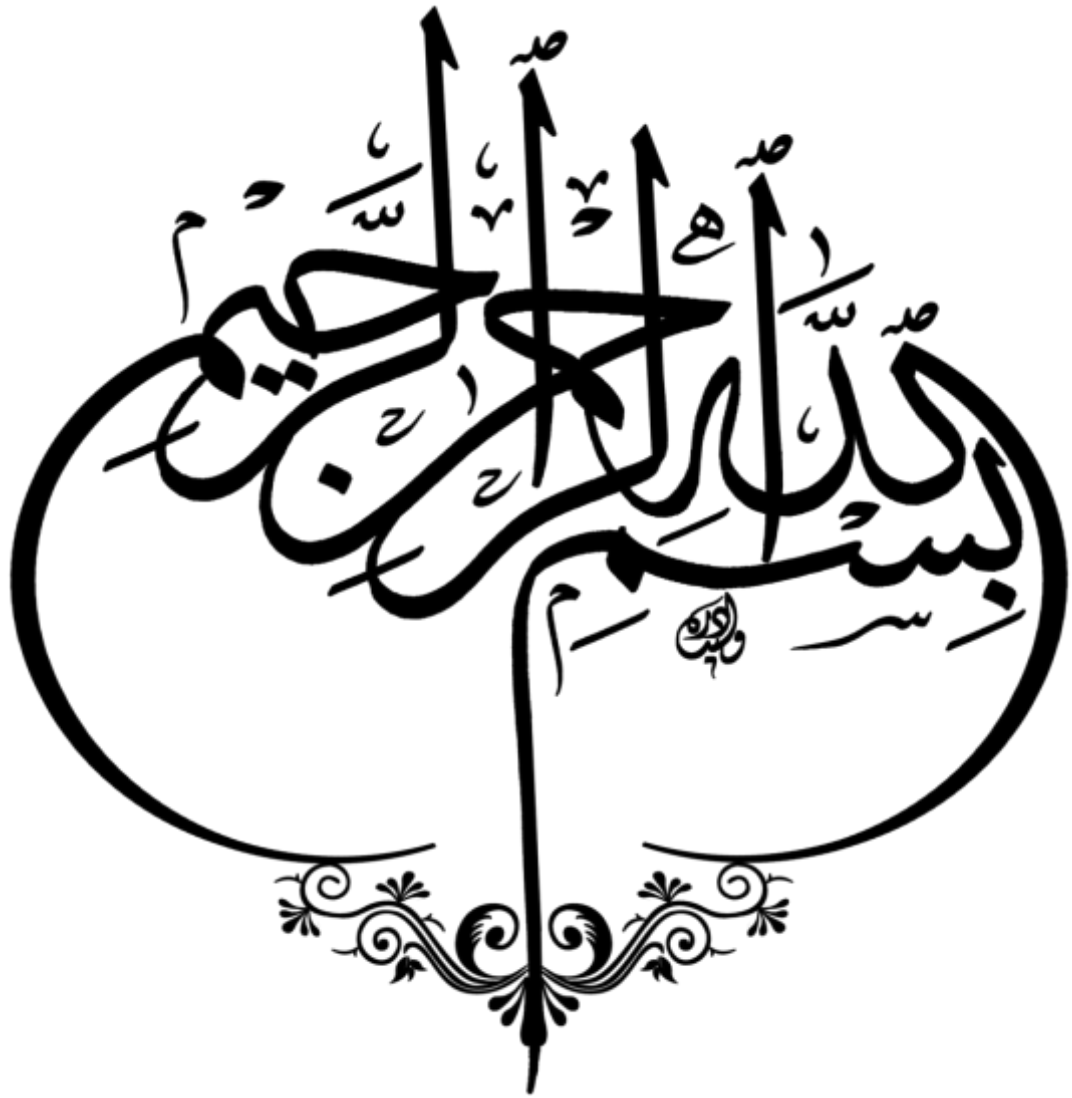
المنظمة الخاصة (L'OS) وعلاقتها بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية
(MTLD) 1947 – 1954م (النشأة والمسار)

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ: 2024/09/12

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة الانتماء	الصفة
السيد شايب قدارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا و مقررًا
السيد عثمان منادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس -	ممتحنا
السيد عيسى ليتيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور - خنشلة -	ممتحنا
السيد الحواس غربي	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيد عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



الشكر والتقدير

أقدم بخالص شكري وامتناني

إلى أستاذي المشرف على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور "محمد شرقي"
الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته العلمية ونصائحه القيمة طيلة فترة الإنجاز

فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم قراءة هذه الأطروحة وتقييمها مع تمنياتي

بالاستفادة من خبراتهم وتوجيهاتهم.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى روح والديّ رحمهما الله

وإلى زوجتي وبناتي

وكل من أمدني بمرجع أو وثيقة أو أسدى إليّ بنصيحة ذات صلة بالموضوع

المقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع وأهميته

عرفت الحركة الوطنية الجزائرية خلال النصف الأول من القرن العشرين عدة اتجاهات سياسية وإصلاحية بينت أهدافها وقدمت برامجها لحل المعضلة الجزائرية ووضع حد للاحتلال الفرنسي الذي دام أكثر من قرن وربع، حيث كان الشعب الجزائري يعاني طوال هذه المدة من حرب الإبادة والتشريد، ومن سياسة الفرنسة والتبشير والاستغلال والإذلال، مما سمح لمجموعة قليلة من المستوطنين واليهود السيطرة على الموارد الاقتصادية وعلى الشؤون الإدارية والسياسية والثقافية مدعياً أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

أمام هذا الوضع المأسوي حاولت الحركة الوطنية الجزائرية بكل أطيافها أن تقدم مقترحات سياسية بشكل فردي أو باتفاق الفاعلين في المجال السياسي مثل وثيقة البيان الجزائري وملحقه سنة 1943، ولكن الإدارة الاستعمارية كعادتها تجاهلت هذه الوثيقة الهامة وردت عليها بعد سنة واحدة من خلال وثيقة مارس 1944 التي أصدرها الجنرال ديغول والتي تعتبر رفضاً ضمناً للوثيقة وتكريساً للوضع الاستعماري، وهو ما أدى بالحركة الوطنية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية في الثامن من ماي 1945 إلى المساهمة في الاحتفال السلمي بعيد الانتصار على النازية والتعبير على أمل الجزائريين في نيل حقوقهم كسائر الشعوب الأخرى في العالم، ولكن الإدارة الاستعمارية حولت المسيرة السلمية إلى حرب إبادة بشعة راح ضحيتها 45 ألف شهيد حسب أوسط التقديرات، مما دفع بالجزائريين إلى البحث عن طريق جديد وهو الطريق الثوري كحل لمشكلة الاحتلال في الجزائر.

بعد صدور العفو العام عن السياسيين وقدم زعيم حزب الشعب مصالي الحاج من منفاه في الكونغو انعقد مؤتمر حزب الشعب المنحل في منتصف فيفري 1947، حيث تم الاتفاق على بقاء نشاط حزب الشعب السري بقيادة أحمد بودة وعلى انشاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية لمباشرة النشاط السياسي العلني، ثم تلبية رغبة الاتجاه الثوري الذي

يقوده الجيل الجديد من المناضلين بإنشاء المنظمة الخاصة (O.S) التي أسندت قيادتها في الأول إلى المناضل الشاب محمد بلوزداد.

وبعد سبع سنوات من الإعداد والاستعداد العسكري للثورة ومواجهة المشاكل والأزمات، استطاعت أن تفجر الثورة الجزائرية المباركة في الفاتح من نوفمبر 1954.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي كانت دافعا لي لاختيار موضوع: المنظمة الخاصة (L'OS) وعلاقتها بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) 1947 - 1954م (النشأة والمسار)، من بينها:

- اهتمامي بموضوع الحركة الوطنية الجزائرية بشكل عام، حيث سبق لي وأن أعددت رسالة ماجستير في التاريخ المحلي بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2011م والموسومة: الحركة الوطنية في منطقة قالمة ما بين 1919 - 1945م.
- اللبس والغموض الذي يكتنف موضوع المنظمة الخاصة وعلاقتها بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في العديد من جوانبه المختلفة.
- عزوف الباحثين وعدم رغبتهم الخوض في حيثيات هذا الموضوع لقلّة الكتابات الأكاديمية من جهة ، وعدم استغلال وتوظيف المادة العلمية من جهة أخرى خاصة المتواجدة على مستوى دور الأرشيف في الجزائر وفرنسا، والتي تتضمن معطيات هامة قد تجيب عن الكثير من التساؤلات المطروحة ، وفق منهج علمي يجمع بين الوصف والتحليل واستنطاق الوثيقة ، لعلّي أصل إلى نتائج نهائية قد تشكل إضافة جديدة وتسد بعض الثغرات البحثية التي لم تجد اجابة بعد .

ثالثا: تحديد الإشكالية

تتمحور إشكالية الدراسة حول: التحولات السياسية والثورية للحركة الوطنية الجزائرية وانعكاساتها على ميلاد المنظمة الخاصة (L'OS) ، مع ابراز الدور الطلائعي الذي لعبه

مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) في تأسيس هيئة ثورية تحضر للكفاح المسلح، وتعتمد أساليب العمل المختلفة المحققة للأهداف المسطرة، كما تبحث هذه الإشكالية في طبيعة العلاقة التي تربط المنظمة بالحركة السياسية.

و للإجابة عن هذه الاشكالية والإحاطة بها من جميع الجوانب يمكن طرح التساؤلات الآتية:

1. ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأسيس المنظمة الخاصة؟
2. ما هي الأهداف المرجوة من تأسيسها؟
3. ما هي العقبات والمشاكل التي اعترضت طريق نشأتها؟
4. كيف اكتشف أمر المنظمة الخاصة ؟ و ماهي ظروف وملابسات اكتشافها؟ وما تداعيات ذلك عليها وعلى الحركة الوطنية؟
5. ما مدى تفاعل حزب حركة الانتصار مع المنظمة الخاصة؟
6. إلى أي مدى كانت المنظمة الخاصة مستعدة لمباشرة العمل المسلح؟
7. ما هي التطورات التي عرفتها المنظمة بعد حلها من قبل الحزب؟

رابعاً: حدود البحث

يعالج موضوع الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1947- 1954 ، وهي فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، لأنها شهدت تطوراً مفصلياً في مسار الحركة الوطنية داخل الجزائر كمجال جغرافي من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح ، الذي وضع حداً فاصلاً لسياسة المطالب وأحدث تقارباً بين مختلف القوى والتشكيلات السياسية الوطنية والإصلاحية ، الأمر الذي يتطلب البحث والدراسة المتأنية مروراً بمختلف المحطات التاريخية والموقف عند آثارها وانعكاساتها على الحياة السياسية.

خامساً: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع في بعض جوانبه قليلة جداً ولا تفي بالغرض المطلوب، لكننا لا ننفي وجود بعض المحاولات الجادة التي اجتهد في إعدادها

بعض الباحثين ومن بينهم :الأستاذ مصطفى سعداوي الذي أنجز رسالة ماجستير بعنوان: "المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة اول نوفمبر" في أربعة أبواب واثنا عشر فصلا، وقد استفدت منها في الجوانب التي تتعلق بالهيكلية البشرية للمنظمة الخاصة في المقاطعات الثلاث ، وكذا عملية اكتشاف المنظمة وتداعياتها على الحركة الوطنية.

أما رسالة الماجستير للأستاذ مومن العمري و الموسومة :. "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" فقد أفادتي هي الأخرى في موضوع اكتشاف المنظمة الخاصة و انعكاساتها على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

واستفدت كذلك من رسالة دكتوراه للباحث تاحي إسماعيل بعنوان: "الحسين آيت أحمد من النضال الثوري ضد الاحتلال إلى المعارضة السياسية الوطنية 1926-2008" ، والتي تناول فيها السيرة الذاتية لآيت أحمد كمناضل في الحركة الوطنية وكقائد وطني للمنظمة الخاصة 1947-1949، وقد استفدت منها في جوانب مختلفة من موضوع الدراسة خاصة ما يتعلق بالمؤتمر الأول لحزب الشعب فيفري 1947 وتأسيس المنظمة الخاصة، والجاهزية التي بلغتها وذلك من خلال التقرير الذي قدمه في ندوة زيدين أمام اللجنة المركزية سنة 1948.

كما استفدت من رسالة دكتوراه للأستاذ شايب قدارة الموسومة: "الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 - دراسة مقارنة" في ما يتعلق بالتحويلات السياسية الثورية للحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، جراء الاصلاحات السياسية التي بادرت بها الجمهورية الفرنسية الرابعة لامتصاص غضب الجزائريين الناجم عن مجازر الثامن من ماي 1945.

سادسا: مناهج الدراسة

اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة و الاجابة على الاشكالية المطروحة على المناهج العلمية الآتية:

1. **المنهج الوصفي** : استخدمته في وصف وتتبع الأحداث التاريخية المختلفة وعرضها وفقا للتسلسل الزمني بما يخدم الموضوع .

2. **المنهج التحليلي** : اعتمدته في تحليل وتعليل الأحداث المرتبطة بموضوع الدراسة و مناقشتها انطلاقا من المادة العلمية المتوفرة في الوثائق الأرشيفية (تقارير الشرطة الاستعمارية، الشهادات المكتوبة) و المصادر التاريخية ، بغرض استنطاقها للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

سابعا: عرض خطة البحث

عالجت موضوع الدراسة وفقا للعامل الزمني والمادة العلمية المتوفرة في خطة بحثية متكونة من مقدمة ومدخل وخمسة فصول وخاتمة وملاحق ذات الصلة بالموضوع ، وقائمة للمصادر والمراجع المعتمدة وفهرس للمحتويات.

تناولت في المدخل الموسوم بـ: "الجزائر والحرب العالمية الثانية" مبحثين أساسيين ، تناولت في المبحث الأول "الواقع السياسي للحركة الوطنية" بمختلف توجهاتها وأثر ذلك على التطور الايديولوجي في الحركة الوطنية خاصة عند "فرحات عباس" الذي انتقل من الفكر الاندماجي إلى الفكر الاستقلالي وهو ما أحدث تقاربا واضحا بين قادة الحركة الوطنية من خلال بيان فيفري 1943م وحركة أحباب البيان والحرية 1944م، وهو ما جعل السلطات الاستعمارية تخطط لضرب الحركة الوطنية، أما المبحث الثاني فقد خصصته لـ: "أحداث الثامن ماي 1945م" حين تطرقت إلى الأسباب والنتائج وأثر ذلك على مسار الحركة الوطنية.

أما الفصل الأول والذي جاء بعنوان "التحولات السياسية والثورية في الحركة الوطنية" فقد عالجت في أربع مباحث، تناولت من خلالها انبعاث الحركة الوطنية بأسماء جديدة حيث تطرقت في المبحث الأول إلى "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" ودورها في الحفاظ على الهوية الوطنية، أما المبحث الثاني فقد خصصته لـ: "الحزب الشيوعي

الجزائري" ومحاولة كسبه للقاعدة الشعبية والتقرب إلى الأحزاب الوطنية، أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه "حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" أما المبحث الرابع فخصصته لـ: "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" ودورها في التحضير للكفاح المسلح من خلال تأسيسها للمنظمة الخاصة .

أما الفصل الثاني الموسوم بـ "ميلاد المنظمة الخاصة" فقد عالجت في أربع مباحث تناولت في المبحث الأول "العقبات التي اعترضت سبيل الثوار في إنشاء المنظمة الخاصة" بينما تطرقت في المبحث الثاني إلى "ميلاد المنظمة الخاصة وشروط الانضمام إلى صفوفها" وفقا للنظام الداخلي الذي انكبت القيادة على إخراجها طبقا لما تتطلبه المنظمات السياسية ذات الطابع العسكري، و تطرقت في المبحث الثالث إلى "هيكلية المنظمة وأبرز قياداتها"، بينما خصصت المبحث الرابع إلى "الهيكلية الإقليمية للمنظمة في المقاطعات الثلاث".

وجاء الفصل الثالث بعنوان: "تطور المنظمة الخاصة وأهم نشاطاتها" فبعد عملية تأسيس المنظمة شرعت الهيئة القيادية في وضع برنامج مختلف النشاطات انطلاقا من عملية جمع السلاح وتدريب المناضلين المنخرطين معتمدين في ذلك على تبرعات الميسورين من أبناء الشعب واشتراكات الأهالي الداعمين للعمل المسلح، ويشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول موضوع السلاح، أما المبحث الثاني فقد عالجت فيه الجهد الذي بذله قادة المنظمة في سبيل تدريب أعضائها على استعمال السلاح المتوفر وكيفية مجابهة العدو حسب البيئة المتواجدين بها وحسب ما تقتضيه حرب العصابات من كر وفر، وتقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب في ميدان المعركة، أما المبحث الثالث فقد خصصته للحديث عن الموارد المالية وركزت فيه على دور القادة في الحصول على المال ذلك من مؤسسات العدو، وقد جعلت من السطو على

بريد وهران أنموذجا لذلك، ثم تطرقت إلى نشاطات أخرى قامت بها المنظمة لحماية المناضلين من الشرطة وتصفية العملاء والخونة.

أما الفصل الرابع بعنوان: "اكتشاف المنظمة الخاصة وتداعياتها" فقد تضمنته ثلاث مباحث يتعلق الأول منها بأسباب اكتشاف المنظمة الخاصة، والمبحث الثاني للاعتقالات التي طالت أعضاء المنظمة من قبل مخابرات ورجال الشرطة الاستعمارية، أما المبحث الثالث فقد عالجت فيه موضوع المحاكمات التي مست معتقلي المنظمة الخاصة والأحكام الجائرة التي صدرت في حقهم وردة فعل المساجين اتجاه تلك الأحكام.

وعالجت في الفصل الخامس تطور المنظمة بعد حلها من قبل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول مؤتمر أبريل 1953م وتآزم الوضع السياسي داخل الحركة، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه ظهور الثوريين وتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان "مجموعة الاثنى والعشرين" والتحضير لتفجير الثورة المسلحة والإعلان عن اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954م، وسيطرة الثوريين على مراكز القيادة في جبهة التحرير الوطني (FLN) وردود الأفعال الأولية محليا (من طرف الأحزاب الوطنية، والسلطات الاستعمارية).

ثامنا: مصادر الدراسة ومراجعتها

للإحاطة الشاملة بجوانب الإشكالية المطروحة لموضوع الدراسة اعتمدت على عدد هام من المصادر والمراجع التي لها صلة بجوهر الموضوع يمكن التطرق لها فيما يلي :

أ- المصادر:

وتشمل الوثائق الأرشيفية التي تتعلق بالتقارير الصادرة عن مصالح الشرطة الاستعمارية والتي تزخر بتفاصيل دقيقة حول اكتشاف المنظمة الخاصة وتفكيكها، وتداعيات ذلك على الحركة الوطنية وخاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما تطرقت هاته التقارير

إلى مطاردة المناضلين واعتقالهم واحالتهم على المحاكم التي أصدرت في حقهم عقوبات قاسية من سجن وتعزيم، وتجريد من الحقوق المدنية .

حاولت قدر الإمكان أن أستغل المادة الخبرية التي تتوفر عليها الصحف الاستعمارية اليومية والأسبوعية منها: سواء جريدة لومند (Le monde) أو الصحف الاستعمارية التي تصدر في الجزائر مثل: صدى الجزائر (L'echo-d'Alger) وصدى وهران (L'echo-d'Oran) وسريع قسنطينة (La dépêche de Constantine) وسريع الشرق (La dépêche de L'Est) ومستقبل قالمة (L'avenir de Guelma)، حيث تضمنت الصحف الوطنية بالشرح والتعليق مختلف الأحداث كجريدة الجزائر الحرة (L'Algérie libre) لسان حال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وجريدة الجزائر الجمهورية (Algérie républicain) لسان حال حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما استفدت من جريدة المنار التي تناولت مختلف الأحداث بالوصف والتحليل ودافعت عن الحقوق والحريات وإطلاق سراح المساجين.

واستعنت أيضا بالمذكرات الشخصية لبعض المناضلين والقادة في الحركة السياسية والمنظمة الخاصة ، حيث كان لأصحابها دور فاعل في صناعة الأحداث ومعاصرتها فكانوا بمثابة شهود عيان على وقوعها ، ومن بين هذه المذكرات كتاب " الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)" وكتاب "المؤامرة (Le complot) لمحمد يوسف أحد قادة المنظمة الخاصة، حيث استفدت من هذين الكتابين في معرفة الظروف التي نشأت فيها المنظمة الخاصة وطريقة هيكلتها وانتشارها عبر الوطن، وملابسات اكتشافها ومدى تأثير ذلك على حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

كما استفدت من كتاب "مذكرات مكافح - روح الاستقلال (mémoires d'un combattant - l'esprit de l'indépendance) للمناضل والقائد الوطني للمنظمة الخاصة حسين آيت أحمد الذي تناول في مذكراته دور المنظمة الخاصة في تدريب وتكوين وتسليح

المناضلين استعدادا للعمل المسلح وهو ما عبر عنه في التقرير الذي تقدم به أمام اللجنة المركزية في لقاء زيبين 1948م.

و استندت أيضا من كتاب أحمد منصور بعنوان "شاهد على العصر" الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر ، تتناول فيه المسار النضالي للمنظمة الخاصة من تأسيسها إلى غاية اكتشافها ، ومدى تأثير ذلك على الحركة السياسية كما عالج فيه توقيف أحمد بن بلة وتحويله للسجن ثم الفرار منه رفقة زميله في المنظمة الخاصة أحمد محساس الذي ألف هو الآخر كتاب بعنوان "الحركة الثورية في الجزائر" والذي استندت منه في تتبع مراحل تأسيس المنظمة الخاصة إلى غاية اكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية سنة 1950 وتأثيرها على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

واستندت أيضا من مذكرات (علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري) وعيسى كشيدة (مهندسو الثورة) ومحمد بوضياف (التحضير لأول نوفمبر 1954)، محمد مشاطي (مسار مناضل) خاصة فيما يتعلق بالأزمة التي عاشتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعلاقتها برجال المنظمة الخاصة ودورهم في تأسيس الخط الثوري والمروور إلى العمل المسلح.

كما استندت بكتاب "جذور أول نوفمبر 1954" Les origines du 1^{er} novembre 1954 للمناضل والمجاهد بن يوسف بن خدة، الذي تناول فيه نشاط الحركة الوطنية (حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)، والمنظمة الخاصة وعلاقتها بالحزب.

أما كتاب "مذكرات معاصر - الكفاح القومي والسياسي" بجزئيه الثاني والثالث لعبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون فقد تناول فيه بالشرح والتحليل الأوضاع التي عاشتها الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية والجهود التي بذلها المناضلون لإعادة بعث الحركة الوطنية بأسماء جديدة بعد قرار العفو الصادر في سنة 1946، وقد استندت منه كذلك في عرضه لمختلف الأحداث، أين تطرق إلى عقد المؤتمر الأول لحزب الشعب الجزائري 1947

والإعلان عن ميلاد المنظمة الخاصة، إلى جانب مصادر أخرى ذات أهمية منها: كتاب فرحات عباس بعنوان "ليل الاستعمار" الذي عالج فيه تفاصيل مهمة عن نشاط الحركة الوطنية، وكتابه "الشاب الجزائري" الذي هو عبارة عن مجموعة من المقالات عبر فيها عن مواقفه من القضية الوطنية، كما أذكر أيضا كتابات محمد حربي "جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" وكتاب "أرشيف الثورة الجزائرية" الذي ضمنه وثائق ترتبط بموضوع الدراسة منها تقرير آيت أحمد الذي قدمه في ندوة زيبدين 1948م.

و كان لي نصيب من الاستفادة من كتاب "المرافعات الكبرى" (Les grands procès) للمحامي وقواق الذي تطرق فيه إلى الاعتقالات والمحكمات القاسية التي طالت على المنظمة الخاصة ومناضلي حركة الانتصار، وسياسة القمع المسلطة على المساجين السياسيين والدور المهم للمحامين في الدفاع عنهم.

واستفدت من الشهادات المكتوبة للكثير من الشخصيات الوطنية والتي ضمنها محمد عباس في كتبه "رواد الوطنية" و"فرسان الحرية" وغيرها من الكتب التي أفادتي في التطورات التي مر بها حزب الشعب حركة الانتصار وعلاقته بالمنظمة الخاصة.

وحاولت استثمار المادة العلمية المتاحة في عدد من المراجع المتوفرة باللغتين العربية والفرنسية والاستفادة منها نذكر منها:

كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" لأبو القاسم سعد الله الذي يحتوي على مادة تاريخية تتعلق بالفترة المدروسة ، و"تاريخ الجزائر المعاصر" لمحمد العربي الزبيري ، و "الحركة الوطنية الجزائرية (Le mouvement national Algérien 1919- 1954) للدكتور محفوظ قداش، وكتاب "الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900 - 1954" لجيلالي صاري ومحفوظ قداش، حيث تناولوا فيه أوضاع الجزائر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وقد أفادني كثيرا في الجانب السياسي أين تناولوا فيه بالتحليل الأوضاع السياسية بعد الحرب

العالمية الثانية والظروف التي عاشتها الحركة الوطنية في ظل الشرعية الانتخابية، والتطور الحاصل في الأسلوب النضالي، هذا إلى جانب مؤلفات أخرى مثل:

الحركة الثورية في الجزائر (Le mouvement révolutionnaire en Algérie) لصاحبه جاك جيركي (Jacque Jurquet) الذي تناول فيه الحركة الوطنية الجزائرية وتطور الحزب الشيوعي الجزائري وعلاقته بالحزب الشيوعي الفرنسي، وكتاب محمد تقيّة "الجزائر في حرب" (L'Algérie en guerre) وكتاب (L'Algérie en arme) لسليمان الشيخ، وكتاب التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني (L'histoire interne du FLN)، وغيرها من المؤلفات التي تناولت تاريخ الجزائر من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية اندلاع ثورة التحرير الكبرى 1954م.

تاسعا: الصعوبات

من الصعوبات التي اعترضتني أثناء انجاز هذه الدراسة نذكر منها :

- قلة الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الموضوع الذي يتسم بالسرية والحساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض الشخصيات والقضايا المصيرية التي لم نجد لها إجابة دقيقة أو تفسير مقنع عند قادة الثورة أو الفاعلين في أحداثها.

- كثرة المادة العلمية وتشعبها خاصة على مستوى الوثائق الأرشيفية التي تحصلت عليها حيث تطلب الأمر بذل المزيد من الجهد والوقت الكافي لاستقرائها بطريقة صحيحة واستخراج مضامينها و نقدها وتحليلها و مقارنتها بما ورد في بعض المذكرات الشخصية ، ومحاولة توظيف ما تضمنته من معلومات بشكل حذر ، بما يخدم موضوع الدراسة و الإشكالية المطروحة.

المحتـل

الحركة الوطنية الجزائرية والحرب العالمية

الثانية 1939-1945م

1. المناخ السياسي
2. أحداث الثامن ماي 1945م

1. المناخ السياسي:

قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية في خريف 1939 قامت الإدارة الاستعمارية من خلال المحكمة العسكرية يوم 4 أكتوبر 1939 بحل حزب الشعب ومعاينة أعضائه الفاعلين بعقوبات قاسية أعلاها 20 سنة سجنًا وأدناها 5 سنوات مع غرامات باهظة والإقامة الجبرية والنفي مما أدخل الحركة الوطنية الجزائرية بجميع توجهاتها في مرحلة جديدة من القمع البوليسي، والممارسات القاسية في حق الطبقة السياسية، هذا القمع الذي زاد المناضلين العزيمة والإصرار على المطالبة بحقوقهم في جو لم يكن معهودا لدى فئات الشعب، خاصة بعد مشاهدتها انهيار فرنسا أمام ضربات ألمانيا النازية في بضعة أسابيع، فكانت عشرون يوما كافية لسقوط العاصمة باريس، فأين هي قوة الدولة الفرنسية وعظمتها ؟

إن أسطورة فرنسا التي لا تقهر قد ولت⁽¹⁾ بالنسبة للجزائريين الذين تحرروا من عقدة الخوف التي لازمتهم لعشرات السنين، وبدت لهم فرنسا كما لم تكن لها حكومة قوية تنفذها ولا جيش قوي يدافع عنها، ويحميها من الهتلرية النازية⁽²⁾، ومن أجل ذلك بقي مناضلو حزب الشعب يعملون في السر ويواصلون النضال .

لقد كان وقع الهزيمة على الجزائريين نافعا ومجديا، فقد خلصت الفرد الجزائري وإلى الأبد من مركب النقص وعقدة الخوف اللتين لازمتاه إلى غاية سقوط باريس في 14 جوان عام 1940⁽³⁾ وغيرت بحق نظرتهم إلى فرنسا التي تنتصر وتتهزم⁽⁴⁾.

(1) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 10.

(2) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية 1930-1945، ج3، دار البصائر، الجزائر، 1986، ص 169.

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 2 ، م. و. ك، الجزائر، ص 228، 229.

(4) Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme algérien, T2, ENAL, Alger, 1980, pp 611-612

رغم الوضعية المزرية والمذلة التي عاشتها فرنسا من جراء الهزيمة النكراء، فإنها بقيت على سياستها القمعية تجاه الحركة الوطنية وخاصة حزب الشعب الجزائري (P.P.A) الذي صدر قرار الحل في حقه عشية إندلاع الحرب الكونية الثانية سبتمبر 1939م، وتعرض قاداته ومناضلوه إلى الإعتقال والزج بهم في غياهب السجون، حيث أصدرت المحكمة العسكرية يوم 04 أكتوبر 1939 على مصالي الحاج وجماعته، أحكام بالسجن والأعمال الشاقة والغرامات⁽⁴⁾ والحرمان من الحقوق المدنية وحجز الممتلكات⁽¹⁾.

وفي اليوم الموالي للمحاكمة علق المناضلون على جدران مدينة الجزائر شعارات حزب الشعب "أطلقوا سراح مصالي"، "يحيا حزب الشعب"، "الجزائر للجزائريين"، إن سياسة القمع لم تثن من عزيمة الوطنيين الجزائريين بل زادتهم ثقة في النفس للمضي إلى الأمام على طريق النصر، كما شجعهم نزول الحلفاء على السواحل وتصريحات الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt) المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها⁽²⁾ والتي عبرت عنها الفقرة الثالثة من الميثاق الأطلسي (12 أوت 1941) كما كان الإعلام الغربي يصدع عبر الإذاعات الدولية - إذاعة موسكو وإذاعة واشنطن - بحرية الشعوب والمساواة بينها⁽³⁾، ومن هنا ارتفعت أصوات الجزائريين المطالبة بالحرية وإطلاق سراح المعتقلين تطبيقاً لمبادئ الأطلسي، كما وجه الرئيس ايزنهاور (Eisenhower) خطاباً لسكان شمال أفريقيا تضمنته المناشير التي وزعت من الجو، قائلاً "إننا سنترك بلادكم عندما يزول عنها الخطر الألماني والإيطالي، وأن سيادة فرنسا على مستعمراتها ستظل بدون تغيير"⁽⁴⁾.

(1) Jacques Valette, La Guerre d'Algérie des messalistes 1954- 1962, Editions, L'harlattan, Paris, 2001, p 19.

(2) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، دت، ص 168

(3) عامر رخيلا، 8 ماي 45 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 36، 37.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 200.

في ظل هذه التطورات المطمئنة من جهة والمخيفة من جهة أخرى، انطلقت الفعاليات الوطنية الموجودة خارج السجون، تنشط بتقديم مشروع إصلاحات لإعادة الثقة للجزائريين، وتدفع بهم الى المساهمة في تحرير فرنسا، غير أن المشروع وجهه فرحات عباس إلى الحلفاء في 20 ديسمبر 1942 وهو ما اعتبرته الإدارة الفرنسية أمراً غير مقبول⁽¹⁾ وفي الثاني والعشرين من نفس الشهر، قدم فرحات عباس للسلطات الفرنسية نصاً مماثلاً لرسالة 20 ديسمبر، سلم للجنرال جيرو (Giroud) يتضمن طلب تمكين الشعب الجزائري من حريته، فكان رد الجنرال على الوفد الحامل للرسالة بأنه موجود في الجزائر ليحارب، لا ليناقش في السياسة⁽²⁾.

في خضم هذه التطورات سارع فرحات عباس إلى عقد اجتماع في منزل الأستاذ المحامي أحمد بومنجل بمدينة الجزائر في ديسمبر 1942، حضره السادة: ابن جلول، فرحات عباس، النائب المالي طامزالي، الدكتور سعدان، محمد الهادي جام، غريسي أحمد، قاضي عبد القادر، الدكتور لمين دباغين، حسين عسلة، الشيخ خير الدين، العربي التبسي، أحمد توفيق المدني، وانفقوا على إعداد ميثاق لمطالب الشعب الجزائري، وكلفوا فرحات عباس بتحريره في إطار المبادئ والأفكار التي اتفقوا عليها، وصودق عليه في 10 فيفري 1943⁽³⁾ وكان عنوان البيان "الجزائر أمام الصراع العالمي" بيان الشعب الجزائري⁽⁴⁾.

وبأسلوب نقدي قام فرحات عباس بتقييم دقيق لمختلف المراحل التي قطعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر و بعد عملية التقييم توقف البيان عند أهم المقاومات الشعبية وما أنجر

(1) الجليلي صاري، ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900، 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حرث الجزائر، 1987، ص 72.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 203.

(3) الجليلي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 72.

(4) عبد الحميد زوزو، محطات من تاريخ الجزائر -دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دارهومة، الجزائر، 2004، ص 223.

عنها من تهميش وانتزاع الأراضي من أصحابها الأصليين ومنحها للأوروبيين باسم الديمقراطية⁽¹⁾ وتمكينهم من مقدرات الشعب الجزائري المضطهد والمستبد.

لم ينس البيان أيضا المشاريع الواعدة والرامية إلى تمكين الجزائري من أسباب الرقي والتقدم، هذه المشاريع التي بقيت حبرا على ورق أمام تعنت الكولون الذين كانوا يتعاملون مع القضية الجزائرية على أساس ديني وعرقي وقومي⁽²⁾ بعد التمهيد الذي ذكر بالسياسة الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال، أشار البيان الى تطبيق مبدأ تقرير المصير وإدانة الاستعمار، ومنح الجزائر دستورا⁽³⁾ يضمن لها الحرية والمساواة دون أي تمييز جنسي أو ديني، وإلغاء الملكية الإقطاعية ، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، وفصل الدين عن الدولة ومشاركة الجزائريين في حكومة بلادهم، وإطلاق سراح كل المساجين السياسيين⁽⁴⁾.

إن نص البيان الذي وقع عليه ممثلي التيارات السياسية والعلماء، والمنتخبين يشكل همزة وصل بين طموحات هؤلاء جميعا، وكما قال الأستاذ أحمد بومنجل "أنه تعبيرا عن مصالحة أملت التجربة والظروف ، أما السلطات الاستعمارية فقد أساءها الأمر، وأصبحت بنوع من الدهشة والفرع لما وجدت كل الموقعين عن المنتخبين (مستشارين بلديين، ومندوبين ماليين) ومن الذين اشتهروا بميولهم لفرنسا⁽⁵⁾، وقد جرى تسليم البيان في 31 مارس 1943 إلى الحاكم العام الجديد مارسال بيروتون (Marcel Peyrou) وأرسلت نسخ منها إلى الجنرال شارل دوغول (Charles de Gaulle) بلندن، وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة والأمم المتحدة، تضمنت النقاط الخمسة التي سبق ذكرها⁽⁶⁾.

(1) Annie Rey-Goldzeiguer, aux origines de la guerre de l'Algérie 1940. 1945 Editions la découverte, paris 2002 p 184

(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 34.

(3) Xavier, yacono, Histoire de la colonisation française, P.U.F, paris, 1984, p 109.

(4) Nora Ben allegue – chaouia, Algérie, Mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, O. P. U, Alger 2004, p 248.

(5) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 36.

(6) Annie Rey- Goldzeiguer, op.cit. . p 185

تظاهرت السلطات الاستعمارية بقبول البيان من حيث المبدأ، ولمح مارسال بيروتون (Marcel Peyrouton) إلى أنه يمكن التحدث عن مستقبل الجزائر إنطلاقاً من قاعدة هذا البيان⁽¹⁾، وطالب من الوفد الذي بلغه البيان تقديم خطة عمل تتضمن اقتراحات ملموسة⁽²⁾، مما أدى إلى تحرير وثيقة جديدة أطلق عليها ملحق البيان⁽³⁾، ويتكون هذا الملحق من فصلين، فصل متعلق بإصلاحات آجلة يتم إنجازها بعد الحرب، وهي أن تصبح الجزائر دولة مستقلة لها دستورها الخاص، ومجلس تأسيسي منتخب من قبل الجزائريين، وفصل متعلق بإصلاحات عاجلة يتلخص في فكرة الاستقلال الذاتي⁽⁴⁾ وتم التصديق عليه من قبل المندوبين الماليين برئاسة السايح عبد القادر رئيس فرع المندوبيات المالية لـ : أورليان فيل (Orléansville) الشلف حالياً يوم 26 ماي 1943⁽⁵⁾ ، وتضمن المشاركة الفورية والفعالية للممثلين المسلمين في حكومة وإدارة بلادهم بداية بتحويل الولاية العامة إلى حكومة الجزائر⁽⁶⁾.

إن المتأمل في نص البيان وملحقه، والقائمة الإسمية للموقعين عليها يدرك أن هناك تطوراً حققته الحركة الوطنية الجزائرية في ظرف قصير، يتمثل في التغيير أو التحول الملموس في مواقف العديد من الشخصيات الاندماجية وعلى رأسها فرحات عباس الذي أنكر في وقت مضى على الجزائر وجودها⁽⁷⁾، بالإضافة إلى البرجوازية المسلمة التي لم تبخل

(1) الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 137.

(2) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 174، جمال قنان، المرجع السابق، ص 196.

(3) محمد شيبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2014 - 2015، ص 161.

(4) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 174.

(5) Claude Collot et Jean Robert Henri, le mouvement national algérien textes 1912, 1954 Editions L'harmattan, paris, pp 169, 170.

(6) الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 74، 75.

(7) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984م، ص 32.

بتضامنها مع طموحات الشعب وهو أمر جديد⁽¹⁾، بحيث نجد كل التشكيلات السياسية قد أُلقت وأُلقت حول مطلب الاستقلال الذي كان في الماضي حكرا على الحزب المحظور، حزب الشعب الجزائري (PPA) فما هو موقف السلطات الاستعمارية من هذه التطورات ياترى؟ سبق للوالي العام بيروتون (Peyrouton) أن أخذ بعين الاعتبار ميثاق البيان ووعده الوفد الجزائري الذي سلمه إياه بأنه سيأخذه كأساس لدستور الجزائر ، وكون لجنة لوضع مشروع إصلاحات تُتخذ في الحين، وشكل ممثل فرنسا لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي، واجتمعت هذه اللجنة مرتين من 14 إلى 17 أبريل 1943م ، و من 23 إلى 26 جوان 1943 وصادقت على الإصلاحات التي تضمنها ملحق البيان⁽²⁾ لكن هذه الإصلاحات لم تحظ بأي اهتمام من طرف الجنرال جورج كاترو (Georges Catroux) الذي خلف بيروتون بحيث لا يرى نفسه متقيدا بتعهدات سلفه ولا بالتزاماته، وعندما زاره السيدان عباس، وطامزالي يوم 11 جوان 1943 ليسلماه ملحق البيان الذي وقعت صياغته استجابة لرغبة الوالي العام السابق، أعلن لهما عن رفضه للوثيقتين (البيان + الملحق) مدعيا أن متطلبات الحرب تقتضي السكوت عن المطالب أي كان نوعها⁽³⁾ وراح يضاعف المساعي الرامية إلى تمكين الجزائريين من المواطنة الفرنسية والحد من سياسة القمع والإستبداد، وهو ما دفع بعباس إلى تعبئة المنتخبين الجزائريين الذين رفضوا المشاركة في اجتماعات المندوبيات المالية ووجهوا نداء للجنرالين ديغول (Charles de Gaulle) وكاترو (Catroux) يؤكدون من خلاله على التزامهم المطلق بما جاء في البيان وملحقه⁽⁴⁾، وكان رد فعل كاترو حل المندوبيات المالية في 23 سبتمبر 1943 واعتقال عباس وعبد القادر السايح وفرض

(1) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 171.

(2) المصدر نفسه، ص 173، 174.

(3) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 36.

(4) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 178.

الإقامة الجبرية عليها⁽¹⁾ ونفيهما إلى تلبالة، وفي هذا الشأن يقول فرحات عباس : " لقد قام الشعب في الجزائر العاصمة وقسنطينة وسطيف وفي جميع القطر يتظاهر ضد هذه الإجراءات التعسفية حتى اضطر الجنرال كاترو (Catroux)، تحت سخط الجماهير، أن يلغي قرار حل قسم النواب وأن يطلق سراحنا".⁽²⁾

إن التظاهرات الشعبية، ورياح التحرر التي اجتاحت معظم الدول المتخلفة قد ساهمت في الضغط على لجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول (Charles de Gaulle) الذي أعلن في خطابه من قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943 على حقوق وواجبات المواطنة الفرنسية لبضع عشرات الآلاف من الجزائريين مع احتفاظهم بهويتهم الإسلامية⁽³⁾ وقد تجسد ذلك في أممية السابع من مارس 1944 وكأن بالرجل يريد أن يعيد التاريخ إلى الوراء لكون الأممية لم تخرج عن إطار مشروع بلوم فيوليت (Blum-Viollette) لسنة 1936⁽⁴⁾، وهو ما ورد على لسان بعض الفرنسيين⁽⁵⁾.

وردا على ذلك شكل الوطنيون على اختلاف مشاربه متجمعا كبيرا حمل اسم "أحباب البيان والحرية" (AML) لدعم البيان وتحقيق محتواه، ولم تمر بضعة أشهر على تأسيسه حتى أصبح المنخرطون فيه يقدرون بمئات الآلاف، ويذكر عباس فرحات أن عددهم كان يزيد عن 500 ألف منخرط⁽⁶⁾ وهو ما شجعه على مواصلة اتصالاته مع الإدارات السامية لإقناعها بالنظر في مطالب الحركة والبقاء ملتحما مع الشعب، ومع قادة التيارات الوطنية أمثال مصالي الحاج الذي أولاه ثقته حيث قال له: "أنني أوليك ثقتي لتأسيس جمهورية

(1) Ahmed Mahsas le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1er (première) guerre mondiale à 1954 , Editions l'Harmattan paris , 1979 , p 176

(2) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 179.

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق. ص 215 - 216.

(4) voir déclaration de Messali Hadj 15 .1. 1944 in le mouvement national Claude Collot et jean Robert Henry op.cit. p 183.

(5) Charles – Robert – Ageron, France coloniale ou parti colonial? Presses universitaires de France, paris, 1978, p 281.

(6) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 184.

جزائرية متعاونة مع فرنسا ولكنني لا أثق البتة بفرنسا لأنها لا تدعن إلا للقوة ولا تعطي إلا ما ينتزع من يدها انتزاعاً"⁽¹⁾.

واستكمالاً لأهداف الحركة أسس فرحات عباس جريدة المساواة لسان حال الحركة يوم 15 ديسمبر 1944 و كان يشرح على صفحاتها أفكار الحركة وأهدافها⁽²⁾، وبذلك تكون قد كسبت أصواتاً مؤيدة في الداخل والخارج، وأصبحت تشكل جبهة عريضة من الأحزاب، وبقي خارج هذا التجمع الشيوعيون الذي أسسوا حركة "أحباب الديمقراطية والحرية" لمواجهة أحباب البيان والحرية ومناصرة لسياسة الإدماج⁽³⁾، واختاروا الجنسية الفرنسية ضد الأطروحة الجزائرية التي جاء بها البيان.⁽⁴⁾

رفض الجزائريون الإصلاحات التي جاء بها الجنرال دوغول لكونها لم تخرج عن إطار مشروع بلوم فيوليت الذي يهدف إلى تفكيك المجتمع الجزائري بمنح المواطنة لأقلية من الجزائريين، وعليه فقد بقوا متمسكين بالبيان ويدافعون عن برنامجه بحيث أصبح الاستقلال شعار الجماهير⁽⁵⁾ التي اجتاحت الشوارع، تأييداً لما جاءت به حركة أحباب البيان من إصلاحات ترفض الاندماج الذي تبنته النخبة في الماضي القريب، وتمهيداً لقيام جمهورية جزائرية مستقلة لها مؤسساتها تنتخب بواسطة الاقتراع العام من طرف كافة الجزائريين بدون أي تمييز عرقي أو ديني⁽⁶⁾.

(1) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 183.

(2) لونييس رابح، بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 255.

(3) Claude collot et jean Robert Henry.op.cit. p 185.

(4) Robert Ageron . Charles : Histoire de l'Algérie contemporaine , que sais je 1830-1879. 7ème édition paris , 1980 , p 91.

(5)ibid. p 91

(5) جمال قنان، المرجع السابق، ص 201. 202.

(6)محمد العربي الزبييري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 43.

اتسمت السنوات التي تلت نزول الحلفاء بالجزائر عام 1942، بصبغة سياسية جسدتها مختلف التيارات شيوعية ووطنية، فكان الهدف بالنسبة للشيوعيين والاشتراكيين هو مضاعفة الجهود من أجل فرنسا القوية المكافحة، والقضاء على كل ما من شأنه أن يهدد بانفصال المستعمرات ، بينما التف الوطنيون من المنتخبين ، العلماء وحزب الشعب حول وثيقة البيان ثم تجمعوا في حركة أحباب البيان والحرية AML وقاموا بحملات واسعة لصالح الاستقلال وكانت الحملة الأكثر فعالية ونجاعة في القطاع القسنطيني⁽¹⁾.

قابلت الإدارة الاستعمارية هذا الهيجان الجماهيري بتخوف كبير واصفة إياه بالعاصفة التي يجب وقفها مهما كان الثمن⁽²⁾، وبدأ طور التحدي والمواجهة بين السلطات الكولونيالية وحركة البيان، فجاءت مظاهرات أول ماي 1945 مؤكدة لتلك الحقيقة، حيث عمت كل مدن البلاد ، ورفع المتظاهرون الراية الوطنية ونادوا بإطلاق سراح مصالي الحاج، واستقلال الجزائر⁽³⁾.

أمام هذا الوضع أرسلت الإمدادات من جند وشرطة على جناح السرعة، وأقيمت في وجه المتظاهرين العقبات والحواجز، ووقع الاحتكاك مع الجماهير، وصوبت البنادق والرشاشات تجاه المتظاهرين وسالت الدماء في صفوف العزل فسقط العشرات من القتلى، والمئات من الجرحى⁽⁴⁾، وعوض التنديد بما جرى من عنف وقمع، راح الحزب الشيوعي الجزائري يصف الحركة المصالية، بالحركة الهيتليرية التي أفسدت احتفالات الطبقة الشغيلة باليوم العالمي للشغل، وفي الرابع من شهر ماي رد عليه حزب الشعب ممثلا بمصالي

(1) Nora Ben allegue – chaouia, op, cit, p 252.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 210.

(3) محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب، محمد الشريف بن دالي الحسين، ط4، تالة للنشر، الجزائر، 2014، ص 66.

(4) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 71.

بقوله: " إن الذين أفسدوا على العمال احتفالهم هم أولئك الذين سلحوا الشرطة لتقتل عائلات الجنود الذين ساهموا في تحرير فرنسا من الفاشية والنازية".⁽¹⁾

وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر ماي سنة 1945 استسلمت ألمانيا أمام ضربات الحلفاء وتقرر أن يكون اليوم الثامن من شهر ماي موعدا للاحتفال بالنصر، وقررت قيادة حزب الشعب المشاركة فكانت المأساة، حيث تحول يوم النصر إلى مجزرة حقيقية أسفرت عن إبادة عشرات الآلاف من الجزائريين، وتدمير مئات المدارس والمشاتي ووصل الأمر في بعض المناطق إلى طرح النساء والأطفال والرجال أرضا والمرور فوقهم بالدبابات ، كما حدث في جيجل، أما في قالمة فقد تم حرق الجثث في أفران الجير بهيليوبوليس⁽²⁾.

2. أحداث الثامن ماي 1945م.

1.2. الظروف والأسباب:

شهدت الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية حركة كبرى، إذ كانت المجال الجغرافي الهام الذي حطت به الرحال القوات الحليفة في الثامن من شهر نوفمبر عام 1942⁽³⁾ ، واحتضن لجنة فرنسا الحرة، وتشكلت به حكومة المقاومة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول (Charles de Gaulle) كما كانت للدعاية الأجنبية خصوصا الألمانية منها دور في إيقاظ روح التحرر لدى الشعوب المستعمرة في إفريقيا وآسيا، ومحاولة اقناع الجزائريين بأن فرنسا قد انتهت كقوة مهيمنة على الجزائر⁽⁴⁾ ولم تكن الجزائر يومها مكانا للدعاية من دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) بل كانت أيضا مسرحا للدول الحليفة لبث دعايتها من لندن وموسكو وواشنطن، إلى جانب حكومة فرنسا الحرة التي كانت تبث دعايتها ضد ألمانيا النازية من جهة وضد حكومة فيشي، حكومة المارشال بيتان (Philippe Pétain) الموالية لها من جهة

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 71.

(2) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 69.

(3) Benyoucef Benkhedda, op.cit. p 79

(4) سعد الله أبو القاسم، المرجع سابق، ص 173

أخرى، الأمر الذي أسهم في نشر الوعي السياسي والوطني الذي توج بصدر ميثاق الأطلسي في 14 أوت 1941⁽¹⁾ والذي نصت مادته الثالثة على حق تقرير المصير، وحقوق الإنسان⁽²⁾، وهو ما جعل الشعوب المضطهدة تتطلع للمطالبة بحقوقها السياسية، حيث تمكنت الحركة الوطنية الجزائرية من التوحد بداية من بيان الشعب الجزائري في فيفري 1943، ووصولاً إلى حركة أحباب البيان والحرية (AML) التي رأت النور في مارس 1944، بغية تحقيق المطالب التي وردت في بيان فيفري 1943⁽³⁾ ومنها تكوين جمهورية جزائرية مستقلة متحدة فيدرالياً مع فرنسا ومناهضة للإستعمار والإمبريالية⁽⁴⁾.

جمعت حركة أحباب البيان والحرية (AML) التيارات الوطنية - حزب الشعب الجزائري (PPA) والمنتخبين وأنصار فرحات عباس والعلماء، في جبهة موحدة تمسكت بفكرة حق تقرير المصير واستعادة السيادة الوطنية المغتصبة، الأمر الذي أعطى هذا التجمع السياسي الكبير زخماً شجعه على العمل، بدون هواده من أجل نشر الوعي في أوساط الجماهير الجزائرية⁽⁵⁾، حتى يتسنى لها تحقيق مطالبها في الحرية والإستقلال، من خلال الترويج لفكرة الأمة الجزائرية السيدة⁽⁶⁾، يضاف إلى هذه الأحداث صدور أمرية 7 مارس 1944 التي تعطي الحقوق لقلّة من الجزائريين تشمل بحوالي تسعين ألف (90) مسلم من الموظفين الصغار، وقدماء المحاربين، والمتقنين الميسورين، فالأمرية ماهي إلا امتداد لمشروع بلوم فيوليت لعام 1936م⁽⁷⁾ وعليه فقد لقيت الرفض من الجزائريين والمعمرين على السواء وفي

(1) Benyoucef Benkhedda, op. cit, p 79

(2) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997، ص 128
(3) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 106.

(4) Jacques Jurquet, La Révolution nationale algérienne et le Parti communiste français, 1939-1945, T3 Edition du centenaire, paris, 1979, p 144.

(5) حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942. 1952. تر، سعيد جعفر مطبعة البربخ، الجزائر، 2004، ص 70.

(6) عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007 ص 113.

(7) Benyoucef Benkhedda, op. cit. p 85.

خضم هذه الأحداث أنشأت الدول الحليفة منظمة الأمم المتحدة في جوان 1945 وهي عبارة عن برلمان دولي يهدف إلى الحفاظ على الأمن والسلم العالميين، وضمان حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة⁽¹⁾.

في إطار التكتلات الدولية تحركت دول المشرق العربي لإنشاء الجامعة العربية عام 1945، وقد كان لهذا الحدث أثر بالغ على الكثير من الجزائريين، فجعلهم يتوقعون العون المادي والمعنوي من هذه الهيئة⁽²⁾.

واجه المعمرون إصلاحات دي غول التي جاءت بها أمرية 7 مارس 1944 بسخط شديد، كما قابلوا حركة أحباب البيان والحرية بالسخط والعداء ، وراحوا يحيكون ضدها المؤامرات بغرض تحطيمها وإفشال كل المساعي الحميدة⁽³⁾، ويتضح ذلك من تصريح عامل عمالة قسنطينة لسطراد كاربونيل (LESTRADE-CARBONNEL) للدكتور سعدان بأنه سيحدث هيجان وسيحل حزب كبير⁽⁴⁾ ، كما أن النائب "أبو" Abbo" طالما كان يردد أمام الناس أن تشويشات ستفجر ويتحتم على الجنرال ديغول (Charles de Gaulle) التراجع عن قرارات السابع من مارس 1944⁽⁵⁾.

إن المتأمل في تصريح هذين الاستعماريين يؤكد بما لا يدع للشك وجود سبق أصرار وترصد في وسط المستوطنين للإقدام على أفعال شنيعة ضد المسلمين، تبين مدى رفضهم للسياسة الإصلاحية التي جاءت بها إصلاحات ديغول (Charles de Gaulle) من جهة وتضرب الحركة الوطنية ضربة قاضية من جهة أخرى⁽⁶⁾.

(1) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2000، ص 122.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 242.

(3) عباس فرحات، المصدر السابق، ص 114.

(4) رضوان عينايت، 8 ماي 1945م في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 100

(5) عامر رخيعة، 8 ماي 45 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 ، ص 60.

(6) عامر رخيعة، المرجع نفسه، ص 61.

إن الحالة الصعبة التي عاشها الشعب الجزائري خلال الحرب الكونية الثانية من جراء السياسة الاستعمارية التي لم تعير أي اهتمام لمطالب الشعب الداعية إلى الحرية والاستقلال أدى إلى خلق نوع من الاحتقان السياسي لدى الوطنيين الشيء الذي دفعهم إلى التفكير مليا في اعتماد وسائل أخرى تمكنهم من تحقيق أهدافهم المنشودة، وقد تجسد ذلك بشكل جلي في انتفاضة الثامن ماي 1945⁽¹⁾.

إن هذه الظروف وغيرها مجتمعة داخلية وخارجية شجعت الحركة الوطنية بتشكيلاتها السياسية والإصلاحية على الاستجابة لنداء الحرية والاستقلال رغم ما يحاك ضدهم من مؤامرات راح ضحيتها عشرات الآلاف من الجزائريين في مناطق متفرقة من الوطن وخاصة في سطيف وقالمة وخراطة، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث هذه الانتفاضة الشعبية في هذا التوقيت، وفي هذه الجهة من الوطن (الشمال القسنطيني) .

اختلف الباحثون المهتمون بموضوع الثامن ماي 1945 في تحديد الأسباب والدوافع فمنهم من يرجعها إلى الضائقة الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية من خلال مساهمتها في مجهود الحرب بخيراتها وأبنائها من الشباب الذين تركوا عوائلهم بدون عائل، وبقيت الأرض بورا لا تجد من يخدمها فقلت المواد الغذائية وارتفع سعرها وانتشرت المجاعة، وبدت الحالة الاجتماعية للناس جد صعبة، وقد أكدت حكومة الاستعمار ذلك على لسان وزير داخليتها يوم 16 من نفس الشهر والذي أرجع سبب الحوادث إلى مشكل التموين بالقمح نتيجة لثلاث سنوات من الجفاف⁽²⁾، وأن الحكومة عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر⁽³⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 229.

(2) أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، الجزائر 2004، ص 145.

(3) عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 355.

وهناك مجموعة من الكتاب الفرنسيين الذين حذوا حذو حكومتهم وادعوا بأن الحوادث تعود إلى نقص الطعام وإلى المجاعة وأن الوطنيين استغلوا ذلك لإثارة الشغب غير أن هؤلاء الكتاب وغيرهم قد أكدوا على أن المنطقة التي شهدت تلك الأحداث كانت من أخصب المناطق وأن المتظاهرين لم يهاجموا أبدا مخازن التغذية، ولم يطالبوا بتحسين التموين وتوفير المواد الغذائية⁽¹⁾ وهو ما ذهب إليه الكولونيل شوان «Colonel Choen» بأنه لم يسمع في تاريخ افريقيا الشمالية بمظاهرات أو ثورات قامت بسبب الجوع⁽²⁾، ونفس الشيء أشارت إليه المؤرخة غولد زيغر «Gold Zeiguer» بقولها: " إن المجاعة لم تكن في يوم ما سببا من أسباب الثورة في الجزائر" وعليه فإن الأزمة الاقتصادية غير واردة منذ البداية لأسباب موضوعية كون الانتفاضة اندلعت في مناطق خصبة، والمخازن مملوءة بالحبوب بما يسد حاجة السكان طيلة ستة أشهر⁽³⁾.

هناك من استبعد نقص التموين بالمواد الغذائية كسبب في أحداث الانتفاضة الشعبية يوم الثامن ماي، ويعلل ذلك بعدم إقدام المنتفضين على فتح مخازن الحبوب والاستيلاء عليها، ويرجح أن الحوادث تعود إلى أسباب سياسية⁽⁴⁾، ويقول آخر أن المنتفضين قدموا من أماكن خصبة مكتفية غذائيا و أن عملية التفتيش لمنازلهم سمحت بكشف كميات وفيرة من القمح والفرينة والزيت وكل المواد الغذائية، ففي قرية بيتي (Petit) تم السطو على ثمانية منازل لمعمرين أخذوا منها الأثاث وتركوا الحبوب ، وعليه فإن العامل الاقتصادي بعيد كل البعد عن الأحداث ، كما أن الجزائر لم يسبق لها أن عرفت أحداثا مماثلة بسبب العامل الاقتصادي وعليه فإن الثورة أصبحت ضرورية⁽⁵⁾، بينما يؤكد اليساريون على الجانب المادي

(1) أحمد صاري، المرجع السابق، ص 145.

(2) عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 356.

(3) Annie Rey-Goldzeiguer, op, cit, p 293.

(4) Robert Aron et autres, Les origines de la guerre d'Algérie Textes et documents contemporains, , fayard, paris, 1962, p 151

(5) EUGENE, VALLET, Un drame algérien, la vérité sur les émeutes de mai 1945, les grandes éditions Françaises, paris, 1948, p 179.

في تفسيرهم للأحداث منطلقين من الأوضاع الاجتماعية المزرية التي عاشها الجزائريون بسبب سوء المواسم الفلاحية من جهة، وما أفرزته الحرب من جهة أخرى، ويتضح ذلك من الرسالة التي بعث بها أحد الأهالي في منطقة القبائل إلى واحد من أقاربه يصف فيها الوضعية الصعبة التي تعيشها المنطقة من جراء ندرة المواد الغذائية وارتفاع الأسعار، وما ينجم عنها من انفجار (1).

رغم اختلاف التفسيرات والآراء المتضاربة يبقى العامل الاقتصادي أحد العوامل المهمة التي تدفع بالشعوب لا محالة إلى التعبير عن حالة اليأس والغضب والسخط بوسائل مختلفة، من غير أن نهمل الأسباب الأخرى حيث يذهب البعض إلى ربط الحوادث بالواقع السياسي وذلك من خلال الشعارات التي رفعها المتظاهرون يطالبون فيها بحقهم في الحرية والاستقلال (2) وهو ما أكده الجنرال توبير "Tubert" في التقرير الذي أعده بشأن هذه الأحداث إذ يرجعها إلى السياسة الفرنسية تجاه الجزائريين، وكذا سقوط هيبة فرنسا من أعين الجزائريين بعد هزيمتها في جوان 1940 أمام الجيوش الألمانية (3)، إذ بدا لهم يوماً أنهم بإمكانهم أن ينتزعوا حريتهم منها (4) انطلاقاً من هزيمتها، ومن الوعود التي قطعتها على نفسها بمنحهم الاستقلال مقابل مشاركتهم إلى جانبها في الحرب، ناهيك عن حالة التنافر والكراهية بين الجزائريين والمعمرين (5).

وعزا آخرون أسباب الحوادث إلى العامل الديني، وذلك بسبب حقد المسلمين على المسيحيين نتيجة اضطهاد الدين الإسلامي ومؤسساته ورجاله من طرف الإدارة الاستعمارية

(1) عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 356.

(2) سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 237.

(3) أحمد صاري، المرجع السابق، ص 144.

(4) المرجع نفسه.

(5) إسماعيل سامعي، انتفاضة 8 ماي 1945 بقالة ومناطقها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،

ص 40.

إلا أن الواقع يبطل تفسيرهم هذا كون المتظاهرين لم يتعرضوا لا للكنايس ولا لرجالها ولم يلحقوا بها أي أذى⁽¹⁾.

2.2. وقائع الأحداث في: سطيف، خراطة، وقالمة:

يرى بعض المهتمين بالشأن الجزائري، وبموضوع الثامن ماي 1945 أن الأحداث كانت في البداية عبارة عن مظاهرات خططت لها الحركة الوطنية التي اجتمع قادتها (مصالي الحاج ، فرحات عباس، البشير الإبراهيمي) في 19/04/1945 بقصر الشلالة، وفي سرية تامة، حيث اتفقوا على مواجهة الإدارة الاستعمارية بالضغط على الفرنسيين من جهة وإظهار قوة الحركة الوطنية، ووعي الشعب الجزائري من جهة أخرى⁽²⁾، وذهب البعض إلى أن القادة الثلاث اتفقوا على القيام بمظاهرة عارمة في اليوم الذي سيحتفل فيه الحلفاء بالانتصار على النازية والفاشية⁽³⁾.

يذكر أحد الباحثين⁽⁴⁾ أن المظاهرة سادتها الفوضى الناتجة عن تأخر الحلفاء في تحديد التاريخ الذي سيجري فيه الاحتفال، لقد اختارت الحركة الوطنية مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للشغل لتنظيم مظاهرات سلمية لإظهار رغبة الجزائريين في الحصول على حريتهم واستقلالهم، فاستغل حزب الشعب المحظور الفرصة ونظم مظاهرات أرادها أن تكون شاملة للوطن، وترفع فيها الرايات الوطنية وتكون سلمية بعيدة عن استعمال العنف ومنادية بالاستقلال وإطلاق سراح رئيس الحزب -مصالي- والمعتقلين والمساجين السياسيين⁽⁵⁾.

(1) إسماعيل سامعي، انتفاضة 8 ماي 1945 ، ص 40

(2) أحمد مريوش، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث 8 ماي 1945، المجلة التاريخية العدد 10، جامعة الجزائر، 1997، ص 129.

(3) المرجع نفسه.

(4) حميدة عميرووي: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1 دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 148.

(5) Mahfoud KADDACHE, Djilali SARi, L'Algérie dans l'histoire: La résistance politique (1900-1954) Alger, 1989, p 86.

ويشير رضوان عناد ثابت⁽¹⁾ بأن مظاهرات الفاتح ماي كانت تهدف إلى توعية الجماهير وتؤكد على التأييد الشعبي، وخلق المزيد من الضغوط على الفرنسيين لتحقيق المطالب الوطنية، وقد أراد حزب الشعب أن تكون المظاهرات من المسلمين فقط للتأكيد على طابعها السياسي والوطني⁽²⁾، وأعتبر الكثير من أولئك الذين أدلوا بشهادتهم حول هاته المظاهرات بأنها مقدمة لمظاهرات الثامن ماي 1945⁽³⁾ الأمر الذي يوحى بالتخطيط المسبق من طرف حزب الشعب الذي أصدر الأوامر بإجراء المظاهرات في المدن الكبرى لتتوسع إلى بقية المدن⁽⁴⁾.

ويذكر شوقي مصطفى⁽⁵⁾ بأن مناسبة إحياء عيد العمال هي عملية سياسية بالدرجة الأولى أكثر مما كانت فرصة للتنديد بالتعسف والاستفزازات الاستعمارية⁽⁶⁾ حيث رفع المتظاهرون شعارات يطالبون من خلالها بنهاية الاستعمار، وتحرير رئيس الحزب الحاج مصالي⁽⁷⁾، إنها عبارات تتم عن النضج السياسي والوعي المتزايد لدى الجماهير الشعبية، وتعبّر عن آمال زعماء الأحزاب في هذا الظرف العصيب، تحقيقا لمطالب الحركة الوطنية⁽⁸⁾ لقد اتخذت بعض المظاهرات شكلا عنيفا في عدد من المدن مثل مدينة الجزائر وبسكرة

(1) رضوان عناد ثابت، المرجع السابق، ص 41

(2) عامر رخيلا، المرجع السابق، ص 63

(2) المرجع نفسه.

(3) رضوان عناد ثابت، المرجع السابق، ص 40، 41

(4) شوقي مصطفى من مواليد مدينة المسيلة في 5 نوفمبر 1919م، زاول دراسته الابتدائية بمسقط رأسه والثانوية في سطيف اخرط في حزب الشعب 1940م، درس الطب في العاصمة، انخرط في جمعية الطلبة المسلمين المغاربة التي ترأسها 1944-1945م، أعاد ترتيب اتحادية الحزب بفرنسا 1948-1949م، اختلف مع مصالي الحاج في بداية 1951م حول سياسة التحالف مع حزب البيان وجمعية العلماء، استقر بفرنسا وزاول مهنته كطبيب، وفي أواخر 1955 التحق بالجبهة وعمل بمصالح الإعلام ثم انتقل إلى تونس للعمل بنفس المصلحة وبالمصالح الصحية لجيش التحرير الوطني، عين على رأس البعثة الجزائرية بالمغرب 1958 إلى غاية وقف إطلاق النار، انسحب من الساحة السياسية بعد الاستقلال بدون رجعة مفضلا التفرغ لشؤونه الخاصة. أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 298.

(6) Benyoucef Benkhedda op.cit. p 303

(7) Ahmed Mahsas.op, cit, p 197.

(8) إسماعيل سامعي، انتفاضة 8 ماي 1945، ص 70.

وبجاية حيث أدعى الفرنسيون أنهم اكتشفوا مشروع الثورة في بجاية⁽¹⁾، وفي مدينة الجزائر نظم الوطنيون ثلاث مسيرات واجهتها الشرطة الفرنسية بالعنف، فأطلقت الرصاص على المتظاهرين وأصابت الكثيرين منهم ما بين قتيل وجريح حيث قتل ثلاثة مناضلين من حزب الشعب الجزائري، وتوفي في الأيام الموالية سبعة آخرون متأثرين بجراحهم⁽²⁾ كما قتل شرطيان وجرح ستة في صفوف الشرطة⁽³⁾، واقتيد آخرون إلى السجن⁽⁴⁾ بينما كانت مظاهرات سطيف ووهران وعنابة وقلمة أقل عنفا⁽⁵⁾.

انطلاقاً من هذه النماذج يمكن القول أن مظاهرات أول ماي كانت تمهيدا لما تلتها في الثامن من نفس الشهر⁽⁶⁾، وفي السابع من ماي 1945 أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب، وشرع الفرنسيون في التحضير لمهرجانات الأفراح يوم النصر فقاطعها الجزائريون وراحوا ينظمون مهرجانات خاصة بهم، وكانت هتافاتهم تدور حول الحرية واستقلال الجزائر واطلاق سراح المعتقلين والمساجين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاح ولم تظهر في الشعارات المرفوعة ما يثبت العداء والكراهية للفرنسيين⁽⁷⁾ غير أن عناد ثابت⁽⁸⁾ يذكر بأن العلم الفرنسي تمزق في وادي الزناتي في ذلك اليوم، وكانت السلطات الفرنسية هي التي سمحت للجزائريين بالمشاركة في الاحتفال بالنصر الذي يرمز إلى انتصار مبادئ الميثاق الأطلسي من بينها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها⁽⁹⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 230.

(2) علي تابلت، من جرائم فرنسا في الجزائر مذابح 8 ماي 1945، الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر 1994، ص 14.

(3) عامر رخيعة، المرجع السابق، ص 63.

(4) Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI, op.cit. p 86.

(5) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 230.

(6) عامر رخيعة، المرجع السابق، ص 63.

(7) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 230.

(8) Redouane Aïnad Tabet, 8 mai 45 en Algérie, Alger, 1987, p 43.

(9) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 230.

والجدير بالملاحظة أن تلك الأحداث تتبئ بعزم الجزائريين على مجابهة فرنسا التي فقدت هيبتها بهزيمتها أمام ألمانيا في جوان 1940 وأصبحت لا تخيف الجزائريين الذين تخلصوا من عقدة الخوف التي لازمتهم لعشرات السنين على أن فرنسا قوة لا تقهر إضافة إلى زيادة كرههم للمستوطنين الذين يستغلونهم في بلادهم، كل تلك المؤشرات توحى بالطلاق بين الجماهير الجزائرية والسلطة الاستعمارية والدخول في مرحلة جديدة من التحدي والمواجهة جسدها مجازر الثامن من ماي⁽¹⁾.

أ. الأحداث في سطيف:

صادف الثلاثاء 8 ماي 1945 يوم السوق الأسبوعي لهذه المدينة، التي أكتضت شوارعها ومقاهيها بالمتسوقين القادمين من البوادي والقرى المجاورة⁽²⁾، لقد جندت "حركة أحباب البيان والحرية" الجماهير المتواجدة للتظاهر احتفاء بالانتصار وإحياء لأرواح الجنود الجزائريين الذين قتلوا في جميع الجبهات لتحقيق ذلك النصر، فكان ذلك هو مغزى المظاهرات⁽³⁾، وفي الساعة السابعة والنصف من هذا اليوم أخذت أفواج من المناضلين والفلاحين والعمال تتجمع في المسجد القريب من المحطة للانطلاق من هناك باتجاه قبر الجندي المجهول، وقد جرد الجميع مما يحملونه من عصي وأسلحة بيضاء تأكيدا على سلمية المظاهرة⁽⁴⁾.

انطلقت جموع المتظاهرين من الجامع الكبير، تتقدمهم الكشافة، وكان أحد أشبالها يحمل العلم الجزائري، وسط أعلام الحلفاء⁽⁵⁾، وبعض المتظاهرين يحملون باقة من الورد

(1) عامر رخيعة، المرجع السابق، ص 57

(2) أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1995، ص 213.

(3) علي تابلت: أحداث 8 ماي 45، مجلة الذاكرة، العدد 2، الجزائر، 1995، ص 61.

(4) Redouane Ainaad Tabet, op.cit. p 50.

(5) BENOT Yves, Massacres coloniaux, 1944-50 : La IVe République et la mise au pas des colonies françaises., ENAG, Reghaia, Algérie, 2011. p 10

ليضعوها على قبر الجندي المجهول (النصب التذكري للأموات)، ومن الخلف كانت جماعة من أحباب البيان والحرية تحمل لافتات كتبت عليها شعارات أعدت مسبقا "أطلقوا سراح مصالي، يحيا ميثاق الأطلسي، ليسقط الاستعمار تحيا الأمم المتحدة"، وهي عبارات لا تثير أي تخوف ، وبمجرد مشاهدة الشرطة للعلم الجزائري، وللافتة التي كتب عليها "تحيا الجزائر المستقلة" سارعت باتجاه المتظاهرين وفجأة أطلق مفتش الشرطة النار على حامل الراية فأرداه قتيلا. ويادر جميع أفراد الشرطة بإطلاق الرصاص وحذا حذوهم المعمرين الذين أطلقوا الرصاص من شرفات وأسطح المنازل⁽¹⁾.

كان مقتل حامل العلم شعال بوزيد بداية للمواجهات العنيفة بين المتظاهرين والقوات الاستعمارية؛ حيث وافق الحاكم العام " إيف شاتينيو " (Yves chataigneu) على تمكين الجيش من ممارسة سلطة الشرطة بمدينة سطيف ودوائرها، بغرض السيطرة على الوضع وبعودة المتسوقين إلى أريافهم وقراهم أبلغوا الناس بما حدث في سطيف من تقتيل في صفوف المتظاهرين، فقام السكان بالمناداة بالجهاد⁽²⁾ انتقاما لضحايا المظاهرة السلمية فأقاموا الحواجز على الطرقات كما حاصروا مواقع المعمرين بالمنطقة (عموشة) وتعرض سكان بلدية بني عزيز إلى مواجهة واسعة النطاق من قبل الجيش الفرنسي جراء عملية قطع خطوط الهاتف وأنابيب المياه المؤدية إلى ثكنة الدرك الفرنسي⁽³⁾، وفور وصول خبر الانتفاضة بالمنطقة إلى السلطات العسكرية، سارعت إلى ارسال المزيد من العسكريين قدر عددهم ما بين 2000، 3000 جندي مدعمن بالطائرات الاستكشافية والمقنبلية، وبمجرد اجتياحهم للقريّة، عمل الجنود على زرع الرعب والهلع في صفوف المواطنين بغرض الحط من معنويات الثائرين في المنطقة وغيرها كما هو الحال في العلّمة، وعين كبيرة وغيرها، غير أن

(1) جون لوي بلانش، سطيف 1945، بوادر المجزرة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007 ص 203.

(2) المرجع نفسه، ص 213.

(3) صاري الجيلالي، محفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900 - 1954، ترجمة: بن حراث عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 80.

حوادث سطيف وضواحيها تبقى أكثر شناعة ودموية حيث قامت السلطات الاستعمارية المدنية والعسكرية على حد سواء بحملات إرهاب واسعة استخدم فيها جنود الفرقة الأجنبية، ووحدات الميليشية، وكذا الأسرى الإيطاليين، مختلفة الأسلحة بما فيها المدرعات والطائرات⁽¹⁾.

ب. الاحداث في خراطة:

شاءت الصدفة أن تشترك المدينتان، سطيف وخراطة في السوق الأسبوعية التي تصادف يوم الثلاثاء من كل أسبوع، وهو يوم عطلة بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية⁽²⁾، وبدأت الشرارة الأولى عند اعتراض مجموعة من المواطنين المسلحين سبيل الحاكم الفرنسي للمدينة بالقرب من قرية عموشة واغتيالها، وقد وصلت الأخبار إلى مسامع أهالي خراطة بأن عملية القمع والتقتيل التي شهدتها مدينة سطيف والمناطق المجاورة كفيلة بجعل الجميع مواطنين ومستوطنين، يستعدون للأسوأ، حيث قام الجزائريون بتشكيل مجموعات للقيام بأعمال هجومية انتقاما لقتلهم، ففي التاسع من شهر ماي استهدفت هذه المجموعات مرافق مختلفة للمعمرين شملت مركز البريد، وإدارة الضرائب، ومقر المحكمة، وأوصوا سكان الريف بإقامة الحواجز على الطريق لمنع المركبات من المرور، وكانت نتيجة هذه الهجمات سقوط سبعة قتلى من الأوروبيين، ومأن بلغت الأخبار إلى السلطات الإستعمارية سارعت هذه الأخيرة إلى شن هجوم معاكس بواسطة الأسلحة الثقيلة من استعمال للمدافع والطائرات المقبلة، وكل من حاول الفرار قتل بال سلاح الرشاش مما أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى، ومن الأعمال الرهيبة ما تعرض له سكان دوار بوعنداس الذين تم جمع عدد منهم

(1) طلاس مصطفى، المقاومة السياسية 1900 - 1954، ترجمة: بن حراث عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 80.

(2) عامر رخيلا، المرجع السابق ص 74.

وأجبروا على حفر قبورهم بأيديهم قبل قتلهم، لتتواصل عملية الإبادة التي امتدت إلى مناطق أخرى⁽¹⁾ شملت عموشة، عين عباسة، وبوقاعة، وزيامة منصورية...⁽²⁾.

ج. الأحداث في قالمة وضواحيها:

استقبل أندري اشيارى (André Achiary)⁽³⁾ في اليوم السابع من شهر ماي 1945 لجنة أصدقاء البيان والحرية، التي جاءت لطلب الترخيص بالتظاهر احتفاء بيوم النصر الذي يصادف الثامن ماي حيث جرى الحديث بين الطرفين، وأبدى من خلالها رئيس الدائرة أشيارى رفضا رسميا في البداية ثم تراجع عن قراره لما أكدت له اللجنة أن المظاهرة لن تكون سياسية، وقبل أن يغادرهم طلب منهم أن يأخذوا احتياجاتهم تحسبا للظروف بقوله: "خذوا حذركم أنني أبيض كالحليب وادا بقيت طويلا فوق النار فإنني سأفوض - سأنفجر -"⁽⁴⁾.

يقول صالح براهيم : في الثامن ماي وصلتنا الأوامر متأخرة من مدينة عنابة ورغم ذلك تجمع بضعة آلاف من المواطنين في موكب رهيب اتخذ من منطقة الكرمات بأعالي المدينة -قالمة- منطلقا باتجاه نصب الأموات⁽⁵⁾، وفي حدود الساعة الرابعة تركت الجموع عبر شوارع المدينة تتقدمهم شباب مناضلون يحملون اللافتات والأعلام الوطنية وأعلام الحلفاء

(1) عامر رخيلا ، المرجع نفسه، ص 75 ، 76

(2) رضوان عيناد ثابت، المرجع السابق ص 57 ، 58

(3) أندري اشيارى، ولد يوم 10 جويلية 1909 في طرياس بأعالي جبال البرانس، بعد الدراسة الثانوية وتخرجه من مدرسة الشرطة عين محافظا للأمن بالجزائر ما بين 1935 - 1944، شارك في تحضير لنزول الحلفاء بشمال إفريقيا 1942، وكان من أنصار فرنسا الحرة ومن المعارضين لحكومة فيشي. عين نائبا بعمالة قسنطينة بقالمة في 16 مارس 1945، وبعد ممن أسهموا في قمع الأهالي وقتلهم بالمنطقة في أحداث 8 ماي 1945، وقد ناضل من أجل الإبقاء على الجزائر فرنسية... ينظر:

-service historique de l'armée de terre, la guerre d'Algérie par les documents 1943- 1946, t1, 1990, p 507.

-Voir, René Gallisot, in Actes du 5eme colloque international sur les massacres du 8 mai 1945, Guelma, 2007, p 10.

(4) لويس بلانش، المرجع السابق، ص 216

(5) شهادة صالح براهيم، أنظر : إسماعيل سامعي ، انتفاضة 8 ماي 1945، ص 159

إلى جانب علم فرنسا وهم ينشدون "من جبالنا، فداء الجزائر روجي ومالي"⁽¹⁾، كما حمل المتظاهرون نفس الشعارات التي تم رفعها في مدينة سطيف، "تعيش الديمقراطية يحيا الميثاق الأطلسي، تحيا الجزائر المستقلة، أطلقوا سراح مصالي الحاج، يسقط الاستعمار"⁽²⁾، وعن حضور الأهالي ومشاركتهم في المظاهرة يقول الساسي بن حملة: "لقد تلقيت أنا والأخ المناضل إسماعيل بلعزوق أمرا من المسؤول للالتحاق بساحة القديس أوغستين في حدود الساعة الثالثة مساءً لدعوة الجمهور إلى التحول باتجاه باب السوق والكرمات، وفي حدود الساعة الرابعة تحرك الجموع عبر شوارع المدينة يتقدمهم شباب مناضلون يحملون اللافتات والأعلام الوطنية واعلام الحلفاء إلى جانب علم فرنسا وهم ينشدون "من جبالنا، فداء الجزائر روجي ومالي"⁽³⁾.

وما إن بلغت المسيرة ساحة القديس أوغستين (ساحة الشهداء اليوم) حيث يجري الاحتفال بيوم النصر، حتى أسرع نائب العمالة أندري أشياري محاط بمستشاريه ورجال الشرطة ورفقة رئيس البلدية موبير (Maubert) ورئيس لجنة فرنسا المكافحة قاريفي Garivet ومحافظ الشرطة طوكار Tocouard وبعض الجزائريين منهم دهال لخضر عضو بلدي والشيخ الفزاني شيخ الزاوية العمارية (زاوية الحاج امبارك) فوجدوا رجال الدرك والبوليس قد اعترضوا سبيل المسيرة، ودار حوار بين رئيس الدائرة وأحد المشاركين في المظاهرة، حيث أجابه هذا الأخير بقوله: نحن هنا لنشارككم الاحتفال بيوم النصر، هذا النصر الذي شارك في صنعه أبناءنا الذين اختلطت دماءهم بدماء أبنائكم في مقاومة النازية التي احتلت وطنكم فرنسا، وهنا طلب رئيس الدائرة من الشباب المتواجدين في المقدمة بالانصراف والتفرق فالتفت محاور أشياري إلى المتظاهرين وأمرهم بالتقدم فتراجع رجال الدرك والبوليس إلى

(1) شهادة المناضل الساسي بن حملة، جريدة الخبر اليومية، العدد 5475، الجزائر، 2007، ص 18.

(2) Marcel Reggui, les massacres de Guelma, préface de Jean – peynoulou, Editions la découverte, paris, 2008, p 77
أنظر: إسماعيل سامعي ، انتفاضة 8 ماي 1945، ص 70.

(3) الساسي بن حملة، جريدة الخبر اليومية، العدد 5475، الجزائر، 2007، ص 18.

الوراء، وفي هذه الأثناء تقدم فوكو Foucault من رئيس لجنة الكفاح أندري أشياري (André Achiary) قائلاً له: هل توجد فرنسا هنا أم لا؟ فأجابته بنعم، وشهر مسدسه وأطلق الرصاص في السماء وكان ذلك إيذاناً ببداية المجزرة حيث تابعه رجال الشرطة والدرك مما تسبب في جرح العديد من المتظاهرين، وقتل بومعزة أمين لجنة أصدقاء البيان والحرية لبلدية ميليزيمو⁽¹⁾ (Millesimo) وهكذا تم إيقاف المسيرة وتفريق المتظاهرين بالعنف الوحشي الذي أراده أشياري (Achiary) وأعوانه أن يكون بداية لمجزرة رهيبة امتدت لتشمل كل بلديات قالمة.

وبعد أن أوقف الحفل الراقص عاد أشياري إلى مقر الدائرة وأمر باعتقال لجنة أحباب البيان والحرية (AML) ليتم إعدامهم رمياً بالرصاص⁽²⁾ وأعلن عن حظر التجوال ليلاً ، وأمر بتموقع المجندين الرماة الجزائريين عند أبواب المدينة مع شروع قوات الأمن في شن حملة اعتقال واسعة، وتشكلت إلى جانب قوات الأمن ميليشيا مجهزة بأسلحة أتوماتيكية وعربات عسكرية وشرع في توقيف المواطنين الجزائريين لأبسط شبهة، فالمئات اقتيدوا إلى السجون مكتوفي الأيدي والأرجل على متن الشاحنات، وعلى حافة الطريق كان يتم إعدام الكثير منهم ، ناهيك عن الإعدامات التي تتم ليلاً ونهاراً في الشوارع أو في البيوت دون محاكمة ثم ترمى الجثث في الحقول أو تحرق، والمحرقه التي تزال إلى اليوم ببلدية هيليوبوليس⁽³⁾ شاهدة على

(1) ميليزيمو (Millesimo) : استمد اسمها من مدينة إيطالية هزم فيها نابليون بونابرت الجيوش النمساوية يوم 14 أبريل 1796 ، وتعرف اليوم ببلدية بلخير ، تبعد عن قالمة بأربع كيلومترات شرقاً. أنظر :

Alquier prosper, Notice concernant les communes du departement de constantine, paris ,1927

نقلا عن : رمضان بورغدة ، جوانب من أحداث 8 ماي 1945 بقالمة على ضوء وثائق رسمية فرنسية جديدة ، مداخلات الملتقى الدولي السادس حول مجازر 8 ماي 1945 بقالمة ، منشورات جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2008 ، ص 66

(2) جون لوي بلانش، المرجع السابق، ص 265

(3) هيليوبوليس (Heliopolis) : بالاغريقية مدينة الشمس ، استمد اسمها من مدينة مصرية، هزم قريها الجنرال كليبار الأتراك العثمانيين يوم 20 مارس 1800 ، تبعد حالياً عن مدينة قالمة بثلاثة كيلومترات شمالاً على الطريق الرابط بين قالمة وعنابة. أنظر : رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 66

ما اقتترفه (Achiary) وجلاديه بعدما تلقى الضوء الأخضر من ليستراد كاربونال⁽¹⁾ (LESTRADE-CARBONNEL) والي الولاية يأمره بمباشرة القمع والقتل بدون هوادة⁽²⁾.

وحتى المرأة لم تسلم من آلة القتل فمن بين اللواتي استشهدن الآنسة أوصيف ومليكة بوزيت والزهرة رقي التي أعتيلت رفقة أخويها محمد وعبد الحفيظ⁽³⁾، ونفيسة التي أعتيلت هي الأخرى وهي حامل في شهرها السادس مع زوجها وابنها إبراهيم البالغ من العمر اثني عشر عاما وحتى الذين خدموا فرنسا وحاربوا في صفوفها لم يسلموا من القتل فالسيد صالح طوباي من قدماء المحاربين ارتدى الزي العسكري وعلق النياشين وتقدم من الدرك يتوسل إليهم بالكف عن قتل المواطنين الذين ضحى آباءهم وإخوانهم في سبيل فرنسا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ويعد ذلك إساءة لسمعة فرنسا وهيبته، فاغتيل بدم بارد هو الآخر ولم تشفع له خدماته ولا نصائحه⁽⁴⁾.

وقد سلح أشياري ميليشيا المشكلة من 280 فردا من العائلات التي تنتمي إلى الحزب الشيوعي الجزائري، وكذا المعمرين وكانت عملية القتل تتم انطلاقا من حركة أحباب البيان للحرية والقوائم المدرسية والانخراط في النقابات⁽⁵⁾.

(1) ليستراد كاربونال (LESTRADE-CARBONNEL): ولد بالجزائر في 15 جويلية 1883 درس الشريعة الإسلامية ودرس في التعليم العام ما بين 1902 - 1909، ثم عين كمتصرف إداري بإحدى البلديات المختلطة، أنتدب بالحكومة العامة، ثم عين عام 1919 رئيسا للديوان بعمالة قسنطينة ليجد نفسه عام 1926 متصرف إداري ثم نائبا بعمالة تلمسان عام 1938، ثم واليا على عمالة قسنطينة في 6 جوان 1944، شارك إلى جانب الجنرال دوفال (duval) في قمع الأهالي وقتلهم في أحداث 8 ماي 1945. ينظر:

-Service historique de l'armée de terre, op, cit, p 508

(2) صالح فركوس، مجازر 8 ماي 1945 بالجزائر وما كشف عنه أرشيف أكس اون بر وفانس، مداخلات الملتقى الدولي الخامس حول مجازر 8 ماي 1945، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2008، ص 48.

(3) Amer Oumalou, le muguet ensanglante, le 8 Mai 1945 a Guelma et sa region, éditions, Guelma informations, p 32.

(4) الساسي بن حملة، حوار جريدة الخبر اليومية، العدد رقم 5475، الجزائر، 2007، ص 18.

(5) Mohamed Harbi, ben jamin stora, la guerre d'Algérie 1954- 1962, éditions, chihab, Alger, 2004, p 108.

ويذكر أحمد توفيق المدني (1) فضاة الأحداث بقوله: "في طريقي إلى تونس توقف بنا القطار في محطة قالمة نحو ساعتين رأيت طائرات حربية صغيرة الحجم تطلق قنابلها المحرقة على طول الأفق، وكنت أرى السنة اللهب تتصاعد إثر كل قنبلة وكنت أسمع من بعيد أصوات الاستغاثة والبكاء والنحيب وهناك أعداد غفيرة تغدو وتروح باحثة عن مكان آمن فلم تجد إلا بنادق القناصة، لقد كانت مذبحة رهيبة فضيحة...".

انتشرت أخبار هاته المذابح إلى خارج المدينة مما أثار غضب أهل البادية الذين زحفوا باتجاه قالمة بغرض الانتقام لموتاهم، وخرّبوا في طريقهم خطوط السكة الحديدية الرابطة بين قالمة وبوشقوف وقطعوا خطوط الهاتف، وتم إطلاق النار بين رجال الدرك والمواطنين الذين انسحبوا بوصول الدبابات من تونس، والتي كانت المناطق الريفية ضحية قصف هذه المصفحات، والطائرات التي قنبلت المشاتي للبلديات المتاخمة لمدينة قالمة كبلدية ميلزيمو، وهيليوبوليس، وبيتي (Petit) (بومهرة حاليا) ، ولبان (la paine) (لخزارة حاليا) ، وقونو (Gounod)(عين العربي حاليا) وقلعة بوصبع، والناظور، وحتى الجبال لم تسلم من الحرق لكونها كانت مأوى للفارين من الموت ولا تزال آثار القنابل باقية إلى اليوم بجبال هواره(2).

وفي 14 ماي قامت 18 طائرة بقصف قالمة وسوق أهراس بمائة وخمسين قنبلة تزن الواحدة ما بين 50 و100 كلغ(3) ، وقد تواصلت الغارات الجوية حتى شهر جوان(4) وهذا بإعتراف وزير الداخلية الفرنسي أدريان تيكسي (A.Tixier) بقوله: إن الطائرات دمرت أربعاً وأربعين مشتة في كل من قالمة وسطيف وخراطة ومناطق أخرى، ويضيف أن الطيران هاجم

(1) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات 1925-1954، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1977، ص 381.

(2) رضوان عيناد ثابت، المرجع السابق، ص 62.

(3) علي تابليت، "من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر مذابح 8 ماي 1945"، مجلة الذاكرة، العدد 2، السنة الثانية، ص 66.

(4) إسماعيل سامعي، انتفاضة 8 ماي 1945، ص 99.

مجموعات مسلحة من ناحية قالمة خاصة في بلديات هيليبوليس، ميليزيمو، وبيتي، وكيلرمان (الفجوج حاليا)، والناظور، وقونو (Gounod)⁽¹⁾.

إن حرب المشاتي التي شارك فيها الطيران تدخل في إطار سياسة الترهيب والقتل الجماعي، والأرض المحروقة لقطع الطريق على كل من تسول له نفسه المساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر، وفقا لتصريح الجنرال دي غول "De Gaulle" الذي أمر من خلاله الحاكم العام بالتصدي لكل ما من شأنه المساس بسيادة فرنسا في الجزائر.⁽²⁾

هكذا سلط القمع الأعمى على الأهالي من سكان المدن والقرى والأرياف وبالأخص أهل البادية الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة لدائرة قالمة ويذكر رضوان عينايت ثابت⁽³⁾ بأن القمع تواصل لعدة شهور ويعود ذلك إلى الخوف من قيام ثورة عارمة من جهة، ومحاولة الحفاظ على سمعة فرنسا المنهارة من جهة أخرى، التي ترى حتمية فرض وجودها كقوة كبيرة خاصة بعد عزلها في مؤتمر يالطا 1945.

3.2. نتائج الثامن ماي 1945

كانت النتائج البشرية محل جدل وتناقض في الأرقام بسبب الصمت المطبق الذي أحاط بالثامن ماي، كما كان من الصعب إعطاء أرقام دقيقة حول الضحايا، لأن الجثث ظلت مرمية في الحقول والوديان وداخل الأكواخ المحروقة إذ يقول جون لويس بلانش (Jean Louis planche)⁽⁴⁾: "لقد كانت الإبادة في منتهى الدناءة إلى حد أن محافظ الشرطة القضائية الذي بعث بالتحقيق الذي أعده مكتفيا بالقول أن الأرقام خيالية ورفض أن يدلي أكثر من ذلك"، في حين صرح وزير الداخلية الفرنسي تكسيي (Tixier) في الثامن عشر من

(1) Mahfoud kaddache. histoire de la nationalisme algérien 1919 – 1951 T II, SNED, Alger, 1980 p 716

(2) ibid. p 713

(3) Redouane Ainad Tabat, op.cit. p 117

(4) Jean louis planche le martyr des innocents, Guelma mai juin 1945 actes du 4ème colloque, univ, Guelma, 2006 p-p 18 .19

شهر جويلية 1945 أن عدد الضحايا الجزائريين يقدر بـ 1500 ضحية⁽¹⁾ بينما قدر الأمريكيون العدد بـ 50 ألف⁽²⁾، وتراوحت تقديرات الجزائريين بين 45 ألف و100 ألف قتيل⁽³⁾ ونفس الرقم أذاعته إذاعة القاهرة⁽⁴⁾، أما عباس فرحات فقد ذكر بأن العدد قد وصل إلى 60 ألف ضحية⁽⁵⁾، ولعل العدد القريب من الواقع والتي تكاد تجمع عليه أغلبية الجزائريين الذين عايشوا الأحداث وتعرفوا عن كثب على أساليب الإبادة، لا يقل عن 40 ألف وقد يصل إلى 45 ألف⁽⁶⁾، وهو الرقم الذي ذهب إليه جاك جيركي (Jaque Jirquet)⁽⁷⁾ في كتابه الثورة الوطنية الجزائرية (La révolution Nationale Algérienne) بقوله: "إن عدد الضحايا قد ارتفع إلى 45 ألف جزائري حيث لم يسبق أن شهد القمع الفرنسي وحشية بربرية كهذه" ونفس العدد يذكره المؤرخ شارل روبير أجرون (Charles-Robert-Ageron)⁽⁸⁾ استنادا إلى مصادر جزائرية.

وإذا كانت إراقة الدماء قد توقفت في النصف الثاني من شهر ماي 1945 فإن القمع السياسي والقضائي، قد بلغ أوجه في مختلف أنحاء الجزائر وخاصة في عمالة قسنطينة⁽⁹⁾ إذ تضاربت المصادر في تقدير العدد الحقيقي للمعتقلين حيث بلغ عدد الموقوفين من طرف الشرطة الاستعمارية 4560 شخصا صدر بشأنهم 1307 أحكام منها : 99 بالإعدام ،

(1) Yves Benot.op.cit. p 29.

(2) Amar Belkhodja, Guelma 1945, un criminel nommé achiary, éditions El kalima, Alger, 2013. p

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، ص 235.

(4) سعيدوني، المرجع السابق، ص 134.

(5) علي تابليت، من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر ، ص 65

(6) ناصر الدين سعيدوني، أحداث 8 ماي 1945 "ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير" مجلة الذاكرة ع2، المتحف الوطني للمجاهد 1995، ص 23.

(7) Jaque jurquet, op.cit. p 212.

(8) علي تابليت، من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ص 69،

(9) المرجع نفسه، ص 73.

و64 بالأشغال الشاقة مدى الحياة⁽¹⁾ وكان نصيب عمالة قسنطينة 3696 ووهران 505 والجزائر 359 ، وهذا ما تؤكدته التقارير الفرنسية الصادرة عن المحاكم العسكرية أو المصالح الأمنية الفرنسية⁽²⁾، وقد مست الاعتقالات الكثير من زعماء الحركة الوطنية، حيث ألقى القبض في الجزائر العاصمة يوم الثامن ماي على الصيدلي فرحات عباس والدكتور سعدان بمقر الولاية العامة كما ألقى القبض على أنصار حركة أحباب البيان والحرية البارزين من أمثال أحمدبومنجل زيادة على زعيمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ خير الدين، واقتيدوا جميعا إلى السجن بتهمة المؤامرة الكبرى على فرنسا⁽³⁾ وتم الزج بحوالي 5000 شخص حسب الأرقام الرسمية و10 آلاف حسب أعيان الجزائر، في معتقلات الجنوب وسجن الحراش، وسجن وهران وسجن الكدية بقسنطينة⁽⁴⁾.

وزيادة على إبادة السكان فقد عملت قوات الاحتلال على تدمير العديد من القرى والمدامر، فقد أشارت مجلة "ستارزأندر" الأمريكية عقب تلك الحوادث الدامية في تقرير لها يوم 28 ماي 1945 جاء فيه: "أن قاذفات القنابل الفرنسية قد حطمت قرى أهلة بالسكان عن آخرها حيث طار الطيارون الفرنسيون 300 مرة في اليوم مستعملين القاذفات الأمريكية وتبعتها الطائرات الفرنسية - بريطانية الصنع تسحق السكان الهاربين من المنازل المهدامة وترمي القنابل على المخابئ العربية في الجبال⁽⁵⁾.

(1) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة، نجيب عيناو وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص 13.

(2) عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946. 1954 ، منشورات وزارة الثقافة بمناسبة الذكرى 50 لاستقلال الجزائر، الجزائر، 2012، ص 111.

(3) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات 1925-1954، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص 382.

(4) علي تابلت، من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر ، ص 74.

(5) يوسف مناصرية، القمع الدموي في الثامن من ماي 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية، مجلة الذاكرة ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 48.

لقد أمر الوزير شارلتيون (Charles Tillon) سلاح الطيران بقذف مدن وقرى كل من قالمة وخراطة وغيرها مما تسبب في تدمير حوالي 45 قرية بواسطة الطيران المدعوم بالبحرية⁽¹⁾ وقد تم ذلك تحت اشراف الجنرال دوفال Duval الذي كتب مخاطبا رؤسائه وجملة الكولون قائلا "لقد أمنت لكم السلم لمدة عشرينسنوات"⁽²⁾، وأمام هذه الأحداث المؤلمة عبر فرحات عباس عن أسفه بقوله "أن هذا الأحداث أعادتنا إلى العصور الوسطى وإلى الحروب الصليبية بل إلى ما هو أشد خطورة من ذلك"⁽²⁾

وحول هذه المجازر يقول الشيخ محمد البشير الابراهيمي "وفي لحظة واحدة تسامح العالم بأن الحرب انتهت مساء أمس ببرلين وابتدأت صباح اليوم بالجزائر، وفيما بين خطرة البرق، بين الغرب والشرق، أعلنت حرب من طرف واحد، وانجلت في بضعة أيام عن ألوف من القتلى العزل الضعفاء، واحراق قرى وتدمير مساكن، واستباحة حرمان ونهب أموال، وماتابع ذلك من تعريم وسجن واعتقال، ذلكم هو يوم 8 ماي⁽³⁾، ويقول عن مسؤولية فرنسا التاريخية إزاء هذه الأحداث "لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة تطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله"⁽⁴⁾.

وأمام حالة الهلع التي أحدثتها أعمال القمع والاضطهاد، وكذا الخسائر القادمة المسجلة في الأرواح والممتلكات، وجد الشعب الجزائري نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما، إما القبول بالأمر الواقع، وإما الاكتفاء بمواصلة النشاط السياسي في إطار التشكيلات الحزبية أو الاستعداد لمواجهة الاستعمار⁽⁵⁾ لكن في حقيقة الأمر أن مذابح الثامن ماي 1945 ذات

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين دار البعث، الجزائر، ص 290.

(2) لحسن زغدي، مجازر 8 ماي 1945، مجلة الذاكرة السنة 2، العدد 2، اصدارات المتحف الوطني للمجاهد، ربيع 1995، ص 34.

(3) المرجع نفسه، ص 36.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 271.

(5) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفان، ص 144، 147.

وجهين، الوجه الأول سلبي يشمل تلك الخسائر الفادحة التي طالت الأرواح والممتلكات والوجه الثاني إيجابي، وهو أن هذه الانتفاضة الشعبية التي شهدتها مدن الجزائر على مدى عدة أسابيع، قد أعادت للفرد الجزائري ثقته في نفسه، وفي قدراته، كما كانت درسا محفزا لرجال الحركة الوطنية على اختلاف توجهاتهم ومشاريعهم، أن الحلول الجزئية والسلمية قد ولت ولا يمكن أن يعتد بها في حل معضلة الجزائر المحتلة الا بالمرور إلى العمل المسلح لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة، وقد عبر رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ محمد البشير الابراهيمي على المجازر الرهيبة التي راح ضحيتها خمسة وأربعون ألفا (45000) مقابل مائة وعشرون (120) من الأوروبيين بقوله "أن معركة 8 ماي 1945 هذه ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية وبين الاستعداد للثورة المسلحة لاننزاع هذه الحقوق المغصوبة طال الزمن أو قصر"⁽¹⁾.

كانت تلك الأحداث سببا رئيسيا في تعديل العديد من المفاهيم والاتجاهات بل شكلت نقطة تحول في أذهان الجزائريين⁽²⁾ وولدت لدى الغالبية منهم وفي مقدمتهم رجال الحركة الوطنية، قناعة بأن الاستعمار لا يفهم الا قوة السلاح، وقد كانت هذه القناعة بمثابة القطيعة النهائية مع المفاهيم القديمة⁽³⁾، ولم تكن مذابح الثامن ماي نقمة على الشعب الجزائري كما أرادها الاستعمار، بل نعمة عليه حيث مثلت درسا جديدا مليئا بالعبر ونقطة انطلاق لأسلوب جديد للنضال، عكس ما تظنه فرنسا من حدوث تفهقر في الأوساط الجزائرية نتيجة لأعمالها الإجرامية⁽³⁾.

أقدمت الإدارة الاستعمارية في مارس 1946 على إصدار قرار العفو العام رغبة منها لامتصاص الغضب وقطع الطريق عن الأفكار الثورية التي قد تسرب إلى الشعب الجزائري

(1) محمد خير الدين، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 21.

(2) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830. 1954. دار البعث ، ط1. قسنطينة، 1985، ص 222.

(3) عبد الكريم بوصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية 1945. 1954، مجلة سيرتا السنة 3. ع5، جامعة قسنطينة، 1981، ص 30.

برمته من جراء حالة الاحتقان التي أعقبت حوادث الثامن ماي 1945 ، وقد نص قرار العفو على إطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين كمصالي الحاج وفرحات عباس والشيخ البشير الابراهيمي والعربي تبسي وغيرهما من الزعماء الوطنيين الذين اعتقلوا إثر تلك المجازر⁽¹⁾.

وهكذا تكون مجازر ماي 1945 محطة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر أثبتت عليها كل التطورات التي، عقت شهر ماي 1945 م كعودة النشاط السياسي بعد قرار العفو العام، وصدور دستور 1947، وتأسيس المنظمة الخاصة الجناح العسكري لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية -، التي راحت تعد العدة ليوم الحسم مع الاستعمار الجاثم على صدور الجزائريين لأزيد من قرن من الزمن.

وكنتيجة لما سبق نستطيع القول أن المجازر التي شهدتها الجزائر في الثامن ماي 1945 لم تحقق النتائج التي كانت تتوقعها فرنسا ، وهي القضاء على الروح الوطنية لدى الجزائريين، والتيارات السياسية الإصلاحية ، لقد كانت حدا فاصلا أمام النضال السلمي حيث اقتنع الكل بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بمثلها وبذلك يكون الشعب الجزائري قد بقي مجندا ومثمرا على سواعده لتحقيق أماله وطموحاته الوطنية وبدلا من العودة إلى الوراء انطلق في نضاله على أسس جديدة من خلال إعادة بناء الحركة الوطنية داعيا إلى تحقيق الاستقلال الشامل عن طريق الكفاح المسلح من خلال تأسيس المنظمة الخاصة (LOS) الجناح العسكري لحزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية-NTLD التي راحت تعد العدة ليوم الحسم الاستعماري الجاثم على صدور الأمة الجزائرية لأزيد من قرن ونيف من الزمن.

(1) عامر رخيعة، 8 ماي 45، ص 89.

Cdt azzedine, les fellagas, preface de Mourad oussedik, ENAG, éditions, Alger, 2012, p 35.

الفصل الأول

التحولات السياسية والثورية في الحركة الوطنية

1946 - 1954

1. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
2. حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)
3. الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)
4. حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)

تشكل أحداث الثامن ماي 1945 نقطة تحول في مسار الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها السياسية والإصلاحية وفي مواجهة تحديات فرنسا الاستعمارية، فعودة الأحزاب الوطنية إلى العمل في ثوب جديد بعد قرار العفو على المساجين السياسيين لم يكن بنفس النمط الذي كان سائرا قبل الحرب العالمية الثانية ، لكون مطالب الأمم لم تعد هي نفسها بل أضيفت إليها مطالب جديدة لم تكن لتطرح على الإدارة الفرنسية بنفس الكيفية وبنفس الحدة المعتادة من جميع الأحزاب، وقد تجاوزت حكومة الجمهورية الرابعة مع هذا التطور تجاوبا نظريا من خلال العفو العام ومشروع القانون العضوي الخاص الذي عرف بدستور 20 سبتمبر 1947 والذي لقي رفضا من الوطنيين والمعمرين على حد سواء ، وعليه فقد اختارت الحركة الوطنية أسلوبا أكثر جدية وصرامة في التعامل مع الإدارة الاستعمارية من خلال إعادة بناء الحركة الوطنية.

1. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

استهدفت السياسة الاستعمارية الشخصية الوطنية وذلك بضرب مقوماتها من الداخل والعمل على فصلها عن محيطها العربي والإسلامي وإدماجها في الحضارة الغربية، وشرعت في تنفيذ مخططاتها بدءا بالاستيلاء على الأوقاف والمدارس والمساجد والزوايا ، و تعطيل التعليم العربي في الجزائر وتعويضه بالتعليم الفرنسي⁽¹⁾، وقد عبّر عن ذلك النائب ألكسيس دي طوكفيل (Alexis de Tocqueville) بقوله: "لقد استولينا على مدخولات الأوقاف وأهلكنا المدارس وشتتنا الزوايا وانطفأت الأضواء من حولنا، ومعنى ذلك جعلنا المجتمع الجزائري الإسلامي أكثر جهلا وتوحشا"⁽²⁾، كما أبدى بعض الفرنسيين وعلى رأسهم مارسى لاقومب

(1) Tayeb chentouf, le monde contemporain, O.P.U, Alger, 1983, p 99.

-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج3، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998، ص 19.

(2) de Tocqueville (Alexis), œuvres complète T3, paris, 1962, p. 323.

(M. la combe) من خطورة ترك الجزائريين بدون تعليم فرنسي لأن ذلك يجعلهم عرضة لتأثير رجال الدين والمدرسين الجزائريين الذين ينشرون بينهم أفكارا معادية للإحتلال⁽¹⁾. إن هذه الشهادة تؤكد بوضوح التدمير الذي أصاب الثقافة العربية الإسلامية على يد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، الذي حاول بكل ما أوتي من قوة العمل على فصل الشعب الجزائري عن محيطه العربي والإسلامي وتجريده من ذاكرته وهويته و طمس معالمها ، وذلك بغلق المدارس والكتاتيب و تشريد المعلمين والطلبة، ومنع تعليم اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية، حتى أن الإدارة الاستعمارية لم تعد تسمح بفتح المدارس إلا بشروط تعجيزية نص عليها قانون 18 أكتوبر 1892م⁽²⁾، و لولا ردة فعل الشعب و الحركة الوطنية بشقيها الإصلاحية والسياسية، وتصديها لمختلف الوسائل و الأساليب المدمرة والحد من أثارها السلبية على الهوية الوطنية والانتماء الحضاري لتمكنت فرنسا من تحقيق أهدافها الاستعمارية في مراحلها الأولى.

فبعد دخول الكونت دي بورمون (de Bourmont) الجزائر العاصمة عام 1830م ، أقام صلاة شكر في فناء القسبة و أتبعه باحتفالا قال فيه "لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا"⁽³⁾، ولهذا استولت القوات الفرنسية على الأوقاف التي كانت تقوم برعاية المساجد والتعليم الديني.

فالاستعمار على قول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي "استعمار صليبي النزعة فهو منذ أن دخل الجزائر عمل على محو الإسلام لأنه الدين السماوي الذي فيه من القوة ما يستطيع

(1) Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, écoles médecine religion 1830- 1880, E.N.A.L, Alger, 1983, p 108.

(2) نص قانون 18 أكتوبر 1892 على ضرورة وجود سجل ممضي والحصول على رخصة بفتح مدرسة، ورخصة خاصة بالمعلم يوافق عليها والي الولاية التي يراد فتح المدرسة بها التحرير .

أنظر: سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 140.

Omar carlier, lettres intellectuels et militants en Algérie 1880- 1950, OPU, Alger, 1988, p 06.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، مطبعة الأنجلومصرية، ط2، 1966، ص

أن يسود في العالم وعلى محو اللغة العربية لأنها لسان حال الإسلام وعلى محو العروبة لأنها دعامة الإسلام⁽¹⁾.

وأمام هذا الواقع المرير، بقي الشعب الجزائري متعلقاً بلغته ومؤمناً بأن لا إسلام بدون عربية ولا عربية بدون إسلام وأنهما وجهان لعملة واحدة، أما بخصوص التاريخ الوطني فقد سطر الاستعمار كل إمكاناته لمحاربته، حيث كان يدرس التاريخ في العهدين الروماني والفرنسي حتى يفهم الجزائريون المثقفون بالفرنسية أن بلادهم فرنسية في حاضرها ورومانية في ماضيها واعتبروا الفتح الإسلامي احتلالاً للجزائر ومرحلة فوضى وانهايار وجمود وأن فرنسا هي التي حرّرت الجزائر من هذا الاستعمار في العصر الحديث⁽²⁾.

رغم هذه المخططات الجهنمية الرامية إلى القضاء على الشخصية الوطنية بجميع مقوماتها، فإن الشعب الجزائري قد ظل صامداً ومقاوماً بفضل مؤسساته الإصلاحية والسياسية المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والأحزاب السياسية، على اختلاف توجهاتها.

1.1. فكرة تأسيس وميلاد الجمعية:

دخلت الجزائر مع مطلع القرن العشرين في صراعات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية مع دولة الاحتلال، وقد تزعم المجابهة الثقافية المصلحون المجددون لا المحافظون التقليديون (شيخ الطرق والزوايا).

ومن بين الظواهر التي عاشتها الجزائر ما بين الحربين العالميتين، ظاهرة الإصلاح الديني (الإسلامي) والتي تعني العودة بالدين إلى منابعه الصافية النقية من أجل تحرير الشعب الجزائري المضطهد وإخراجه من العزلة التي فرضت عليه في ظل الاحتلال الفرنسي، وإعادته إلى الإطار الإسلامي العالمي، وعليه فقد بدأ علماء الإصلاح بقيادة

(1) محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970، ص 10.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2000، ص 76.

ابن باديس والإبراهيمي وغيرهما في العمل المباشر والمتواصل مع الجماهير ضد المرابطين والاندماجيين من جهة، والإدارة الاستعمارية من جهة أخرى⁽¹⁾.

وقد أعلن بن باديس عن مبادئه الوطنية في أول جريدة أصدرها سنة 1925م وهي المنتقد تحت شعار "الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء"⁽²⁾، وكان ابن باديس يعلم أن المجهود الفردي لا يكفي وحده لينهض شعبا من خمول ويوقظه من غفلة وينقذه من هاوية، بل لا بد من جماعة تكثّل جهودها وتوحد صفوفها وتسير على مبدأ واضح⁽³⁾، ومن هذا المنطلق دعا إلى تكوين جمعية تجمع العلماء على اختلاف مدارسهم ووظائفهم، فاقترح فكرته على الشيخ محمد البشير الإبراهيمي وشاوره في إنشاء هذه الجمعية عام 1924م، وفي هذا الشأن يقول الإبراهيمي: "زارني الأخ الأستاذ عبد الحميد بن باديس وأنا بمدينة سطيف... زيارة مستعجلة في سنة 1924م وأخبرني بأنه عقد العزم على تأسيس جمعية باسم (الإخاء العلمي) يكون مركزها العام قسنطينة العاصمة العلمية، تجمع شمل العلماء والطلبة وتوحد جهودهم وتقارب بين مناحيهم في التعليم والتفكير وتكون صلة تعاون بينهم ومزيلة لأسباب التنافر والجفاء"⁽⁴⁾، وبضيف الإبراهيمي قائلا: "وفي تلك الجلسة عهد إلي الأخ الأستاذ أن أضع قانونها الأساسي فوضعت في ليلة وقرأته عليه في صباحها، فاغتنب به أيما اغتباط وودعني راجعا إلى قسنطينة بعد أن اتفقنا على أعضاء الإدارة وعلى تدليل عقبات يتوقف عليها نجاح المشروع، وعلى ترجمة القانون الأساسي وتقديمه للحكومة، ثم دعوة العلماء إلى الاجتماع ثم حدثت حوادث عطلت المشروع، غير أن فشلها هذا لم يذهب

(1) عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1831-1945 دراسة تاريخية وإيدولوجية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دت، ص 55-65.

(2) المرجع نفسه، ص 61.

(3) أنيسة بركات، المصدر السابق، ص 229-230.

(4) محمد البشير الإبراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 52.

بلا أثر حتى كان من نتائجه ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد ست سنوات من العمل الدؤوب⁽¹⁾.

وجهت الدعوة للعديد من العلماء من مختلف أنحاء الوطن لعقد اجتماع بنادي الترقيفي العاصمة لتأسيس جمعية العلماء، فلبّى الدعوة إثنان وسبعون عالما بالحضور واعتذر بالكتابة والقبول نحو خمسين عالما آخرين، واجتمعوا في اليوم الخامس من شهر ماي 1931م بالنادي، وتم وضع القانون الأساسي للجمعية وتلاه كاتب الجلسة على الحاضرين، فأقره كل الأعضاء بالإجماع، وفي نفس اليوم تم انتخاب المجلس الإداري الذي انتخب بدوره ابن باديس غيايبا للرئاسة والإبراهيمي نائبا له وللكتابة (الأمانة) العامة محمد الأمين العمودي، ولمساعدته الطيب العقبي، ومبارك الميلي أمينا للمال وإبراهيم بيوض مساعدا له⁽²⁾.

ويذكر الإبراهيمي بأن قانونها الأساسي ينص في بعض موادها على عدم الاشتغال بالسياسة و هو الضمانة الأولى والشرط الأساسي حتى تأذن الحكومة الاستعمارية بتأسيسها، بعد ترجمة القانون إلى الفرنسية قررت الهيئة الإدارية تقديمه للمصادقة، ومنذ ذلك التاريخ أصبح نشاط علماء الإصلاح عملا جماعيا، وأصبح قسم كبير من الأمة يؤمن بدعوة الجمعية التي اتخذت من اللسان والقلم أداة لذلك، وكانت مبادئها المساجد والأندية والمدارس الحرة والصحف والمناشير⁽³⁾.

وفي تأسيسها يقول الشيخ محمد خير الدين، ردا على على احتفالها فرنسا المئوي باحتلال الجزائر، "وقد زعمت أن الجزائر أصبحت فرنسية نهائيا عن طواعية واختيار لغة وجنسا وأرضا وأخلاقا، وكان شعار الحركة الإصلاحية من بدايتها (الإسلام ديننا العربية لغتنا الجزائر وطننا) دستور خلاصته أننا لا نريد بديننا بديلا ولا عن وطننا عوضا ولا عن

(1) محمد البشير الإبراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين، ص 52

(2) عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء المسلمين، ص 401-402.

(3) الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص 144.

لغتنا تحويلاً⁽¹⁾، ويتجلى هذا بوضوح في أهدافها التي هي أركان هيئتها ومبعث حياة أمتها⁽²⁾ بدءاً بغرس الروح الوطنية في قلوب الجزائريين وإعادة الاعتبار للدين الإسلامي الذي تعرض للتشويه والتحريف، ومحاربة البدع والخرافات والاهتمام باللغة العربية، وقد وضعت استراتيجية وطنية بعيدة المدى تعتمد على بناء الشخصية الوطنية في إطار العروبة والإسلام⁽³⁾، فالوطن الجزائري بحدوده المعروفة لا يتجزأ عن الوطن العربي الإسلامي وبدون تحريره يبقى الإسلام وتبقى العروبة مهددتين بأعظم الأخطار، ورغم أن الفصل الثالث من القانون الأساسي للجمعية يحرم عليها ممارسة السياسة فإنها قد تركت الحرية لأعضائها للخوض في غمار السياسة بصفة شخصية لا بوصفهم أعضاء فيها وذلك حفاظاً على كيان الجمعية واستمرار مسيرتها⁽⁴⁾.

2.1. مبادئ الجمعية ووسائل الدعوة:

تتلخص مبادئ وأهداف الجمعية في شعارها (الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا)، وتحقيقاً لذلك ركزت الجمعية على ثلاثة محاور⁽⁵⁾:

أولاً: تطهير الإسلام من البدع والخرافات والشعوذة، والعمل على تحريره من الاستعمار في ركائزه الثلاث، المساجد، الأوقاف، القضاء الإسلامي.

ثانياً: التعليم العربي الإسلامي.

(1) محمد خير الدين، المصدر السابق، ص 125-126.

(2) رابح تركي عامرة، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 202.

(3) عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 166.

(4) محمد مصطفى حميداتو، عبد الحميد بن باديس وجهوده التربوية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 1997، ص 98.

(5) رابح تركي عامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية ورؤسائها الثلاثة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص 74-75.

ثالثاً: الوطن الجزائري بحدوده المعروفة لأنه محتوى الشخصية الجزائرية، وهو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الإسلامي، وبدون تحفظ يبقى الإسلام وتبقى العروبة مهددتين بأعظم الأخطار.

ورغم أن الفصل الثالث من القانون الأساسي للجمعية يحرم عليها ممارسة السياسة، فإنها قد تركت الحرية لأعضائها للخوض في غمار السياسة بصفة شخصية لا يوضعهم أعضاء فيها حفاظاً على كيان الجمعية واستمرار مسيرتها⁽¹⁾، إلا أن هذا لا ينفي نفيًا تاماً بأن الجمعية كانت تخوض في الأمور السياسية في كل ما يتعلق بحاضر الجزائر وفي كل ما يتصل بمستقبل الوطن ومقومات الشخصية الجزائرية رغم أن قانونها الأساسي لا يسمح بذلك⁽²⁾، فما هي الوسائل التي استخدمتها الجمعية في نضالها لتحقيق أهدافها يا ترى؟.

اعتمدت الجمعية في القيام بالدعوة وتأييدها رسالتها على جملة من الوسائل منها:

1. **المساجد:** كانت المساجد أكثرها قد صُودر وحوّل بعضه إلى كنائس و مرافق عامة وبعضه إلى اصطبلات ولم يبق إلا القليل الذي أنشأته الجمعية بأموالها الخاصة ، ولم تطول المدة حتى شعرت الحكومة الاستعمارية بخطورة الدعوة لما تحمله في ثناياها من أسباب الهدم للعبودية والاستعمار، فأصدرت أمراً يمنع العلماء والمصلحين من التكلم في المساجد، وكل من يخالف ذلكيغرم ويسجن ، ومنذ ذلك اليوم دخل العلماء في صراع مع إدارة الاحتلال على تحرير المساجد وتحرير الشؤون الدينية، لأن الإدارة هي من تعين أئمة المساجد والمؤذنين والخدم⁽³⁾.

2. **بناء المدارس:** نالت المدارس الحرة نصيبها من المحاربة والتضييق على رجالها أكثر

(1) محمد مصطفى حميداتو، المرجع سابق، ص 98.

(2) رايح تركي، جمعية العلماء، ص 77.

(3) الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص 145.

مما نالته المساجد والأندية⁽¹⁾، ولذلك اندفعت الجمعية بكل حزم وثبات منذ بداية تأسيسها إلى بناء المدارس في كل مكان من أرض الجزائر لأنها كانت تؤمن إيمانا راسخا بدور المدرسة في بعث النهضة وإيقاظ الأمة وحفظ الثقافة العربية واللغة والدين من سياسة التنصير والفرنسة والإدماج في كيان الأمة الفرنسية المسيحية⁽²⁾.

عندما أدركت إدارة الاحتلال أن بناء المدارس وتعليم الأطفال وتدريب الكبار يشكل خطرا دائما على الاحتلال وعلى سياسة الفرنسة والتجنيس والتنصير والاندماج راحت تقاوم حركة التعليم العربي الحر وتضع مختلف العراقيل والمعوقات في وجه المدارس ومعلميها، فأصبحت لا تسمح بالتعليم إلا برخصة ولا تمنح الرخصة لطالبيها⁽³⁾.

لم تتوقف عملية المنع عند هذا الحد بل بلغت ذروتها بصدور قانون 08 مارس 1938م الذي يمنع على أي شخص أو منظمة تأسيس مدرسة والتعليم فيها إلا برخصة خاصة من الإدارة الاستعمارية، وكل من يُعلم أو يفتح مدرسة بدون رخصة يعاقب بالحبس أو التغريم أو بهما معا، وقد ترتب عن هذا القانون الجائر إغلاق العديد من المدارس وسجن الكثير من المعلمين الذين استمروا في تأدية رسالتهم⁽⁴⁾، وبذلك تمت عرقلة التعليم العربي الحر ولم يعد إلى ازدهاره إلا بعد سنة 1944⁽⁵⁾.

كما عمدت الحكومة إلى إنشاء جمعيات دينية مختلفة لأغراض استعمارية كالتي أنشأتها في تبسة باسم: الجمعية الدينية الإسلامية؛ ووضعت على رأسها معمرا (كولون) يدير

(1) الفضيل الورتلاني، المصدر نفسه، ص 145.

(2) رايح تركي عامرة، جمعية العلماء، ص 76.

(3) المصدر نفسه، ص 93، 94.

(4) المصدر نفسه، ص 94.

(5) عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء المسلمين، ص 139.

شؤونها ويوجه أهدافها، ورغم الرقابة المشددة على مؤسسات الجمعية وإطاراتها فقد ظلت المدارس تؤدي رسالتها التعليمية حتى الاستقلال⁽¹⁾.

3. النوادي:

نظرا لانتشار النوادي الاستعمارية الهدامة التي تستهدف فئة الشباب الجزائري بشكل خاص، لم يكن أمام الجمعية إلا المبادرة بتأسيس نوادي بديلة في كل مدينة وكل قرية تكون مكانا آمنا يلتقي فيها الشباب من مختلف الفئات العمرية و من كل الطبقات الاجتماعية ، لتكون الاطار العام لنشاطهم⁽²⁾، تنحصر مهامها في إلقاء المحاضرات التوجيهية و الوعظ والإرشاد، مع التكفل بتقديم الدروس التربوية التعليمية لفائدة أبناء العمال في المهجر (باريس) خارج أوقات دراستهم في المدارس الفرنسية ، لتلقينهم مبادئ القراءة والكتابة باللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي وتاريخ الإسلام والجزائر وجغرافيتها وعروبيتها ، وذلك حتى يندمجوا في الوسط الذي يعيشون فيه ولاسيما أن عددا كبيرا منهم مولودون من أم أوروبية ، ففي منطقة باريس ما بين 1941- 1944 تم تسجيل خمسة عشر ألف حالة ولادة لأطفال جزائريين من زواج مختلط⁽³⁾، وبذلك استطاعت هذه النوادي أن تقدم أدوار جلية داخل الوطن وخارجه في مجالات الإصلاح الديني والتوعية السياسية ونشر الثقافة العربية الأصيلة⁽⁴⁾.

ويشير محمد القورصو إلى الدور الحيوي الذي تقوم به النوادي حيث يتم فيها معالجة المشاكل التي تخص الأمة في شتى المجالات وتقام بها المقابلات ومختلف الحوارات

(1) أصدرت لجنة التحرير القومي الفرنسي بتاريخ 06 أوت 1943 قانونا يسمح بفتح المدارس الحرة ذات الصيغة الفرنسية و سرعام ما اتبع بقانون 02 نوفمبر 1944 الخاص لتسيير التعليم الحر بالجزائر.

أنظر: محمد البشير الابراهيمي ، آثار الإمام ، ج4، ص 236.

تصريح الجنرال كاترو الوالي العام على الجزائر يوم 04 أوت 1944 المتعلق بإرجاع قضية فصل الدين عن الحكومة إلى قانون 27 سبتمبر 1907، أنظر: محمد البشير الابراهيمي ، آثار الأمام ، ج2، ص 142.

(2) الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص 145.

(3) رايح تركي عامرة، المرجع السابق، ص 209- 210.

(4) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 415.

السياسية كما هو الحال في نادي الترقى الذي أصبح يعج بالنشاط السياسي ما بين 1936-1938 وذلك بإعلان الحرب على مشروع بلوم فيوليت (Blum-Violette) وسياسة التجنيس ومحاربة رجال الطرق الصوفية الموالين للإدارة الاستعمارية، فوظيفة النادي أصبحت شبيهة بوظيفة المدرسة، وتأثيره على المحيط الاجتماعي والثقافي لا يختلف عن تأثير التشكيلات السياسية⁽¹⁾.

لم يقتصر دور الجمعية على توسيع الحركة التعليمية والتربوية داخل الوطن الجزائري فحسب ، بل تعد الأمر ليشمل فرنسا ذاتها، فأوفدت الشيخ الفضيل الورتلاني ورفاقه من المعلمين والعاملين في حقل الدعوة، حيث أسسوا العديد من المدارس والنوادي في باريس وغيرها من المدن الفرنسية، لتكون مكانا آمنا للمهاجرين لحماية دينهم وديانهم ، وحتى يتعلم فيها أولادهم اللغة العربية ويتربون على الدين والوطنية⁽²⁾، فنجحوا في ذلك وأقبل عليها الناس بالتأييد والمؤازرة⁽³⁾ وقد نوّه عبد الرحمن شيبان بذلك في قوله⁽⁴⁾: " انّ واجب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نحو المهاجرين في أوروبا وغيرها كان من أكبر اهتمامات الشيخ عبد الحميد بن باديس ، فبعث الدعوة وأصلح حال المهاجرين ليرتبطوا بدينهم ووطنهم ولغتهم لإنقاذ أجيالهم من الذوبان".

4. الصحافة: بهدف مواجهة السياسة الاستعمارية وتوعية الرأي العام ، قررت جمعية العلماء أن تخوض ميدان الصحافة بإنشائها للعديد من النشرات الأسبوعية والمجلات الشهرية التي غالبا ما كانت تعرض للمضايقات الاستعمارية⁽⁵⁾، فأنشأت صحيفة السنّة إلاّ أنها

(1) Mohamed el korso, « structures Islahistes et dynamique culturelle dans le mouvement national, Algérien 1931- 1954, laboratoire d'histoire oran, opu, Alger, 1988, pp 57- 58.

(2) الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص 198- 199.

(3) محمد الحسين فضلاء، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر القطاع القسنطيني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1999، ص 25، 26.

(4) عبد الرحمن شيبان، أم الجمعيات مواقف وانجازات، جريدة الخبر اليومية، 18 ماي 2008، ص 23.

(5) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 115.

سرعان ماتم توقيفها من النشاط ، لتصدر صحيفة أخرى باسم الشريعة، فلما صدر قرارا بتوقيفها عوضتها بثالثة تحمل عنوان الصراط فلما أدركها المنع خلفتها البصائر في 27 ديسمبر 1935 واستمر صدورها حتى قيام الحرب العالمية الثانية 1939 حيث قررت الجمعية توقيف نشاطها الصحفية⁽¹⁾.

بعد الحرب العالمية عادت المنظمات والحركات الوطنية إلى النشاط من جديد ومنها جمعية العلماء برئاسة العلامة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، فأحيت جريدتها السابقة البصائر في سلسلة ثانية واستمر صدورها من 1947 إلى غاية 1956 عندما طلبت جبهة التحرير الوطني من المنظمات والأحزاب الانضمام إليها، فكان ذلك⁽²⁾.

هذه بإجمال هي المؤسسات الدعوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي أثمرت جهودها في تكوين أجيال جزائرية مسلحة بالعلم والفضيلة، والأخلاق الإسلامية العالية كانت عماد النهضة الجزائرية في العصر الحديث، كما كانت بالمرصاد لمحاولات الاستعمار المستمرة لضرب الشخصية الجزائرية، فعلى صخرة الجمعية حطمت آمال وأحلام المستعمر الرامية إلى النيل من مقومات وثوابت الأمة.

3.1. النشاط السياسي للجمعية:

أ. نشاط الجمعية في ظل رئاسة الإمام عبد الحميد بن باديس:

ولدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في وقت ظهرت فيه بعض التيارات السياسية المتباعدة فكراً ومنهجاً، يميل بعضها إلى الانفصال عن فرنسا بينما يفضل البعض البقاء ضمن السيادة الفرنسية ظناً منه أن السير في المسار الذي حددته الإدارة الاستعمارية كافٍ لتحقيق المطالب الوطنية، وفي ظل هذا الجو المتناقض برزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كجمعية دينية تهدف إلى تنوير العقول وتحريرها بالتركيز على تدريس اللغة العربية وتنقية الإسلام مما علق به من بدع وخرافات خدمه للأمة وجمع لشمها من منطلق

(1) محمد خير الدين، المصدر السابق، ص 111، 112.

(2) المصدر نفسه، ص 413.

ديني محض ، فكيف كان تصور الجمعية للعمل السياسي والحزبي بشكل خاص، وكيف كانت تتصور العلاقة مع إدارة الاحتلال؟ وهل توقف عمل الجمعية على الوعظ والإرشاد أم تعداه إلى التعامل مع كل من يهدف إلى تحرير الوطن؟.

كان العلماء يدركون جيدا حقيقة فرنسا الاستعمارية، وما ترتب له إدارتها في الجزائر لذلك أكدوا على أن عملهم سيكون بعيدا عن التحزب وفقا لقانونها الأساسي، وأن نشاطهم ينحصر في العمل الدعوي طبقا للكتاب والسنة مع التركيز على المؤسسات التعليمية والتوعوية (المسجد، النادي، الصحافة) تحقيقا للتقدم في كنف السلم والسعي إلى تحقيق الخير للجميع⁽¹⁾، وكانت الجمعية في ذلك حريصة كل الحرص على بقائها حتى لا يطل سيف الإدارة نشاطها التعليمي، ومثل هذه المواقف المعلنة جعلت البعض يعتقد أن الجمعية لم تكن لها طموحات سياسية وبالتالي فإنها لم تول أهمية لما يجري في محيطها من حراك وطني.

لم يتخل العلماء ورجال الإصلاح، ولم يفوتوا أي فرصة للذود عن خصوصيات الأمة، فما هي إلا سنوات قليلة، وأقحمت الجمعية نفسها في ميدان السياسة دفاعا عن الجزائر وعروبته وإسلامها وانتمائها الحضاري، حيث أثبتت في مختلف المناسبات الوطنية أن المدرسة لا تفرق بين خدمة الدين والوطن وهو ما عبر عنه الإمام ابن باديس بمقولته المشهورة "الجزائر وطننا والعربية لغتنا والإسلام ديننا"⁽²⁾.

هذا يعني أن الجمعية قد حاولت الابتعاد عن السياسة ولو على مستوى قانونها الأساسي إلا أنها لا يمكن أن تعيش على الهامش وعما يدور في محيطها، وتبقى حبيسة العمل الديني المحض، ولا تحمل هموم وانشغالات وطموحات الجماهير، سيما وأنها تنظيم

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 87.

(2) عبد الكريم بو الصنصاف، جمعية العلماء المسلمين ، ص 258.

وطني مسموح له بمزاولة نشاطه في البلاد، ويتوفر على جهاز يمكّنه من التواصل مع القاعدة الشعبية الواسعة⁽¹⁾.

دعا الإمام ابن باديس إلى عقد مؤتمر إسلامي في مطلع عام 1936، واستجاب لدعوته رجال السياسة والمتقنين والموظفين الذين كان لهم تأثير على الرأي العام الجزائري، وتخلت عن الحضور منظمة نجم شمال إفريقيا⁽²⁾، والتأم شمل المؤتمر في 07 جوان 1936 وتحمس فرحات عباس ومحمد الصالح بن جلول لمشروع بلوم فيوليت وأيده الشيوعيون، وشارك العلماء مبدئين ثقّتهم في حكومة الجبهة الشعبية، لكنها كانت مشاركة غير متحمسة⁽³⁾، وكان ابن جلول هو من ترأس المؤتمر بترشيح من ابن باديس⁽⁴⁾، وقد ألح أعضاء الجمعية على ضرورة الحفاظ على عروبة الجزائر وإسلامها، وعلى أن يتبنى المؤتمر المشاكل الدينية ويضعها ضمن البرنامج الديني الذي سيناقشه ويصادق عليه⁽⁵⁾.

كان المؤتمر محاولة لتوحيد صف المنظمات السياسية والإصلاحية على قاعدة المطالب الوطنية المشروعة⁽⁶⁾، وإن كانت الحركة الإصلاحية تدرك بأن هذا التجمع ما هو إلا فرصة لاختيار مدى استعداد إدارة حكومة الجبهة الشعبية لتلبية المطالب الجزائرية، وعلق ابن باديس يومها بأن المؤتمر عبارة عن وسيلة لنقل القضية الجزائرية من محليتها الضيقة إلى نطاق عالمي يشكل الدوائر الرسمية والشعبية ووسائل الإعلام العالمية⁽⁷⁾ وقد خرج المؤتمر بلائحة مطالب تمثلت في ما يلي⁽⁸⁾:

- (1) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص161.
- (2) ناصر الدين سعيديوني، المرجع السابق، ص21.
- (3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص97.
- (4) عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ص255.
- (5) يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني ودوره في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912 - 1949، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص52.
- (6) عبد الرزاق قسوم، أعلام ومواقف من ذاكرة الأمة، انطباعات جزائرية، منشورات ANEP د - ب، دت، ص28.
- (7) المرجع نفسه، ص29.
- (8) أنيسة بركات، المرجع السابق، ص192.

- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية بصفة نهائية (قانون الأنديجينا).
 - محافظة المسلمين الذين يدخلون ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية على الأحوال الشخصية الإسلامية وأن لا يعتبروا متجنسين.
 - منح الجزائريين حق التمثيل النيابي في الجمعية الوطنية الفرنسية.
 - فصل الدين عن الدولة وإرجاع الأوقاف إلى جماعة المسلمين.
 - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بالجزائر.
 - إصدار العفو عن المعتقلين السياسيين بالإضافة إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية.
- وقد قُدم المشروع للحكومة الفرنسية التي رفضت تقديمه للبرلمان بغرض المناقشة، لأن البرلمان يناضب العداء لمشروع فيوليت ويرى بأن الجنسية الفرنسية لا تتلاءم والشرع الإسلامي⁽¹⁾، وبذلك فشل المؤتمر ولم تطبق قراراته بحجة أن تنفيذها سيجعل الجزائريين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون وقد كان ذلك كاف لفشل سياسة الاندماج التي تبنتها حركة اتحاد المنتخبين المسلمين⁽²⁾.
- إن مشاركة الجمعية في مؤتمر 1936 جلب لها الكثير من المتاعب بدعوى أن العلماء قد انحرفوا عن هدفهم الديني ومن هنا بدأت السلطات الاستعمارية تشعر بخطورة الجمعية، فاتخذت بشأنها جملة من الإجراءات، فمنعت مجلاتها من الصدور، وأغلقت بعض نواديها ومدارسها وضيققت على المعلمين، وشددت الرقابة على تحركات الإمام، كما دبرت مؤامرة اغتيال المفتي كحول (بن دالي محمود) وألصقت تهمة الاغتيال بجمعية العلماء التي تعرض رجالها لاضطهاد والاعتقال حيث تم اعتقال الشيخ الطيب العقبي⁽³⁾، وزميله عباس التركي

(1) فرحات عباس، المصدر السابق، ص15.

(2) أنيسة بركات، المرجع السابق، ص192 - 193.

(3) أحمد صاري، المرجع السابق، ص73.

وكان الهدف من كل هذا هو المؤتمر وقراراته التي ترى فيه الإدارة الاستعمارية خطوة على طريق الاستقلال الوطني⁽¹⁾.

ب. نشاط الجمعية في ظل رئاسة محمد البشير الإبراهيمي:

كان لوفاة ابن باديس في 16 أبريل 1940 وقع كبير على الجزائر أحزاب وجمعيات، ولم يكن الأسى والحزن قد حلبا لعلماء المصلحين فحسب بل كان له تأثير بالغ على أعضاء حزب الشعب المحل الذين كانوا يطمحون إلى الاتحاد مع جمعية العلماء، حيث صرح مصالي قالوا: "أن وفاة هذا الزعيم الروحي تعتبر أكبر كارثة لا على الإسلام وحده بل على الحزب الوطني أيضا"، وحتى تقارير الشرطة الاستعمارية علفت على ذلك بقولها: "إن حادثة وفاة ابن باديس كارثة على كل المسلمين ولاسيما على الأوساط الشعبية التي كانت تعتبر الشيخ ابن باديس الخصم الرسمي لفرنسا"⁽²⁾.

تقدمت إدارة الجمعية فور وفاة رئيسها بطلب الحصول على رخصة من الإدارة الفرنسية تعترف فيها للشيخ محمد البشير الإبراهيمي بخلافة ابن باديس في رئاسة الجمعية، مع التأكيد على حرية تعليم اللغة العربية، وفتح النوادي والمدارس، والتعليم بالعربية والفرنسية وإدخاله تحت المراقبة الأكاديمية، والمحافظة على التعليم الديني في جامع سيدي لخضر⁽³⁾.

شهدت فترة الحرب العالمية الثانية نوعا من الجمود ليس على مستوى الجمعية فقط بل على مستوى مختلف التشكيلات السياسية، لكن بحلول شهر أبريل 1944م تحرك قادة الجمعية يجوبون ربوع الوطن يدعون الجماهير إلى الالتفاف حول جمعية أحباب البيان والحرية (AML) مع ضرورة التمسك بالإسلام ولغته مؤكداً على أن الوقت قد حان لتوحيد الجهد في سبيل تقويض أركان الاستعمار، وقد كان لهذا المسعى الأثر الإيجابي على عموم

(1) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص21.

(2) عبد الكريم بو الصمصاف، "صدى وفاة ابن باديس تقارير فرنسية والصحافة الأهلية عام 1940"، مجلة لأصالة، العدد 68، 69، أبريل - ماي، 1979م، ص 51.

(3) المرجع نفسه، ص54.

الناس الذين ازدادوا تمسكا بعقيدتهم ولغتهم وساهموا في بناء المدارس بأموالهم وسواعدهم، وارتفع عدد الداعين والآمريين بالمعروف والناهين عن المنكر، وأصبح نشيد ابن باديس "شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب..." على لسان السواد الأعظم من الجزائريين⁽¹⁾. استعملت جمعية العلماء حركة أحباب البيان والحرية كغطاء لتقييم مسيرتها وبلورة أفكارها من خلال مذكرة بعثت بها إلى السلطات الاستعمارية في 04 أوت 1944 تناولت فيها المسائل الدينية الثلاث المساجد - التعليم - القضاء ، أين ركزت على فصل الدين عن الحكومة فصلا حقيقيا، بحيث لا تتدخل في شيء من شؤونه لا ظاهرا ولا باطنا لا في أصوله ولا في فروعه⁽²⁾، حتى يتسنى للمسلمين إدارة شؤون المؤسسات الإسلامية بعيدا عن كل تدخل أجنبي وذلك من خلال تأسيس مجلس إسلامي أعلى مؤقت يتولى تشكيل جمعيات دينية عبر مختلف أنحاء البلاد، وتنظم مؤتمر ديني يحضره أعضاء المجلس ورؤساء الجمعيات الدينية وبعض الأعضاء البارزين لوضع نظام عام للمستقبل طبقا لقانون الفصل، وتكون قرارات المؤتمر ملزمة ولا تلغى إلا بعقد مؤتمر آخر ويحل المجلس الإسلامي الأعلى المؤقت وتنتخب الجمعيات الدينية مجلسا إسلاميا على النظام السابق⁽³⁾.

اعتبر الشيخ الإبراهيمي فصل الدين عن الدولة نصف استقلال الجزائر، أما الاستعمار فقد اعتبره نزع نصف للسلطة من يده، ولما استُدعى البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية من طرف لجنة الإصلاحات الإسلامية الجزائرية التابعة للحكومة الفرنسية للاستماع إلى رأيه قدم لها تقرير بتاريخ 3 جانفي 1944 تناول فيه المسائل السابقة الذكر، والتي هي في حاجة إلى إصلاح وفي مقدمتها مسألة التعليم العربي الحر المطوق بالقرارات الإدارية الجائرة دون أن يغفل التقرير المساجد ووظفوها وأوقافها مؤكدا على إعادتها لأصحابها بعيدا عن تدخل

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 47.

(2) محمد البشير الإبراهيمي ، آثار الإمام ، ج 3 ، ص 142.

(3) المصدر نفسه، ص 142.

الحكومة⁽¹⁾، أما بخصوص القضاء الإسلامي ترى الجمعية بأنه من الواجب أن تكون الأحكام القضائية صادرة عن الكتاب والسنة وهو ما يستدعي إعادة النظر في المنظومة القضائية من خلال إعادة النظر في برنامج تكوين القضاة.

- إعادة النظر في تكوين القضاة.
- فتح مؤسسات لتكوين القضاة، بناء على معيار الكفاءة.
- إنشاء مجالس قضاء أعلى يشرف على تعيين القضاة ومراقبتهم ويكون مستقلا عن الإدارة الفرنسية.
- إنشاء محكمة استئناف إسلامية؛ بحيث لا يؤيد ولا يلغي الحكم الصادر عن القاض المسلم إلا من طرق قضاة مسلمين، كما ألفتت الجمعية انتباه الحكومة إلى عدم مضايقة الوعاظ ورفع الحصار على النوادي، وطالبت بإلغاء مرسوم الثامن مارس 1938⁽²⁾، وفي هذا السياق يبدو أن الجمعية برئاسة البشير الإبراهيمي تبحث عن حل في إطار القانون القائم في ظل الوجود الفرنسي، ويتجلى ذلك من خلال المطالبة في ما يلي⁽³⁾:
- إنشاء جنسية جزائرية تشمل جميع الساكنة دون التمييز بينهم في العرق أو الدين ويتمتعون بنفس الحقوق والواجبات.
- تمنح الوظائف الإدارية لجميع الجزائريين على أساس الكفاءة.
- تعتبر اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية.
- تستبدل جميع التشكيلات السياسية بحكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام البرلمان الجزائري.
- يحفظ لكل دين حقه في إقامة شعائر دينهم وتصرفهم المطلق في عابدهم وأوقافهم بواسطة تشكيلات حرة يرتضونها لأنفسهم.
- الأحوال الشخصية للمسلمين تجري وفق القضاء الإسلامي.

(1) محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام، ج3، ص 141، 144.

(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص52.

(3) محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام، ج3، ص137.

وفي إطار مشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الأحزاب في السعي الوطني، فقد دعت إلى انضمام الجماهير إلى حركة أحباب البيان والحرية من باب الواجب الديني معتبرة ذلك الانخراط واجب كل سلم يطمح إلى التحرير وإلى الأبد من نير الاستعمار الجاثم على صدره قرن ونيف من الزمن⁽¹⁾، كما دعا زعيم حزب الشعب (مصالي) من منفاه، تعزيز صفوف المولود الجديد (أحباب البيان والحرية) وهكذا يلتقي العلماء ومناضلو حزب الشعب مع فرحات عباس تحت مظلة واحدة يعملون ويناضلون من أجل جمهورية جزائرية مستقلة.⁽²⁾

عادت الجمعية إلى نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية وفي مؤتمرها المنعقد في 21 جويلية 1946 انتخب الإبراهيمي خلفا لابن باديس وركزت على تأسيس المدارس والمساجد والمعاهد فبنت معهد الإمام ابن باديس بقسنطينة، وأصدرت بيانا عقب مؤتمرها نص على ترسيم اللغة العربية وحرية الثقافة الإسلامية، وضرورة إصلاح المحاكم الإسلامية وتعيين القضاة والمفتيين من طرف الجزائريين، وإعادة فتح المدارس التي أغلقت منذ 1945، وإطلاق سراح المعتقلين المسلمين السياسيين والدينيين القابعين في السجون الفرنسية⁽³⁾، وهذه المطالب في مجموعها تدخل في إطار الدعوة إلى تحقيق إصلاحات فورية، وإن كانت مطالب الجمعية تركز على الجوانب العلمية والثقافية، فإنها بقيت تعمل دائما على تثبيت هوية الجزائر ممثلة في عروبتها وإسلامها والوقوف في وجه سياسة التغريب التي يسعى أصحابها إلى إبقاء الجزائر فرنسية⁽⁴⁾. ومحاربة الطريقة المنحرفة التي قال عنها الإبراهيمي: بأنها أفسدت الدين وحجرت عقول الجزائريين وجمدت أفكارهم، وشلت وعيهم ودعت إلى اتخاذ الاستعمار وليا ويؤكد رئيس الجمعية - "أن البلاء المنصب على هذا الشعب المسكين

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص52.

(2) المرجع نفسه، ص52.

(3) Collot claud, Henry. Jean Robert ,op.cit. ; pp234.

(4) Mohamed Harbi, aux originaires de la libération nationale, Ed, Christion, bourges, paris, 1975, p118

أت من جهتين متعاونتين عليه، من استعمار مادي هو الاستعمار الفرنسي الذي يعتمد على الحديد والنار واستعمار روحاني يمثله مشايخ الطرق المؤثرون في الشعب والمتغلغلون في أوساطه والمتاجرون باسم الدين المتعاونون مع الاستعمار عن رضى وطواعية... وغرضهما معا تجهيل الأمة لئلا تفيق بالعلم فتسعى في الانفلات وتفقيرها لئلا تستعين بالمال على الثورة⁽¹⁾.

وقد تمكنت الجمعية من استقطاب جل الجزائريين من قبضة الطرقيين وكانت نسبة نجاحها عالية بدليل التقرير الفرنسي الذي نشر في بداية الخمسينات وذكر بأن أكثر من 40% من الجزائريين مع جمعية العلماء، ويذكر فرحات عباس⁽²⁾ أيضا: "بأن المنخرطين في جامع الزيتونة بتونس أو الأزهر بالقاهرة قد جعلوا من العروبة ونهضة الإسلام الشرطين الأساسيين للانبعاث الوطني وكان لهم نفوذ قوي على الجماهير، فانعزل الشعب الجزائري الذي أضناه ظلم الاستعمار وتقمص بإجلال وإيمان غيرته الوطنية وتمسك بالحنيفية البيضاء".

وقد وصف سعد الله الطرقية بأنها دولة داخل دولة، غير أن هذا لم يثن من عزيمة الجمعية التي حاربت الموظفين في السلك الديني، لما تأكدت من ولائهم لفرنسا وخاصة الأئمة منهم، فقد أفتى رئيسها الشيخ الإبراهيمي بأن الصلاة وراء إمام معين من ذلك الحاكم باطلة، وكانت استجابة الكثيرين لتلك الفتوة كبيرة، فهجروا تلك المساجد وقاطعوا أئمتها⁽³⁾.

أما ما يتعلق باللغة العربية فإن الجمعية جعلتها من أولوياتها فقد ناضلت بشتى الوسائل لحمل الإدارة الفرنسية عن التراجع عن قرارات المنع وعرقلة التعليم العربي الحر، وإلغاء القرار الذي يجعل اللغة العربية لغة أجنبية، فاللغة العربية هي لغة القرآن ودعامته الأساسية وقد كتب البشير الإبراهيمي في هذا الشأن "أن جمعية العلماء تعمل على إحياء

(1) محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام، ص 39.

(2) فرحات عباس، المصر السابق، ص 247.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 101، محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام، ص 89.

اللغة العربية وآدابها وتاريخها وتدافع عن الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة والإسلام مجتمعين في وطن واحد⁽¹⁾.

وفي رسالة مفتوحة موجهة لوزير الداخلية الفرنسية في زيارته إلى الجزائر طالب الشيخ البشير الإبراهيمي بفصل الدين الإسلامي عن الحكومة بشكل رسمي و عاجل، وأن تسلم الأوقاف والمساجد للأئمة يتصرفون فيها تصرفا مباشرا ، وأن ترفع القيود الإدارية عن تعليمها الديني ، وأن تتمتع في أحوالها الشخصية الدينية بقضاء نافذ وصريح مبني على تعليم إسلامي واسع صحيح⁽²⁾.

و كتب الإمام الإبراهيمي مقالات عديدة أكد من خلالها عدم شرعية وقانونية تصرف الحكومة في شؤونها الدينية لقوله : " أن الحكومة ليست مسلمة حتى يكون حكمها في شؤون الدين مقبولا فضلا على أن يكون مطاعا، وأن جميع تصرفاتها فيما يخص الدين باطلة⁽³⁾، هذا من الناحية الشرعية، أما قانونيا فالحكومة تكيل بمكيالين فتطبق على المسيحية عملية الفصل وعلى الإسلام الوصل، تمد المسيحية بالعون وتمهد لها سبل العمل وتجهزها بكل وسائل الإغراء والإغواء، وقد بلغ من تأييد الحكومة أن أوكلت للمبشرين توزيع المؤن المخصصة للمسلمين لتحبيبهم للناس، ... وأن توزيع المؤن في زماننا هذا لسلطة تعلق على جميع السلط⁽⁴⁾، ثم يتساءل ساخرا من فرنسا بقوله: "فهل حكومة فرنسا بعد إعدادها للرهبان واعتمادها على الرهبان دولة لائكية..."⁽⁵⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3 ، ص 42.

(2) محمد البشير الإبراهيمي ، آثار الإمام ، ص 455.

(3) محمد البشير الإبراهيمي ، آثار الإمام ، ج 3، ص 171.

(4) محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر ، ص 56 - 57.

(5) المصدر نفسه، ص 79.

وأمام إلحاح الجمعية بضرورة فصل الدين عن الحكومة، سارعت الإدارة إلى إحالة القضية على الجمعية الجزائرية التي أسفرت عن تنظيم الانتخابات لدورة عام 1951م حتى تضي طابع الشرعية على سيطرة الإدارة على الدين الإسلامي⁽¹⁾.

وعلى إثر هذا القرار قدم رئيس الجمعية تحذيرا لأعضاء المجلس الجزائري حتى لا يكونوا أداة طيعة في يد الإدارة الاستعمارية التي تسعى لأن تكون عملية رفض فصل الدين صادرة عن المنتخبين المسلمين أنفسهم⁽²⁾، غير أن لجنة الديانة برئاسة شرقي والأخضري اعتبرت أن التريث في مصلحة القضية، وعليه فقد لجأت إلى المماطلة، ومرت الدورة وبقي الوضع على حاله، وقد رد الشيخ العربي التبسي النائب الأول لرئيس الجمعية على ذلك يوم 12 ديسمبر 1952 بقوله: "لو كان هؤلاء القادة من علماء الفقه الإسلامي لا أسمعونا حكم الله في تأخير هذه المسألة وفي العبادات المعطلة انتصارا لهذا الفصل، ولا أسمعونا أيضا حكم الله في الصلوات التي تؤدي في هذه المساجد قبل الفصل، إن هذا التأخير اعتداء صريح متعمد على الشريعة الإسلامية ومعابدها"⁽³⁾.

ظلت الجمعية تقارع الاستعمار وتطالب بفصل الدين عن الحكومة وهذا ما يؤكد رئيسها بقوله: "طالبت الأمة بفصل دينها عن الحكومة كما انفصلت بقية الأديان، وتسليم مساجدها وأوقافها في يدها لتتصرف فيها بكل حرية"، وقد صرح أحد النواب في المجلس الجزائري بقوله: "... يجب أن يبطل هذا الظلم والاستبداد، يجب تطبيق الفصل 56 من دستور الجزائر الذي ينص على فصل الدين عن الدولة ليرتفع هذا الظلم عن ديننا ونص الفصل هو "استقلال الدين الإسلامي عن الحكومة مضمون مثل بقية الأديان"⁽⁴⁾.

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص211.

(2) المرجع نفسه.

(3) العربي التبسي، قضية لا قاضي لها، سلسلة التراث، جريدة المنار، السنة الثانية، العدد 13، 12 ديسمبر، 1952، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص1.

(4) عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون، الكفاح القوي والسياسي، ج3، 1947-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص83.

لكن مضى عامان والحكومة الجزائرية لم تقدم هذه المسألة إلى المجلس الجزائري ليقرر فصل شؤون الديانة الإسلامية عن الإدارة الاستعمارية، ويتساءل نفس النائب "لماذا الحكومة الاستعمارية المكلفة بتطبيق قوانين الدستور الجزائري تحرص كثيرا على التدخل فيما يمنعها عنه القانون، وتثير غضب أهل الضمائر الطاهرة، وإذا تكلم هؤلاء قيل لهم أنكم تتدخلون في السياسة وهي ممنوعة قانونا عنكم⁽¹⁾؟".

والحقيقة أن الاستعمار ينظر لعملية الفصل بنظرتين، نظرة دينية صليبية وأخرى استغلالية واستعبادية، وتصريحات الكاردينال لافيغري عند احتلال الجزائر التي رأى فيها الأرض الخصبة للمسيحية⁽²⁾ يؤكد هذه النظرة، كما أن الفرنسيين يدركون جيدا أن الشعب المتمسك بدينه ليس من السهل تسخيره واستعباده. وعليه بقيت قضية الفصل سجينة الرؤية الفرنسية في الإدارة والتوجيه دون اشراك حقيقي لمن يمثل فعلا مسلمي الجزائر.

4.1. علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية:

في اجتماع 14 أكتوبر 1951 الذي حضره محمد العربي دماغ العتروس⁽³⁾ ممثلا عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) حيث تدخل بكلمة حي باسم حزب الشعب الجزائري جمعية العلماء المسلمين ودعا إلى تقوية رابطة الوحدة، لأن بالوحدة يُهدم صرح

(1) عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون، المصدر نفسه، ج3، ص 253، 254.

(2) شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي الجزائر 1830 666 1962م، دار هوم، الجزائر، 1998، ص32.

(3) ولد محمد العربي دماغ العتروس يوم 24 أكتوبر 1924 ببلدية أولاد حبابة ولاية سكيكدة، حفظ القرآن الكريم على يد مشايخ الشرفة بالقبائل الكبرى، انخرط في حزب الشعب وعمره لا يتجاوز 17 سنة (1941)، وكانت له مساهمة في تحرير جريدة الأمة لسان نجم شمال إفريقيا، انخرط في الكشافة الإسلامية بصفة مرشد اشتغل مترجم قضائي لدى محكمة الحروش السمنود، شارك في مظاهرات 8 ماي 1945 حيث اعتقل ووضع تحت الإقامة الجبرية لمدة 3 أشهر، شارك في الحملة الانتخابية لحركة الانتصار عام 1946 وفاز بها 5 نواب في البرلمان الفرنسي، ترشح لانتخابات المجلس الجزائري عام 1948 كان يومها أصغر مندوب في الجمعية، أعتقل بعد فوزه بالانتخابات ثم أطلق سراحه وانتقل للقاهرة وانضم إلى وفد جبهة التحرير الوطني أين كلف بالدفاع عن القضية الجزائرية في الأوساط العربية والغربية، بعد الاستقلال عين سفيرا في عدة دول منها: أندونيسيا، كمبوديا، يوغسلافيا، رومانيا، اليابان، تيلاندا، بنغلاداش... وعين وزيرا للثقافة يوم 16 أكتوبر 1991 إلى غاية 22 فيفري 1992، وافته المنية يوم 28 أكتوبر 2017. أنظر: <https://dzhistory.com>.

الاستعمار، وبها تنهض الأمم وتتحرك، وهي السلاح الحاد الذي ستحرر به مساجدنا وديننا وأبنائنا الذين يقاسون العذاب والهون في مختلف السجون، كما حضر المؤتمر السيد سالم عبد الحميد ممثلاً عن حزب البيان والسيد كوش يونس ممثلاً عن الحزب الشيوعي والأستاذ أحمد توفيق المدني عن الجبهة الجزائرية⁽¹⁾.

قرأ البيان الجماعي للمؤتمر الشيخ العربي التبسي ومما جاء فيه: "أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جمعية الذين تجمعهم لغة واحدة وعقيدة واحدة، وهي تتمتع بعطف جميع الديمقراطيين لأنها تعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ الإسلام يقر بالعدالة الاجتماعية... اننا مستعدون للمشاركة في النهضة السياسية، لأن السياسة تدخلت في الدين ولأننا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ"⁽²⁾.

يفهم من قول الشيخ أن فرنسا لها نظرة تمييزية بين الأديان حيث كانت تنظر للدين الإسلامي نظرة لا تتوافق مع ما نص عليه الدستور الفرنسي ذاته فلبقية الأديان الأخرى حرية كاملة في إدارة شؤونها بينما بقي الإسلام تحت تصرف إدارة الاحتلال.

وأمام انسداد الإدارة وتزوير الانتخابات اتفقت أطراف الحركة الوطنية ممثلة في جمعية العلماء والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، على نبذ الكفاح السياسي عن طريق المؤسسات التشريعية (البرلمانية) فكان اجتماع 5 أوت 1951 بقاعة السينما دنيا زاد بالعاصمة حيث أعلن عن تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها⁽³⁾.

عملت الجمعية على تعبئة الجماهير للالتفاف حول الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، لكن هذه الوحدة سرعان ما تلاشت بين أطراف الحركة الوطنية، غير أن قادة الجمعية بقوا مؤمنين بالاتحاد لتغيير حال البلاد وهذا ما جاء على لسان أحمد توفيق المدني

(1) جريدة المنار، مؤتمر جمعية العلماء، السنة الأولى، العدد 9، 5 أكتوبر 1951، ص 3

(2) المصدر نفسه.

(3) جريدة المنار، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، السنة الأولى، العدد 7، 15 أوت 1951، ص 01.

بقوله: "لقد أصبح من الواجب المحتم علينا أن نوحّد الصفوف وأن نجتمع الشمل وأن نواجه المواقف الجديدة كتلة واحدة متينة كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً"⁽¹⁾، وذهب الشيخ العربي التبسي المذهب نفسه بقوله: "سيأتي اليوم الذي تجد فيه فرنسا نفسها مجبرة على الرحيل وعليه وجب على جميع المسلمين الاتحاد لبلوغ هذا الهدف"⁽²⁾، وفي مارس 1952 غادر الشيخ الإبراهيمي الجزائر باتجاه باكستان للمشاركة في المؤتمر الإسلامي العالمي بكراتشي ولم يعد بعدها إلى الجزائر الأمر الذي سمح له بأن يزور العواصم العربية للتعريف بالجمعية وأهدافها كما حصل أيضاً على مساعدات مالية شملت منح لطلبة معهد ابن باديس و شارك كذلك في مؤتمرات عدة شرح فيها الحالة الاجتماعية والثقافية للجزائر، وفي اجتماع الجامعة العربية المنعقد في شهر أبريل 1953 أكد الإبراهيمي على طلب الاستقلال التام للجزائر، وفي نوفمبر 1954 اتخذ الإبراهيمي مواقف واضحة بشأن القضية الجزائرية بقوله: "أن الثورة لا تسقى بالماء وإنما تسقى بالدماء وثمارها الحرية"⁽³⁾.

إن من خلال المجهودات الجبارة التي بذلتها الجمعية على مختلف الأصعدة، وخاصة تركيزها على القيم المعنوية والمقومات الشخصية والدعوة إلى تحرير العقول والإقبال على العلم، لأن بالعلم تنهض الشعوب من غفلتها، وبالععمل الثقافي يكون الإنسان الجزائري الذي يستطيع بعد ذلك أن يقهر الاستعمار⁽⁴⁾، وهذا ما يؤكد شارل أندري جوليان ومن خلاله الفرنسيون، بقوله: "إن العلماء هم الذين أيقضوا الرأي العام الأهلّي من سباته"⁽⁵⁾.

(1) جريدة المنار، استفتاء هام في قضية الاتحاد، السنة الثانية، العدد 17-6 فيفري 1953، ص 01.

(2) Amar Hellal, le mouvement réformisme Algérien, les hommes et l'histoire 1931- 1957, OPU, Alger, 2002, p 134.

(3) Amar Hellal, op, cit, p 135.

(4) عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث -المجهود الايدولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 144.

(5) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 143.

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي جمعية إصلاحية تربية عملت على حماية الهوية الجزائرية ، كما لعبت دورا فاعلا في إيقاظ الشعور الوطني والقومي والديني وتصدت لمشاريع الاستعمار الرامية إلى طمس الهوية الوطنية بمقوماتها المختلفة كما كانت سندا للأحزاب الوطنية التي ناضلت لاستقلال البلاد واسترجاع سيادتها.

2. حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA):

كان لأحداث الثامن ماي 1945 تأثير واضح على التيارات الوطنية، باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) ، يقول فرحات عباس بأن هذه المجازر قد رجعت بنا الى القرون الوسطى والحروب الصليبية، بل إلى ما هو أشد خطورة من ذلك⁽¹⁾ ، حيث شهد النشاط السياسي للأحزاب سباتا لعدة شهور في انتظار قرار العفو الذي صدر في 09 مارس 1946 بمبادرة نادبها الحزب الشيوعي الجزائري تتعلق بالإفراج عن المساجين السياسيين وخاصة القادة منهم، فأطلق سراح فرحات عباس بعد يومين من ذلك 11 مارس 1946⁽²⁾.

بناء على هذا العفو استأنف فرحات عباس نشاطه السياسي بتأسيس حزب جديد تحت إسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبادر في الفاتح من شهر ماي 1946 بتوجيه نداء إلى الشباب المسلم والفرنسي عرّف من خلاله بالخط السياسي للحزب الذي بنى مبادئه على بيان فيفري 1943، وارتكز برنامجه على اللاءات الثلاث "لا للاندماج ، لا لأسياد جدد، لا للانفصال"⁽³⁾، مع المطالبة بجزائر مستقلة ومتحدة فيدراليا مع فرنسا⁽⁴⁾، فالشعار المعتمد حسب ما ذهب إليه محمدا العربي الزبيري لم يكن سوى مراعاة للرأي العام الفرنسي

(1) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 197.

(2) Claude collot et jean robert henry, op.cit. p 219

(3) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 195.

Sylvain wisner, l'Algérie dans l'impasse, démission de la France, spartacus, cahiers mensuels, Paris, 1948, p 116.

(4) Jean Ganiage, Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, librairie arthème Fayard, France, 1994. p 524.

ومناهضة لفكرة الكفاح المسلح، كوسيلة لتقويض الاستعمار⁽¹⁾، وخلفا لجريدة المساواة أسس فرحات عباس جريدة الجمهورية للتعبير عن أهداف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ويبدو أن تغيير اسم الجريدة كان له دلالة على عدم تحقق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، أما اسم الجمهورية فهو نابع من فكرة انشاء جمهورية جزائرية مستقلة⁽²⁾ تضمن برنامج الحزب مجموعة من المحاور كانت كفيلة بتعبيد الطريق إلى الديمقراطية العالمية نذكر من أهمها⁽³⁾:

- المساواة بين الجزائريين وغيرهم من الأجناس.
 - التربية الاجتماعية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين المواطن المتشبع بالواجب الاجتماعي والقيم الحضارية.
 - العلم و التكنولوجيا اللذان لا يمكن بدونهما أن ترقى الجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة.
- وكان يرى فرحات عباس أن برنامجه قابل للتجسيد والتحقيق شريطة أن ينطلق من أرضية بيان الشعب الجزائري، مع توظيف التجارب التي خاضتها حركة أحباب البيان والحرية، وقد جمع حوله مجموعة من الإطارات المؤمنة بأفكاره والمستعدة للنضال من أجلها⁽⁴⁾.

1.2. الاتحاد الديمقراطي وسياسة الانتخابات:

عرض فرحات عباس برنامج الحزب على البرلمان الفرنسي، وقدم قانونه الأساسي للمصالح المختصة في النصف الثاني من شهر أبريل 1946 للحصول على الترخيص القانوني، ومباشرة بعد الاعتماد قررت قيادة الحزب المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تحدد إجراؤها في 2 جوان 1946 لتتصيب المجلس التأسيسي الثاني الذي

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 106.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007، ص 118.

(3) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 107.

(4) من بين هذه الإطارات، المحامي أحمد بومنجل، قدور ساطور، الدكتور أحمد فرانسيس، الدكتور سعدان الدكتور بن خليل، الأستاذ محداد.

خصص فيه للجزائريين ثلاثة عشر مقعداً⁽¹⁾، أحرز فيها حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على احدى عشر مقعداً من أصل ثلاثة عشر، ففي عمالة قسنطينة حصد الحزب جميع المقاعد التي كانت من نصيب المرشحين فرحات عباس، الأستاذ مصطفى الهادي محامي من سطيف، والطبيب ابن خليل من باتنة، والأستاذ ساطور محامي من مدينة الجزائر وباي العقون ملاك من عنابة، والأستاذ حاج سعيد محامي من قسنطينة، وفي عمالة وهران انتخب عبد القادر محداد أستاذ في ثانوية وهران، والدكتور أحمد فرنسيس طبيب بعليزان وقادة بوتارن أستاذ في تيارت. وفي عمالة الجزائر أحرز الحزب على مقعدين من أربعة مقاعد أنتخب الدكتور سعدان طبيب في بسكرة، وابن قداش عامل في معمل تجاري بميشلي⁽²⁾.

يعود الفضل في الإنتصار الساحق للحزب في انتخابات جوان 1946 إلى غياب حزب الشعب الذي دعا إلى المقاطعة، وإلى فشل سياسة الإدماج التي قضت عليها الانتخابات قضاء مبرما ، ودعوة عباس إلى تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة، ولولا عملية التزوير التي طالت الانتخابات بالجزائر العاصمة بإيعاز من عامل العمالة، والتي راح ضحيتها المحام أحمد بومنجل، ومحمد بن سالم⁽³⁾.

واصل عباس ورفاقه المسار في سبيل التصدي للهيمنة الاستعمارية ومحاربة النظام الاجتماعي وقوانين التعسف والاستبداد المفروضة على الشعب الجزائري بأكمله، ومن أجل تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة ومتحدة مع فرنسا لها علمها وحكومتها وبرلمانها⁽⁴⁾ وقد عبر فرحات عباس عن ذلك بوضوح في مشروع الدستور الذي عرضه على المجلس التأسيسي الثاني والذي تضمن النقاط الآتية:

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 107.

(2) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 198، 199.

(3) المصدر نفسه، ص 198.

(4) Jean Ganiage , op, cit , p 524.

(4) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 109.

- إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا باعتراف فرنسا التي تعترف في نفس الوقت بحكومتها وعلمها.
- تكون الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة، وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة تشرف عليها سلطات الاتحاد، وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.
- تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة في جميع القطر وتشرف على جميع المرافق الداخلية، وحتى على الشرطة.
- يتمتع فرنسيو الجزائر بالجنسية الجزائرية وبالمقابل يتمتع الجزائريون بفرنسا بالجنسية الفرنسية
- تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية ويكون التعليم اجباريا فيها بين اللغتين
- المدارس العمومية الموجودة الآن في الجزائر تبقى على حالها الراهن، وسيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى تتحمل تكاليفها الميزانية الفرنسية⁽¹⁾.
- كما عرض نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروع آخر على مجلس النواب حول الاتحاد الفرنسي، مثلهم مثل نواب مختلف المستعمرات الفرنسية، الذين وضعوا مشاريع تهم بلادهم وقد تضمن المشروع ما يأتي⁽²⁾:
- تُكوّن الجمهورية الفرنسية مع شعوب ما وراء البحار اتحادا يسمى الاتحاد الفرنسي أساسه المساواة في الحقوق والواجبات دون أي تمييز عرقي أو ديني.
- تكون ثروات شعوب الاتحاد ملكا مشتركا، وتنسيق الجهود لتحسين نظمها الديمقراطية وتنمية رفاهيتها وازدهار حضارتها الوطنية الخاصة بها، ويضم هذا الاتحاد إلى حظيرة

(1) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 200، 201.

(2) المصدر نفسه، ص 203، 204.

الجمهورية الفرنسية وتكون الجزائر وبقية أقطار البحر جزء لا يتجزأ منها وتكون جميع الدول مرتبطة بعلاقات فيدرالية.

– ان ما ستحرز عليه شعوب الإتحاد من تقدم بمساندة فرنسا سيؤدي بها إلى حقها في تقرير مصيرها بنفسها.

يقول عباس : "لقد تلقيت التهاني والتشجيع من هوشي منه، ووصلتني رسالة من الحبيب بورقيبة من القاهرة، مشيراً إلي بأن فرنسا لن تلبى أي مطلب من مطالب معتمدا في ذلك على تجربته الشخصية، ونصحتني بأن اعتنق مبادئ حزب الشعب الجزائري"⁽¹⁾.

وفعلا فقد رفض المجلس الوطني المشروع المعروض عليه بضغط من المعمرين ومديري الشركات والجمعيات الاستعمارية (البرجوازية الاستعمارية) وبذلك خابت آمال دعاة الاعتدال خاصة بعد تصديق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة في شهر أكتوبر 1946 والذي أعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا⁽²⁾.

لقي مشروع استقلال الجزائر في ظل الاتحاد الفرنسي استحسانا وقبولا من المعتدلين الجزائريين والليبراليين الأوروبيين إلا أنه لقي معارضة قوية من طرف المعمرين (الكولون) حيث هدد ممثلوهم في المجلس الوطني الفرنسي بالاستقالة، والانفصال عن الميتروبولتان (باريس) حيث صرح أحدهم بقوله : "إذا تخلت فرنسا عنا سنطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تمنحنا الحق في تقرير المصير"⁽³⁾، كما صرح النائب جاك شوفالييه (Jaques chevallier) مجاريا المعمرين ومتحالفا معهم قائلا "الأرض الجزائرية لنا"⁽⁴⁾ فالجميع على دين واحد يؤمنون

(1) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 205.

(2) محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص 81.

(3) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 127.

(4) حميد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 127، شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 351.

بسيادة فرنسا على الجزائر التي تعتبرونها جزء لا يتجزأ منها وفقا لدستور الجمهورية الرابعة الذي صادق عليه الشعب الفرنسي 27 أكتوبر من عام 1946⁽¹⁾.

وفي إطار مشروع الدستور الذي عرضه عباس على المجلس التأسيسي الثاني، والمطالبة بقانون أساسي للجزائر خاطب فرحات عباس رئيس المجلس الوطني الفرنسي بول رماديه (Paul Ramadier): قائلاً له: "إن اللباس الذي وضعت في الجزائر أصبح ضيقاً، البلاد بحاجة لكي تتنفس حاولوا إذن أن تخطوا لها لباساً عصرياً... فأجاب رماديه بسخرية قائلاً: أيها السيد عباس سنفصل لكم لباساً جديداً هذا أكيد، لكنه سيأخذ شكلاً صارماً على الطريقة الفرنسية."⁽²⁾، وهو ما يوحى بتشدد الإدارة الفرنسية تجاه الحركة الوطنية ومطالبها، ففي شهر أوت من عام 1947 قدم فرحات عباس للمجلس المالي بالجزائر بإسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) مذكرة طالب فيها بوضع سياسة الإدماج جانباً، واعتماد نظام سياسي تقدمي ليبرالي يحترم الشخصية الجزائرية ويضمن الحق في الاستقلال للجزائر دون الانفصال⁽³⁾.

وافق البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1947 على قانون جديد (القانون الخاص) يجمع بين الفيدرالية والاندماج مع انشاء جمعية جزائرية تتكون من مستويين، يكون فيها التمثيل مناصفة بين المسلمين والأوروبيين وتكون فرنسا ممثلة في الجزائر بوزير منتدب مع الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب الفرنسية⁽⁴⁾.

لم يرض عباس بالقانون الجديد لأنه لا يعبر عن طموحات الجزائريين ، وقدم ممثلوه في البرلمان الفرنسي استقالتهم احتجاجاً على قانون ناقشه الفرنسيون وفرضوه على الشعب الجزائري، كما لقي القانون استياءاً من طرف المعمرين الذين أنشأوا جمعية الدفاع عن

(1) Charles-Robert Ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, ENAG Reghaia, Algérie, p 2013, p 451.

(2) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 127.

(3) المرجع نفسه، ص 128.

(4) Jean Ganiage. op.cit. p 525.

الجزائر الفرنسية، ودعما لمسعى المعمرين صرح ديغول (Degaulle) أثناء زيارته للجزائر في 12 أكتوبر 1947 قائلا : "إن الجزائريين يعلمون أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأنها مرتبطة بها جغرافيا وأخلاقيا"⁽¹⁾.

صوت البرلمان بالأغلبية على القانون الأساسي، ووقع عليه فينسنت أوريول (Vincent Auriol) رئيس الجمهورية في 20 سبتمبر 1947⁽²⁾ ، وعبر النائب عن قسنطينة روني مايير (René Mayer) عن قلق المعمرين ، فهاجم الحاكم العام شتانيو (Chataigneau) الذي اتهم بموالاته للوطنيين والعرب فتدخلت الحكومة في 11 فيفري 1948 واتخذت في حقه قرارا يقضى بعزله وتعويضه بوزير التربية الوطنية ايدموند مارسيل نايجلان⁽³⁾ (Marcel-Edmond Naegelen) كحاكم عام واستمر في منصبه على رأس الجزائر لمدة ثلاث سنوات من 11 فيفري 1948 إلى غاية ربيع 1951، وكانت مهمته الرئيسية تزوير الانتخابات التشريعية، وتطبيق قانون 20 سبتمبر 1947⁽⁴⁾.

وفور تنصيبه على رأس الولاية العامة شرع نايجلان في التحضير لانتخابات الجمعية الجزائرية التي ستجرى في أبريل 1948، فشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي الحركة الوطنية، ولم يسلم منها المرشحين أنفسهم حيث تم توقيف واعتقال 33 مترشحا من مجموع 59 مترشحا، ومُنع الباقون من إجراء حملاتهم الانتخابية بقطع اتصالاتهم مع الجماهير⁽⁵⁾، وقد أدت سياسة القمع والترهيب والتزوير هذه إلى اخفاق الحركة الوطنية في⁽⁶⁾

(1) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 129.

(2) عمار هلال، أبحاث ودارسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1962.1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 366.

(3) Jean Ganiage op.cit. p 526.

Ch. Rebert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine T II, Paris presses universitaires de France 1964, p 610.

(4) عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي الإداري للثورة 1954 - 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص 129.

(5) عمار هلال، المرجع السابق، ص 368.

(6) المرجع نفسه، ص 369.

الانتخابات حيث تحصلت على تسعة مقاعد من مجموع 120 مقعداً، وقد واصل نايجلان "Naegelen" سياسة التزوير المفضوح، فقد كانت انتخابات المجالس المحلية والإقليمية لسنة 1951 مهزلة حقيقية حيث فقدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) مقاعدها الخمسة التي قد تحصلت عليها في المجلس السابق، كما خسر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) جميع مقاعده بما في ذلك مقعد الرئيس فرحات عباس.⁽¹⁾

أصبح الغش والتزوير بالإضافة إلى انعدام الحرية الانتخابية أمراً عادياً أيضاً وهو ما جسده الانتخابات النصفية لتجديد أعضاء المجلس الجزائري التي أجريت يومي 4 و 11 فيفري من عام 1951⁽²⁾ حيث حصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) على نسبة 11,9% من الأصوات وحصل الحزب الشيوعي الجزائري على 4,5%، وتحصل الأحرار المدعومين من الإدارة الاستعمارية على ما نسبته 83,5%⁽³⁾.

أمام هذه المهازل قرر فرحات عباس الانسحاب من جمعية الاتحاد الفرنسي ، وفي المقابل أخذ يتقرب من حركة الانتصار حيث وقع الطرفان اتفاقاً يقضي بأحقية الشعب الجزائري في دولة مستقلة، وعليه قرر رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي مقاطعة الانتخابات القادمة ، وأعطى تعليمات للأمين العام لفرع سطيف بإلغاء ندوة الإطارات التي ستعقد يوم 3 جويلية 1951م ، كما قرر المكتب السياسي على لسان عباس التركيز والانشغال بقضية الوحدة بين الأحزاب وتأسيس لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية المناهضة للاستعمار على أمل أن يكون برنامجها يدور حول البيان وعليه دعا فرحات عباس الجزائريين إلى

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 240.

(2) عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية مؤسسات وموثيق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005 ص 307.

(3) حورية ماية بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر،

2013، ص 241

الالتفاف حول البيان للقضاء على النظام الكولونيالي وإنشاء حكومة مستعدة لخوض تجربة أحباب البيان والحرية⁽¹⁾.

3. الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)

انسلخ الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي لما تخلى هذا الأخير عن فكرة استقلال الجزائر، وبقي متمسكا بالعمل على تحسين ظروف معيشة الطبقة العاملة معتبرا مشكلة الجزائر مشكلة خبز لا غير.

أعلن عن تأسيس الحزب سنة 1936 وهو تاريخ الطلاق مع الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) وشارك يومها في المؤتمر الإسلامي في شهر جوان 1936 إلى جانب كل الاتجاهات السياسية والإصلاحية، في غياب نجم شمال إفريقيا رغم حرص مصالي الحاج على الحضور⁽²⁾ ويذكر أن الحزب الشيوعي الجزائري عارض بشدة السماح للنجم بالمشاركة مستغلا نفوذه لدى الإدارة الكولونيالية من جهة، ودعم دعاة الإدماج لموقفه من جهة أخرى⁽³⁾

1.3. الحزب الشيوعي الجزائري والحرب العالمية الثانية 1939-1945:

قامت السلطات الاستعمارية بحل الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) وتوقيف مناضليه خاصة القادة منهم ففي سنة 1940 يقول عمار أوزقان: "إنه لم يبق خارج الاعتقال سوى العربي بوهالي الذي تم توقيفه في شهر ماي من السنة نفسها ولم يطلق سراحنا، إلا يوم 1943/04/27، وذلك بعد ستة أشهر من نزول الحلفاء في الجزائر"⁽⁴⁾ وقد اتخذت حكومة فيشي قرار الحل ومنع الحزب من النشاط، لأنها لم تكن على علاقة طيبة مع روسيا الشيوعية. ولذلك راحت تضطهد الشيوعيين في الجزائر، وأعلنت عن حل الحزب رسميا، الأمر الذي دفع مناضليه إلى الدخول في العمل السري ما بين 1940-1942 وتعرضهم إلى

(1) أنظر الملحق رقم 1، ص 235

(2) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 160.

(3) المرجع نفسه، ص، 161.

(4) Jaques Jurquet, op, cit, pp 29.30.

التوقيف والاعتقال والمثول أمام المحكمة العسكرية بتهمة تنظيم هيئة منحلة⁽¹⁾ ومع غياب أعضاء الحزب على الساحة السياسية ، تكفل بمهمة تسيير الحزب الشيوعي الجزائري الإسبان الذين كانوا لاجئين بالجزائر في الفترة الواقعة بين سنتي 1940-1941 مع العلم أنهم كانوا يقومون بهذا النشاط في سرية تامة⁽²⁾ وبمجرد نزول الحلفاء ببلادنا أعلن قادة الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) انهم يسعون الى تأسيس اتحاد بين الشعبين الجزائري والفرنسي، ومحاربة النازية والفاشية⁽³⁾ بغرض إقامة جمهورية جزائرية حرة.

وقد صرح السكرتير العام للحزب السيد عمار أوزقان في مناقشات الندوة المركزية التي نظمها الحزب يوم 23 سبتمبر 1944 بمايلي "إن مصلحة الجزائر لا تكمن في الانفصال عن فرنسا، لأن الاستقلال مستحيل ...، وقد أكد الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري أنه يرفض بشدة شعارات "الانفصال عن فرنسا" و"الجزائر العربية" لكن "أحباب الديمقراطية" كانت محاولة يائسة لم تجد طريقها إلى أوساط الشعب الجزائري المسلم الذي يرفض الإلحاد عقيدة الشيوعيين⁽⁴⁾.

سبق للشيوعيين الجزائريين من خلال حزبهم أن حاولوا بناء جبهة مشتركة مع الأحزاب الوطنية في مارس 1944 الا أنهم انسحبوا منها في شهر سبتمبر من السنة نفسها، وقاموا بإنشاء أصدقاء الديمقراطية لمحاربة الفاشية⁽⁵⁾ والدفاع عن أممية ديغول 07 مارس 1944 التي اعتبروها خطوة إلى الأمام⁽⁶⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص 175 - 176

(2) شارل روبيير أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، الجزء 2، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 945.

(3) Mohamed TEGhUIA, l'Algérie en guerre, opu, 1988, Alger, P 64

(4) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 226، 227.

(5) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 230.

(6) Mohamed Teguiia , op.cit. p 67.

2.3. موقف الحزب من مظاهراتي الأول والثامن ماي 1945:

أ. موقف الحزب من مظاهرات أول ماي:

خرج الجزائريون في الفاتح من شهر ماي في المدن الجزائرية وخاصة في العاصمة، إلى الشوارع، احتفالاً باليوم العالمي للشغل بدعوة من حزب الشعب المحظور⁽¹⁾ رغبة منهم بأن السلطات الاستعمارية قد قامت بتجنيد أبنائهم بالقوة، وإيماناً منهم بأن دماء الجزائريين قد أريقَت دفاعاً عن تحرير فرنسا والديمقراطية، وعليه فمن الضرورة بمكان أن يشاركوا في هذه الاحتفالات انطلاقاً من الحتميات السياسية الآتية⁽²⁾:

– إقامه الدليل للعالم كله على وجود شعب جزائري مصمم على استعادة شخصيته واستقلاله.

– إقناع الجماهير الوطنية بأن الحرية تنزع وتؤخذ بعيداً قناع الإدماج.

– إعداد المناضل ليدرك ضرورة وحتمية الكفاح المسلح.

خرج المتظاهرون في مدينة الجزائر في مسيرة منظمة سلمية تعلوها الرايات كتب عليها شعارات "أطلقوا سراح مصالي" "ليسقط الاستعمار" "تحيا الجزائر حرة مستقلة" أنها بحق شعارات تعبر عن رغبة الجزائريين في التحرر، وبناء دولة جزائرية مستقلة لها مؤسساتها الخاصة، وقد رأت الإدارة الاستعمارية في ذلك تحدياً لها فراحت تضع الحواجز أمام المسيرة، حيث سارعت الشرطة مدعومة بالجنود إلى تفريق المتظاهرين بالرصاص وحتى الكولون لم يتخلفوا بإطلاق الرصاص من شرفات المنازل، فسقط عشرات القتلى والجرحى⁽³⁾ لتبدأ حملة واسعة من الاعتقالات في صفوف مناضلي حزب الشعب وقد ندد فرحات عباس بالقمع الذي طال المظاهرة، وطالب بإطلاق سراح مصالي الحاج أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقد اغتتم الفرصة لتوزيع منشور مطول يتهم فيه قيادة حزب الشعب بإفساد الحفل على العمال،

(1) Mahfoud kaddache, op.cit. p 699.

(2) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 65.

(3) المصدر نفسه، ص 65، 66.

وتلويث انتصارات الطبقة الشغيلة بدماء الأبرياء في الوقت الذي يجب فيه ان تتحد جهود المحرومين لتحقيق انتصارات جديدة⁽¹⁾ ولم يتوقف الشيوعيين الجزائريين عند هذا الحد بل اتهموا قادة الحزب بالارتباط مع الهتلريين ويتلقون الأوامر من ألمانيا⁽²⁾.

ب. موقف الحزب من أحداث الثامن ماي 1945 :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهزام النازية، خرج العالم الحر يحتفل بالنصر وخرج معه الجزائريون الذين ساهم أبناؤهم في صنع هذا الحدث العالمي، في شكل مظاهرات عبروا من خلالها عن فرحتهم.

وقد حولت السلطات الاستعمارية هذا الموقف الصريح إلى قمع وقتل واعتقال وتعذيب ونفي، مس عشرات الآلاف من الجزائريين في كل من سطيف وقالمة وخرطاة... وغيرها من المدن. فكيف كان موقف الشيوعيين الجزائريين من هذه المجازر الرهيبة؟ لقد سارع الحزب الشيوعي الجزائري إلى تصويب سهامه تجاه الحركة الوطنية، وحمل مسؤولية ما وقع إلى حزب الشعب الجزائري الذي وصف مناضليه بالنازيين والفاشييين وتشكل وفد من الشيوعيين الجزائريين والفرنسيين يضم كل من: جوان (Joannes)، ونوفو (Neveu)، وأوزقان (Ouzgane)، وكابليرو (Caballero) وتوجه إلى الحكومة العامة حيث استقبل يوم 10 ماي من طرف رئيس ديوان الحاكم العام⁽³⁾ يتهم صراحة التحالف الحاصل بين الوطنيين وبعض الأفراد المندسين في منظمات تدّعي الديمقراطية، ومع الاستعماريين الفاشيين⁽⁴⁾.

وعن هذه الأحداث وموقف الشيوعيين منها يقول يوسف بن خدة "كان الشيوعيون طرفا فاعلا في القمع الأعمى، ويتحملون جزءا من المسؤولية، وقد نددت صحافتهم، وصبت جام غضبها على حركة أحباب البيان والحرية وكذا أعضاء حزب الشعب واصفة إياهم بأنهم

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 228.

(2) Mahfoud kaddache op.cit. p 701.

(3) Ahmed Mahsas, op, cit, p 206.

(4) Hafid Khatib, 1er juillet 1956, l'accord FLN-PCA, opu, Alger, 1991, p 10.

نازيون⁽¹⁾ وفي 9 ماي 1945 أصدر الحزب الشيوعي بيانا ندد فيه بحزب مصالي واتهمه بالفاشية والنازية⁽²⁾.

وفي مدينة قالمة اتخذ الشيوعيون الموقف نفسه وراحوا يؤيدون ويساندون ويشاركون في المجازر التي ارتكبها السفاح أندري أشياري⁽³⁾ (Andre Achiary) في حق القالميين بمشاركة النقابات المنضوية تحت لواء الحزب الشيوعي في عملية القتل التي طالت المئات من أبناء المنطقة، وحاول الكاتب العام للفرع الشيوعي بقالمة "ناجي عيسى" بتبرئة السفاح نائب العمالة (السوبريفي) أشياري من المذبحة بقوله: " لقد قام السوبريفي بما يجب القيام به " ولقد أنقذنا السوبريفي، ولو كنت مكانه لفعلت نفس ما فعله"⁽⁴⁾.

وقد أكد الشيوعيون الجزائريون، موقفهم المخزي من هذه الأحداث الدموية في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1945 بقولهم: "إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي عملاء لدولة استعمارية أخرى ... ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقوية أوامر الوحدة بين الجزائريين والفرنسيين" وأقر المؤتمر ببقاء السيادة الفرنسية في الجزائر، وشجع على الاندماج، ومعارضة الأفكار الاستقلالية بحجة انها لا تخدم المصالح الجزائرية الفرنسية.⁽⁵⁾

ظل الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) متجاهلا للواقع الجزائري، ولأمال وطموحات الجزائريين بقيادة الحركة الوطنية والإصلاحية، يجري وراء نظريات ومبادئ الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) الذي كان بدوره تابعا للحزب الشيوعي الروسي كما يقر بذلك الأمين العام

(1) بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 481.

(2) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ. ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 178. أنظر الملحق رقم 2، ص 236-237

(3) أندري أشياري نائب عمالة قالمة ارتبط اسمه بمذابح قالمة 8 ماي 1945.

(4) Ahmed Mahsas , op.cit. p 201.

(5) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر ، دار ربحانة، ط1، الجزائر، 2002 ص 178.

للحزب العربي بوهالي بقوله كان الشيوعيون في الجزائر يعيشون في عزلة عن الحركة النضالية وفي تناقض معها⁽¹⁾.

لكن نهاية الحرب العالمية وما نتج عنها من تطورات على الساحة الدولية والفرنسية جعلت فرنسا تتضم للعالم الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي وهو ما جعل الشيوعيين يخرجون من السلطة خاصة بعد انسحاب الجنرال دي غول، مضاف إلى ذلك التطورات التي عرفتتها الحركة الوطنية الجزائرية بداية من مظاهرات أول ماي، ومظاهرات الثامن من نفس الشهر التي أثبتت للشيوعيين مدى التقاف الشعب حول الحركة وقيادتها وهو ما أدى بقيادة الحزب الشيوعي إلى مراجعة مواقفها وتقييمها لمختلف المراحل والمحطات التي مرت بها وهو ما جسده نداؤها في 21 جويلية 1946⁽²⁾ والذي جاء فيه أن الحزب الشيوعي الممثل الوحيد للأمة الجزائرية التي هي في إطار التكوين، ويرى أن الحل يكمن في الاندماج مع فرنسا في إطار ما يعرف بالاتحاد الفرنسي⁽³⁾.

وبقي الحزب الشيوعي الجزائري على مواقفه تجاه الحركة الوطنية ولم يغير منها قيد أنملة⁽⁴⁾

3.3. نشاطه السياسي بعد مجازر 1945م:

سبق للحزب الشيوعي وأن أدان بشدة حزب الشعب وحمله مسؤولية أحداث ماي 1945 ووصف منضاليه بالفاشيين والنازيين كما جاء في تصريح الأمين العام عمار أوزقان، هذا الموقف المخزي في حق الوطنيين تراجع عنه الحزب الشيوعي الجزائري، حيث سارع قادته ومسؤولوه الى تصحيح الموقف بإدانة العمل البوليسي الإجرامي الذي مورس على أبناء الشعب الجزائري، وشن حملة شعواء ضد القمع وطالب بالعتف على المساجين

(1) محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 230.

(2) Hafid Katib, op.cit. p 16.

(3) Nora Ben allegue, op, cit, p 276.

(4) محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 230، 231.

ضحيا المؤامرة الكولونالية⁽¹⁾، وفي 24-10-1945 ناد المكتب السياسي للحزب بمبادرة لتأسيس لجنة العفو لأولئك الذين ينتظرون المحاكمة، والذين يقدر عددهم بـ 3895 حيث حكم على 1307 وصدر حكم الإعدام في حق 99 فردا منهم، وبقي 2856 ينتظرون دورهم في المحاكمة⁽²⁾ شكل الحزب الشيوعي الجزائري لجنة للدفاع عن ضحايا القمع، والعفو برئاسة الأمين العام العربي بوهالي، وبعد ثلاثة أشهر من تشكيلها، توصلت بدورها الى تشكيل مائة وثلاثة عشر لجنة محلية (113) تتكون من الشيوعيين والتيارات السياسية الوطنية الأخرى. تقوم هذه اللجان المحلية بتقديم العون والمساعدة لعائلات المساجين، وتشارك في الاحتجاجات والمسيرات، وقد أتت بثمارها حيث صوت البرلمان الفرنسي على قانون العفو في أول مارس من عام 1946⁽³⁾.

أطلق سراح فرحات عباس الذي أسس حزب جديد تحت إسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A وعرض برنامجه على البرلمان الفرنسي قصد الاعتماد والترخيص له بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في الثاني من شهر جوان 1946⁽⁴⁾، رغم تراجع الحزب الشيوعي الجزائري عن مواقفه السابقة من الحركة الوطنية فإنه بقي مرتبطاً بالأقلية الأوربية وهذا هو مغزى البرنامج الذي وضعه يوم 13 مارس 1947، وأقره قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، وسار به الحزب الشيوعي الجزائري إلى غاية انطلاق ثورة نوفمبر 1954، هذا البرنامج الذي وصفه الشيوعيون. بأنه يضمن التماسك بين الجزائريين من ذوي

(1) Hafid khatib, op.cit. p 10.

(2) Mohamed Tegua, op.cit. p 76.

(3) Hafid khatib, op. cit. p 11

Henri Alleg, mémoire algérienne, Editions Casbah, Alger, p 142.

(4) فرحات عباس، المصدر السابق، ص 198.

الأصول المختلفة، ممهدا السبيل بذلك إلى تحقيق الأمة الجزائرية، ويُمكن من ادماج الجزائر في الاتحاد الفرنسي⁽¹⁾.

حاول الحزب الشيوعي الجزائري استرجاع شعبيته، والبحث عن طريق تقربه من ذلك، حيث أصبح لا يستبعد فكرة "الجمهورية الجزائرية" وسعى لتحقيق غايته بطرد العناصر التي اتهمت برفع الشعارات المعادية للحركة الوطنية وزعمائها⁽²⁾ وتبعيتهم للحزب الشيوعي الفرنسي فقد طردوا كل جزائري عارضهم حيث أبعدها الأمين العام السابق للحزب "عمار أوزقان" الذي اتهموه بالوطنية والانحراف الأيديولوجي⁽³⁾ على اثر أحداث الثامن ماي 1945 وفي إطار مساعيه للتقرب أكثر من الأحزاب الوطنية، ووعيا منه بالعزلة التي يعيشها بعيدا عن هذه الأحزاب، نادى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري بوحدة التيارات الوطنية لتكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية من أجل الحرية والأرض والسلام للمضي بالجزائر نحو قيام جمهورية ديمقراطية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها⁽⁴⁾، وفي ذات الوقت يقول محفوظ قداش : "راح الشيوعيون يطالبون بدستور وحكومة جزائرية منتخبة من طرف جمعية تمثيلية ووجهوا رسائل الى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بمناسبة انتخابات أبريل 1948، وفي شهر ماي من السنة نفسها طالبوا بوحدة القوى الوطنية والديمقراطية، والعمالية والشعب الفرنسي لكن رغم المحاولات العديدة لم يتوصل الشيوعيون إلى إقناع الوطنيين بأطروحاتهم⁽⁵⁾.

(1) صالح بالحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحريين 1910-1939، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2015، ص 340.

(2) الحواس الوناس، نادي الترقى ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، دار شطايب، الجزائر، 2013م، ص 223.

(3) Hafid khatib, op .cit. p 13.

(4) Mahfoud kaddache, op. cit. p 850.

(5) Ibid, p 853.

وفي نفس العام جوان 1948 قام الحزب الشيوعي الجزائري بالتنديد بمشاركة حزب الشعب الجزائري (PPA)، (MTLD) في إنشاء هيئة تعاون مع فلسطين العربية باستخدام العبارات التالية "لا يمكن لهذه النشاطات أن تقضي إلى إثارة مختلف أفراد شعبنا بعضهم على بعض ولا يكون ذلك الا لصالح الاستعمار"⁽¹⁾. كما اقترحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في دورتها يومي 11 و 12 نوفمبر 1950 اصدار ميثاق عمل مشترك، وأوصت بتأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني للجزائر بغرض الدفاع عن حرية التعبير، وتحرير الموقوفين⁽²⁾، وفي شهر فيفري من سنة 1951 قام الشيوعيون بخطوة أخرى نحو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اقترحوا عليها برنامجاً قريباً من برنامجها لانتخاب جمعية جزائرية سيدة في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية يكون التمثيل فيها بين العنصرين الفرنسي والجزائري نسبي وفقاً لعدد السكان، ولهذه الجمعية كل الحرية في تحديد علاقاتها مع فرنسا⁽³⁾.

يقول محفوظ قداش : رغم التطور الذي احرزه الحزب الشيوعي الجزائري لم يتوصل إلى الاندماج في الحركة الوطنية علماً أن الأحزاب الثلاثة حركة الإنتصار وحزب البيان والحزب الشيوعي قد نددوا في المجالس المحلية، وفي الجمعية الجزائرية بتزوير الانتخابات، وسياسة القمع التي طالت الناخبين⁽⁴⁾.

جدد الحزب الشيوعي دعوته إلى الوحدة واجتمع ممثلي الأحزاب الثلاثة والعلماء بمدينة الجزائر في 21 جويلية 1951 وقرروا تأسيس "الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع واحترام الحرية" (FADRL) واتفقوا في 1951/7/25 على خمس نقاط كأهداف للجبهة⁽⁵⁾.

(1) Mohammed Tegui, op. cit. p81.

(2) Mahfoud kaddache, op. cit. p 853.

(3) Mahfoud kaddache, op. cit. p 853.

(4) Ibid. p 871.

(5) جريدة المنار، لجنة انشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ، السنة الأولى ، العدد 6، السنة الأولى، 30 جويلية 1951، ص 1. أنظر الملحق رقم 3، ص 238-239

- إلغاء انتخابات 17 جوان 1951 المزعومة.
 - احترام حرية الانتخابات في القسم الثاني.
 - احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، حرية الرأي، حرية الصحافة، حرية التجمع (الاجتماعات).
 - ضد القمع بجميع أشكاله، تحرير المساجين السياسيين، ضد الإجراءات الاستثنائية.
 - عدم التدخل في شؤون الإسلام.
- وقد وقع على النقاط الخمس الشيخ العربي التبسي، وخير الدين عن جمعية العلماء الدكتور أحمد فرنسيس، وقدر ساطور عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأحمد مزغنة، ومصطفى فروخي عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعن الحزب الشيوعي الجزائري بول كابليرو (Paul Kaballero) وأحمد محمودي⁽²⁾ منذ 1946 والحزب الشيوعي يحاول التقرب من الأحزاب الوطنية التي أبت قبوله ونجح المرة في 21 جويلية من سنة 1951، حيث قبلت حركة الانتصار باقتراحه إذ يقول محفوظ قداش بخصوص هذا التحالف مايلي:

« إن حركة الانتصار تسعى الى كسب مساندة الحزب الشيوعي الفرنسي لنوابه في فرنسا، ويتأمل في اهتمام أمريكا بالجزائر»⁽¹⁾، وقد حيا المكتب السياسي للحزب الشيوعي اتفاق 25 جويلية الذي ما انفكت اللجنة المركزية تنادي بتشكيل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية فبعد خمس سنوات وجدنا أنفسنا حول طاولة واحدة مع الأحزاب الوطنية للوصول الى اتفاق حول أهداف محددة⁽²⁾.

ركز الأمين العام العربي بوهالي في التقرير الأدبي للمؤتمر السادس للحزب أيام 21.22. 23 فيفري 1952 على ضرورة توحيد العمل في أرض الوطن من أجل جزائر حرة مستقلة ويدعو إلى الاتحاد والإدماج مع فرنسا والارتباط بالاتحاد السوفياتي، وهذا ما يوحى،

(1)Mahfoud Kaddache, op. cit. p 871

(2)Hafid Khatib, op. cit. p 29

بل ويؤكد على أن الحزب الشيوعي الجزائري يرفض انتساب الجزائر للعروبة والإسلام، فأى استقلال يتحدث عنه الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري وهم الذين مازالوا يرددون مقولة: "أن الجزائر مازالت في طور التكوين"، فمن هذا المنظور يرى الشيوعيون أن الأمة الجزائرية التي تضم جملة من الأجناس والأعراق من عرب وبربر وأوربيين لم تتكون بعد، فهم بذلك يرفضون اللغة العربية والدين الإسلامي ومنه مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، وفي الفاتحمن نوفمبر 1953 وجه الحزب الشيوعي نداء آخر إلى سائر التيارات الوطنية من أجل تكوين جبهة وطنية ديمقراطية، لكن نداءه بقي من غير إجابة⁽¹⁾، وهذا لعدة أسباب أهمها:

- أن النداء يتحدث عن جبهة جزائرية متعددة الأجناس وكأن الدولة الجزائرية لم تكن موجودة من قبل عام 1830.

- يركز الدفاع على إدراج نشاط الجبهة الوطنية الديمقراطية المقترح تأسيسها في إطار النضال العمالي المناهض للإمبريالية الأمريكية ونسي أن الوطن الجزائري لا يزال تحت سيطرة الإمبريالية الفرنسية.

- يتعرض النداء إلى التحرير الاقتصادي والاجتماعي في حين يرى أطراف الحركة الوطنية ضرورة تقويض أركان الاستعمار وبعث الدولة الجزائرية⁽²⁾.

لقد استطاع الحزب الشيوعي الجزائري بين سنتي 1945-1948 أن يحقق نجاحا كبيرا في ضم عدد كبير من العمال إلى صفه، لكن هذا العدد بقي محدود الفاعلية على المستوى الميداني ولم يكن له تأثير على مستوى الأحداث، ويتضح ذلك من الدعوة التي وجهتها اللجنة المركزية للحزب إلى الأحزاب الوطنية من أجل التكتل في جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية تعمل من أجل الحرية، والأمن، والسلام. ولقيت أذانا صماء لدى الحركة الوطنية، التي تدرك جيدا مرامي وأهداف الحزب الشيوعي الجزائري، هذه الأهداف التي جعلته يعيش في عزلة تامة عن الحركة الوطنية الجزائرية التي وصفها سابقا بالنازية والفاشية، وهذا

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 241

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 243.

ما يؤكدّه محمد العربي الزبيري بقوله : " وهكذا ظلّ الحزب الشيوعي الجزائري بعيداً كل البعد عن الحقيقة ومجانبا للواقع الجزائري، يلهث وراء نظريات الحزب الشيوعي الفرنسي"⁽¹⁾. من خلال ما سبق يتضح أن الحزب الشيوعي الجزائري ظلّ بعيداً كل البعد عن مطامح الشعب الجزائري فنشأ تحت وصاية الأجنبي وعاش في ظله وبقي يعمل من أجل نشر مبادئه وقيمه الحضارية على أرض الجزائر بدلاً من نشر مبادئ التحرر والثورة على المحتل لتحقيق الاستقلال، وبقيت أهدافه مناقضة لمبادئ وأهداف الحركة الوطنية.

4. تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)

شكلت أحداث الثامن من ماي 1945 نقطة تحول في مسار الحركة الوطنية بجميع تشكيلاتها السياسية والإصلاحية، حيث أثبتت للشعب والمناضلين أن الحرية تؤخذ ولا تُعطى، وأن الاستعمار لن يتخلى عن الجزائر ولا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا بالحديد والنار⁽²⁾، وأنه لا يمكن التعويل على الوعود المعسولة للدول الاستعمارية الحليفة التي تتسابق فيما بينها لكسب المزيد من المستعمرات والاحتفاظ بتلك التي تحت سيطرتها، وفرنسا التي ترى في الجزائر جزءاً لا يتجزأ من جغرافيتها لا يمكن أن تفرط بها مهما كانت الظروف التي تواجهها ومهما كلفها ذلك من ثمن⁽³⁾.

إن انهيار الوحدة الوطنية جراء حل حركة أحباب البيان والحرية، جعل قادة الحركة الوطنية يتطلعون إلى أساليب جديدة في النضال الوطني حيث تصاعد، وتعمق الاتجاه الاستقلالي، وتطور الوعي السياسي لدى الطلائع الثورية التي آمنت بضرورة حمل السلاح كوسيلة لا بديل عنها لتصفية الاستعمار، والتخلي عن الممارسات النضالية السابقة⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، 230.

(2) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر 1954، 19 مارس 1962، دار الأمة، ط2، الجزائر، 2010، ص 29.

(3) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 214-215.

(4) عامر رخيطة، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مجلة الرؤية العدد 02، وزارة المجاهدين، ماي - جوان 1996، ص 151.

أدركت السلطات الاستعمارية ما تتطلع إليه الحركة الوطنية من تغيير للأساليب المعتمدة سابقا وراحت تسعى إلى امتصاص غضبها لعلها تفلح في استيعاب ما يمكن استيعابه من قوى وطنية حية وجعلها تدور في فلكها قصد تهدئة الأوضاع في الجزائر. بدأت سلطات الاحتلال في تطبيق الإصلاحات بإعلان قانون العفو العام عن المساجين السياسيين في 16 مارس 1946 والسماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية وفقا للقوانين الفرنسية مع الإعداد لمشروع ما عرف بقانون الجزائر الأساسي بتاريخ 1947/09/20 الذي يرفض الخيار الفدرالي الذي نادى به فرحات عباس ويقر السيادة الفرنسية على الجزائر بخلق مجلس جزائري يتكون من 120 عضوا يكون التمثيل فيه مناصفة بين الجزائريين والمعمرين حيث ندد نواب الحركة الوطنية في البرلمان الفرنسي بهذه التدابير التي تخدم المستوطنين ومن يسير في فلكهم وطالبوا بالاستقلال الفوري للجزائر ورغم أن القانون يخدم المعمرين إلا أن الغلاة منهم رفضوه جملة وتفصيل وشكلوا ضغطا كبيرا ضد كل تطور سياسي من شأنه أن يحرّمهم من بقائهم في الجزائر رغم أن الدولة الاستعمارية ترى في الجزائر مقاطعة من مقاطعاتها⁽¹⁾.

ولم يجد القانون القبول لا من الحركة الوطنية ولا من المعمرين الأمر الذي حال دون تطبيقه على أرض الواقع⁽²⁾، وطبقا لقانون العفو أفرج عن فرحات عباس يوم 16 مارس 1946 الذي أسس حزبه تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)⁽³⁾ وبقي مصالي الحاج لم يتم الإفراج عنه إلا في 11 أوت من نفس السنة ولم يسمح له بمغادرة منفاه ببيرارافيل والدخول إلى الجزائر 13 أكتوبر 1946⁽⁴⁾، بدعوى الحكم الذي صدر في

(1) Tayeb chentouf, L'Algérie en 1954, o.p.u, Alger, 2006, p 18.

(2) مجهول، الموجز في تاريخ حرب الجزائر 1954 / 1962 معجزة الإسلام الكبرى في القرن العشرين، تر: نجاة بنونة، تقديم الدكتور: إدريس الكتاني، جامعة الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص ص 41، 42.

(3) Ahmed mahsas, op, cit, p 216.

(4) محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 149.

حقه يوم 17 مارس 1941 والقاضي بعدم الإقامة في الجزائر لمدة عشرون سنة⁽¹⁾، وفور وصوله إلى الجزائر نقل إلى إقامته الجديدة في بوزريعة المتخامة لمدينة الجزائر، ومنع من التنقل بين المدن الكبرى⁽²⁾ وفي هذه الأثناء طرحت مسألتان على اللجنة المركزية، مسألة الوضع القانوني لحزب الشعب الجزائري (PPA)، ومسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946، ذلك أن الدستور الفرنسي الجديد منح المسلمين 15 مقعدا ضمن الفئة الانتخابية الثانية بعد أن كان لها 13 مقعدا في المجلس السابق⁽³⁾، لما طُرح سؤال حول المشاركة على أعضاء اللجنة المركزية برز بشأنه رأيان متباينان أحدهما يدعو إلى المشاركة وقد تبناه مصالي وأتباعه، بينما يدعو الرأي الثاني إلى مقاطعة الانتخابات وقد تبناه الأمين العام للحزب حسين لحول⁽⁴⁾.

ما هي الحجج والمبررات التي ارتكز عليها كل طرف يا ترى؟

يرى الراغبون في المشاركة في الانتخابات، أنها وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي وذلك من خلال التواجد في المجالس المختلفة الأمر الذي يسهل على المنتخبين التعريف بالحزب وبرنامجهم وبالقضية الوطنية، وكسب العطف والتأييد من لدن الرأي العام الفرنسي وخاصة وسط اليسار واليمين المعتدل، كما تسمح الانتخابات ينشر الوعي السياسي والتواصل مع الجماهير بشكل أوسع على المستوى الوطني⁽⁵⁾، وهو ما ذهب إليه محمد يوسف بقوله أن المشاركة في الانتخابات تهدف إلى إبراز الهوية الوطنية للرأي العام

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994، ص 78.
(2) إبراهيم العسكري، لمحات عن مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992، ص 75.

(3) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 170.

(4) حسين لحول: ولد بسكيكدة 1915/12/17 انخرط بالحركة الوطنية 1935، قضى فترة من حياته بالمحتشدات والسجون من 1937-1946، أمين عام لحزب الشعب (MTLD) من 1948-1951، كان من معارضي مصالي في اللجنة المركزية، أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 57-76.

(5) عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 12.

الدولي⁽¹⁾، أما زعيم الحزب مصالي فقد كان يميل للمشاركة بحجة استغلال الفرصة المتاحة قانونا من أجل عرض القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي ، وكان يستند في ذلك على نصيحة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية، الذي نصحه باتخاذ الجمعية الوطنية الفرنسية منبرا سياسيا لتمرير خطاباته من خلال المنتخبين النواب المؤهلين بصفة رسمية للحديث باسم الحزب والشعب⁽²⁾.

ويرى الطرف المقاطع بأن الشرعية الانتخابية ما هي إلا فخ نُصب بإخراج المناضلين ولا سيما النشيطين منهم من السرية إلى العلن ومن المحتمل أن يتم اعتقالهم⁽³⁾، فالمشاركة في الانتخابات والإعداد لها ليس بالأمر السهل وهذا سيأخذ من الحزب وقتا كبيرا سيلهيه عن التفرغ للعمل المسلح الذي هو غاية الحزب، كما أنه لم يخف أنصار هذا الطرح تخوفهم من أن يتحول المناضلون من وطنيين ثوريين إلى إصلاحيين يدورون في فلك السياسة الاستعمارية⁽⁴⁾، يقول حسين لحول المعارض الوحيد لهذا الطرح : لقد كانت قيادة الحزب بالجزائر تدعو إلى مقاطعة الانتخابات إلى درجة أنها كانت تروج شعار "من أنتخب كفر"، فإذا برئيس الحزب يتخذ موقفا مناقضا فيدعوا إلى المشاركة! وأكثر من ذلك يتمكن من إقناع أعضاء اللجنة المركزية وتتحول القيادة من الدعوة إلى المقاطعة إلى دعوة المشاركة⁽⁵⁾.

بذل مصالي كل ما في وسعه لكي يبقى فوق كل الخلافات⁽⁶⁾، التي انتهت بين الطرفين بحل وسط قدمته مجموعة ثالثة في الحزب ربطت الصراع بالظروف ورأت بأنه من الضرورة بمكان أن يسعى كل حزب ثوري إلى النضال المشروع الذي يريد العدو أن يجرمه

(1) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 86.

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 171، 170.

(3) Ramdane Asselah, mémoires d'un militant de L'os, éditions GALA, Alger, 2016, p 160

(4) عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 12.

(5) شهادة لحول حسين، أنظر : محمد عباس، رواد الوطنية ، ص 68.

(6) Hocine Ait Ahmed, mémoires d'un comdattant, l'esprit d'indépendance, éditions sylvie messinger, paris, 1983, p95.

منه، على أن يكون مستعدا للعمل في الخفاء، أي الإبقاء على سرية الحزب شريطة أن يتخذ لنفسه غطاء شرعيا، حتى يتسنى له أن ينفذ قراراته السرية ويطلع عليها الشعب من خلال قنواته الشرعية⁽¹⁾.

كما أن قبول نواب الحركة الذهاب إلى باريس وحضور جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية لا يعد تعبيراً عن الولاء بل إن الهدف منه هو إطلاع الرأي العام الفرنسي والدولي على ما يكابده الشعب الجزائري من قمع في ظل السياسة الامبريالية⁽²⁾، وأن الجزائر لا ترضى ولا تعترف بالحالة الواقعية التي خلفها الاحتلال ، وليست فرنسية ولا تقبل أن تكون كذلك⁽³⁾، وهو ما عبر عنه نواب الحركة داخل البرلمان الفرنسي حيث أعلنوا من على منبره إلى الشعب الفرنسي وإلى العالم بأسره بأن الجزائر لا تعترف بالواقع الاستعماري الذي حدث خلال 1830، وأن الجزائر ليست فرنسا ولم تكن فرنسية و لن تكون فرنسية⁽⁴⁾ وهي المقولة التي صدح بها الإمام ابن باديس عام 1937⁽⁵⁾.

بعد تقديم التبريرات من كل طرف ، واحتراما لمبدأ روح الانضباط السائدة لدى المناضلين، وحفاظا على وحدة الحزب، تبنى الجميع مبدأ المشاركة العلنية القانونية في الانتخابات، كوسيلة لا كغاية يمكن من خلالها إيصال صوت الجزائر إلى الخارج، لأن البرلمان الفرنسي منصة للتعبير عن طموحات الجزائريين والمطالبة بحقوقهم وإطلاع الرأي

(1) رايح بلعيد، رسالة الأطلس، عدد 11، 1997، ص 11.

(2) الامبريالية: السياسة القومية التي تهدف إلى التوسع بضم أراض ومستعمرات للدولة فهي تسعى وتهدف إلى البحث عن المواد الأولية والأسواق لتسويق الفائض من إنتاجها، واستغلال الشعوب.
أنظر: أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 209 ، رايح بلعيد، المرجع السابق، ص 294.

(3) رايح بلعيد، "حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05، جامعة باتنة، 1996، ص 225.

(4) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 90.

(5) Jacques Carret, Le réformisme en islam, l'association des oulama d'Algérie, imprimerie officielle, Alger, 1959, p, Amar hellal, op, cit, p 126.

العام الفرنسي والرأي العام العالمي على أحوال الجزائر، وإبطال الدعايات الاستعمارية المضللة، وبيان الحقيقة عسى أن يهتز الضمير الفرنسي وكذا الضمير العالمي للعطف على القضية القومية الجزائرية، وبهذا الوجه فقط يمكن تبرير المشاركة في الانتخابات البرلمانية وحمل الشعب على التحمس لها بصفقتها سلاحا من أسلحة الكفاح القومي التحريري يجب استعماله لكن دون الاكتفاء به وحده ودون الاعتقاد بأنه الوسيلة الوحيدة للتحرير. فالعطف الخارجي لا يتحرك إلا إذا برهن الراغب فيه على الوعي القومي والنضج السياسي وذلك بتوحيد الأهداف ووسائل العمل والقيام الجدي إلى اخذ الحق⁽¹⁾.

وأثناء اللقاء طرحت إشكالية التسمية الجديدة للحزب، فاقترح السيد إبراهيم معيزة اسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية⁽²⁾ (MTLD) كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية، وهي امتداد لحزب الشعب المحظور بطريقة علنية مع الإبقاء عليه (حزب الشعب) كقاعدة خلفية تحميه في حالة تعرضه لأي مكروه من الإدارة الاستعمارية⁽³⁾، كما تقرر إنشاء جناح عسكري يعمل على التحضير للثورة المسلحة، وكان الإعلان عن ظهور حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 2 نوفمبر 1946 كبدائية فعلية لعودة النشاط الحزبي والمشاركة في الانتخابات المزمع إجرائها في العاشر من نفس الشهر لسنة 1946⁽⁴⁾.

(1) محمود بوزوزو، متى ينتخب البرلمان الجزائري؟، جريدة المنار، السنة الأولى، العدد 05، 15 جوان 1951، ص 02.

(2) Sylvain wisner. Op, cit. P89.

(3) رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1945، 1954، دراسة وثائق غير منشورة، دار بها الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 53.

(4) العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 73.

1.4. مشاركة الحركة في الانتخابات:

نزولا عند رغبة قيادة الحزب وعلى رأسها الزعيم مصالي الحاج، وطبقا لقرار اللجنة المركزية القاضي بالمشاركة في الانتخابات، قدم مصالي الحاج مرشحين للانتخابات التشريعية الفرنسية التي ستجرى في 10 نوفمبر 1946 تحت غطاء حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بسبب رفض الإدارة الاستعمارية الاعتراف بحزب الشعب الجزائري المنحل⁽¹⁾ (MTLD) والتي فاز فيها خمسة نواب رغم العراقيل التي قامت بها مصالح الإدارة الاستعمارية وأعاونها⁽²⁾، حيث رفضت ترشح مصالي الحاج في العاصمة، كما رفضت قوائم الحزب في وهران وسطيف ولم يعلن الحزب بذلك إلا بعد انقضاء المدة القانونية للترشيحات⁽³⁾.

وبذلك تكون الحركة قد حصلت على ثلث المقاعد المخصصة للجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية⁽⁴⁾، وكانت هذه المقاعد من نصيب أحمد مزغنة، محمد خيضر عن العاصمة، ومحمد الأمين دباغين، ومسعود بوقادوم، جمال دردور عن قسنطينة⁽⁵⁾، كما ترشح ثمانية من الموالين للإدارة الاستعمارية ومرشحين اثنين على الحزب الشيوعي الجزائري⁽⁶⁾، أما حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA، فلم يشارك في هذه الانتخابات تجنباً للمواجهة المباشرة مع الحركة، و إمكانية الصدام بين مصالي الحاج

(1) Mohamed TEGUIA, op, cit, p79

(2) شهادة إبراهيم الشرفي، أنظر محمد عباس، رواد الوطنية، ص 235.

-Benyoucef Ben khadda, op, cit p106

(3) شايب قدارة، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934 - 1954، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2006 - 2007، ص 338.

(4) وقع قانون 5 أكتوبر 1946 عدد المقاعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية في الجمعية الوطنية الفرنسية من 13 إلى 15 مقعداً. أنظر: د رايح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 45 - 54، المرجع السابق، ص 58.

(5) Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN. 1954/1962, éditions Casbah, Alger, 2003, p 76.

(6) شايب قدارة، المرجع السابق، ص 338.

وفرحات عباس مثلما كان يتمناه وزير الداخلية الفرنسي ديبرو (de preux) حينما أمر بإطلاق سراح مصالي عشية الانتخابات⁽¹⁾.

مهما كانت نتيجة الانتخابات فقد أصيب المناضلون بحيرة نتيجة التحول في الخط السياسي للحزب من الامتناع عن المشاركة في الانتخابات إلى خوض غمارها ، حيث ظهرت بعض الاحتجاجات ووجه اللوم إلى اللجنة المركزية التي أماطت اللثام عن التنظيم الذي كان ينشط في كنف السرية، غير أن روح الانضباط تجاوزت الأمر الواقع وأدرك المناضلون أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ماهي إلا غطاء قانوني لحزب الشعب الجزائري، وهو ما يؤكد احتفاظ الحركة بنفس برنامج حزب الشعب الجزائري الذي هو بدوره برنامج نجم شمال إفريقيا بعد تطور مر به تحت تسميات مختلفة ولكن ببرنامج واحد وأهداف ثابتة هي⁽²⁾:

- الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا المادية والأدبية والاجتماعية.
- تكوين وترقية مناضلي الحزب.
- المطالبة باستقلال الشمال الإفريقي كله.
- الجلاء التام للجيش الفرنسي عن الجزائر.
- الدعوة لتكوين جيش وطني.

سعت حركة الانتصار منذ تأسيسها إلى تحقيق أهدافها الوطنية الأساسية كتحرير البلاد وإقامة دولة وطنية ذات سيادة لها كامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، يشارك فيها الجميع دون تفرقة في الجنس والدين⁽³⁾، ودعا مصالي في أواخر ديسمبر 1946 إلى عقد ندوة وطنية ببوزريعة ضمت خمسون عضوا من إطارات الحزب منهم على الخصوص الدكتور محمد الأمين دباغين، حسين لحول، أحمد بودا، حسين عسلة، محمد بلوزداد، محمد

(1) بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص173.

(2) العمري مومن ، الحركة الثورية ، ص134.

(3) المرجع نفسه.

خضير، أحمد مزغنة⁽¹⁾، السعيد عمراني، شوقي مصطفى، محمد شرشالي، محمد طالب، بن يوسف بن خدة، ساعد دحلب، الطيب بولحروف، هوارى سويح، ولم يحضرها محمد بوضياف وبن بلة وقد دامت الجلسة أمسية كاملة⁽²⁾.

حاول المتدخلون(منهم: مصالي، لحول، معيزة) التأكيد على أهمية الانتخابات كوسيلة تكتيكية في النضال من أجل تحرير البلاد وذلك من خلال عملية التواصل مع الجماهير، وذلك باطلاعها على برنامج الحزب وتوعيتها وتنظيمها، وتهيئتها كمرحلة أولى قبل المرور إلى العمل الثوري، وهو الأمر الذي لم تهضمه بعض الإطارات أمثال: عمر أوصديق، الطيب بولحروف، والي بناي، حيث أصروا على البقاء في السرية والشرع فورا في الإعداد للعمل المسلح، والدعوة إلى عقد مؤتمر جامع والحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة الحزب، وهو ما وافق عليه مصالي في الأخير بالدعوة إلى عقد مؤتمر موسع لمناضلي الحزب ووضع إستراتيجية للمرحلة المقبلة⁽³⁾ لمواجهة المستجدات التي أصبحت تشغل بال الرأي العام الوطني، وكذا تحديد الأطر الكفيلة بالحفاظ على الوحدة الحزبية التي تعد الضمان الوحيد لاستمرارية الحزب⁽⁴⁾ مع تخصيص الأولوية للعمل المسلح الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقلال الوطني⁽⁵⁾.

(1) أحمد مزغنة : انخرط في نجم شمال إفريقيا سنة 1932 ثم سكرتيرا لحزب الشعب بالجزائر العاصمة في أوت 1932 ، و سرعان ما أصبح من قادة الحزب بعد 1945، أقصي من حركة الانتصار والحريات الديمقراطية بعد مؤتمر 1953، وأصبح من أتباع مصالي وأعوانه، ثم مسؤول الشؤون الخارجية بعد مؤتمر أورنو 1954م، انتقل إلى القاهرة واعتقلته السلطات المصرية بأمر من جبهة التحرير الوطني يوم 11 جويلية 1955، مات لاجئا في فرنسا عام 1982م.
أنظر : محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2012 ، ص 179.

(2) Hocine Ait Ahmed, mémoires, op cit, p87.

(3)Ibid, p88.

(4) عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص17.

(5) محمد يوسف، المصدر السابق، ص107.

فمن خلال الحراك الحثيث داخل حزب الشعب برزت إلى الواجهة قيادة بثلاثة رؤوس، حزب الشعب المحظور وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجناحها العسكري (المنظمة الخاصة)⁽¹⁾.

2.4. مؤتمر فيفري 1947 ونتائجه:

عرفت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تطورا ملحوظا بعد فوزها في الانتخابات وتنظيمها المحكم، ومستوى تكوين مناضليها وإطاراتها⁽²⁾، لكن الإطارات التي أنتجتها فترة العمل السري مارست ضغوطا على الحزب وقيادته لكي يستعد للثورة مما دفع بالقيادة إلى عقد مؤتمر استثنائي ببلكور في 15 و 16 فيفري 1947⁽³⁾، حضره مندوبون وإطارات جهوية من مختلف أنحاء الوطن، وهو الأول منذ تأسيس الحزب في 1937، أين جرت الأشغال في سرية تامة داخل معمل المشروبات الغازية، وساد اللقاء أجواء مشحونة حيث يقول مصالي: "بعد عشرة سنوات من السجن والنفي، حضرت لهذا المؤتمر الذي انعقد في جو من الحذر والانتقام وكان هناك اضطراب ومشاحنات بين الإدارة والشباب، وحزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكانت كل طائفة من هاته الطوائف تحاول أن تضع يدها على حزب الشعب تعريزا لنفوذها"⁽⁴⁾.

لقد كانت طائفة الشباب الأكثر اندفاعا تمثل على وجه الخصوص المتطوعين السابقين في الجيش الفرنسي أمثال: ابن طوبال، محمد بوضياف، بن بلة، أو عمران... إلخ،

(1) Abderahmane Bouchene, Jean pierre peyroulou et autres, histoire de l'Algérie coloniale 1830- 1960, Editions la découverte, paris, 2012, p 511.

(2) Mahfoud kaddache, op, cit, p 799.

(3) حضر هذا المؤتمر كل من : أحمد مصالي الحاج، حسين لحول، بن يوسف بن خدة، محمد خيضر، أحمد مزغنة، محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم، حسين آيت حمد، محمد بلوزداد، عمر أوصديق، عبد الرحمان طالب، سيد علي عبد الحميد، محمد يوسف، أحمد بودة، مبارك فلالي، واعلي بناي، إبراهيم معيزة، شوقي مصطفى، السعيد عمراني، الهواري سويح، حمو بوتليليس، حسين عسلة، عبد المالك تمام، محمد حاج، محمد شرشالي.

أنظر: عبد الرحمن بلعقون، المصدر السابق، ، ج3، ص 16.

(4) رايح بلعيد، مؤتمر 1947 وظهور الطوائف، رسالة الأطلس، العدد 130، 30 مارس 1997، ص11.

أما طائفة حركة الانتصار للحيات الديمقراطية، فإنها تمثل الذين دخلوا في الحزب بعد حوادث الثامن ماي 1945 وشكلوا القوة الدافعة خلف العناصر التي ابتكرت العنوان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD اسما قانونيا لحزب الشعب وأصبحت فيما بعد تعرف بالطائفة المركزية ، أما الطائفة الثالثة فهي حزب الشعب الجزائري والتي تمثل الأغلبية وتتشكل من حماة الحزب القدامى⁽¹⁾.

دارت المناقشات بكل حرية وتطرق المتدخلون إلى سياسته الانتخابات التي انتهجها الحزب، غير أن جُلّ المناقشات جرت حول مسألة التحرير الوطني، وكانت هناك انتقادات للنزعة البرجوازية عند هؤلاء وميول الإصلاحية عند أولئك⁽²⁾ لكن ما يثير الدهشة أنه بعد أن افتتح رئيس الحزب الجلسة حتى تقدم أحد المندوبين (والي بناي) باقتراح شل به أشغال المؤتمر، حيث أخرج مسدسه ووضع على الطاولة، واقترح موافقة المؤتمر قبل بدء الأشغال على قرار مفاده "كل مشارك في المؤتمر يكشف عن جانب من مداولاته أو أسماء المشاركين فيه ينفذ فيه حكم الإعدام ، وقد حاول المتدخلون إقناع الرجل بمحدودية القدرة البشرية على مقاومة أساليب التعذيب التي يستعملها الأمن الاستعماري أثناء عملية الاستنطاق هاته التي عرفت هي الأخرى تطورا علميا في وسائلها⁽³⁾، لكن من دون جدوى ولم يحسم الأمر إلا بتدخل محمد بلوزداد الذي اقترح استبدال عبارة ينفذ فيه حكم الإعدام بعبارة "يستحق حكم

(1) المرجع نفسه.

(2) Hocine Aït Ahmed, op cit, p91.

(3) محمد بلوزداد: منمواليد عام 1924 بالجزائر العاصمة، متحصل على شهادة الكفاءة العليا التي تعادل البكالوريا، ترأس لجنة شباب بلكور، شاك في تنظيم مظاهرات أول ماي 1945، وكان في عداد المطلوبي نمى الشرطة الاستعمارية، نقل إلى الشرق (قسطنطينة) لرأب الصدع بعد عمليات القمع الرهيبة التي طالت المنطقة، وشارك في مؤتمر فيفري 1947، ترأس المنظمة الخاصة بعد تأسيسها ثم أصيب بمرض السل فأدخل المستشفى عام 1949 وتوفي في جانفي 1952 بباريس وعمره ثمانية وعشرون سنة، أنظر: بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص191، 192.

الإعدام" وبذلك تنفس الجميع الصعداء بما فيهم الرئيس مصالي الحاج الذي أمر بالتصويت على هذه المبادرة فصوت عليها الجميع بما في ذلك بناي⁽¹⁾.

بدأ المؤتمر بنصين أساسيين أحدهما أعدته اللجنة المركزية للحزب والآخر أعدته فيدرالية تيزي وزو، فقد تضمن النص الأول تقريرا مطولا قدمه حسين لحول، باسم قيادة الحزب وتعرض فيه إلى نشاط الحزب عبر مساره التاريخي، كما قام بعرض تحليلي للأوضاع السائدة في الجزائر وقيم فيه تطور العلاقات بين حزب الشعب الجزائري والتشكيلات السياسية والإصلاحية، الاتحاد الديمقراطي، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء ثم قدم تبريرا مطولا حول مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية السابقة⁽²⁾.

أما النص الثاني فكان تقرير منطقة القبائل وقدمه الحسين آيت أحمد⁽³⁾، ويشتمل على ثلاثة أقسام، القسم الأول هو عبارة عن تقييم صارم لعمل القيادة وعلاقتها بالمنطقة ضد الأمر والأمر المضاد بالثورة في ماي 1945 حتى قرار المشاركة في انتخابات نوفمبر 1946، وتضمن القسم الثاني عرضا تحليليا للأوضاع السائدة بالمنطقة من قمع وتهميش للجماهير الريفية، أما القسم الأخير من التقرير فتعرض لسياسة مستقبلية على المستوى الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي تأخذ بعين الاعتبار تشكيل تنظيم سري يتولى الإعداد للثورة⁽⁴⁾.

(1) témoignage sur Mohamed Belouizdad par Mhamed bacha tazir Majllat et. Tarikh, 2éémsoumestre 1984. N0 17. Contre national d'études historique, Alger, 1984, pp 63, 64.

(2) مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 54.

(3) حسين آيت أحمد: من مواليد 1926 بمنطقة القبائل، انضم إلى حزب الشعب عام 1942، عضو المكتب السياسي لحركة الانتصار حزب الشعب الجزائري 1947-1948، ساهم في تأسيس المنظمة الخاصة L'OS و شارك في تنظيم الهجوم على بريد وهران 1949، ترأس المنظمة الخاصة بعد مرض بلوزداد 1948، إلا أنه أبعد عن قيادتها بتهمة الميل للبربرية، بعد الحكم عليه غيابيا قصد القاهرة عام 1951 ليمثل الحزب إلى جانب محمد خيضر.

أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 181-182.

(4) Hocine Ait ahmed, op, cit, p 91- 92.

يبدو من خلال التقريرين أن مبدأ التحرير الوطني أصبح ضرورة لدى الجميع مع اعتماد كل الوسائل المؤدية إلى ذلك، غير أن موقف مندوبي القبائل كان أكثر راديكالية وانتقاد شديد لإدارة الحزب ، وبعد تلاوة التقريرين شرع المؤتمر في نقاش حاد حول نقطتين هما: الأمر بالثورة والأمر المضاد أثناء حوادث ماي 1945، وقرار المشاركة في الانتخابات وقد أثار قرار الشرعية الانتخابية جدلا كبيرا بين المؤيدين والمعارضين وتوصل الفريقين في النهاية إلى نبذ الخلاف والتميز بين الانتخابات كنزعة إصلاحية والانتخابات كوسيلة للتعبيئة الثورية⁽¹⁾، والتميز بين المشاركة في البرلمان كاعتراف بالسيادة الفرنسية والمشاركة للاعتراض على تلك السيادة⁽²⁾، والاتفاق حول الشروع في الإعداد للعمل المسلح، ومن هنا تولدت فكرة التنظيم السري شبه العسكري - المنظمة الخاصة (L'OS) - حيث طرح المؤتمر للتصويت هاتين النقطتين أي مبدأ المشاركة في الانتخابات وفكرة إنشاء المنظمة الخاصة، و حازت النقطة الأولى على 29 صوتا مقابل 24⁽³⁾، أما النقطة الثانية فتمت تركيتها بالإجماع ، وهذا يعني أن فكرة تحقيق الاستقلال تكون باستعمال كل الوسائل بما في ذلك السلاح، الذي أصبح الأمل الوحيد بعد المجازر الدموية التي عرفتھا المظاهرات السلمية في ماي 1945⁽⁴⁾، وهو ما ذهب إليه سكان منطقة القبائل على لسان الدكتور لمين دباغين الذي طالب بالتحضير للثورة على المحتل بداية من 1946⁽⁵⁾.

ومن بين النقاط التي تداولها المؤتمر فهي إدخال تعديل على قيادة الحزب حيث أوكل الأمر إلى لجنة تتكون من السادة: مصالي الحاج ، الأمين دباغين، أحمد بودة، حسين

(1) إبراهيم لونيبي، "المنظمة الخاصة LOS أو المخ المدبر لثورة الفاتح نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 6، 2002، ص 55.

(2) Hosine Ait Ahmed, op, cit, p 93.

(3) عمار هلال، المرجع السابق، ص 364.

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 57.

(5) Khaled Merzouk, messali hadj et ses compagnons à Tlemcen recit et anecdotes de son époque 1898- 1974, préface abdelhak benachenhou, Editions El otmania, Alger, 2005, p 185.

لحول، أحمد مزغنة⁽¹⁾، وقامت هذه المجموعة باختيار أعضاء اللجنة المركزية الذين انتخبوا بدورهم مكتبا سياسيا كانت تشكيلته كما يلي⁽²⁾:

- أحمد مصالي الحاج: رئيسا.
- حسين لحول: الدعاية والصحافة.
- محمد الأمين دباغين: الشؤون الخارجية.
- أحمد بودة: مسؤول المنظمة السياسية.
- عمر أوصديق: نائبا لأحمد بودة.
- محمد بلوزداد مسؤول المنظمة الخامسة.
- حسين آيت أحمد: أمين المال.
- محمد بن مهل: كاتب رئيس الحزب.
- مبارك فيلالي: مسؤول أعمال الطبع والتوزيع.
- مسعود بوقادوم ، محمد خيضر ، أحمد مرغنة (نواب) .
- شوقي مصطفى، طالب محمد، وأبعد اثنين محمد شرشالي، وسعيد عمرانى بإيعاز من كتلة لمين دباغين⁽³⁾ وقد رجحت الكفة إلى الأمين دباغين وأنصاره بحكم أنه كان على رأس الحزب ما بين سنتي 1942-1946 عندما كان مصالي وأعوانه في السجن⁽⁴⁾ الشيء الذي يسمح له بمعرفة المناضلين الجدد، وذلك في الوقت الذي كان كل من مصالي ولحول ومزغنة لا يعرفون عنهم شيئا بسبب إبعاد فرنسا لهم نفيًا واعتقالًا⁽⁵⁾.

(1) عمار هلال، المرجع السابق، ص 365.

(2) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 97.

(3) Ben Youcef Ben khadda, op, cit, p 118.

(4) رابح بلعيد، الحركة الوطنية 1945/1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 79.

(5) Ahmed mahsas, op, cit, p 243.

لقد أصبح لمين دباغين في نظر البعض رجل المرحلة الذي يمثل في أعين الكثير من المناضلين الشباب، أسطورة المثقف الثوري⁽¹⁾، غير أن ميل دباغين إلى الانطواء والعمل الفردي، والنفور من العمل الجماعي أفقده الآمال المعلقة عليه⁽²⁾، وفي نهاية الأشغال خرج المؤتمر بقرارات حاسمة وهي كالآتي:

- تكريس حركة انتصار الحريات الديمقراطية كواجهة شرعية لحزب الشعب تناضل لتحقيق الآمال الوطنية للشعب الجزائري⁽³⁾.

- الكفاح السياسي بجميع أشكاله مع التأكيد على المشاركة في الانتخابات العامة والمحلية.

- ضرورة توحيد تيارات الحركة الوطنية في جبهة واحدة.

- العمل على توعية الجماهير الشعبية وغرس روح النضال الوطني فيها ضد الاستعمار وسياسته⁽⁴⁾.

- إنشاء جناح عسكري عرف بالمنظمة الخاصة أو المنظمة السرية: يتولى مهمة الإعداد والتحصير لتفجير الثورة المسلحة في الوقت المناسب⁽⁵⁾.

تمكنت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بفضل وعي المناضلين وحماسهم من تحقيق انتصارات كبيرة في الانتخابات البلدية التي جرت في عام 1947 والتي كانت تعبر بصدق عن تفاعل الجماهير العريضة مع برنامج الحركة، فانتصارها في الانتخابات البلدية هو انتصار للروح الوطنية و هو أيضا انتصار على الاندماج وعلى التجنيس والفرنسة⁽⁶⁾.

إن هذا الانتصار لم يعجب الإدارة الاستعمارية التي رأت فيه تهديدا لأمنها ووجودها في الجزائر الأمر الذي دفع المعمرين إلى المطالبة باستبدال الحاكم العام وتعيين حاكم جديد

(1) مصطفى سعداوي ، المرجع السابق، ص 59.

(2) Ben Youcef Ben khadda, op, cit, p 117.

(3) Mahfoud kaddache, Djilali sari, op, cit, p 100.

(4) شايب قداردة، المرجع السابق، ص 344.

(5) المرجع نفسه، ص 344

(6) شارل أندري جوليان ، المرجع السابق، ص 235 - 236.

في 11 نوفمبر 1948 ارتبط اسمه بتزوير الانتخابات إنه السيد آدموند ناجلان الذي تمكن في وقت قصير من أن يرتبط اسمه بتزوير الانتخابات لأنه في حقيقة الأمر جاء ليقتضي على الانفصاليين داخل حركة الانتصار لأن السماح للوطنيين باستعمال الشعارات الوطنية يعني أن الحركة ستتمكن من حصد أصوات الناخبين المسلمين في الجزائر، وعليه وجب إيقاف أي تقدم أو نجاح يحرزها هذه الحركة وهذا الحزب⁽¹⁾.

ومن هنا سارعت الإدارة الاستعمارية إلى إضفاء على الحملة الانتخابية جوا من الرعب والاضطهاد بغية ترهيب الوطنيين وحملهم على التخلي عن حزيم مما أظهر مرة أخرى عدم جدوى النضال السياسي في ظل الواقع الاستعماري القائم.

إن تزوير الانتخابات لم يزعزع ثقة مصالي الحاج بنهج الشرعية الانتخابية وراح يعيد الكرة من جديد في انتخابات 1948 أين فاز مرشحوه بسبعة مقاعد من مجموع 60 مقعدا كما خسر في الانتخابات الفرعية لعام 1951 أربعة من مقاعدها التسعة ، من خلال هذه النتائج يتضح مدى تمادي السلطة الاستعمارية في تزوير الانتخابات باسم الديمقراطية⁽²⁾.

لم يكتف الاستعمار بتزوير الانتخابات بل راح يشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي الحركة والزج بهم في السجون، حيث تم توقيف المرشح السابق للمجلس الجزائري عمار ولد حمودة بتهمة إثارة الفوضى والمس بحرية الانتخابات وحياسة أسلحة حربية، والمساس بالأمن الخارجي للدولة وقد تمت إدانته من طرف المحكمة العسكرية بتيزي وزو بعامين سجن وغرامة مالية تقدر بـ 60 ألف فرنك مع حرمانه من الإقامة (الإبعاد) لمدة 5 سنوات⁽³⁾.

(1) شارل أندري جوليان ، المرجع السابق، ص 235 - 236.

(2) إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية و دور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992، ص 77.

(3) police des renseignements généraux, Rapport N0 3777, 24 juin Alger 1949.

أنظر: الملحق رقم 4، ص 240

وأمام هذه التحديات حاولت الأحزاب الوطنية أن تشكل جبهة واحدة للدفاع عن الحرية واحترامها والتتديد بسياسة القمع الممارس على الشعب الجزائري بصفة دائمة وخصوصا بعد المؤامرة الاستعمارية لسنة 1950 أين تم اعتقال مئات الجزائريين الذين تعرضوا لأقصى العقوبات سجنا وحرمانا من الحقوق المدنية والسياسية مع فرض الغرامات المالية زيادة على المضايقات والحالات المنافية للكرامة الإنسانية⁽¹⁾.

يمكن القول أن المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية يعد محطة هامة في مسيرة النضال وخاصة على مستوى القرارات التي صدرت عنه والمتعلقة بإنشاء المنظمة الخاصة التي أوكلت لها مهمة الإعداد والتحضير للعمل المسلح في ظل قوانين صارمة في تسييرها ومراقبتها من طرف الحركة ذاتها و التي تستمد وجودها و مصدر شرعيتها من الشعب في أداء وظيفتها لتحقيق هدفها المنشود، لكن رغم النتائج الايجابية التي تمخضت عن مختلف اللقاءات التي نظمها الحزب ، إلا أنها كانت أكثر عرضة للضغط الاستعماري مما أدى إلى حدوث أزمات داخلية، سمحت بظهور تيار متشدد يرفض المشاركة في الانتخابات ويتبنى العنف الثوري ويدعو إلى المرور إلى العمل المباشر وقد تزعم هذا التيار الدكتور محمد لمين دباغين.

3.4. أزمة محمد لمين دباغين:

كان محمد لمين دباغين من أكثر المناضلين ثقافة ونشاطا ووطنية، ونظرا لقدراته الفائقة في العمل النضالي، وفكره الداعي إلى العمل المسلح فقد احتل مكانة مرموقة داخل حزب الشعب مما أهله ليكون الرجل الثاني في مؤتمر 1947م، وقد راهن عليه دعاة البربرية

(1) جريدة المنار، لجنة انشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ، السنة الأولى ، العدد 6، السنة الأولى، 30 جويلية 1951، ص 01-02.

في أغراض لا تمت بصلة للحزب كما كانت القضايا تحضر والدسائس تحاك داخل مكتب الأمين دباغين الذي أصبح يتظاهر بمظهر الزعيم⁽¹⁾.

ومع مرور الوقت دخل لمين دباغين في خلاف مع قيادة الحركة ممثلة في رئيسها مصالي الحاج وذلك في ندوة الإطارات التي انعقدت في ديسمبر 1946 بعد طرح فكرة المشاركة في الانتخابات والتي تبناها أعضاء القيادة كمنهج عمل وهو ما زاد في حدة المواجهة بين الطرفين (مصالي ودباغين)، مما جعله يفضل الابتعاد عن الحركة والانقطاع عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاط قيادتها، كما امتنع أيضا عن تقديم تقارير عن نشاطه في البرلمان الفرنسي و رفضه تقديم المساهمة المالية الشهرية⁽²⁾.

أثناء ابتعاده عن الحزب صدرت منه انتقادات جارحة للمسؤولين حيث جاهر بانتقاد مصالي واتهامه بالزنا والسكر⁽³⁾، وفي محاولة لإعادته إلى صفوف الحركة اتصلت به لجنة على رأسها مصالي، محمد بلوزداد، بن يوسف بن خدة، أحمد بودة، بغرض توضيح قضيته وموقفه من الحركة فرفض مقابلته ثم اتصل به بعض أعضاء اللجنة ذاتها في مقر سكنه وأطلعوه على ما بلغ الحزب من اتهامات، فرفض الإنصات والتفاهم معهم فبعثت إليه اللجنة بأحمد بودة الذي أبلغه بأن الحزب سيعتبره عاصيا ومرتدا إن بقي على موقفه فكان رده "إن الحرب بيننا"⁽⁴⁾.

لقد كان سبب الخلاف جوهريا يتعلق ببرنامج الحركة ومبادئها وهو ما اعتبره الدكتور انحراف سياسيا فوجد نفسه معزولا بين التيارين تيار وسط يمثله رئيس الحزب مصالي وحسين لحول وأحمد مزغنة و بن خدة ، وتيار يميني يمثله شوقي مصطفىاوي، محمد الحاج شرشالي وعمراني ، وهو ما دفع بالأمين دباغين إلى القطيعة النهائية مع إدارة الحزب

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997، ص 207.
 (2) يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 12.
 (3) عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 109.
 (4) المصدر نفسه، ص 110.

وتقديم الاستقالة بمحض إرادته ، وهناك من يرى بأنه أبعد بعد عرض تقرير عن وضعيته في ندوة زيبدين سنة 1948 حيث وجهت له العديد من الانتقادات حتى من المقربين إليه مما اضطره إلى تقديم استقالته من عضوية البرلمان الفرنسي كمثل للحزب، وقد أثارت استقالته ضجة كبرى في أوساط المناضلين، وكانت السبب في حادثة تبسة التي أدت إلى اكتشاف المنظمة الخاصة⁽¹⁾.

4.4. الأزمة البربرية:

تعد الأزمة البربرية واحدة من بين الأزمات الكبرى التي تركت جرحا غائرا في الحركة الوطنية الجزائرية وتعود بوادر ظهورها كحركة ذات طابع سياسي إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية 1946-1947، حيث انخرطت مجموعة من الشباب في حركة انتصار الحريات الديمقراطية خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945 لمقاومة الاحتلال الفرنسي والقمع الوحشي الذي تلاها لاسيما في منطقة القبائل⁽²⁾ ، ومن أبرز من تزعم هذه الحركة علي عيمش وحسين آيت أحمد وعمار ولد حمودة واعلي بناي⁽³⁾، وقد انكب هؤلاء على البحث والتتقيب في ماضي البربر (الأمازيغ) اقتداء بالمنظرين اللاتين المعادين للعرب وهذا ما يؤكد بأن الأزمة نتاجا لسياسة فرق تسد الفرنسية التي تعتبر سكان القبائل من أصل روماني، وحاولوا الاستدلال على ذلك بدراسات أنثروبولوجية يثبتون بها أن القبائل من أصل أوروبي⁽⁴⁾.

كان هؤلاء الشباب يخفون إيديولوجية مغايرة لمبادئ الحركة الوطنية بتبنيهم لشعار "الجزائر بربرية" ويرفضون الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري متأثرين بالعناصر الشيوعية التي كان لها تأثير عميق في أوساط الطلبة المفرنسين، علما بأن الشيوعيين

(1) يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 38.

(2) أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص 117.

(3) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 45.

(4) عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 110.

الجزائريين كانوا يعارضون مفهوم الأمة الجزائرية ويدافعون عن الأمة الجزائرية في طور التكوين والتي تضم كل الأجناس المتواجدة على أرضها رافضين الثوابت التي أقرتها أحزاب الحركة الوطنية كمبادئ مقدسة كافح من أجلها الشعب سنوات طويلة حفاظا على عروبة وإسلام هذا الشعب⁽¹⁾.

و كان دعاة النزعة البربرية معجبين إلى حد النخاع بتكيفية الاتحاد السوفياتي التي تتشكل من جمهوريات إسلامية تتمتع بالحرية الكاملة في استعمال لغتها الخاصة فضلا عن استقلالها الذاتي الذي يسمح لها بإدارة شؤونها الخاصة وتلك هي الذرائع التي تدرع بها المنتمون إلى الحركة البربرية⁽²⁾. فكيف ظهرت هذه الأزمة للوجود يا ترى؟

تعود أسباب بروز هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحيي⁽³⁾ على رأس فيدرالية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بفرنسا في شهر نوفمبر 1948 وذلك بدعم واعلي بناي وعمر ولد حمودة حيث قام بتقديم أطروحات حول هوية وطبيعة الجزائر، وعندما انفجرت الأزمة سنة 1949 تمكن رشيد علي يحيي من حمل اللجنة المديرة إلى التصويت على لائحة تدين الأسطورة بوجود جزائر عربية إسلامية حيث صرح قائلاً: "الجزائر جزائرية"، وناضل من أجل خلق حركة شعبية بربرية تطورت إلى تأسيس منظمة داخل الحزب سميت بحزب الشعب القبائلي PPK⁽⁴⁾.

وقد حظيت هذه النزعة بالمساعدات والدعم من لدن الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري على أساس أن الأمة الجزائرية في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود

(1) أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 118.

(2) ابن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 252.

(3) رشيد علي يحيي: اسمه الكامل محند سيد علي المدعو رشيد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية الذي عرف بمواقفه العدائية من العروبة وقوله الجزائر ليست عربية. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، ص 64.

(4) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، ص 68.

والمالطيين والإسبان والفرنسيين⁽¹⁾، وكان أول من أثار الانتباه لخطورة هذه الحركة ودق ناقوس الخطر حولها هو أحمد بودة الأمر الذي دفع قيادة الحزب إلى أخذ القضية مأخذ الجد وأوفد إلى فرنسا وفد يتكلم القبائلية ضم كل من شوقي مصطفى، الصادق سعدي، عضوا المكتب السياسي وانضم إليهما هناك محمد خيضر وبلقاسم راجف، وتصدوا جميعا لأنصار الحركة البربرية وتمكنوا في نهاية المطاف من استعادة السيطرة على الحزب وكل هيئاته من قسامات وخلايا بمساعدة مناضلين من القبائل الصغرى واستعمل العنف أحيانا لطرده المشاغبين من مقرات الحزب⁽²⁾.

أما في الجزائر فقد تمكن رجال الحزب من اكتشاف تواطؤ الحزب الشيوعي مع الحركة البربرية عن طريق رسالة موجهة من عمر أوصديق بالسجن المدني إلى زميله واعلي بناي وقعت بين يدي الحزب وتعرف من خلالها على كل العناصر المدبرة والمشاركة في هذه الحركة وكلهم من حزب شيوعي وهم: واعلي بناي، عمر أوصديق، عمار ولد حمودة، الصادق هجرس، وأعطى أمرا إلى كريم بلقاسم وأوعمران لطرده المنتسبين للحركة البربرية من الحزب والمنظمة الخاصة⁽³⁾ وفي ذات السياق أبعد آيت حمد الحسين من على رأس المنظمة الخاصة ولكونه مطلوب من طرف الشرطة الاستعمارية فقد قررت قيادة الحزب إرساله إلى القاهرة لينضم إلى مندوبي الحزب هناك⁽⁴⁾.

إن هذه الحركة الخطيرة كادت أن تعصف بالحزب ومستقبله وتأتي على المشروع الوطني الثوري من جذوره وهو ما تحاول الإدارة الاستعمارية ومنظريها الترويج له غير أن يقظة وحنكة الوطنيين المخلصين من أبناء القبائل حالت دون ما تسعى إلى تحقيقه فرنسا من خلال سياسة فرق تسد.

(1) أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 118.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 46-47.

(3) المرجع نفسه، ص 47.

(4) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 262.

الفصل الثاني

ميلاد المنظمة الخاصة (L'OS) 1947

1. محقات في طريق النضال
 2. هيكل المنظمة الخاصة وأهم قياداتها
 3. تأسيس المنظمة الخاصة وشروط الانضمام إليها (L'OS) فيفوري
- 1947
4. البنية الإقليمية الوطنية للمنظمة الخاصة

يعالج هذا الفصل التطورات الحاصلة بعد مجازر الثامن ماي 1945 التي تمثل محطة هامة في مسار النضال الوطني الذي انتهجته الأحزاب الوطنية الجزائرية السياسية والإصلاحية في مواجهة الاستعمار ، فعودة الأحزاب الى العمل في ثوب جديد بعد قرار العفو العام سمح للأحزاب بالمشاركة في الحياة السياسية لأن مطالب الأمس لم تعد هي نفسها بحيث ظهرت مطالب جديدة لم تكن لتطرح على الإدارة الاستعمارية بنفس الكيفية وبنفس الحدة المعتادة من جميع الأحزاب ، وقد تجاوزت الحكومة الفرنسية مع هذا التطور تجاوبا نظريا من خلال عملية العفو العام ومشروع القانون الخاص الذي عرف النور في 20 سبتمبر 1947 الذي أطفأته الأطراف المتنفذة والفاعلة في الجزائر حيث رفعت صوتها عاليا رافضة تطبيقه على أرض الواقع هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد غير حزب الشعب الجزائري أسلوبه في النضال فاختر أسلوبا أكثر جدية وصرامة في التعامل مع الإدارة الاستعمارية فكان ميلاد المنظمة الخاصة أول تجربة عسكرية على طريق التحرير وتفجير ثورة الفاتح من نوفمبر 1954.

1. عقبات في طريق النشأة:

إن المتتبع للتطورات التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب الكونية الثانية وبعدها، وخاصة عقب الأحداث الدموية التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية في حق الجزائريين يوم الثامن ماي 1945، يدرك بحق مدى ضرورة العمل المسلح كوسيلة للتحرر الوطني، من منطلق الإيمان القطعي لمناضلي حزب الشعب المحظور بعدم جدوى المطالب الإصلاحية التي ينادي بها بعض السياسيين الجزائريين المنضوين تحت لواء فرحات عباس والدكتور بن جلول وغيرهما، ولذلك كانت هناك محاولات للسير في طريق العمل الثوري المسلح رغم الظروف الصعبة، وغير الملائمة من جهة وعدم توفر الإمكانيات المادية من جهة أخرى غير أن الأوضاع الصعبة لم تمنع من ظهور مبادرة من بعض مناضلي حزب الشعب

الجزائري (PPA) الذي كان أعضاؤه يعملون في السر للحصول على الأسلحة من ألمانيا النازية⁽¹⁾.

كان غرض هؤلاء استغلال فرصة إجتياح الجيوش الألمانية لفرنسا لتحقيق بعض المكاسب لكن العملية فشلت لكون الفكرة لم تلق قبولا حتى بين أعضاء الحزب الذين رأوا في التعامل مع النازية عمل غير مقبول، وغير مشرف بسبب مبادئها الإنسانية التي تعرف استنكارا عالميا مما قد يؤثر سلبا على القضية الوطنية، غير أن ذلك لم يمنع مصالي الحاج من القول بأن فترة الحرب العالمية كانت مناسبة لإعلان استقلال الجزائر، فالجزائر أخطأت تحررها في نوفمبر 1942 يوم اجتاحت القوات الألمانية الأراضي الفرنسية وتشكلت حكومة فرنسية موالية للألمان "حكومة فيشي" ولم تكن في ذلك الوقت إلا قوات قليلة، كما كان لنزول الحلفاء في بلادنا عام 1942م فرصة أمام الشباب الذي كان يرغب في المرور إلى العمل المسلح في الوقت المناسب⁽²⁾.

إن ضياع تلك الفرصة تعود إلى وقوف البرجوازيين والشيوعيين إلى جانب فرنسا⁽³⁾ في حربها ضد الألمان⁽⁴⁾ وإن كانت هناك من بوادر لثورة مسلحة فقد كانت في صائفة 1945م حيث تمثل هذه السنة منعطفا تاريخيا في هذا النهج، إذ بلغ التذمر الشعبي ذروته وتمكنت التيارات السياسية أن تجعل من نفسها جبهة موحدة قادرة على القيام بالفعل الثوري المباشر، في تلك الظروف المحلية والدولية برز تيار ثوري داخل حزب الشعب أراد أن يجعل من هذه الظروف بداية العمل المسلح لتحرير الجزائر من براثن الاستعمار، وفي هذا الصدد يذكر

(1) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، 1947-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب (م. و. ك)، الجزائر، 1986، ص 16.

(2) M'hamed, bacha tazir, temoignage sur Mohmed belouazdad, majalat el-tarikh, centre national d'etudes historiques, 3eme anniversaire du 1 Novembre 54, N0 spécial, pp 54- 55.

(3) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 125.

(4) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني 62/54 الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر، داغر مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص44.

آيت أحمد الحسين في التقرير الذي قدمه للمكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري في ندوة ديسمبر 1948 بقوله: "كان يوجد آنذاك وضع ثوري، ففي سنة 1945 كانت القيادة تريد الثورة المسلحة لكن لم تكن لديها أي فكرة عما يجب فعله، كان البعض يفكرون في انتفاضة شبيهة بتلك التي قامت عام 1871 ويفكر آخرون في الإرهاب، وهذه أفكار تجاوزها الزمن، كان الحزب في حاجة إلى ذراع عسكرية تبدأ العمل بناء على أمر من القيادة بعيدا عن الذينحنون إلى الاتحاد مع البرجوازية، وكذا أنصار المشاركة في الانتخابات"⁽¹⁾.

يبدو من خلال هذا التقرير أن الشباب أرادوا أن يجعلوا من الحزب أداة للوصول إلى تحقيق أهدافهم المنشودة والتي تتطلب التعجيل بالإعلان عن الثورة المسلحة، غير أن عودة مصالي الحاج من منفاه عام 1946 وإقراره لمبدأ المشاركة في الانتخابات، فتح باب الصراع على مصرعيه بين المناضلين القدامى والشباب المتحمسين للعمل المباشر، الأمر الذي دفع مصالي إلى عقد ندوة وطنية في ديسمبر 1946 ضمت جميع إطارات الحزب عبر الوطن وكانت أغليبيتهم من الشباب وقد ظهرت انتقادات حادة ضد إدارة الحزب التي أعطت أمرا بالثورة في ماي 1945 ثم تراجعت عن قرارها، وسعيها اليوم إلى الدخول في معركة الانتخابات، وأمام تصلب موقف الشباب، ختمت الندوة بالدعوة إلى عقد مؤتمر موسع لتحديد سياسة الحزب⁽²⁾.

2. تأسيس المنظمة الخاصة وشروط الانضمام إليها (L'OS) فيفري 1947

عاد مصالي الحاج من منفاه بعد قرار العفو عن المساجين السياسيين الصادر عن الحكومة الفرنسية في مارس 1946، وأختار المشاركة في الانتخابات كأسلوب جديد في

(1) Rapport de Ait Ahmed Membre du bureau politique du PPA au comté, central élargi Décembre 1948 dans Med Harbi, les archives de la révolution algérienne Editions dah'lab, Alger, 2010, p16

(2) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 16.

النضال، وهو ما لم يعجب الكثير من المناضلين لاسيما الشباب منهم، الأمر الذي استدعى عقد مؤتمر جامع لإطارات ومسؤولي الحزب عبر الوطن⁽¹⁾.

عقد المؤتمر ببلكور يومي 15، 16 فيفري 1947، وتناول المؤتمر عدة قضايا منها الانتقادات التي أثّرت بشأن الندوة التي عقدت في ديسمبر من عام 1946، موضوع العودة الى السرية وكذا الكفاح المسلح⁽²⁾، وأثناء المناقشات الحادة برزت ثلاثة تيارات، تيار الشرعية الانتخابية بقيادة مصالي الحاج وتيار حزب الشعب الذي يرى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب يهدف المحافظة على شعبيته، وتيار أنصار العمل المسلح الذي يرى ضرورة تكوين ذراع عسكرية تقوم بالتحضير للثورة المسلحة⁽³⁾.

وقد تزعم أنصار العمل المسلح نخبة من الشباب المتحمس للعمل العسكري وعلى رأسهم الشاب محمد بلوزداد الذي سبق له وأن أقنع قيادة الحزب بضرورة انشاء هيئة طلائعية شبه عسكرية داخل الحزب، فأنشأ ما يعرف بالمجموعات التخريبية سنة 1944 التي تعد امتدادا للجنة شباب بلكور C.J.B، غير أن قلة الإمكانيات المادية من المال والسلاح، أبطت بلوزداد مكتوف اليدين وبقي مشروعه مجرد فكرة تجريبية، لكن المؤتمر السري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) لعام 1947 وجد جماعة بلوزداد نفسها قوة سياسية يعتد بها، وكان أغلب أعضائها يملكون الخبرة والتجربة العسكرية ولهم القدرة على اقناع المؤتمرين على تحويل مجموعة بلوزداد إلى تنظيم شبه عسكري سري في نطاق الحزب حمل اسم المنظمة الخاصة أو ما يعرف بالمنظمة السرية (L'OS) وهذا بموافقة رئيس الحزب⁽⁴⁾.

(1) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 93.

(2) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 17.

(3) ابراهيم لونيبي، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 06، مارس 2006، ص 55

(4) رايح بلعيد، رسالة الأطلس، العدد 132 السنة 1997، ص 11.

-ben Youcef benkhadda, op, cit, p p 130, 131

بعد موافقة مصالي الحاج على تنظيم شبه عسكري سري للحزب علق على ذلك بقوله: "أني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا ، وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد"، وبذلك ظهرت إلى الوجود المنظمة الخاصة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث يتولى مهمة تنظيمها وتسييرها محمد بلوزداد ، كما نصب حسين لحول كمنسق بين قيادة المنظمة الخاصة وقيادة الحزب، وأوكلت المنظمة مهمة تسوية مشاكلها بنفسها، وخاصة المالية منها، وأن تحصل على سلاحها الضروري بنفسها⁽¹⁾.

استطاع محمد بلوزداد من الوهلة الأولى أن يضفي على المنظمة الخاصة (L'OS) طابع السرية والجدية والانضباط وزودها بقانون داخلي ضمنه جميع الضوابط التي تتحكم في مقومات جيش قوي ومقتدر⁽²⁾، ولم يكن من السهل الانتماء إليه على اعتبار شخصية الفرد هي المعيار الوحيد الذي يؤهله للانضمام إليه⁽³⁾.

أصبح كل من يرغب في الالتحاق بالمنظمة الخاصة (L'OS) يخضع لمعايير وشروط محددة ذكرها أحمد بن بلة كواحد من قادة المنظمة في قوله : " الشخص الذي ينضم الى هذا النظام لا بد أن يكون مناضلا من الطراز الرفيع ومعروفا بنشاطه، وتكون صفحته بيضاء، ويكون قد مضى عليه خمس سنوات على الأقل في النضال ضد الفرنسيين ويفضل أن يكون أعزبا وإن كان متزوجا يفضل من ليس لديه أولاد"⁽⁴⁾ ، أي أن يكون مجرداً من أي مسؤولية عائلية ، مستعدا للقيام بالمهام التي توكل إليه في أي لحظة، وأن يتحلى بالإيمان

(1) الجبلاي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1954-1900، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ترجمة : عبد القادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987 ص 98.

(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 180.

(3) عبد الكريم بوصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية 1945. 1954، مجلة سيرتا التاريخية العدد 05، ماي 1981 ص 35.

(4) أحمد منصور، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 لبنان، 2007، ص 62.

والشجاعة والقدرة البدنية، يؤمن إيماناً قاطعاً بعقيدة الشعب الجزائري وبفكرة الوطنية وأن يكون سوياً⁽¹⁾.

ولضمان السير الحسن للمنظمة ينص القانون الداخلي على أن كل شخص يرغب في الحصول على عطة لقضاء أموره الخاصة لا يسمح له بمغادرة وحدته إلا بعد تقديم طلب لرئيسه، يحدد فيه تاريخ الذهاب والمدة والمكان المراد الذهاب إليه، كما تعد طاعة المسؤول ضرورة عسكرية وتحيته إلزامية قبل وبعد الاجتماعات، لكنها ممنوعة في الخارج و يعد حضور الاجتماعات إلزامي لكافة عناصر الوحدة⁽²⁾.

يحدد القانون الداخلي للمنظمة الخاصة الأخطاء التي يعاقب عليها القانون، وذلك حفاظاً على سريتها من جهة وانضباط أعضائها من جهة أخرى وتتمثل درجات الأخطاء في مايلي⁽³⁾:

1. مخالفات بسيطة: تتعلق بعدم الحضور للاجتماعات في مواعيدها، أو الكسل والتهاون في أداء الخدمة أو القيام بسلوك سيئ.
2. مخالفات كبرى: وتدخل في عدم الطاعة والعصيان، والقيام بعمل يدل على الضعف النفسي أو تقديم تقارير كاذبة، وكل مخالفة بسيطة تكررت ثلاثة مرات.
3. مخالفات خطيرة: وتأتي على رأسها الخيانة والهروب، وإفشاء السر للعدو أو للأقارب، ولكل شخص أجنبي غريب عن الوحدة التي ينتمي إليها العضو، وكل مخالفة كبيرة تكررت ثلاثة مرات.

(1) فاتح بوسنان، صفحات من كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والكرامة، حصة تلفزيونية، الحلقة 05، قناة المستقلة، 2020/10/25.

(2) عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 23.

(3) المصدر نفسه، ص 24، للمزيد أنظر الملحق رقم 5: ص 241-243

Claude Colot et Jean Robert Henry, algérien le mouvement national Texte 1912. 1954, éditions l'harmattan, paris p 268, 26

أما العقوبات التي تتخذ في حق كل مخالف فتتراوح بين التوبيخ والتنزيل والتشطيب والإعدام ، وقد ينفذ الحكم مباشرة كما قد يؤجل وذلك حسب قرار المسؤولين على المنظمة⁽¹⁾ وبالمقابل يكافأ المناضلون تبعاً لرتبهم العسكرية بشهادة نظامية أو بواسطة تهنئة شفوية أو برفع الرتبة جزاء أعمالهم⁽²⁾.

ورغم الشروط الصعبة التي يجب أن يتوفر عليها الراغب في الانضمام إلى الجيش السري فقد بلغ عدده في البداية حوالي ألفان وخمسمائة عضو (2500) ، وكان محمد بلوزداد هو الذي يتابع عملية التأسيس بمساعدة نائبه آيت أحمد الحسين، وقد تضاعف عدد المجندين في فترة قيادة أحمد بن بلة للمنظمة الخاصة ، حيث وصل إلى خمسة آلاف 5000 عضو⁽³⁾، بينما يذكر بن خدة بأن أحمد بن بلة لما ألقى عليه القبض من طرف الشرطة الاستعمارية أعطى رقم ستمائة عضو (600)، ويفسر بن خدة تقليص العدد إلى رغبة الرجل في التقليل من أهمية المنظمة لدى الشرطة الفرنسية.⁽⁴⁾

3. هيكلية المنظمة الخاصة وأهم قياداتها:

عرفت المنظمة الخاصة ثلاثة قيادات⁽⁵⁾.

1.3 القيادة الأولى: فور تعيينه على رأس المنظمة الخاصة، باشر محمد بلوزداد مهامه حيث ركز في بداية الأمر على وضع الهيكلية العامة للمنظمة، فنصب قيادة الأركان المشكلة من:

– محمد بلوزداد: رئيس هيئة الأركان .

– حسين آيت أحمد: نائب قائد الأركان ومسؤول منطقة القبائل.

– محمد بوضياف: مسؤول عمالة قسنطينة

(1) Claude Colot et Jean Robert Henry, op, cit., p269

(2) عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 24.

(3) أحمد منصور، المرجع السابق، ص 62.

(4) Ben Youcef Benkhedda, op, cit, p 140.

(5) أنظر الملحق رقم 6 : ص 244

- جيلالي رقيمي: مسؤول عمالة الجزائر 1 (العاصمة ، متيجة ، التيطري)
 - عبد القادر بلحاج الجيلالي: مسؤول عمالة الجزائر 2 (الظهرة ، الشلف)
 - أحمد بن بلة : مسؤول عمالة وهران .
- وعين قائد عمالة الجزائر 2: عبد القادر بلحاج كمدرّب وطني يقوم بعمليتي التكوين والتفتيش⁽¹⁾.

قسمت العمالات إلى مناطق على النحو التالي:

- عمالة الجزائر قسمت إلى خمسة مناطق .
- عمالة قسنطينة قسمت إلى أربع مناطق.
- عمالة وهران، منطقة واحدة⁽²⁾.

وفي إطار الهيكلية على الصعيد العملياتي فقد تم تأسيس مصلحة عامة على مستوى قيادة الأركان تضم شبكات مختصة تشمل:

- شبكة المتفجرات : تختص في صناعة القنابل الدفاعية والهجومية، وكذا دراسة مختلف تقنيات التخريب ونسف الجسور، وقد أسندت مهمة الإشراف على هذه الشبكة إلى المفتش العام عبد القادر بلحاج الجيلالي.⁽³⁾
- شبكة الاتصالات : وتعد من أكبر الشبكات لتعدد واتساع المهام الموكلة إليها ، منها قسم الإشارة مختص في الراديو والكهرباء، وتوفير أجهزة الاتصال والتدريب على استعمالها ويشرف عليها اختصاصيون في حدود الإمكان.⁽⁴⁾

(1)Ben Youcef benkhada, op, cit, p 120

(2)Ibid. p 120.

(3)Mahfoud kaddache, op, cit, p 777.

(4) أحسن بومالي، أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية " خرافة الجزائر الفرنسية «، دار المعرفة، الجزائر 2010 ، ص34.

- شبكة الاستعلامات: تختص في التعرف والاطلاع على التنظيمات وتحركات الأجهزة العسكرية والإدارية والبوليسية للعدو في مختلف الظروف والتأكد من التحركات المشبوهة في أوساط الجزائريين حتى يتسنى لها القضاء عليها في المهد.⁽¹⁾
- شبكة الاشتراك والتواطؤ: تختص في توفير المخابئ للمناضلين المطلوبين من البوليس الاستعماري وكذا إعداد المخابئ للأسلحة والذخيرة.⁽²⁾

بعد الانتشار الذي شهدته المنظمة الخاصة (L'OS) عبر الوطن، سارعت القيادة الى هيكلتها على مستوى العمالات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران)، وذلك بتشكيل ثلاثة أنواع من الخلايا، واحدة تضم المنظمين، وثانية المنخرطين، وثالثة تضم المناضلين، وتعرف على التوالي بخلايا المحبين وخلايا الدعاية وخلايا العمل، ونظرا لخصوصية المنظمة فقد تم إخضاع المجندين فيها الى نظام عسكري قائم على تقسيمهم إلى فروع وأفواج وأنصاف أفواج⁽³⁾ بحيث يتكون نصف الفوج من مناضلين إثنين أو ثلاثة أحدهم رئيس، ويمثل الوحدة الأساسية للنظام.⁽⁴⁾

أما الفوج فيتكون من أربعة مناضلين يرأسهم مسؤول ليصير بخمسة أفراد، والفرقة تتكون من ثلاثة أفواج يرأسها رئيس لتصبح ستة عشر فردا، بينما تتشكل الفصيلة من ثلاث فرق ومسؤول لتصير تسعة وأربعون فردا ويخضع الجميع لهيئة الأركان العامة التي تمثل قمة الهرم الهيكلي للتنظيم.⁽⁵⁾

(1) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 243.

(2) عامر رخيطة، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مجلة الرؤية، العدد 02 وزارة المجاهدين ماي، جوان 1996، ص 115.

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، مصدر سابق، ص 31.

(4) عبد الرحمان رزاق، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، عدد 02، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، 1984، ص 34.

(5) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 - 1962، دار القصة للنشر، ط2، الجزائر، 2011، ص 34.

كان التنظيم العسكري للجيش السري يخضع للتنظيم الهرمي الذي يضبط علاقة الاتصال بين المناضلين والمسؤولين بحيث يعرف كل مسؤول ثلاثة أشخاص فقط ويتصل كل واحد من الأشخاص الثلاثة بثلاثة أشخاص آخرين لتأسيس الأفواج دون أن يتعرف أعضاء الأفواج على بعضهم البعض أو على المسؤولين الآخرين حرصا على ضمان أمن التنظيم.⁽¹⁾

إن التسلسل في القيادة والخلايا جعل التنظيم يختصر في قيادة محلية وقيادة جهوية وقيادة عامة وقيادة أركان، ولم يكن هناك اتصال معن بين القيادات على مختلف المستويات، وإنما كان الاتصال يتم في الخفاء وفي هذا الصدد يقول أحمد بن بلة : " كان النظام معقدا من الرأس حتى القاعدة ولم يكن أحد يعرف الآخر لأننا كنا مقتنعين، ولم يكن أحد يعرف وجه الآخر فإذا قبض على خلية أو مجموعة لم يكن من السهل أن تعرف المجموعة الأخرى..."⁽²⁾، وهذا ما يؤكد على أن التنظيم كان شديد الحرص على ضمان الأمن والسرية، حتى أنه كان يخضع كل مجند فيه لاختبار قاس لمعرفة ما إذا كان صادق العزم ومستعد للصمود والقيام بالمهام الخطيرة، كمنسق موقع استراتيجي أو قتل خائن.... إلخ.

أما بخصوص العلاقة بين المنظمة الخاصة وحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MLTD) فقد تواصلت طبقا للقانون حيث حافظ التنظيم على استمرار صلته بالقيادة الحزبية بواسطة الرئيس والمندوب الخاص ، لذ يتقابل هذا الأخير برئيس الحركة مرة في الشهر ليستلم منه تقريرا مفصلا عن أنشطة المنظمة الخاصة واحتياجاتها⁽³⁾، ولا يمكن

(1) أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية ، ص 35.

(2) أحمد منصور، المرجع السابق، ص 63.

(3) المرجع نفسه ص 11.

لقائد الأركان اتخاذ أي مبادرة دون موافقة قيادة الحزب⁽¹⁾، وقد أسندت الوساطة بين المنظمة والحزب في البداية إلى أحمد مزغنة ثم حسين لحوّل وأخيراً محمد خيضر⁽²⁾.
عرفت المنظمة الخاصة خلال عمرها القصير الذي لا يتجاوز الأربع سنوات تطورات هامة سواء على مستوى القيادة أو التنظيم، فقد عرفت ثلاث قيادات.

- **القيادة الأولى** : ترأسها محمد بلوزداد الذي شكل قيادة أركان عامة من السادة : أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وعبد القادر بلحاج الجيلالي، وعين هذا الأخير ضابطاً للمنظمة بصفة مدرب عام وطني للتنظيم السري⁽³⁾ باعتباره كان ضابطاً احتياطياً في الجيش الفرنسي برتبة ملازم، وانخرط في صفوف الحزب منذ 1945 ، وقد ظل محمد بلوزداد قائداً عاماً للمنظمة الخاصة منذ تأسيسها إلى غاية نوفمبر 1947 حيث تخلى عن قيادتها بسبب التعب والإرهاق الذي أصيب بهما نتيجة للجهود المضنية التي بذلها خاصة وأنه كان مصاباً بمرض السل، فخلفه نائبه آيت أحمد الحسين الذي شكل القيادة الثانية⁽⁴⁾.

2.3. القيادة الثانية 1947-1949: شكلت كالآتي:

- حسين آيت أحمد : القائد العام ، بلحاج الجيلالي عبد القادر : المدرب العام.
- أحمد بن بلة : نائبه المساعد مسؤول عمالة وهران.
- محمد بوضياف: مسؤول عمالة قسنطينة، وبأمره تشكلت النواة الأولى لتفجير ثورة نوفمبر 1954⁽⁵⁾.

- جيلالي رقيمي : مسؤول عمالة الجزائر.

(1) Ahmed Mahsas, op, cit, p 256.

(2) العمري مومن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطورها 1946. 1954، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2001، 2002، ص 124.

(3) Mahfoud kaddache, op. cit. p 776.

(4) أحمد منصور، المرجع السابق، ص 62.

(5) Ben jamain Stora –Akram Elyas, les 100 portes du Maghreb (l'Algérie, le maroc, la tunisie), éditions ouvrières, paris, 1999, p 98.

- محمد ماروك: مسؤول الشلف والظهرة.
 - محمد يوسف: مسؤول شبكات الاستعلامات والاتصالات.
 - عمار ولد حمودة : مسؤول منطقة القبائل⁽¹⁾.
- في حين أن التقييم الذي قدمه بن خدة حول عمالة الجزائر مغاير، فقد قسمها إلى منطقتين :

- الجزائر رقم 01 وتضم (العاصمة، متيجة، القبائل، التيطري) ويترأسها جيلالي رقيمي.
- الجزائر رقم 02 وتضم (الشلف ، الظهرة) ويترأسها محمد ماروك.⁽²⁾

3.3. القيادة الثالثة 1949 - 1950:

بعد عزل آيت أحمد الحسين من على رأس المنظمة الخاصة بسبب الشبهات التي أحاطت به جراء الأزمة البربرية⁽³⁾ 1949، أسندت رئاستها إلى أحمد بن بلة حيث أصبحت قيادة الأركان تشكل من السادة⁽⁴⁾:

- أحمد بن بلة : قائدا عاما.
- عبد القادر بلحاج الجيلالي : المدرب العسكري و المفتش العام.
- جيلالي رقيمي : مسؤولا على مقاطعة الجزائر رقم 01 (العاصمة، متيجة، التيطري).
- محمد بوضياف : مسؤولا عن مقاطعة قسنطينة بمساعدة محمد العربي بن مهدي.
- أحمد محساس : مسؤولا عن مقاطعة الجزائر رقم 02 (الشلف - الظهرة) خلفا لمحمد ماروك.
- عبد الرحمن بن سعيد: مسؤولا على مقاطعة وهران بمساعدة حمو بوتليليس.
- محمد يوسف : مكلف بالمصالح العامة، الاستعلامات والاتصالات، والمتفجرات.

(1) أحسن بومالي، المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية، العدد 02، الجزائر، 1995، ص 185.
- Mahfoud kaddache, op.cit. , p777

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 198 - 199.

(3) رايح بلعيد، رسالة الأطلس، الحلقة 39، العدد 132، أبريل 1997، ص 11.

(4) المصدر نفسه، ص 212.

4. البنية الإقليمية الوطنية للمنظمة الخاصة

1.4. البنية الإقليمية في مقاطعة قسنطينة:

كانت مقاطعة قسنطينة كإقليم مقسمة الى أربعة مناطق⁽¹⁾:

– **منطقة الشمال:** تولى قيادتها شرقي إبراهيم منذ أواخر 1948 حتى أواخر 1949 وخلفه بعد انتقاله الى وهران ديدوش مراد.

– **منطقة قسنطينة:** تولاها ديدوش مراد وبعد انتقاله الى منطقة الشمال خلفه فيراس عبد الرحمن.

– **منطقة سطيف:** قادها العربي بن مهدي منذ ربيع 1949 وكان في ذات الوقت نائبا لقائد المقاطعة، ولما عين رئيس للمقاطعة خلفا لبوضياف في مطلع 1950 عوضه على رأس المنطقة صالح عليان.

– **منطقة الجنوب:** تولى قيادتها في البداية العربي بن مهدي ، ولما انتقل إلى منطقة الشمال خلفه عبد القادر لعمودي.

كانت كل منطقة تضم عدة نواح وفصائل وأفواج وأنصاف أفواج.

❖ **منطقة الشمال:** كانت مقسمة الى ناحيتين هما : ناحية عنابة، وناحية سكيكدة .

1. **ناحية عنابة:** اتصل عضو قيادة الأركان العامة، جيلالي بلحاج بمسؤول الولاية الطيب بولحروف الذي قدم له بعض العناصر المناضلة في حزب الشعب وفي مقدمتهم حسين بن زعيم ومصطفى بن عودة المدعو عمار، وكان ذلك في ربيع 1948 فاطلع عضو قيادة الأركان الجماعة على تأسيس المنظمة الخاصة والأهداف التي ترمي إليها وكلفهم ببناء هياكل التنظيم بالناحية⁽²⁾ التي تولى قيادتها حسين بن زعيم "وتشكلت من ثلاثة فروع، فرع عنابة ، فرع قالمة، فرع سوق أهراس⁽³⁾.

(1) Benyoucef Ben khadda, op. cit. p124.

(2) شهادة الطيب بولحروف : أنظر : محمد عباس، رواد الوطنية، ص 161

(3) Benyoucef Ben khadda op.cit. p124

أ. فرع عنابة: هو عبارة عن فصيلة يشرف عليها مصطفى بن عودة وتضم 43 مناضلا مهيكليين في أربعة أفواج، حميد بليلي ، إبراهيم ميهوبي، عبد الباقي بكوش، عبد الله فدال وثلاث عشر أنصاف أفواج يشرف عليها عبد الرحمن بوزيان ، سعيد راشدي ، عبد العزيز بولحروف ، مار مرداسي ، عبد الحميد نايت عتمة ، مصطفى سناني، محمد بناي، حسين بوخطوطة ، مخلوف بومزير، خميس اعراب ، علي بوجاجة ، عبد المجيد بوزبيد ، أحمد فراج ، أما البقية فكانوا مناضلين في القاعدة محمد بوبود ، مصطفى قيطوني، محمد قداوى ، مسعود ميروج ، صالح جميلي ، موسى بلغرسة ، هاشمي بولبطاطس ، العربي حشاني ، العربي فنيش ، عمار قوجيل ، مباركي رقيمي ، صالح بابو ، إبراهيم عجامي ، ابراهيم راشدي، زهوان رفاص ، السعيد محمد ، محمد شنقل ، عبد الباقي صاولي ، عبد الله اسماعيلي ، احمد صايفي ، رابح كمال محمد عيساوي ابراهيم المدعو فتيقي Fatigue، يوسف عرار⁽¹⁾.

ب. فرع سوق اهراس: يضم فوجا واحدا من عشر مناضلين بما فيهم قائد الفرع باجي مختار وبقية الأعضاء وهم : محمد زواي ، لخضر زاوية ، منصور مناصرية ، خليفة بن يحي ، الزين بن علي ، بشير بوراس ، يونس عصماني ، محمد مناصرية المدعو المانع ، الصادق نجار⁽²⁾.

ت. فرع قالمة: تولى قيادته إسماعيل معاوية⁽³⁾ (معاوي) ، ولما غادر إلى فرنسا خلفه الساسي بن حملة، وشكّل الفرع من عشرة أفراد بما فيهم القائد وهم : صالح هنييني، الطاهر سريدي، حسن حرشة، السبتي ابراهيم المدعو مزوز، عثمان مدور، الطاهر مدور، أحمد

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 118

(2) المرجع نفسه، ص 118

(3) يذكر الساسي بن حملة قائد فرع المنظمة الخاصة بقالمة أن إسماعيل معاوي لم يكن عضو في التنظيم السري: رسالة

موجهة إلى الرائد عمار ملاح، رئيس جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس بباتنة، 2004 .

أنظر الملحق رقم 7، ص 245

خيروني، المدعو السبتى، سليمان بوراس المدعو قدور، صالح عميور المدعو كعبازي⁽¹⁾، غير أن قائد فرع المنظمة الخاصة بقالمة الساسي بن حملة يذكر أنه بعد تنصيب الفرع في ربيع 1948 من طرف محمد بوضياف رفقة العربي بن مهدي المدعو سي لخضر، وشرقي إبراهيم المدعو سي الطاهر، أسندت رئاسة الفرع لعبد القادر بوتصفيرة ، وبعد مغادرة هذا الأخير خلفه نائبه الساسي بن حملة، وتشكل الفرع من عشرة أعضاء بما فيهم القائد وهم: حرشة حسان، هنيبي صالح، سريدي الطاهر، مدور الطاهر، خيروني أحمد المدعو لغزال بوراس سليمان المدعو قدور، عميور الصالح المدعو كعبازي، إبراهيم السبتى المدعو مزوز⁽²⁾.

2. **ناحية سكيكدة :** تشكلت من أربعة فروع بقيادة عيسى بوكرمة توزعت على سكيكدة المدينة وضواحيها القل، الحروش، عزابة⁽³⁾، وضم فرع سكيكدة 35 مناضلا من بينهم بودرعين حسين، براهيم شاريم، عيسى بن قيرام، زوق المدعو عمار كلاله، عبد الله بن الصم، تبلي سعد، أحمد عاشوري، صاح العوج، السعيد يونس، بوعسلة محمد المدعو بن سليمان، بن يونس صالح، محمد رمضان، أما فرع عزابة فقد تمكن الأمن الاستعماري من تفكيكه سنة 1949 وتم إيقاف بعض عناصره بينما لاذ البعض الآخر بالفرار مثل بن جدو محمد الذي التجأ عند بن طوبال بميلة⁽⁴⁾.

❖ **منطقة قسنطينة:** تشكلت منطقة قسنطينة من فروع عديدة هي كمايلي:

• **فرع قسنطينة:**

تأسست أول خلية للمنطقة الخاصة بمدينة قسنطينة بقيادة عبد الرحمن قيراس، ومن أعضائها محمد مشاطي، عبد السلام حباشي، السعيد بوعلي، صالح بوشمال، رابح بيطاط ،

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص118

(2) Temoignage de sasi ben hamla, chef de los section de guelma dans le quotidien Elwatan, 19/08/1997.

(3) Benyoucef Ben khadda, op. cit. p124

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 118، 119

رمضان بن عبد المالك، وازداد عدد المنخرطين مع مرور الوقت إلى أن صار عددهم 72 عضواً⁽¹⁾ مهيكليين في فصيلتين بقيادة مشاطي وحباشي⁽²⁾، وفي مجموعات تحت إشراف، سعيد بوعلي، صالح بوشمال، رابح بيطاط، رمضان بن عبد المالك، شريف مركوش، عبد الحفيظ بوالصوف، سليمان هلال، وتتشكل المجموعات من أنصاف مجموعات تحت مسؤولية كل من العربي بن كنيذة، بوجمعة مندو، محمد غناي، سليمان ملاح، بوجمعة مانع، رشيد عجالي، عبد السلام بخوش، السعيد سرقطة، رابح ساسي، بلقاسم قريس... إلخ، ومن مناصلي القاعدة: بوكرورو عاشور، صالح خنفري، لخضر شنق، عبد السلام راشي، قشيش دراجي يوبي، عبد الحميد كروش، يوسف حداد، عبد الله أعراب، مصطفى عواطي، عمر زعموش، أحمد لعبرا⁽³⁾.

• **فرع ميلّة:** قام لخضر بن طوبال بتشكيل خلايا تابعة للمنظمة السرية تتكون من 32 مناضلاً انسحب منهم واحد، وشكل البقية فصيلة يقودها بن طوبال ذاته بمساعدة محمد تونسي ومن أعضائها: موسى علاوة، خوجة بن يونس، صالح بولحرث، الطيب بوسمينة وأخوه، العربي بن رجم ولدين ناموس، محمد الصالح دهيلي⁽⁴⁾.

• **فرع سمندو (زيغود يوسف حالياً):** يمتد جغرافياً من عزابة شرقاً إلى ديدوش مراد غرباً، ويمتد شمالاً حتى الحروش، ويضم حوالي 30 عضو موزع على أنصاف مجموعات، المجموعة الأولى بقيادة بوشريحة بولعراس، وعضوية حسين بوشامة ومختار ريكوح،

(1) مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص 120

(2) محمد مشاطي، مسار مناضل، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 42، شهادة عبد الرحمن قيراص، أنظر: مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص 395

(3) مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص 120

(4) شهادة عبد الرحمن قيراص، مسؤول منطقة قسنطينة في المنظمة الخاصة، أنظر: مصطفى سعداوي، المرجع نفسه،

والثانية بقيادة عمار بوضرسة، والثالثة بقيادة علاوة بوضرسة، والرابعة بقيادة العربي حمودي وعضوية يوسف شرقي ومحمد قريوة ، والخامسة بقيادة محمد الصالح ميهوبي⁽¹⁾.

• **فرع واد زناتي:** أسسه سليمان بركات بأمر من محمد بوضياف في أواخر 1949⁽²⁾ ويتكون من مجموعة واحدة مهيكلة في ثلاثة أنصاف مجموعات، واحدة بقيادة بشير رغوي وعضوية صالح بويندر المعروف بصوت العرب ويلقاسم قوادي ، وأخرى ضمت عياد قعاص قائدا وصالح زمورة وأحمد حملاوي أعضاء، وثالثة بقيادة يوسف بولدروع وعضوية مسعود تباري والعمري سلوقي⁽³⁾.

• **فرع تبسة:** أشرف على تأسيسه الطيب بولحروف⁽⁴⁾، وأسندت قيادته إلى عبد الله زعيبي الذي عين بدوره الطيب مسلم نائبا له، وبعد مرض ألزمه الفراش، أسندت قيادة الفرع مباشرة لنائبه الطيب مسلم⁽⁵⁾.

❖ **منطقة سطيف:** تكونت في النواحي الآتية:

1. **ناحية سطيف:** ضمت خمسة وأربعين مناضلا تحت اشراف محمد النذير معيزة يتوزعون على الناحية، واحد وعشرون (21) مناضلا بمدينة سطيف يقودهم رابح حربوش وست (06) مناضلين بعموشة، وست (06) آخرين في أولاد علي بن ناصر ونفس العدد في عين الكبيرة وكذلك في العلمة⁽⁶⁾.

2. **ناحية بجاية:** تشكلت الخلية الأولى للمنطقة في مطلع عام 1948، وضمت حسين

(1) مصطفى سداوي، المرجع نفسه، ص 120

(2) شهادة بوشريحة . أنظر : مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص 414، 415

(3) شهادة عياد قعاص أنظر : مصطفى سداوي، المرجع نفسه ، ص 408

(4) الطيب بولحروف من مواليد واد زناتي 1923 نشأ في عنابة، انخرط في حزب الشعب، وسجن على اثر حوادث 08 ماي 1945 ، عين عضو اللجنة المركزية للحزب عام 1949، اعتقل بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وسجن إلى غاية 1951. لمزيد من المعلومات أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 157.

(5) عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دراسة تاريخية موثقة، ط1، البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة، الجزائر، 2016، ص 73، 74.

(6) مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص 121.

هرموش، علاوة تواتي، حسين مداني، صالح مبروكين ، لكن سرعان ما أكتشفها الأمن الاستعماري، وقم باعتقال عناصرها، التي تظاهرت بأنها تعد العدة للذهاب إلى فلسطين للجهاد هناك، وهذا أدى إلى تمجيد العملية لعدة شهور إلى أن قام سي صالح رفقة عبان رمضان المسؤول السياسي لولاية سطيف باختيار العناصر الموكلة وتكوين ثلاثة فوج هي:

- **فرع تازمالت:** تشكل من مجموعة واحدة يقودها مخلوف تيتوح، تضم ثلاثة أنصاف مجموعات، تتكون الأولى من محند السعيد نايت بن علي قائداً ، ورابح محية وأعراب بوزراع أعضاء، وتتكون الثانية من محمد ايميقرن قائداً وعضوين مناضلين هما بزة رجدال ومحمد الطاهر رجدال، بينما تشكلت الثانية من القائد محمد الشريف ولد عبد الرحمن، والمناضلين محمد أكلي زيزي والبصير العربي بن بلقاسم⁽¹⁾.

- **فرع سيدي عيش:** يتكون من مجموعة واحدة يقودها العربي عسال وأعضائها ارزقي وجمعة، أحمد بوجمعة، رابح سعدي، محمد الطاهر حرحاد، محند سعدي، قاسي حميدوش، السعيد كنون، عمار بوجمعة، شريف سواق.

- **فرع مايو (مشدالة حالياً):** يقوده مخلوف بوعزيز بمساعدة عبد الرحمن بورياح ، ويتكون من ثلاث انصاف مجموعات، واحدة بقرية البهاليل، يشرف عليها اعراب داود وتضم عبد الرحمن كادي، محمود باشا، وأخرى بقرية تاقربوست ، وتضم الطاهر باجي واحسن مولى ، ومناضل ثالث يحتمل أن يكون مليكشي السعيد ، وثالثة بقرية آث حمدون.

3. ناحية جيجل :

اختلفت الشهادات حول استقلالها بذاتها أو بتبعيتها إلى بجاية، فإن كانت مستقلة بذاتها فهي ناحية وليست فرع ، أما إذا كانت تابعة إلى بجاية فهي فرع وليست بناحية⁽²⁾، عين على رأسها مولود عمروش كمسؤول ، ومن مناضليها نذكر: عيسى حيرش، أحمد دوار، محمد زيغة المدعو عباس.

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 122.

(2) المرجع نفسه

❖ منطقة الجنوب: تشكلت من ثلاثة نواحي وهي:

1. ناحية بسكرة:

أشرف عليها في بادئ الأمر ترودي الهاشمي ثم انسحب لأسباب صحية ، فخلفه بن دحة لبضعة أشهر ثم استبدل بمن هو كفى منه ويدعى واعراب ، كانت تضم حوالي 15 عضوا مهيكليين في أنصاف مجموعات منها ثلاثة أو أربعة ببسكرة المدينة، وأخرى بسيدي عقبة ومن مناضليها: خراز الطيب وكامتي عبد الله، عمار خبيني، ميذا عبد الله، شنجل محمد، الهاشمي قواسم، مناني عبد الله، موفق بن خرف الله، حمياتي محمد، متيرى علي المدعو بادى الحلاق ومناضل آخر يدعى علي يعمل بالمخبزة⁽¹⁾.

2. ناحية واد سوف:

تولى مسؤوليتها عبد القادر العمودي، ولما عين قائدا للمنظمة خلفا لـ العربي بن مهدي، عوضه أونيسي مولدي، وكانت تضم خمسة عشرة (15) مناضلا مهيكليين في فصيلة واحدة من بينهم: بلقاسم عدوكة، سعيد مسعود عمواني، عبد الكريم ميلودي، ومناضل يدعى سالم ويعمل خياط، محمد بلحاج وآخرون⁽²⁾.

3. ناحية الأوراس:

كان مسؤولاً عليها في بداية الأمر مسعود بلعقون، ثم خلفه مصطفى بن بولعيد، وكانت تضم عشرون (20) عضوا مهيكليين في خلايا رباعية ، توجد الخلية الأولى بمدينة آريس وتتكون من اسميحي بلقاسم قائدا وصالحي لمير ومختاري محمد الصالح و بلدي دوعي أعضاء ، أما الخلية الثانية مقرها قرية الحجاج وتضم محمد بعزي قائدا، بلقاسم بوزيان وعلي بوغووث والمبارك عزوي أعضاء⁽³⁾، والخلية الرابعة بالمدينة وتتكون من مسعود عايسي قائدا

(1) شهادة الهاشمي ترودي .أنظر: مصطفى سعداوي،المرجع السابق، ص 123.

(2)المرجع نفسه، ص 123.

(3)محمد الطاهر عزوي، الإعداد للثورة في الأوراس، في الطريق إلى أول نوفمبر، المجلد الأول، ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت ، ص 242، 243

وعمار بلهروال، محمد الشريف بن عكاشة، محمد الصغير تيغزة أعضاء ، والخلية الخامسة في فم الطوب وتتألف من محمد الهادي بخلوف قائدا والصالح نجاوي، عيسى جار الله وعلي بن طالب جار الله⁽¹⁾.

2.4. البنية الإقليمية للمنظمة الخاصة في القطاع الأوسط (الجزائري)

كان القطاع الأوسط يتألف من مقاطعتين: مقاطعة الجزائر 1 ، مقاطعة الجزائر 2

1. مقاطعة الجزائر 1: وتضم بدورها ثلاثة مناطق⁽²⁾ و هي:

- مدينة الجزائر وضواحيها: تضم هذه المنطقة سبع مفاوز وتتألف كل مفرزة من 40 عضوا، تتوزع هذه المفاوز على مجموع أحياء المدينة: بلكور، العناصر، المرادية، المدنية، وسط الجزائر، القصبة، باب الواد، بلوغين، المرتفعات، الأبيار، بوزريعة⁽³⁾.
- حي بلكور: يعد من أكثر الأحياء تنظيما و أغلب مناضليه من حزب الشعب أمثال يوسف ومحاساس ، شهد انعقاد مؤتمر فيفري 1947، توجد به مفرزة تتألف من عدة فصائل احداها كانت بقيادة زوبير بوعجاج وتنظم ثلاثة أفواج أحدها يتكون من مرزوقي قائدا ومحمد حرتي، علي بسكار، وعزوز بن صدوق أعضاء، ومن مناضلي المنظمة بهذا الحي: عبد القادر بودة، يوسف بن سليمان، لونس بن الأمين، بوشافة مختار، حرفوشي محمد، شعال عبد القادر، بطوش⁽⁴⁾.
- حي بلوغين: يتكون من مفرزة واحدة يقودها سالم رمضاني وتضم عدة فصائل، من بين قادتها محمد خيضر، ومن مناضلي هذ الحي: حمزاوي مولود، بوكشورة مراد، عادر حمود، قاسي عبد القادر، موح ارزقي بوداود، بسطانجي عبد الرحمن، حمزة عمر، قدور،

(1) المرجع نفسه ص 243

(2) Benyoucef Ben khadda op.cit. p133

(3) Mohamed Harbi, FLN mirage et réalités des origines a la prise du povor (1945/1962), NAqd-ENAG, Alger, 1993/ p42, 43

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 125.

القامة محمد، تافوريت فوضيل، مولوجي، عبد الواحد مسعودي، صباغ عبد القادر، بن وارث حسين، نايت قاسي عمار... الخ⁽¹⁾

• حي القصبية: يعد من المعازل الأساسية لحزب الشعب (PPA) ولاشك أن به هيكلية قوية للمنظمة الخاصة، وحسب آيت أحمد الحسين، فإن بها مفرزة تكونت من عدة أفواج منها فوج يقوده موسى مراكشي بالقصبية السفلى ويتألف من ثلاثة أنصاف أفواج يقودها محمد فرحاني، عبد القادر تشيكو ، أما مصطفى بن محمد فيقود فوج بالقصبية العليا، ومن مناضليها: محمد بوضياف، عمر زوهيري، عمار بطروني، عيسى كشيدة، محمد عزوزي، صالح محمد (عديم اللقب)، محمد حرفوشي، ياسف سعدي، عبد القادر شريفي، نايت مرزوق عبد الرحمن، عبد القادر بيسكار، عمراوي حميدة، أحمد لغواطي، بن عبد الوهاب محمد، فرحاني محمد، مصطفى زرقاوي، بشاغا محمد، قنريش احسن، الياس هني⁽²⁾... الخ.

• حي القبة: يقود المنظمة الخاصة على مستوى هذا الحي نذير قصاب، ومن مناضليه : علي يحيايوي، قرقبان بن ناصر، الهادي باش جراح.

• حي الأبيار: تولى مسؤوليته شفيق ملزي، أحد مساعدي رقيمي على مستوى الجزائر العاصمة ، ومن مناضلي العاصمة أيضا، محمد بن زغموش، عبد الله حباشي بالحراش، محمد زوي، حسين نايلي بليفي...

• منطقة المتيجة: كان يقودها ادريس دريس، وتتكون من عدة فصائل موزعة على المراكز الحضرية التي تعد معقل من المعازل الهامة لحزب الشعب، ومن أهمها مدينة البليدة التي ضمت فصيلة واحدة تتكون من 15 إلى 17 مناضلا منهم: أحمد فروخي، سعيد معوش، سيدي يخلف مصطفى، الى جانب مدينة بوفاريك التي نظم: محمد لازي، عبد

(1) مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص 125.

(2) المرجع نفسه، ص 125.

القادر نوغي، عليي أحمد، أما مدينة واد العلاليق وتنظم : عبد القادر مجازي أحد سجناء البلدية بعد اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950⁽¹⁾.

- منطقة التيطري: كان يقودها عام 1949 محمد مشاطي ضمت عدة فروع منها⁽²⁾:
 - فرع المدينة: كان على رأسه مامي محمد ومن أعضائه: ماموش أحمد، قندوز بلقاسم، احمد ولد الرامول، مصطفى بوقادة، مصطفى بوشنانه.
 - فرع البرواقية: تولى مسؤولته مصطفى محمد بمساعدة بلحاج محمد وحسين باي ، ومن مناضليه: سلامي زروني، علي ابراهيم، علي بن محمد، أحمد شريط، بن بختي بوقصة، رشيد طبال، مولود هلال...
 - فرع قصر البخاري: بقيادة دباش مختار، من مناضليه: فرحات عبد الرحمن، محمد نصيري ، قدور تيطري، عبد العزيز ترمول، قدور ترمول، العيد درواسي، علي درواسي، عبد القادر يخلف، محمد الشيخ...
 - فرع الأغواط: يدعى مسؤوله محمد ويلقب ب : لبرص.
 - فرع الجلفة: تولى قيادته لحرش زين الدين، ينتمي لأحدى الأسر الكبيرة بالجلفة.
- منطقة القبائل: تولى مسؤوليتها عمار ولد حمودة من أواخر 1947 إلى غاية اعتقاله في ربيع 1949 ، أين عوضه مبارك آيت منقلات لمدة ثلاثة أو أربع أشهر ثم انسحب في غضون الأزمة البربرية ، وعلى اثر ذلك اندمجت منطقة القبائل في مقاطعة الجزائر 1 تحت اشراف جيلالي رقيمي ، وتنقسم الى منطقتين منطقة القبائل الصغرى(السفلى) ومنطقة القبائل الكبرى⁽³⁾.

(1) مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص 126

(2) محمد مشاطي، المصدر السابق، ص 46، 47، مصطفى سداوي، المرجع نفسه، ص 126، 127.

(3) Benyoucef Ben khadda, op.cit. p 133.

أ-منطقة القبائل السفلى: مسؤولها عمر بوداود وتتكون من ناحيتين⁽¹⁾ الناحية الأولى بقيادة بابا أحمد ثم خلفه بوغانم محمد وتضم عدة فروع:

- فرع الناصرية بقيادة سي الوناس.
- فرع بغلية بقيادة محمد بوغانم.
- فرع تيقزيرت بقيادة عمر البشير.
- فرع دلس : بقيادة صبايحي الرزقي.
- فرع سيدي داود: يقوده إبراهيم بن ابراهيم ويتكون من أربعة خلايا واحدة بـ "أبو" يقودها موح السعيد مولود، وأخرى بـ"بوبراك جنات" ومسؤولها موح لكحل والثالثة بـ"شمايسية" وقائدها عامر قدير، والرابعة تحت إشراف ولد محمد المدعو موسطاش، وكل خلية تتكون من مناضلين أو ثلاثة زيادة عن القائد، أما الناحية الثانية فكان يقودها بلحاج وتضم الفروع التالية⁽²⁾:

- فرع يسر: بقيادة سي عمر.
- فرع ذراع الميزان: بقيادة زعموم محمد.
- فرع سي مصطفى: بقيادة مناضل يدعى محمد وهو صاحب سيارة نقل البضائع .
- فرع برج منايل: مسؤوله يعمل حلاق.
- ب-منطقة القبائل الكبرى: أشرف عليها عبد الرحمن اعروس(نسبة إلى قبيلة تاعروست) ، ثم خلفه مناضل آخر من نواحي عزازقة ، والمعلومات حول بنيتها وتشكيلها غير متوفرة وتتلخص في بض الأسماء القيادية مثل فرنان حنفي، علي ملاح، سعيد بعبوش، سعيد مهنا، محمد قاسمي.

(1) مصطفى سعادوي، المرجع السابق، ص 128

(2)المرجع نفسه.

3.4. البنية الإقليمية للمنظمة الخاصة في القطاع الوهراني

يضم القطاع الوهراني مقاطعة واحدة بقيادة أحمد بن بلة⁽¹⁾، كما تشكلت في بداية الأمر من منطقة واحدة مقسمة إلى أربعة نواحي وهي:

- ناحية تضم وهران، سيدي بلعباس، عين تيموشنت تحت إشراف حمو بوتليليس.
- ناحية تشمل تيارت، مستغانم، غليزان بقيادة ميسوم بحري.
- ناحية تغطي تلمسان، مغنية، الغزوات، ويتزعمها محمد فرطاس.
- ناحية تبدأ من معسكر وتمتد إلى غاية القسم الغربي من الصحراء وتضم معسكر، بني ونيف، بشار، القنادسة، بوقطب، البيض، ويشرف عليها عبد الرحمن بن سعيد.

ولما تولى بن بلة قيادة المنظمة الخاصة أعيد النظر في هذا التقسيم بحيث قسمت المقاطعة إلى منطقتين⁽²⁾:

- منطقة الشمال بقيادة حمو بوتليليس وتضم النواحي الثلاث الأولى بالإضافة إلى معسكر.
- منطقة الجنوب بقيادة عبد الرحمن بن سعيد، وتشمل الناحية المتبقية من دون معسكر.

وتتشكل البنية القاعدية للمنطقتين كما يلي:

1. المنطقة الشمالية مقسمة إلى ثلاثة نواحي هي:

أ-الناحية الأولى: يتزأسها سويداني بوجمعة وتضم الفروع التالية:

- فرع وهران: يشرف عليه الحاج بن علا ، ويضم ثلاثة فصائل ،كل واحدة منها تألفت من فوجين أي بمجموع ستة أفواج حوالي 50 مناضلا موزعين على المدينة، وفصيلة توجد بالحي الصغير وبقصة المدينة الجديدة يقودها قديفي بن علي ، وتتكون من فوجين يتزأسهما أحمد زبانة وقبايلي المدعو عاشور⁽³⁾ ، وفصيلة تتوزع على حي لي بلانتور (les planteurs) ورأس العين يقودها محمد الحسين بن زيان وتتكون من فوجين أحدهما بقيادة

(1) Abdelkader ouagouag, op. cit p 138

(2) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 129.

(3) Abdelkader ouagouag, op. cit p 139

محمد مخاطرية والآخر بقيادة أحمد زيان شريف⁽¹⁾، ومن مناظلي فرع وهران على سبيل الذكر، عبد الحميد العاقر، عبد القادر بن قدار، محمد غوبرني، مصطفى غوبرني، محمد عبد القادر، ميلود بن شاعة، عبد القادر بلاوي، أبو عبد الله راشي، ابراهيم بن عمار، دريان ولد مكي، الحاج بالرحال⁽²⁾... الخ

• فرع عين تيموشنت: أنشأه حمو بوتليليس بأمر من بن بلة⁽³⁾ وقاده الحاج بوشعيب ثم عوضه بعد انتخابات 1948 آيت الزاوش معمر بمساعدة وضاح بن عودة⁽⁴⁾، ويتكون هذا الفرع من فصيلة واحدة بفوجين من مناظليها: عبد القادر رابحي، بوحجار بن حدو، منقور دلعة، ميلاد بلاعوج، ناصر عبد القادر كويني، احمد مزلي، محمد بويحي، يوسف رابحي⁽⁵⁾.

• فرع سيدي بلعباس: إن نجاة هذا الفرع من الاكتشاف والتفكيك بعد حادثة تبسة 1950 جعل المعلومات حوله غير متوفرة⁽⁶⁾.

ب-الناحية الثانية: كان على رأسها بلحاج بوشعيب ثم عوضه ميسوم بحري بعد عملية بريد وهران 1949، وتشكلت من الفروع التالية:

• فرع تيارت: أسس بإيعاز من أحمد بن بلة وقاده سعيد ولد براهيم مرشح حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري⁽⁷⁾ ويتكون من فوجين من عناصره : كرجوا بن سعادة، عفريت بن عيسى، أحمد حلوز، مزيان آيت عمار، الحبيب الجيالي.

• فرع معسكر: بقيادة عبد القادر حلو، يتشكل من فوجين أحدهما يقوده عبد القادر طيبي

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 130

(2) المرجع نفسه.

(3) Abdelkader ouagouag, op. cit p 140

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 130

(5) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 162.

(6) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 130

(7) Abdelkader ouagouag, op. cit p 145

المدعو بوشنتون، والثاني يترأسه بومدين بغداد المدعو بغدادي⁽¹⁾ ، ويتكون الفوجان من انصاف أفواج، يقودها عبد القادر سحنون، عبد القادر بوقرارة المدعو قدور، أحمد بقارة، نور الدين معبد، ومن مناظلي القاعدة: دلعة بن فريحة، أحمد قادري، دحو لاوي، أحمد لكحل، أحمد نقال⁽²⁾.

• فرع تيسمسيلت: ضم فوج واحد وقائده حسب الحاج بن علا ينتمي إلى منطقة القبائل ويعمل تاجرا بالمدينة، وهذا الفرع على غرار فرع سيدي بلعباس لم يتعرض للحل بعد سنة 1950⁽³⁾.

• فرع غليزان: ترأسه وضاح بن عطية ثم محمد ايت حمودة ثم ويس البطاش ، وظم حسب بوشعيب فوجا واحدا ومن أعضائه : مصطفى اسماعيل، أحمد خوجة بوراس ،ابن سحنون عبد القادر، بن كعبوش، عدة مضمون⁽⁴⁾.

• فرع مستغانم: يتكون من مناضل واحد يدعى فلوح مسكين حسب شهادة بوشعيب ، بينما أشار الحاج بن علا الى كون مستغانم كانت تابعة لفرع غليزان⁽⁵⁾.

ج-الناحية الثالثة: ترأسها محمد فرطاس⁽⁶⁾ ، وتتكون من الفروع التالية:

• فرع تلمسان: حسب التصريحات التي أدلى بها الموقوفون لدى مصالح الشرطة فإن الفرع قد أسس من طرف حمو بوتليليس، وتولى قيادته إبراهيم عصمان ثم عوضه محجوب المدعو جلول، وضم مجموعات (أفواج) يقودها تشوار شعيب، قنافة محمد، مرزوق السعيد و سنوسي بريكسي بومدين، بابا أحمد، لوكيل محمد ، عيساني محمد⁽⁷⁾، ومن مناظلي

(1) ibid p 143

(2) مصطفى سعادوي، المرجع السابق، ص، 130، 131

(3) المرجع نفسه، ص 131

(4) Abdelkader ouagouag, op. cit p 148

(5) مصطفى سعادوي، المرجع السابق، ص، 131

(6) المرجع نفسه، ص 131.

(7) Abdelkader ouagouag, op. cit p 148

القاعدة: حاج سليمان، ابن عصمان الجيلالي، بن أشنهو بن علي، قلوب جديد، بسطاوي محمد ، وهناك فروع أخرى بمغنية والغزوات لم تتعرض للتفكيك بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950⁽¹⁾.

2. المنطقة الجنوبية: قسمت إلى ناحيتين هما⁽²⁾:

أ-الناحية الأولى تشكلت من أربع فروع وهي:

- فرع بني ونيف: قائده غير معروف وهو عبارة عن شيخ مسن تجاوز عمره الخمسين متقاعد من الجيش الفرنسي له معرفة جيدة بجغرافية المنطقة ، مما جعله يتولى الى جانب رئاسة الفرع مساعدة عبد الرحمن بن سعيد في الإشراف على الناحية ، ويتشكل الفرع من فصيلتين إحداهما كاملة والأخرى ناقصة.

- فرع بشار: يضم ثلاثين مناضلا أي فصيلتين مهيكلتين في أربعة أفواج يقوده الشيخ قدور ومن بين قادة الأفواج واحد يدعى فرحات.

- فرع قنادسة: ترأسه لمبارك منيعي وظيفته عامل بالمنجم ، بلغ عدد مناضليه ثلاثة عشرة مناضلا.

- فرع بشار جديد: كان على رأسه المناضل بودخيل وهو من عين الصفرة، يضم سبعة مناضلين.

ب-الناحية الثانية تشكلت من ثلاثة فروع وهي:

- فرع بوقطب تولى قيادته محمد قاصي ويضم ثلاثة عشرة مناضلا.
- فرع عين الصفراء يترأسه بودخيل ويضم خلية واحدة من أربعة مناضلين.
- فرع البيض يترأسه مناد وهو من عين الحمام من تيزي وزو ، يضم ما بين عشرة وإحدى عشرة مناضلا⁽³⁾.

(1)مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص،132.

(2)المرجع نفسه.

(3)مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص،132.

من خلال هذا الانتشار والتوزيع المحكم الذي مس مختلف أنحاء البلاد تكون المنظمة الخاصة قد أكملت هيكلتها وأصبحت جاهزة للقيام بالعمل المسلح الذي هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق حرية البلاد والعباد.

الفصل الثالث:

تطور المنظمة الخاصة وأهم نشاطاتها

1. البحث عن السلاح

2. التكوين والتدريب

3. البحث عن المال

بعد أن أنهت المنظمة الخاصة عملية الهيكلة جغرافيا وانتشارها بشريا، شرعت في عملية التكوين والتدريب للمجندين وفقا لمعايير صارمة دون التخلي عن عملية التسليح التي تتطلب إمكانات مادية هامة، وهو العمل الذي بادرت به لتوفير ذلك.

1. البحث عن السلاح:

واجه أعضاء المنظمة الخاصة في بداية مشوارها صعوبات جمة في الحصول على الأسلحة، لكن بتكاتف جهود الجميع، تمكنت المنظمة من الحصول على مجموعة من الأسلحة الخفيفة من صنع أمريكي وبريطاني، اقتناها مناضلو حزب الشعب الجزائري (PPA) خلال نزول الحلفاء بأرض الجزائر في شهر نوفمبر 1942، هذا بالإضافة الى الأسلحة التي جلبت من الخارج والتي تم تمويلها عن طريق الاشتراكات التي كان يدفعها الأعضاء، والمبالغ المالية التي كانت تخصص لها من طرف إدارة الحزب، و بعض المساعدات التي يقدمها المواطنين ، وفي هذا الصدد يذكر عبد الله بن طوبال بأن أهل الأوراس كانوا يتوفرون على السلاح حيث كانت كل دار تملك بندقية عسكرية، فالناس كانوا ينتظرون على أحر من الجمر الساعة التي يأتي فيها الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح⁽¹⁾، لأن قائد أركان المنظمة الخاصة (L'OS) لا يمكنه اتخاذ أي مبادرة في هذا الشأن دون موافقة الحزب⁽²⁾، ان التقرير الذي تقدم به آيت أحمد أمام المؤتمر من عام 1947 والذي تناول فيه قضية السلاح بقوله : " ينقصنا السلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال، ونحن نواجه قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة لقواتها البرية والجوية والبحرية وتتكون من جيش يتمتع بتقاليده وتجاربه في خوض عشرات الحروب ..."⁽³⁾

إلى جانب الأسلحة التي حصل عليها المناضلون من مخلفات الحرب العالمية الثانية فقد كلفت المنظمة الخاصة أعضائها بالبحث داخل الوطن وخارجه، وبالأخص عبر الحدود

(1) محمد لحسن زغدي، المرجع السابق، ص 48.

(2) Ahmed mahsas, op. cit. p 257

(3) Mohamed Harbi, les archives de la revolution algerienne, Editions Dahlab, Alger. ,2010 ,p 33

الشرقية والغربية مع ليبيا وتونس والمغرب، من أجل الحصول على الأسلحة⁽¹⁾، وقد كانت المنظمة تصدر أوامرا لمناضليها بشراء الأسلحة بأي ثمن، وتخزينها في أماكن آمنة على أن تبقى في المنطقة⁽²⁾.

وتعد منطقة القبائل من المناطق الجبلية الوعرة، شكلت نقطة مهمة لمجموعة من العمليات، مكنت أعضاء المنظمة الخاصة من الاستحواذ على كميات من الأسلحة البسيطة إلا أنها عملت على سد الفراغ الذي كان موجودا، بالإضافة الى مساهمة مواطني القطاع القسنطيني الذي شهد مجازر الثامن ماي 1945، في تزويد المنظمة بمجموعة من الأسلحة المهمة⁽³⁾، كما ساهم مواطنو الغرب الجزائري بتبرعهم لشراء الأسلحة، وهو ما قام به المناضل محمد بلوزداد منذ الوهلة الأولى التي رأت فيها المنظمة النور، حيث يقول باشا تازير أحد أعضاء التنظيم السري : " لقد كلفني محمد بلوزداد عام 1947 بالبحث عن مخبأ لإخفاء الأسلحة التي تحصلت عليها من بقايا الحلفاء، وقد وجدت مخبأين واحد لدى المناضل مغارية، حيث يوجد بالقرب من مسكنه كهف، والثاني لدى المناضل دركوش ببوزريعة، والمخبأ الثالث في متناول بلوزداد ويوجد لدى المناضل سردوني الذي يسير مستودع الوسائل المستعملة بالقرب من مقبرة سيدي محمد"⁽⁴⁾.

وفي إطار البحث عن السلاح وتجميعه وتخزينه يقول بن بلة: "هجمنا على بريد وهران واستولينا على ثلاثة ملايين فرنك قديم من مكتب البريد ، بعدها سافرنا الى ليبيا حيث كانت بقايا السلاح من الحرب العالمية الثانية هناك بوفرة، فذهبنا لشراء السلاح هناك واستطعنا أن نشترى ما بين ستمائة الى سبعمائة قطعة سلاح"⁽⁵⁾.

(1)Ahmed mahsas, Ibid. p 287

(2) علي كافي، المصدر السابق، ص 36.

(3)العمرى مومن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ص 190.

(4)M'Hamed bacha Tazir, op, cit, pp 61.62.

(5) شهادة أحمد بن بلة ، أنظر: أحمد منصور، المرجع السابق، ص 65.

ولم تكن عملية تهريب السلاح يومها سهلة، حيث كان السلاح يهرب من ليبيا عبر الصحراء وصولاً إلى منطقة وادي سوف، لينقل منها باتجاه مدينة بسكرة، ومن بسكرة يحول إلى منطقة أريس بالأوراس، حيث كان مصطفى بن بولعيد مسؤولاً على التنظيم هناك، كما لعب محمد العربي بن مهيدي دوراً فاعلاً وناجحاً في إعداد المخابئ لتخزين الأسلحة استعداداً للعمل المسلح⁽¹⁾، و كان لمنطقة القبائل دور لا يستهان به في توفير السلاح والعتاد رغم الظروف الصعبة التي عاشها أعضاء المنظمة الخاصة هناك، فعدد كبير من أحفاد المقراني كانوا قد احتفظوا في مداشرهم بكميات من الأسلحة، وكان الجميع على قدم الاستعداد لإشعال فتيل الثورة ضد العدو⁽²⁾.

كان القطاع الوهراني آنذاك يُعدُّ المنطقة الفقيرة من حيث الأسلحة، ولتدارك الوضع أرسل محمد بلوزداد على جناح السرعة محمد يوسف إلى جنوب المغرب الأقصى في سرية تامة للبحث عن الأسلحة، حيث جلب كمية لابأس بها من منطقة وجدة، ويذكر محمد يوسف تمكنه هو وآيت أحمد من الحصول على جهاز استقبال وإرسال في فندق سان جورج مقر مجلس قيادة أيزنهاور (Eiznhow)، كما حصل مناضلون آخرون على أجهزة الكترونتقنية من معامل الطيران المدني الواقعة بالدار البيضاء مطار (هوايي بومدين حالياً)⁽³⁾. وتذكر بعض الدراسات أن عمليات نقل السلاح من واد سوف إلى منطقة الأوراس لم تتقطع منذ 1948 حتى تاريخ اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954⁽⁴⁾، وهو ما يوحى بتبوء منطقة وادي سوف الصدارة في توريد السلاح، فأغلب عمليات اقتناء الأسلحة بدأت في شهر فيفري 1947 واستمرت حتى شهر أفريل من نفس السنة، حيث تم شراء مائة قطعة من السلاح الإيطالي من منطقة وادي سوف لتسلم فيما بعد إلى مصطفى بن بوالعيد الذي

(1) شهادة أحمد بن بلة، المرجع نفسه، ص 66.

(2) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 112.

(3) محمد يوسف، المرجع السابق، ص 113.

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 190.

نقلها بدوره إلى قرية الحجاج بالأوراس⁽¹⁾، كما كان لمنطقة القبائل دورا أساسيا في توفير السلاح أيضا ، إذ شرع منذ أواخر سنة 1947 في عملية جمع التبرعات من ميسوري المنطقة وبعض تجار مدينة الجزائر، حيث جمع والي بناي مبلغ مليون ونصف مليون فرنك قديم، وبمساعدة مناضلين آخرين تم شراء كمية معتبرة من السلاح شملت عشرون رشاشا من نوع استان وموزير وثلاثون مسدسا وخمس بنادق حربية وصندوقين من القبائل اليدوية الهجومية، بالإضافة إلى العشرات من القطع تم اقتناءها من جهات مختلفة، ثم وزعت على عدة مخابئ بمنطقة القبائل الكبرى.⁽²⁾

لم يكن الاهتمام منصبا على جلب السلاح فقط بل شمل كذلك مختلف أنواع المتفجرات، حيث كانت تجمع بالأخص على مستوى المناجم إذ تشير الوثائق الفرنسية الى وقوع عدة سرقات للمواد المتفجرة من مستودعات الشركات المنجمية بمنطقة الونزة وفلفلة، حيث كان سويداني بوجمعة يشرف على هذه العمليات، كما كان الصيادون في منطقة القل يقومون بجمع الديناميت لصالح المنظمة الخاصة (L'OS) وخوفا من اكتشافها قرر آيت أحمد رفقة محمد بوضياف تحويل الديناميت المجمع إلى منطقة الحروش، تحت اشراف سويداني بوجمعة، إلا أن السيارة التي استعملت لهذا الغرض تعرضت لحاجز من الدرك الفرنسي بالقرب من الحروش فاكتشف أمرها ، ووقع تبادل لاطلاق النار من الجانبين أين تمكن سويداني بوجمعة من النجاة وألقي القبض على مرافقيه ، كان أحدهما نائبا لرئيس بلدية القل ويدعى بن يونس⁽³⁾.

و تشير الوثائق الى ضبط العديد من المهاجرين الجزائريين بفرنسا عند العودة إلى الوطن بحوزتهم بعض الأسلحة والذخيرة التي كانت تخبأ بأحكام، من دون أن تعثر عليها

(1) محمد شرقي، "مشكلة التسليح وانعكاساتها السياسية على قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 126، تونس، 2007، ص 72

(2) Hocine Ait Ahmed, op, cit., p140

(3) حزب جبهة التحرير الوطني: مجلة المجاهد لسان حال الحزب ، العدد 1300 ، الجزائر، 1985 ، ص 43.

Hocine Ait Ahmed. Op.cit. pp 166.167

مصالح الأمن التي لم يتمكن رجالها من الكشف عن الكثير من هذه العمليات⁽¹⁾، وفي إطار البحث عن السلاح، يذكر آيت أحمد خلال اجتماع قيادة الأركان في نهاية 1948 أن محمد بوضياف كان قد أعلمه بوجود سوق لأسلحة الصيد بمنطقة غدامس الليبية بالقرب من الحدود الجزائرية، حسب المعلومة التي وردت على لسان مسؤول المنظمة الخاصة بواد سوف، وعليه لابد من استغلال هذه الفرصة⁽²⁾.

قام آيت أحمد رفقة بوضياف بالسفر الى بسكرة لحضور الاجتماع الجهوي للمنظمة الخاصة، والذي تم بمقر الكشافة الإسلامية، حيث كان العربي بن مهدي المحافظ المحلي للكشافة ومسؤول المنظمة الخاصة، حيث تدارسوا جيدا موضوع السلاح بمعية سي العربي مسؤول المنظمة الخاصة بوادي سوف وتقرر الالتحاق بغدامس لشراء الأسلحة والذخيرة، حيث تم اقتناء مائة ستاتي مع الذخيرة اللازمة، وتم نقلها الى الأوراس بغرض تخزينها هناك تحت قيادة بن بولعيد قائد المنظمة الخاصة بالأوراس، وقد كلفت عملية غدامس كل ميزانية الحرب المخصصة للمنظمة الخاصة (L'OS) والمقدرة بنصف مليون فرنك قديم⁽³⁾.

اعترضت عملية توفير السلاح صعوبات جمة، شملت عمليتي البحث والتهرب ولتجاوز هذه العقبات لجأت المنظمة الخاصة الى وضع استراتيجية تضمنت الحلول الآتية:

- تشجيع التسليح الفردي، حيث أصدرت قيادة المنظمة أوامرا تلزم كل مناضل بامتلاك سلاح شخصي، ففي الأوراس فرض مصطفى بن بولعيد على كل عضو أن يمتلك بندقية ومائة خرطوشة⁽⁴⁾، وفي مقاطعة وهران يذكر الحاج بن علا أن كل مناضلي المنظمة الخاصة بالمدينة وهران قد دفعوا مبلغ ستة آلاف (6000) فرنك قديم للحصول على سلاح فردي⁽⁵⁾، وبذلك تكون المنظمة قد وفرت على نفسها الجهد، وعدم انتظار ما تجود

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 183.

(2) Hocine Ait Ahmed Hocine, op, cit., P 164

(3) Ibid. P 165.

(4) سليمان برو، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دار الشهاب، الجزائر، 1988، ص 36.

(5) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 195.

به ميزانية الحزب، والتقليل من الأخطار الأمنية التي تبقى حبيسة العمل الفردي المعزول وهو ما يبقى المنظمة الخاصة بعيدة عن عمليتي الكشف والمتابعة.

- تشجيع عملية تصنيع المتفجرات بمختلف أنواعها اعتمادا على الإمكانيات الذاتية المحدودة والخبرة البسيطة، بالإضافة إلى اصلاح قطع السلاح المعطلة بسبب الصدا الناتج عن صمود التخزين، أو عدم الاستعمال الطويل أو سقوطها على الأرض ، وقد أنشئت مراكز عدة عبر الوطن لصنع الذخيرة الحربية، وأعدت لذلك مخابئ لإخفائها.
- البحث عن مصادر التسليح في الخارج، حيث أجرى الحزب العديد من الاتصالات مع الدول العربية والحكومات السائدة لحركات التحرر، والأحزاب المناهضة للاستعمار، وأسندت المهمة الى الدكتور الأمين دباغين مسؤول العلاقات الخارجية⁽¹⁾.

وفي هذا الاطار يذكر حامد روابحية⁽²⁾ بأنه كلف بالبحث عن الأسلحة في كل من تونس وليبيا، حيث زار تونس واتصل برئيس جمعية عمر المختار الذي أكد له وجود أسلحة بلبيبا، فعرض حامد الأمر على الدكتور الأمين دباغين إثر عودتهم تونس فكلفه بالسفر الى ليبيا حالا، حيث اتصل بجمعية عمر المختار في بنغازي وتبين له بأن العثور على الأسلحة ليس بالأمر الهين، فنصحوه بالتوجه الى القاهرة، واحضروا له جواز سفر لبيبي، وواصل طريقه الى القاهرة، وقد استغرقت رحلته شهرين كاملين دون الوصول الى نتيجة ملموسة في موضوع الحصول على الأسلحة غير أنها مهدت الطريق لسفيرة الدكتور الأمين دباغين الى القاهرة في شهر أكتوبر 1948⁽³⁾.

بحث الدكتور دباغين مع الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا موضوع المساعدات التي يمكن أن تقدمها الجامعة للحركة الوطنية الجزائرية التي تعد العدة لمواجهة الاستعمار

(1) محمد الطيب العلوي، مرجع سابق ص 242.

(2) حامد روابحية: من مواليد 1918 بتيسة، التحق بحزب الشعب سنة 1944، شارك في تسليح المنظمة الخاصة وقاده ذلك الى تونس وليبيا ومصر لمزيد من المعلومات . أنظر : محمد عباس ، رواد الوطنية، ص 280.

(3) شهادة حامد روابحية، أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية ، ص 285.

بقوة السلاح، ملحا على توفير المال والسلاح، فكان رد الأمين العام أن المال متوفر لكن السلاح نادر، فالجيوش العربية التي خرجت منهزمة أمام العصابات الصهيونية وحلفائها الغربيين أحوج ما تكون الى التسليح، فرد عليه دباغين بأن الحركة الوطنية قادرة على الوصول إلى السلاح بواسطة شبكات التهريب العالمية عندئذ اقترح غرام باشا أن توفر الجامعة المال اللازم والحركة الوطنية كتولي مهمة شراء الأسلحة لحاجتها في الجزائر، وحاجات الجيوش العربية في فلسطين، فاستحسن الدكتور لمين دباغين الاقتراح وتوج اللقاء بالاتفاق على نقطتين ، الأولى أن تكون طرابلس هي مكان انزال الأسلحة وتوزيعها شرقا وغربا، والثانية تكليف مناضل جزائري بهذه المهمة في طرابلس على أن يلحق بالسفارة المصرية ،وبعد هذا الاتفاق عاد الأمين دباغين الى الجزائر وطلب من الشيخ حامد روابحية أن يستعد للالتحاق بالمنصب الجديد والمهمة الجديدة المسندة إليه في العاصمة الليبية، غير أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح وتم تأجيله إلى وقت لاحق⁽¹⁾.

ان عملية التجميد التي تبنتها إدارة الحزب ربما هي التي جعلت آيت أحمد يقول أن سفيرة لمين دباغين الى القاهرة لم تأت بالملمس، وبقيت مقترحات عزام باشا مجرد وعود لا غير⁽²⁾، وعليه قرر التنظيم السري الهجوم على مائتي (200) مركز بريدي عبر التراب الوطني بما في ذلك بريد تبسة حسب شهادة الطيب مسلم⁽³⁾ هكذا سعت المنظمة الخاصة رغم العقبات إلى الحصول على الأسلحة بجميع الوسائل، بجمعها وشراؤها من داخل البلاد، وبارسال مناضلين أشداء خارج الوطن للحصول عليها بأساليب متنوعة استعدادا لليوم الموعود، بغرض وضع حد لاستعمار غاشم طال أمده.

(1) شهادة حامد روابحية، أنظر : محمد عباس، رواد الوطنية ، ص 286.

(2) Hocine Ait Ahmed .op.cit. p 189

(3) شهادة الطيب مسلم. أنظر : عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 56-57.

2. التكوين والتدريب:

أقبل الشباب المناضل على الانخراط في صفوف المنظمة الخاصة استعدادا للمرحلة المقبلة التي ينتظرونها منذ مدة، وقد تطلب ذلك من القائمين على المنظمة الخاصة وضع برنامج عمل لتكوين الإطارات والمجندين وإعدادهم عسكريا ليوم الميعاد.

1.2. التكوين النظري:

يتلقى المجندون تكوينا نظريا يتم في لقاءات دورية تجرى ليلا في بيوت المناضلين بعيدا عن الأعين، وكان كل مناضل ملزما باستقبال أعضاء خليته في منزله عندما يحين دوره ولا يسمح لأي كان بالتملص أو التهرب من هذا الواجب مهما كان غدره⁽¹⁾، وكانت الغيابات ممنوعة وإن وقعت، ينعقد مجلس التأديب ليقرر نوع العقوبة على المتغيب مرتكب المخالفة وعند نهاية كل لقاء يجدد القائد تاريخ ومكان الاجتماع القادم⁽²⁾.

كانت الدروس التي تعطى للمجندين تتعلق بالجانب العقدي الذي يدور حول محورين، محور التربية الدينية حيث يخضع الجميع إلى اتباع القواعد الإسلامية وأخذ دروس في الصبر والإيمان، والسيرة النبوية وما فيها من عبر، مع التركيز على كتاب الله وخاصة الآيات التي تحث على الجهاد و المقاومة ، كما يلتزم المجندون بقواعد الشرع في الممارسات والمعاملات والابتعاد عن كل ما يسيئ إلى الإسلام، وبالتالي فكل ما هو محرم كالخمر والميسر والقمار والزنا والربا والسرقه وغير ذلك من الموبقات يعد ممنوعا في المنظمة الخاصة⁽³⁾.

شمل المحور الثاني تاريخ الجزائر القديم والحديث ، مع التركيز على مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر ، ابتداء من يوغرطة وماسينيسا الى الأمير عبد القادر ولالا

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 159.

(2) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 110.

(3) أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954، 1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005-2006، ص 76، احسن بومالي، المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، متحف المجاهد ، العدد 02، الجزائر ، 1995 ص 188.

فاطمة نسومر والمقراني والحداد وبوعمامة ونضالات الشعوب الأخرى من أجل التحرر⁽¹⁾ وكان الغرض من ذلك هو تعريف المناضلين بتاريخ أجدادهم وغرس الروح الوطنية والثورية في نفوسهم مع التزامهم بتقديم جميع إمكانياتهم لخدمة القضية الوطنية التي اختاروا التضحية بحياتهم من أجلها⁽²⁾.

و ضمانا لمستوى عال من التدريب عملت قيادة المنظمة على توسيع وتعميق معارف المدربين نظريا وعمليا ، وذلك بتنظيم تربيصات دورية محلية ووطنية ، وقد نظم أول تربيص وطني في أواخر شهر جانفي سنة 1948، بحي القصبة بالجزائر دام أسبوعا كاملا حضره جميع أعضاء هيئة الأركان، وتضمن جدول أعماله مناقشة كتيب التدريس العسكري، تحديد شروط وكيفيات التجنيد، ضبط بنية المنظمة بشكل نهائي ، بالإضافة الى تقديم دروس في الاستراتيجية والتكتيك⁽³⁾، أما التربيص الوطني الثاني فقد جرى في شهر أوت من عام 1948، بمنطقة الظهرة التي رشحت لتكون نقطة لانزال الأسلحة بينما كان آيت أحمد والمفتش الوطني بلحاج يريان فيها المنطقة الحاضنة للثورة في حال اندلاعها، وقد حضر التربيص جميع أعضاء هيئة الأركان العامة (آيت أحمد ، بلحاج، بن بلة ،بوضياف، ماروك ،محساس، رقيمي، ولد حمودة ...) واستغرق عشرة أيام، وتناول جدول أعماله جملة من المواضيع، وقدم جيلالي بلحاج عبد القادر دروسا نظرية متنوعة بتطبيقات ميدانية حول تفكيك السلاح وتركيبه وفن الرماية واستخدام القنابل اليدوية وغيرها من المتفجرات وأختتم التقرير بما اصطلح عليه بالخطة الخضراء⁽⁴⁾.

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق الى نوفمبر، المجلد الأول، الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص 255.

(2) Ait Ahmed op.cit. p 137

(3) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 241.

(4) الخطة الخضراء هي عبارة عن دراسة مستفيضة عن الهياكل المدنية والعسكرية للسلطة الاستعمارية، والمفاهيم الاستراتيجية المتحكمة في سياستها الدفاعية في الجزائر.

Voir , Ait Ahmed op.cit. pp 153 , 154

بعد مرور شهر أو شهرين نظم تريض وطني آخر لصالح قادة المناطق وشارك فيه ما بين عشرة أو اثنا عشر متريصاً منهم : حمو بوتليس، عبد الرحمن بن سعيد، سويداني بوجمعة من الغرب وجيلالي رقيمي ومحمد أوعراب وعمر بن محجوب من الوسط ومحمد العربي بن مهدي وبوغنوجة من الشرق ، وأشرف عليه جيلالي بلحاج، ودام التريض ثمانية أيام ، وشمل برنامج اشغاله، مواضيع مختلفة لقراءة الخرائط العسكرية، وتعيين نقاط المياه، وتحديد المسالك، وحساب المسافات⁽¹⁾، واستعمال البوصلة والاهتداء بالنجوم في الليل وتقنيات نصب الكمائن⁽²⁾.

أشرف المشاركون في هذه التريصات على تريصات جهوية في شرق ووسط وغرب البلاد، وقام المسؤولون المحليون بدورهم بتنظيم وترتيب تريصات لمنضاليهم، كالتريض الذي جرى في ميلة عام 1949، تحت اشراف ديدوش مراد ومشاركة لخضر بن طوبال، ومحمد بن تونسي من ميلة وزيفود يوسف من سمنود وسليمان بركات من واد الزناتي والهادي فارس من تبسة وعبد الرحمن قيراس من قسنطينة⁽³⁾، وهناك تريصات ركزت على تكوين الإطارات في مجالات محددة، تمحورت حول زرع وتفكيك الألغام بالتريض الذي جرى في مطلع عام 1949 وحضره عمر بن محجوب، وبلحاج، وبوشعيب وآخرون⁽⁴⁾، وكذلك التريض الذي جرى بمزرعة مصطفى بن بولعيد بالأوراس سنة 1949، تحت اشراف عبد القادر لعمودي و بحضور مصطفى بن بولعيد، ومحمد معيزة، وعبد الحميد مناني وآخرون، وقد تضمن جدول الأعمال، صناعة المتفجرات وطرق استخدامها⁽⁵⁾.

كان برنامج التدريب يحتوي على دروس تطبيقية في المقاومة وحرب العصابات، والتدريب على الفنون القتالية، خاصة منها رياضة الجيدو وكيفية زرع الألغام والتمرن على

(1) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق ، ص 203، 204.

(2) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 163.

(3) شهادة الطيب مسلم. أنظر : عبد الوهاب شلالي ، المرجع السابق ، ص52.

(4) مصطفى سعداوي ، المرجع السابق، ص 163، 164.

(5) شهادة عبد القادر العمودي . أنظر : محمد عباس ، ثوار عظماء، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص 122.

استعمال السلاح الأبيض والأسلحة النارية الخفيفة⁽¹⁾، بالإضافة الى ذلك كان المناضلون يتلقون دروسا في التكوين السياسي والمدني⁽²⁾، تتمحور مضامينها في مبادئ الدين الإسلامي وصفات المناضل الثوري، كالتضحية ونكران الذات، وكذا دوره وواجباته وحقوقه، وكان يجري تداول تلك الأدبيات في شكل كتيبات ومنشورات داخلية مثل الكتيب الذي أعده آيت أحمد تحت عنوان "سلوك المناضل في مواجهة الشرطة" ؛ والذي يعالج مراحل العملية البوليسية الثلاث والمتمثلة في :

- مرحلة الاستعلامات: وهي الأكثر خطورة بأسلوبها الخفي، من اقتفاء وتمويه واستعمال العيون المخبرين.
- مرحلة الاعتقال والتفكيك: تعتمد على عنصر المباغته في نقص وقلة الحيطة والحذر.
- مرحلة الاستتطاق: تكون مصحوبة بأشكال مختلفة من التعذيب والتخويف وصراخ المستنطقين.

ويحدد الكتيب ما يجب على المناضل الموقوف القيام به لإفشال هذه العملية كالتزامه السرية حول وجود المنظمة الخاصة وأعضائها، وتجنب الكشف عن مخابئ أسلحتها وملاجئها، ومقاومة الاستتطاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام لإعطاء التنظيم الوقت الكافي لإعلان حالة الطوارئ و اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الاعترافات المحتملة⁽³⁾.

ويشخص الكتيب الكثير من الوسائط التي تستخدمها مصالح الأمن لحمل المناضل على الإقرار كالإغراء بالرشوة، والخداع، والعنف ويحدد في المقابل الصفات التي يجب أن يتحلى بها المناضل لتمكنه من مواجهة هذه الأساليب، و المتمثلة في الإيمان ، والذكاء، والحزم⁽⁴⁾، ويذكر السيد نور الدين سواعي رئيس فوج المنظمة الخاصة بتبسة أن الحفظ

(1) شهادة الطيب مسلم . أنظر : عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 53.

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 204.

(3) Hocine Ait Ahmed ,op.cit. pp 136.137

(4) Ibid.

الأول للكتيب (الإضبارة) يكون عن ظهر قلب ، و شرح محتواه للمناضلين عند الاجتماع بهم، كان أمرا ضروريا ومعمول به من طرف القادة ومسؤولي الأفواج، وذلك كاحتراز لأي مdahمة فجائية لهم من قبل السلطات الأمنية قد تقيم عليهم الحجّة⁽¹⁾.

كانت الإضبارة (الكتيب) التي أعدها آيت أحمد وجيلالي الحاج المدرب الوطني للمنظمة الخاصة، تحضر لمشروع ثورة بكل أشكالها وخصوصياتها، في الأرياف والمدن، وقد تمت الاستعانة في إنجازها بكتب تتناول حرب العصابات كما هو الحال في الحرب الايرلندية عام 1916، وحرب الهند الصينية 1930 ، وطبعت من الإضبارة خمسون نسخة ووزعت على قيادات المنظمة الخاصة (L'OS)، ويكون كل شخص مسؤول عن النسخة التي سلمت له، وذلك بالحفاظ عليها ووضعها في مكان آمن، وفي أي حالة مشبوهة، يجب الإسراع بحرقها قبل أن تقع بيد الشرطة⁽²⁾ ، وقد عالجت جميع المسائل التي تخص كيفية تجنيد الثوار وتحضيرهم التحضير التقني والأخلاقي، واستخدامهم التكتيكي في جميع مراحل المقاومة ، كما احتوت الإضبارة دروسا في الرياضة البدنية والقنص، واختتمت بمبادئ في التكتيك وتصميم خاص بأوامر وتقارير مقتبسة من دليل تعليم معد لاستعمال فرق المغاوير الحديثة⁽³⁾.

ويذكر نور الدين سواعي رئيس فوج المنظمة الخاصة بتبسة أن الإضبارة التي أعدها آيت أحمد تضم دروسا مفصلة في كيفية خلق ازدحام في الطرقات والهجوم على القوافل، والمشى في حال الضباب، والهجوم على المدرعات، وإعداد الكمائن ومحاصرة العدو⁽⁴⁾ ، ورغم الحيطة والحذر التي اتخذها أعضاء المنظمة الخاصة ، إلا أن أجهزة الأمن تمكنت

(1) شهادة نور الدين سواعي. أنظر : عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 41.

(2) Hocine Ait Ahmed, op.cit. pp 133.134

(3) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 42.

(4) شهادة نور الدين سواعي. أنظر : في عبد الوهاب شلالي، المرجع نفسه، ص 41.

اثناء المداهمة والتفتيش العثور على نسخة من الإضبارة تبين الظروف التي يجب أن تفجر فيها حرب العصابات الهادفة الى تحقيق الاستقلال الكامل للإقليم الجزائري⁽¹⁾.

2.2. التكوين العسكري الميداني:

كان أعضاء المنظمة الخاصة (L'OS) يتلقون تدريباً عسكرياً بالوسائل المتوفرة لمجابهة الاستعمار الذي يحوز على العدة والعتاد والجيش الجرارة، ولا يواجه ذلك إلا بتكوين مناضلين وطنيين مستعدين لخوض المعارك تلو المعارك في سبيل تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة⁽²⁾، حيث يتلقى المجند تكويناً شبيهاً بالتكوين الذي يجرى بالجيش النظامية، لأن الذين أسندت لهم عملية التدريب سبق لمعظمهم العمل في الجيش الفرنسي، وشاركوا في الحرب العالمية الثانية وحرب الفيتنام⁽³⁾، الشيء الذي مكنهم من اكتساب فنون القتال في الحرب الكلاسيكية وحرب العصابات.

وضمن الخطوط العريضة للشق العسكري من التكوين من خلال الكتيب الذي جرده قائد المنظمة الوطنية حسين آيت أحمد والمدرب العسكري جيلالي بلحاج في أواخر سنة 1947 وبداية سنة 1948، وناقشت هيئة الأركان محتواه وصادقت عليه في أواخر سنة 1948، ضم الكتيب اثني عشر فصلاً (12) تتناول في مجموعها مواضيعاً عسكرية مختلفة، تبدأ بدرس التسديد والرمي و كيفية استعمال الأسلحة الفردية، بما في ذلك عمليتي التفكيك والتركيب والصيانة... الخ، بالإضافة الى التعريف بحرب العصابات (Guérilla) باعتبارها طريقة ناجعة تسمح لقوة قليلة العدد وضعيفة العدة، تحقيقاً لنصر على حساب قوة أكبرها عدة وعدداً، وتتوقف الفصول عند أهم شرط من شروط النجاح في مثل هذه الحروب

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع نفسه، ص 42.

(2) احسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص. 37.

(3) عمار رخيطة، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مجلة الرؤية، العدد 02 وزارة المجاهدين، ماي، جوان 1956، ص 151.

و يتعلق الأمر بكسب التأييد الشعبي، وأن يتحلى القائمين عليها بالشجاعة والتماسك والطاعة والصبر والانضباط والاستعداد للتضحية، والمعرفة الجيدة لجغرافية المنطقة⁽¹⁾.

كما تناولت الاضبارة كيفية الدخول في مناوشة مع العدو، وطرق نصب الكمائن والإغارة والهجوم على مراكز العدو، وكيفية مواجهة المركبات العسكرية المدرعة وخاصة منها الدبابات، هذا الى جانب الدروس الأخرى التي تخص حرب الشوارع، وحرب الخنادق، وتقنية التخلص من الحصار والمراقبة الليلية والاستطلاع⁽²⁾، وكذا معرفة القواعد الواجب مراعاتها أثناء السير كالتباعد وأخذ الاحتياطات اللازمة عند عبور النقاط الخطيرة كالجسور، والوديان، ومفترق الطرق، وتقنية التمويه كمضاعفة آثار الأقدام لإيهام العدو بكثرة العدد أو السير الى الوراء لإعطاء مقتفي الأثر اتجاه خاطئ، وطرق التخلص من متابعة الكلاب، في ظل التحرك وتغيير المكان باستمرار لإفشال محاولات العدو لتطويقهم⁽³⁾.

كانت عمليات التدريب تجرى في مختلف الأماكن من جبال وهضاب وصحارى وسهول للتأقلم مع طبيعة الأرض ومعرفة تضاريسها تحسبا للعمليات العسكرية المنتظرة⁽⁴⁾ وتجرى التمرينات الميدانية في الصباح الباكر وفي وقت محدد، وكل من يتأخر على الموعد يعاقب، لأن الدقة في التوقيت تعد من شروط نجاح أي عملية أو فشلها من الأساس، وقد يتسبب ذلك في هلاك منفيها⁽⁵⁾.

اهتمت المنظمة الخاصة (L'OS) منذ ظهورها على الساحة الوطنية بتكوين أفرادها سياسيا وعسكريا وعقائديا بغرض إعدادهم اعدادا نوعيا، حيث يقول المجاهد لخضر بن

(1) مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص 156.

(2) عبد القادر وقواق، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، لجنة مساندة ضحايا القمع المرافعة الكبرى منشورات دحلب، الجزائر، 1992، ص 123، 126. انظر: مصطفى سداوي، المرجع نفسه، ص 157، 158

(3) مصطفى سداوي، المرجع نفسه، ص 157

(4) أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954. 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،

1985، ص، 188

(5) أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص 188

طوبال: "عندما كنا في الحركة العسكرية، راجعنا دروسنا الأدبية والعسكرية عدة مرات وحفظناها وتدرينا عليها نظريا وتطبيقيا، حتى أولئك الذين لم يكونوا يقرؤون حفظوا دروسهم"⁽¹⁾، وهذا يعني أن المنظمة الخاصة (L'OS) قد استنفذت فترة التكوين و لم يبق لها إلا المرور الى العمل المسلح التي تكونت من أجله.

قدم رئيس المنظمة القائد الحسين آيت أحمد في لقاء زيبدين في 1948 تقريرا مفصلا أمام اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) تناول فيه وضع المنظمة الخاصة وما يجب فعله مستقبلا لتطويرها على المستويين المادي والبشري⁽²⁾، وتضمن التقرير أربعة أقسام :

- القسم الأول تناول إشكالية الكفاح التحرري كرهان استراتيجي، كون فرنسا الاستعمارية تعتبر الجزائر جزء منها ولا يمكن التفريط بها.
- القسم الثاني: تعرض الى تحليل الوضع السياسي والتتديد بالشرعية الانتخابية، منتقدا النهج الذي اختارته الحركة الإصلاحية متمثلة في حزب فرحات عباس (UDMA) وجمعية العلماء المسلمين، كما تطرق إلى تقصير حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) في تزويد المنظمة الخاصة (L'OS) بالدعم المالي واللوجستي، وكذا العراقي التي أحاطت بعملية التجنيد.
- القسم الثالث: تناول النقاط الآتية:
 - الأهداف والإجراءات اللازمة لتسريع عملية التحضير للثورة.
 - إعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة تمكنه من التواجد في المناطق الريفية ، مع وضع برنامج يهدف الى تعميق الوعي الثوري لدى سكان الريف القادرين على تحمل تبعات الصراع المسلح الطويل.
 - الكفاح المشترك بين أقطار المغرب الثلاثة، كلبنة أولى على طريق الوحدة.

(1) شهادة لخضر بن طوبال، أحسن بومالي ، المنظمة العسكرية السرية، ص 54.

(2) عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 22.

• القيام بعمل سياسي تحريضي تجاه الرأي العام الفرنسي بغرض اطلاعه على النوايا الاستعمارية لفرنسا بالجزائر.

• القيام بعمل دبلوماسي مكثف لجلب الدعم السياسي والمادي والمعنوي⁽¹⁾ لكفاحنا الوطني ، كما لم يفت التقرير لفت انتباه المسؤولين في اللجنة المركزية بأن المجندين في المنظمة الخاصة قد استوعبوا مناهج التدريبات المقررة وأنهم في انتظار الأوامر للشروع في العمل المسلح، مؤكداً بأن انتظارهم الطويل يسبب لهم الإحباط واليأس مستشهداً ببعض أقوال المناضلين ، "لا تستدعونا لصناديق الانتخاب، أعطونا سلاحاً، نريد أن نموت مرة واحدة"⁽²⁾، فكيف كان رد فعل اللجنة المركزية على التقرير بشأن المرور للعمل المسلح؟

لقد كان جواب اللجنة المركزية أن الوقت غير مناسب لإعلان الثورة، وبالتالي يجب الاكتفاء باتخاذ قرار يقضي بدعم المنظمة بالرجال والمال والسلاح⁽³⁾، وهنا يمكن أن نتساءل: هل كان بإمكان الحزب فعلاً توفير المال والسلاح الكافي لسد متطلبات المنظمة؟

3. البحث عن المال:

التزمت اللجنة المركزية بتدعيم المنظمة الخاصة بالمال والرجال رغم عجز الصندوق المالي للحزب عن تلبية حاجيات المنظمة المختلفة من أجور لأعضائها المتفرغين، ونفقات التجهيز والتسليح، فمن أين كانت المنظمة تحصل على المال لتسديد مصاريفها؟ .

كانت المنظمة تتحصل على المال من موارد مختلفة بعضها من ميزانية الحزب، و البعض الآخر من اشتراكات المناضلين التي بلغت خمسمئة فرنك قديم (500 ف ق) شهرياً⁽⁴⁾، أما عن مساهمة الحزب فقد قدرها حسين آيت بمائة ألف فرنك قديم (100 ألف ف ق) شهرياً ثمن شراء جهاز ارسال واستقبال⁽⁵⁾، بينما قدرها محمد يوسف بثمانمائة

(1)Hocine Ait Ahmed , op.cit . p 155

(2)محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 245.

(3)المرجع نفسه، ص 246.

(4) Mahfoud kaddache op.cit.

(5) Rapport d'Ait Ahmed , zidine 1948 , Mohamed Harbi , op.cit. p 84.

(800 ألف ف ق) سنويا عام 1948، وفي السنوات اللاحقة حدث اختلال في الموازنة المالية للمنظمة بسبب انخفاض المساعدة المالية السنوية للحزب الى خمسمائة 500 ألف فرنك⁽¹⁾.

في ظل الامتداد الكبير للتنظيم السري واتساع هياكله، يرى محمد يوسف في ذلك ضرب للمنظمة الخاصة (L'OS)، وأن سياسة الحزب تتم عن رغبة قادة الحركة في وضعها تحت وصايتهم⁽²⁾، بينما يرجع البعض ذلك الى المبالغ الباهظة التي أنفقتها الحزب في الدفاع عن مناضليه المسجونين، وعلى الحملات الانتخابية التي تستهلك أموال كبيرة كتلك التي جرت سنة 1948 و 1949 حيث تركت خزانة الحزب خاوية⁽³⁾، زيادة على امتداد المنظمة واتساع هياكلها وتزايد الحاجة لتمويل فروعها، وقد لاحظ أحمد بن بلة ذلك قائلا : " أتذكر أن مالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) قد تدهورت لدرجة أننا وجدنا صعوبة في رفع رواتب أعضائنا العاملين، وعلى اثر ذلك فقد وجد آيت أحمد حسين الذي خلف محمد بلوزداد على رأس المنظمة الخاصة منذ الوهلة الأولى لتولييه هذا المنصب مشكلة عويصة في هذا الأمر، تمثلت في الطريقة التي يمكن بها حل الأزمة المالية التي تواجه المنظمة من جهة والحزب من جهة أخرى"⁽⁴⁾.

وأمام تراخي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، قرر أعضاء هيئة الأركان للمنظمة الخاصة الاعتماد على القوة الذاتية، والبحث عن وسائل جديدة لتمويل نفسها بنفسها حيث يقول بن بلة : "ليس المال ما تفنقر إليه الجزائري، ويجب أخذه حيث ما وجد في مكاتب البريد و في المصارف ، لنكن منطقيين مع فإذا كنا مستعدين لأن نجازف بأرواحنا في هجوم عنيف على المحتل، فإننا لن نقف جامدين متهيئين أمام خزائنه المملوءة بالأموال المغتصبة

(1) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 111.

(2) المرجع نفسه، ص 111.

(3) رايح بلعيد، التنظيم الخاص، رسالة الأطلس. العدد 132، أبريل 1997، الجزائر، ص 11.

(4) رايح بلعيد، المرجع نفسه، ص 11.

من الشعب"⁽¹⁾، فالبحت عن المال حيثما وجد، ولو تطلب الأمر انتزاعه من العدو أصبح شعار هيئة أركان المنظمة الخاصة⁽²⁾، غير أن هذا الطرح بقدر ما كان حلا للمشكلة المالية، إلا أنه قد يطرح مشاكلًا أخرى، في مقدمتها تعريض المنظمة للخطر، لأن عملية السطو على المراكز المالية ستترك لا محالة آثارًا ترشد أجهزة الأمن إلى اكتشاف التنظيم وتفكيكه.

إن بقاء المنظمة الخاصة على هذا الحال من نقص في الأموال سيؤدي بها حتماً إلى الشلل التام وعليه فقد وجدت نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الشلل وإما المغامرة والقيام بعمليات السطو على المراكز المالية، فاخترت القيادة خيار المجازفة، وللتقليل من آثاره تم الاتفاق على الاكتفاء بعملية واحدة شريطة أن تكون دسمة⁽³⁾، وكان آيت أحمد وبين بلة، ومحمد خيضر من بين المدافعين الأساسيين على ملء خزانة الحزب عن طريق السطو بالإكراه⁽⁴⁾.

باشرت المنظمة عملية جمع المعلومات حول المؤسسات العمومية الكبرى، وهنا يشير الطيب مسلم قائد المنظمة الخاصة بتبسة أن ديدوش مراد طلب منه أن يستعد لهذا الأمر، لأن القيادة قررت الهجوم على مائتي (200) مركز بريدي عبر التراب الوطني بما في ذلك بريد تبسة، وهو ما يؤكد أن فكرة الهجوم على المراكز المالية كانت متداولة بين جميع قادة التنظيم⁽⁵⁾، ويؤكد محمد علي خيضر⁽⁶⁾ في شهادة له: " أن قيادة أركان المنظمة الخاصة كانت قد عرضت على اللجنة المركزية في اجتماع ديسمبر بقرية زيددين سنة 1948، القيام

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 216.

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 220.

(3) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 216.

(4) رابح بلعيد، المرجع السابق، ص 11.

(5) شهادة الطيب مسلم. أنظر: عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 57.

(6) محمد علي خيضر من مواليد 1921 بالعاصمة، إلتحق بحزب الشعب عام 1945، انخرط في صفوف المنظمة الخاصة، شارك في السطو على بريد وهران أبريل 1949، انحاز إلى صف مصالي في أزمة 1953، 1954، وشارك في الحركة المصالية المسلحة. أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 353.

ببعض العمليات لاختبار كفاءة المنظمة، فأذنت لها بصعوبة، وهكذا تقرر مهاجمة البريد المركزي بوهران⁽¹⁾.

فكيف جرت عملية الهجوم على بريد وهران؟ ومن خطط لها؟ وما النتائج التي أسفرت عنها؟.

1.3. السطو على بريد وهران 5- 6 أبريل 1949:

كانت ميزانية حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد أنهكتها الحملات الانتخابية ولم تعد قادرة على أن تفي بالتزاماتها تجاه المنظمة الخاصة فيما يتعلق بالتجهيز والتوظيف مما أثر على الاعتمادات المالية التي أصبحت تغطي أجور العاملين الدائمين في المنظمة، وقد تؤدي هذه الوظيفة لا محالة إلى التأخر في تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج ومنها العمل الثوري⁽²⁾، كما قررت قيادة أركان المنظمة الخاصة الاعتماد على القدرات الذاتية وتجسيد شعار "أخذ المال حيث ما وجد"⁽³⁾، وذلك بالهجوم على المؤسسات العامة للعدو فوق الاختيار على بريد وهران المركزي⁽⁴⁾.

قدم نميش جلول الموظف بالبريد المركزي لوهران لأحمد بن بلة ومحمد يوسف كل المعلومات التي تساعد على تنفيذ العملية، وأخطرت القيادة العامة المنظمة الخاصة بتفاصيل العملية وتمت الموافقة عليها⁽⁵⁾، كما قامت بإخطار المكتب السياسي للحركة عن طريق أمينها العام حسين لحول وسيد علي عبد الحميد⁽⁶⁾، وفور تلقي الإشارة الخضراء قام آيت أحمد باختيار العناصر التي رأى فيها القدرة على انجاح العملية وقد ضمت كل من: أحمد بن بلة، الحاج بوشعيب، سويداني بوجمعة، عمر حداد، لرغيوي رابح، ابن زرقة، وبوتليليس

(1) شهادة محمد علي خيضر . أنظر : محمد عباس، رواد الوطنية، ص 360

(2) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 121.

(3) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 220.

(4) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 166.

(5) Ibid.

(6) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 220.

الذي كلف بإيواء الجماعة وتخبئة الأسلحة، أما السائق محمد علي خيضر⁽¹⁾، فقد كلف بمراقبة العامل بالتليغراف، الذي تقدم له ببرقية طويلة مكتوبة بالإنجليزية من طرف آيت أحمد الحسين بغية إلهائه والتشويش عليه⁽²⁾.

وبعد وضع الترتيبات اللازمة نفذت العملية وكانت حصيلتها ثلاثة ملايين وسبعون ألف فرنك قديم (3.070.00)⁽³⁾، إلا أن العملية لم تتجح وفق الخطة الدقيقة التي وضعها أصحابها، إذ لم يتمكنوا من أخذ جميع الأكياس المعبأة بحوالي ثمانون مليون بسبب وجودها داخل الخزانة المشفرة⁽⁴⁾ وتحت حراسة مشددة⁽⁵⁾.

ولإبعاد الشبهة عن المنظمة الخاصة، قام المناضلون بإزالة كل ما من شأنه أن يقود إلى منفذي العملية، خاصة وأنه لم يكن يخطر ببال السلطات الاستعمارية أن أصحاب العملية قد جاءوا من الجزائر العاصمة، ولم تتمكن الشرطة من التعرف عليهم إلا بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة عام 1950م⁽⁶⁾.

2.3. تصفية الخونة:

أنشأ أذئاب الاستعمار من قياد وياشاغوات بعد مجازر 08 ماي 1945 بالتنسيق مع الإدارة الاستعمارية ما يعرف بالميليشيات السوداء (Milices noire)، وهي مجموعات مسلحة تقوم بإرهاب المواطنين واغتيال العناصر الوطنية النشيطة⁽⁷⁾، وركزت عملها على منطقة القبائل حيث استهدفت بيوت المواطنين واغتيال الوطنيين منهم، وتمادت في التهيب والاعتداء على الأفراد والعائلات، فقرر قادة الحزب التحرك لوضع حد لسلوك هذه العناصر،

(1) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 168.

(2) Ibid.

(3) Courrière Yves, op, cit, p 84.

(4) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 174.

(5) عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 30.

(6) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 128.

(7) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 212.

فأسندت المهمة إلى المنظمة الخاصة التي كلفت مناضليها بمراقبة الوضع عن كثب في المناطق المستهدفة، أين ترصدت البعض من أفراد الميليشية وتمكنت من التصفية الجسدية لـ 12 عنصراً⁽¹⁾ دفعة واحدة، كما تم اغتيال القايد بهلول في دوار بني عرف (بالقبائل) في أوت 1948⁽²⁾، مما اضطر بقية العناصر التوقف عن نشاطها، وبذلك تم قطع دابر الميلشيات السوداء بعد ما تلقت عناصرها ضربات موجعة من المنظمة الخاصة⁽³⁾.

3.3. حماية المناضلين من مضايقات الشرطة:

بعد مجازر 08 ماي 1945 فرّ الكثير من مناضلي حزب الشعب الجزائري بمنطقة القبائل باتجاه الجبال خوفاً من أن تطالهم يد الاستعمار وعملائه، وهو ما جعل مشاتي هاته المنطقة محل مراقبة ومتابعة مستمرة من قبل السلطات الاستعمارية وأعاونها من قياد وباشاغوات⁽⁴⁾، خاصة بعد عمليات التصفية التي مست عناصر الميلشيات السوداء من قبل أعضاء المنظمة الخاصة وهو ما جعل قادة المنظمة وكذا قادة الحزب، التفكير في البحث عن ايجاد حل للعناصر المطاردة من قبل الشرطة الاستعمارية ما بين 1945 - 1948 ونقلهم إلى مناطق أخرى أكثر أمناً بالشرق (الأوراس) والغرب (وهران) وتجنيب منطقة القبائل سياسة القمع الوحشي ولو بشكل مؤقت⁽⁵⁾.

4.3. عملية كاشيرو:

أقدمت إدارة الاحتلال على إنجاز تمثال للأمير عبد القادر بقرية كاشيرو في مدينة معسكر، يرمز للأخوة الفرنسية الإسلامية⁽⁶⁾، كتبت على قاعدته مقولة نسبت زورا وبهتاناً

(1) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 143.

(2) Mahfoud kaddache, op, cit, p 824.

(3) Rouina Karim et boukarra boueif, itinéraire de belhaj bouchaib, Militant nationaliste activité 1937- 1965, O. P. U, Alger, 1986, p 22.

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 213.

(5) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 145- 146.

(6) Mahfoud kaddache, op, cit, p 856.

إلى الأمير مفادها "لو يصغ إليّ المسلمون والمسيحيون فإني سأضع حدا للخصومات القائمة بينهم ويصبحون إخوة في الداخل والخارج"⁽¹⁾.

وجرت عملية التدشين يوم 15 أكتوبر 1949 من طرف الوالي (الحاكم العام) مراسل ايدموند ناجلان الذي سبق الأوان بتزوير الانتخابات، والتضييق على مناضلي حركة الانتصار والحريات الديمقراطية، وزرع الرعب والهلع في صفوف المناضلين لإبعادهم عن التصويت لصالح مرشحي الحركة الوطنية، وإقدامه على إنجاز هذا التمثال يدل دلالة واضحة على نفاقه⁽²⁾، وهو محاولة التكفير عن سياسة القمع التي انتهجها في الماضي القريب والظهور بمظهر المساند والمؤيد لفكرة الأخوة الفرنسية الإسلامية⁽³⁾، التي يروج لها لكسب المزيد من الموالين له من بين و ي و ي، غير أن قيادة حزب الشعب (حركة الانتصار) اعتبرت هذا الإنجاز إهانة للجزائريين وخدش لمشاعرهم، ومساس بسمعة الأمير مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، ورمز الوطنية والتحرر، فقررت نسفه (تدميره) وأوكلت الأمر إلى المنظمة الخاصة التي سارعت بدورها إلى تكليف مجموعة من أعضائها لتنفيذ العملية إلا أن محاولتهم باءت بالفشل لأن اللغم كان مبللاً⁽⁴⁾.

(1) مصطفى سعادوي، المرجع السابق، ص 215.

(2) Mahfoud kaddache, op, cit, p 854.

(3) Ibid, p 846.

(4) Mahfoud kaddache, op, cit, p 854.

الفصل الرابع

التشرف المنظمة الخاصة وتدابيرها (L'OS)

1. أسباب التشرف المنظمة الخاصة
2. تدابير التشرف المنظمة الخاصة

1. أسباب اكتشاف المنظمة الخاصة:

حاولت قيادة الأركان للمنظمة الخاصة أن تجعل منها أداة عسكرية للتحرك وتحقيق الاستقلال، وقد أثبت رجالها مع مرور الوقت من خلال ما قاموا به من نشاطات ومع أعدوه من إطارات، وما حققوه من تجارب وخبرات في الميدان العسكري والسياسي، أن يرسموا استراتيجية عسكرية لبلوغ أهدافهم بالرغم من الصعوبات والعراقيل وكذا الظروف التي لم تكن في صالحهم. كما تمكنوا من إيجاد أرضية صلبة، وتكوين رجال كانوا يفتقرون إلى أبسط المعارف الحربية وهو ما لمَّح إليه حسين آيت أحمد في مؤتمر 1948 في قوله :

"إننا أصبحنا ننتمي إلى المنظمة الخاصة دون أية تجربة ودون كفاءة سياسية ... هذه المنظمة التي كانت مهمتها التحضير العسكري للثورة..."⁽¹⁾ ، ورغم الإعدادات التي أخذتها المنظمة على عاتقها في تدريب وتسليح وتوسيع لهيكلها عبر التراب الوطني، فإنها لم تتلق الضوء الأخضر من الحزب لمباشرة عملها المسلح بحجة أن الوقت لم يحن بعد، والشعب غير مستعد لاستيعاب الثورة والإمكانات غير متوفرة، والتدريب غير مكتمل...، رغم أن المنظمة أصبحت متغلغلة في أوساط الشعب ولها العديد من الإطارات العسكرية فضلا عن الأموال والأسلحة التي جمعت⁽²⁾.

إن طول الانتظار للمرور إلى العمل المباشر، فاجأ الجميع باكتشاف المنظمة الخاصة في الثامن عشر من شهر مارس عام 1950م من طرف البوليس الاستعماري، على الرغم من طابعها السري والإجراءات التي اعتمدت في تكوينها وحمايتها على مستوى القيادة ، حيث كانت العلاقة بين المكتب السياسي للحركة وقيادة المنظمة جد محدودة إذ كانت عملية التواصل بينهما تتوقف على شخصين حسين لحول الأمين العام للحزب ورئيس المنظمة وماعدا هذين المسؤولين فإن بقية أعضاء القيادة الآخرين لم يكونوا مطلعين على ما يجري

(1) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 40.

(2) عبد الرحمن بن إبراهيم بن عقون، المصدر السابق، ص 21. الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 190.

داخل المنظمة الخاصة⁽¹⁾ وعليه تعد قضية الاكتشاف من أكثر المسائل غموضاً، إذ تضاربت بشأنها الآراء، وظهرت بشأنها روايات عدة:

الرواية الأولى: تقول بأن المنظمة الخاصة تم اكتشافها بين سنتي 1948 - 1949 كتتنظيم عسكري دون العلم برجاليتها والخطوة الأولى كانت السطو على بريد وهران 1949 ومن هنا بدأت عملية التحقيق والمتابعة من قبل البوليس السري الاستعماري للمنظمة إلى أن تم اكتشافها في 18 مارس 1950⁽²⁾.

الرواية الثانية: تقول أن السلطات الاستعمارية علمت بوجود تنظيم مسلح يوم اعتقلت ثلاثة طلاب عام 1949 عند عودتهم من فرنسا، يحملون وثائق عن الجيش الوطني السري ومن هنا بدأ الشك يتسرب إلى الإدارة الاستعمارية بوجود تنظيم عسكري سري ينشط للإطاحة بالنظام الاستعماري في الجزائر عن طريق ثورة مسلحة⁽³⁾.

الرواية الثالثة: برأيها الجناح السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عمل على عرقلة المنظمة الخاصة أو كانت هناك تصفية حسابات داخلية توجي بمحاولة التخلص من المنظمة التي ولدت في ظروف عصيبة، وكانت القيادة السياسية أذاك ترفض العمل المسلح، وازداد تخوفها بعد العمليات التي قامت بها المنظمة في جهات مختلفة من الوطن، الأمر الذي تسبب في اكتشافها وتفكيكها من طرف السلطات الاستعمارية في ربيع 1950م⁽⁴⁾.

الرواية الرابعة: هي التي أسالت الكثير من الحبر، حيث أجمع معظم من تناولوا مؤامرة تبسة (حادثة تبسة) من مؤرخين جزائريين أو أجانب أن عملية الاكتشاف كان قد تسبب فيها المناضل عبد القادر خياري المدعو رحيم، وحتى الذين عايشوا تلك الحادثة أجمعوا على أن

(1) عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 21.

(2) Yves courrière, op.cit. p 86

(3) أبو القاسم سعد الله ، حديث مع عمارة بن عودة، مجلة الباحث، 1ع، الجزائر، 1982، ص 24.

(4) عبد القادر الجيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 59 ، أمال شلبي، المرجع السابق، ص 331.

رحيم هو المتسبب في اكتشاف المنظمة الخاصة من خلال المعلومات التي صرح بها للشرطة على إثر عملية التأديب التي طالته من طرف قيادة المنظمة الخاصة⁽¹⁾، حيث قام بن مهدي بتشكيل فرقة يقودها ديدوش مراد متكونة من بن زعيم محمد وبن عودة بن مصطفى المدعو عمار، عبد الباقي بخوش وابراهيم عجامي تتمثل مهمتها في التخطيط لاختطاف خيارى وتنفيذ العقوبة المستحقة عليه⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يذكر المؤرخ روبيرت أرون (Robert Aron) أن اكتشاف التنظيم السري العسكري لحزب الشعب الجزائري في 18 مارس 1950 مرده إلى عملية التأديب التي تعرض لها عبد القادر خيارى من تبسة، وهو عضو سابق في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) يعلم الكثير عن التنظيم وبعد تصديه للهجوم، سقط اثنان من المهاجمين في قبضة الشرطة وعلى اثر اعترافتهما اهتدت الشرطة إلى معرفة آثار التنظيم، وعثرت على أسلحة اتوماتيكية وثلاثة عشر بندقية وأربع عشر مسدسا، وذخائر ومفرقات وعقاقير طبية وكتيب في التدريبات العسكرية وتقنيات الحرب والتدمير والالتحام بالأيدي⁽³⁾... ، وفور عملية التوقيف التي طالت بعض أفراد فرقة التأديب، سارعت مصالح الأمن إلى توقيف ثمانية وعشرون من أعضاء المنظمة الخاصة، وأدت عملية الاستنطاق إلى كشف الأسلحة في واد زناتي وقالمة وسوق أهراس وقسنطينة وجيجل⁽⁴⁾.

يشير الصحفي الفرنسي ايف كوربار (yves courrière) في كتابه أبناء نوفمبر أن رحيم عضو التنظيم الخاص تصرف تصرفا سيئا، فثرثر وأنتقد التنظيم فقررت الشعبة المحلية خطفه وفي الطريق حدث ما يحدث في الأفلام البوليسية أين استطاع رحيم أن يقفز من سيارة سيتروان القديمة التي كانت تنقله إلى مصير يرى أنه لا يليق به، ومن تم مضي إلى

(1) رابع بلعيد، المرجع السابق، ص 11.

(2) عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، ط2، الجزائر ، 2010، ص 29.

(3) رابع بلعيد، المرجع السابق، ص 11.

(4) Mahfoud Kaddeche, op, cit, p 855.

الشرطة وقص عليهم كل شيء، كل ما يعرفه عن التنظيم الخاص في تبسة، فقبض البوليس على أفراد الفرقة المحلية للمنظمة الخاصة، واستولى على الأسلحة والمعدات والأدوية، وتوسعت الاعتقالات إلى جميع أنحاء الجزائر⁽¹⁾.

ويذكر محمد يوسف أحد قادة المنظمة الخاصة بأن تفويض المنظمة الخاصة عام 1950 يعود إلى خبر بسيط جر وراءه سلسلة من الاعتقالات والاستيلاءات، لقد نشرت صحيفة الزهور التونسية وهي صحيفة هزلية خبر فصل الدكتور لمين دباغين من حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار للحريات الديمقراطية، فهز الخبر المفاجئ تبسة، وسارع المسؤول المحلي عبد الله زعيبي إلى شراء الجرائد المتواجدة بالكشك لحرقها، غير أن النبأ أنتشر بسرعة وأزداد أهل تبسة غيضا خاصة أن فصل دباغين من الحزب ظل مجهولاً لمدة طويلة ولأن المناضلين لم يكونوا موافقين على ذلك، وهو ما جعل المناضل رحيم مسؤول الحزب ينتقد القيادة بشدة، ولما طُلب منه التحفظ ومراعاة النظام لم يستجب ولم يأخذ التهديدات بعين الاعتبار، فقررت القيادة الجهوية مع القيادة المحلية اختطافه وتأديبه، غير أنه فر من صندوق السيارة والتحق بمخفر الشرطة وأباح لهم بتفاصيل الحادثة⁽²⁾، أما عمار بن عودة أحد المشاركين في عملية الاختطاف والتأديب فيقول: " ان عملية التأديب كانت تمس مناضلين هما عبد القادر خياري وأحمد ماضي المعروف بـ "لورس" وبعد عملية التأديب لهذين المناضلين قفل الجماعة راجعين وفي الطريق توقفوا ليلا بواد زناتي بحثا عن البنزين، وكان ديدوش يعرف بعض المناضلين هناك فقصدهم برفقة عبد الباقي بخوش بينما بقي حسين بن زعيم وابراهيم عجامي في السيارة لكن لما عدنا لم نجد أثرا للسيارة ومن فيها، وفي يوم الغد عاد ديدوش مراد إلى قسنطينة، وقد عرفنا أن زميلينا قد وقعا في قبضة الدرك وأن الأمن الاستعماري على علم بوجود تنظيم سري⁽³⁾ ويذكر نفس الراوي (عمارة بن عودة)

(1) Yves courrière, op.cit. p 86

(2) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 134، 135. لمزيد من التفاصيل. أنظر: انظر الملحق رقم 8 ص 249-251

(3) محمد عباس، ثوار عظماء، ص 203.

في رواية أخرى بنوع من التفاصيل حيث يقول: "إن بعض عناصر المنظمة الخاصة بدأوا يعصون الأوامر ويتخلفون عن حضور الاجتماعات ومنهم عبد القادر خياري الذي كان مشبوها وله اتصالات مع الأمن الاستعماري لذلك انعقد مجلس المنظمة لعمالة قسنطينة برئاسة بن مهدي وديدوش وأخذ قرار تأديبه، وكلف ديدوش بالعملية واتصل بأعضاء المنظمة بمنطقة تبسة لتنفيذ الخطة التي تتطوع للقيام بها أحد الأعضاء ويكنى الهادي ماضي، حيث اتصل بعبد القادر خياري على الساعة السادسة مساءً من يوم 18 مارس 1950 وبعد حوار معه جره إلى المكان المتفق عليه أين كان في انتظاره أربعة أشخاص كانوا يتظاهرون بإصلاح سيارة سيطروا سوداء ولما اقترب منهم ارتمى عليه ثلاثة منهم وأدخلوه عنوة في السيارة ونظراً لمقاومته الشديدة فقد أصيب السائق بالارتباك وأفلت منه مقود السيارة التي اصطدمت بشجرة، عندما حاول رحيم الهروب فانها على عمار بن عودة بقضيب من الحديد فأغمي عليه فظنوا أنه مات فتركوه وانصرفوا⁽¹⁾..."

واستناداً إلى شهادة عياد قعاص⁽²⁾ أن الأمن الاستعماري اكتشف المنظمة الخاصة في مارس 1950 وذلك بسبب حادثة رحيم حيث يقول "أنه حسب ما ذكره لي مناظرو تبسة أن رحيم كان مناضلاً في المنظمة الخاصة ثم خرج منها بإذن من قيادتها لكنه كان على علاقة بمناضليها، وفي هذه الفترة شرع في انتقاد الحزب بشدة، وبالغ في ذلك حتى خيف أن يفشي سر المنظمة، بل وساور بعض أعضاء هذه الأخيرة الشك في أنه يتجسس عليهم فرفع فارس مسؤول فرع تبسة تقريراً بشأنه إلى ديدوش مراد، الذي أخذ قراراً بمعاقبته فتوجهت مجموعة تتكون من ديدوش، وبن عودة، وعجامي، وبكوش، وزعيم إلى تبسة لتنفيذ القرار على متن سيارة ملك لبليلى أحمد مناضل في فرع (L'OS) بعنابة، وعند وصولهم إلى تبسة قام الهادي

(1) العمري مومن، المرجع السابق، ص 145

(2) عياد قعاص، أحد أعضاء المنظمة الخاصة (L'OS) بواد زناتي. لمزيد من المعلومات. أنظر : مصطفى سعداوي، المرجع السابق، 407.

ماضوي⁽¹⁾ باستدراج رحيم إلى مكان خارج المدينة وهناك انقضت عليه المجموعة وحاولت إدخاله في السيارة ولكنه قاوم وأخذ يصرخ وهو ما دفع بالمهاجمين إلى ضربه والمغادرة بأسرع ما يمكن.

وبعد الاعتداء ذهب ماضوي إلى مركز الشرطة لاطلاعها على ما جرى غير أن رحيم سرعان ما أستعاد وعيه ولحق بماضوي، وأخبر الشرطة بأن الهادي ماضوي متواطئ مع المعتدين وأنه هو من استدرجه إلى مكان الاعتداء، وبعد التعذيب دلّ ماضوي على مسؤول فرع تبسة فارس يحي الذي كشف بدوره تحت الإكراه عن كل أعضاء الفرع وكذا أسماء قادة الفروع الذي كان على اتصال بهم كبركات سليمان مسؤول فرع واد زناتي، وزينغود يوسف مسؤول فرع سمنود، وقد أخبرني هذا الأخير في السجن أن فارس جاء مع الشرطة إلى دكان الحدادة الذي كان يعمل فيه⁽²⁾، ويشير والي قسنطينة في تقريره إلى الوزير الحاكم العام للجزائر حول المنظمة السرية أن فارس يحي أحد مناضلي حزب الشعب أقر بعضويته في المنظمة شبه العسكرية الأمر الذي قاد الشرطة الاستعمارية إلى وضع يدها على قسم كبير من أعضاء هذا التنظيم في تبسة⁽³⁾.

ويذكر أحمد محساس « أن أحد المناضلين وهو عبد القادر خياري كان مستاءً لفصله من الحزب في تبسة فأخذ يقذح في مصداقية الحزب ويهدد بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته عن المنظمة الخاصة وأصرَّ على موقفه رغم محاولة المناضلين دفعه إلى التعقل وضبط النفس، وقد تم تخويله، وارتكبت عناصر المنظمة في المنطقة خطأ مؤسفاً باحتجازه لكنه تمكن من الهروب وقدم إلى محافظة الشرطة كل المعلومات التي كانت لديه من أسماء

(1) الهادي ماضوي، أحد مناضلي المنظمة بتبسة، والذي تطوع لاستدراج رحيم نحو الفرقة التي قدمت من عنابة لتأديبه، أنظر: عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 113-114

(2) شهادة عياد قعاص . أنظر: مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص 410-411

(3) Rapport de monsieur le préfet de Constantine au ministre, Gouverneur général de l'Algérie N0 75/2/CAB, 27 mars 1950.FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS.

أعضاء المنظمة»⁽¹⁾، ويذهب إلى نفس الطرح آيت أحمد الحسين بقوله: « اندلعت القضية من هفوة حصلت في 18 مارس 1950 حيث قام أربعة مسؤولين من الشرق القسنطيني باختطاف مناضل من تبسة وهو عبد القادر خياري وكانوا يريدون معاقبته لأنه انتقد سياسة الحزب وكانت نوايا المساس بالمنظمة الخاصة فاخطف وأثناء مقاومته المستمرة، تسبب العراك داخل السيارة إلى وقوع حادث مرور تمكن على إثره من الفرار والالتحاق بمحافظه الشرطة حيث أبلغ عن كل شيء»⁽²⁾.

وفي شهادته عن المؤامرة يقول الطيب مسلم⁽³⁾: « إن القائد ديدوش مراد طلب منه في أواخر 1948 أن يجند مناضلين ثوريين لرفع عدد الأفواج بتبسة التي كان بها فوج واحد وأكد له أن التنظيم على وشك تفجير الثورة وحدد تاريخها بعام 1950، فأعدَّ الطيب مسلم قائمة إسمية وسلَّمها إلى ديدوش مراد غير أن القائمة لم تؤخذ بعين الاعتبار واستبدلت بقائمة أعدَّها عبد القادر خياري مسؤول حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) ولما بلغته قبلتها عن مضمض لأنني كنت ملزماً بالامتثال للأوامر دون مناقشتها، وبخصوص المنظمة الخاصة، فقد حدث ذلك قبل 1949 بشكل غير مباشر وبعيد عن تبسة، أي أنه وقع قبل قضية رحيم⁽⁴⁾ ويستدل على ذلك بما شهد له المرحوم ديدوش إذ أعترف له بأنه يريد أن يكشف له حقيقة تاريخية حتى يخلص تبسة من المؤامرة التي ألصقت بها بقوله: بأن الأمن الاستعماري قد اكتشف أمر المنظمة الخاصة (L'OS) في الحروش بسكيكدة خلال اجتماع بعض مناضلي تلك الجهة في مقبرة القرية لتدارس مضمون كراسة التدريبات شبه العسكرية، خرج عليهم شرطي فرنسي فما كان منهم إلا أن فرُّوا وتركوا كراستهم فأخذها ، وكانت تتضمن شروحات وافية عن حرب العصابات وكيفية شنّها، وفيها دراسة نظرية عن الثورة

(1) Ahmed Mahses, op, cit, p 276.

(2) Hocine Ait Ahmed, op, cit, p 193

(3) مسؤول فرع المنظمة الخاصة L'OS بتبسة، لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 59.

(4) عبد الوهاب شلالي، المرجع نفسه ص 98.

والإعداد لتفجيرها في ثلاث سنوات⁽¹⁾ ومن ذلك الحين صارت مصالح الأمن أكثر حذراً ويقظة من ذي قبل إلى أن أكتشف أمر التنظيم في الجزائر كلها».

ويذكر عبد القادر لعمودي⁽²⁾ بقوله أن المناضلين الثوريين طال بهم الانتظار وضاق بعضهم بحياة السرية والكتمان، وقد ترتب عن هذه الوضعية ظهور حالات عدم الانضباط عبر عمالة قسنطينة، مما جعل بن مهدي ورفاقه من مسؤولي النواحي يقررون تأديب بعض العناصر غير المنضبطة ليكونوا عبرة لغيرهم، وذلك في كل من قسنطينة وبسكرة وتبسة⁽³⁾.

وفي نفس السياق يشير بن يوسف بن خدة إلى حادثة الاكتشاف التي جرت عام 1950 ويذكر بعملية إلقاء القبض على عبد القادر بلحاج الجيلالي أحد قيادي المنظمة الخاصة ومدربها الوطني، ثم أطلق صراحة قبل المؤامرة بقليل وفي ظروف مشبوهة مما أثار شكوكا فيه من طرف الحسين لحول الذي حذر منه زملاءه، ولكن بعضهم تجاوز هذا التحذير واستمر في مخالطته⁽⁴⁾.

كما أفاد عمار بن عودة أن أمر اكتشاف المنظمة الخاصة قد تم سنتين قبل حادثة تبسة حيث قال: « كان بإمكان المنظمة العسكرية السرية في تلك الفترة أن تقوم بدور فعّال، وكان يمكن أن تكون انطلاقة وبداية الثورة في الجزائر... لكن الاستعمار الفرنسي والمخبرات

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع نفسه ص 98.

(2) عبد القادر لعمودي: من مواليد 1925 بواي سوف، تلقى تعليمه حيث درس القرآن بالكتاب وبالمدرسة الفرنسية، انخرط في صفوف حزب الشعب عام 1943م، انضم إلى المنظمة الخاصة منذ نشأتها وكان ينشط بين الوادي وبسكرة إلى غاية عين التوتة بباتنة، أحد أعضاء مجموعة الـ 22 كان من المناضلين الذين تم القبض عليهم في الفاتح من نوفمبر 1954، أطلق سراحه في السنة الموالية 1955م ليلقى عليه القبض مجددا في نهاية نفس السنة ويوضع في سجن بربوروس، وبعد أن أطلق سراحه واصل نشاطه الثوري إلى غاية الاستقلال.

أنظر: خضراء بوزايد، الطريق إلى نوفمبر 1954، مقتطفات من لقاء المناضل عبد القادر لعمودي عضو مجموعة الـ 22، مجلة المصادر، مج 2، العدد 4، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص 195 - 230.

(3) محمد عباس، ثوار عظماء، ص 260.

(4) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 236.

الفرنسية كشفت في عام 1948 المنظمة السرية العسكرية بعد عملية قام بها الأخ سويداني بوجمعة في ففلة بمنجم الرخام هناك... ونتيجة لذلك التحق بعض الإخوان من النظام شبه الثوري في عزابة وسكيدة بالجبل حتى لا يلقي عليهما القبض»⁽¹⁾ ، وفي مقام آخر يقول: « أن الآمن الاستعماري أصبح على علم بوجود تنظيم سري استناداً إلى عمليات سابقة منها اكتشاف عملية جمع الديناميت من منجم الونزة وففلة وهي العملية التي كان يشرف عليها الشهيد سويداني بوجمعة، وعملية بريد وهران سنة 1949»⁽²⁾.

ويذكر المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون (Charles-Robert Ageron) أن بعض تقارير المكتب الثاني الخاصة بالوضع في الجزائر سنة 1947 أشارت إلى حصول المكتب على معلومات من الدرك الفرنسي حول تأسيس منظمة عسكرية سرية مستقلة عن حزب الشعب الجزائري (P.P.A) ولكن المكتب شكك في المعلومات وظل يراقب الأوضاع إلى غاية مارس 1950 حين تفاجأ بوجود المنظمة الخاصة⁽³⁾ ، وفي 15 مارس 1948 عاد ثلاثة مرشحين لعضوية المجلس الجزائري عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) من فرنسا وهم : الدكتور عيساني والصيدلي بن ديمراد والطالب في الحقوق امحمد يزيد لحضور انتخابات 04 أبريل 1948 بمجرد وصولهم إلى المطار قيدوا إلى سجن بربروس بعد تفتيش بسيط وعثر بحوزة امحمد يزيد على وثيقة تتضمن الخطوط العريضة لاستراتيجية كفاح مسلح وتكوين جيش وطني سري⁽⁴⁾.

وفي نفس الفترة من سنة 1948 وضعت الشرطة في مدينة بجاية يدها على خلية تابعة للمنظمة الخاصة وحاول أعضاؤها إيهام المحققين بأنهم جماعة مستقلة تحضر للذهاب

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرونها المجاهدون- المقاومة الوطنية و الحركات السياسية في ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول، ح3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر دت، ص 219.

(2) محمد عباس، ثوار عظماء ، ص 210 ، جريدة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني، العدد 1289، الجزائر، 1985، ص 43.

(3) عبد الوهاب شلال، المرجع السابق، ص 105

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 286.

إلى فلسطين للجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي⁽¹⁾، وفي الثلاثي الأول من عام 1949 هاجمت مجموعة تابعة للمنظمة الخاصة بريد وهران واستولت على مبلغ من المال واهتدت مصالح الأمن إلى الفاعلين بخيانة أحد المشاركين في العملية الأولى التي باءت بالفشل ولم يشارك في الثانية، لكن لما بلغت أصداء العملية الثانية وهو في محافظة الشرطة للتحقيق في قضية إخفائه لأحد المناضلين القبائليين في مطعمه بمستغانم، ولما لاحظ عجز الشرطة عن تحديد هوية المهاجمين ارتأى تخليصها من الورطة فأخبر المحافظ بحقيقة الأمر، وبواسطته وصلوا إلى معرفة محمد خيضر النائب البرلماني، واعتقلوا الدكتور بن علي المدعو قديفي بن علي⁽²⁾ وانتهى مسعى الشرطة إلى الوصول إلى القيادة الوطنية فتعرفت على أحمد بن بلة وأصدرت أمراً بالقبض على أيت أحمد الحسين عام 1949م⁽³⁾.

وفي أكتوبر 1949 قام كومندوس تابع للمنظمة الخاصة بمحاولة فاشلة لنسف تمثال الأمير عبد القادر بقرية كاشرو بضواحي معسكر، ويقول محفوظ قداش بأن هذه العملية نبهت مصالح الأمن إلى وجود مجموعات مسلحة سرية لكنها بقيت على جهل تام بالمنظمة الخاصة (L'OS)⁽⁴⁾.

ويذكر عبد القادر لعمودي بأن القيادة أمرت ببعث رسائل إلى الضباط الصف المجندين العاملين في الجيش الفرنسي تحذرهم من العمل مع العدو، وقد يجدون أنفسهم في وقت قريب في مواجهة إخوانهم، لكن القيادة العسكرية الفرنسية التي اطلعت على هذه الرسائل تعلم بوجود تنظيم عسكري سري يحضر لمواجهتها⁽⁵⁾ كل هذه الأحداث التي سبق ذكرها توحى بأن مصالح الأمن كانت على علم بكثير من الحقائق المرتبطة بالمنظمة الخاصة (L'OS) قبل حادثة تبسة 1950، فماذا يقول عبد القادر خياري (رحيم) عن مؤامرة

(1) Ahmed Mahses op. cit p 276

(2) Mahfoud kaddache op. cit p 780

(3) Hocine Ait Ahmed. op. cit p 276

(4) Mahfoud kaddache op. cit p 854

(5) شهادة عبد القادر لعمودي، محمد عباس، ثوار عظماء، ص 199.

1950؟ في شهادته عن المؤامرة يقول رحيم "علمنا فيما بعد أن الرجال الخمسة الذين جاءوا إلى تبسة لاختطافي هم مصطفى بن عودة، حسين بن زعيم، عجامي إبراهيم، بكوش عبد الباقي، وديدوش الذي قاد العملية... وعلمت فيما بعد أن محافظ الشرطة ورجاله عادوا من واد زناتي ومعهم حسين بن زعيم الذي أعتقل وبدأت معه التحقيقات التي أفضت إلى اكتشاف المنظمة الخاصة، وبعد بن وعيم ألقى القبض على الهادي ماضي يوم 19 مارس 1950 وفي نفس اليوم استدعتني الشرطة وحقت معي بقولها، ماذا تعرف عن المنظمة الخاصة؟ لماذا اختطفت وضربت من طرف هؤلاء الرجال؟... كيف أخون المنظمة وأنا لم أكن أعلم أي شيء عن هذه المنظمة أو عن تنظيمها الداخلي لأنني لم أكن عضوا فيها وإنما كنت عضوا في الحزب واستقلت منذ ثلاثة أشهر قبل الحادثة، فالطريقة الفريدة من نوعها في التحقيق والتعذيب الذي مارسته الشرطة على أعضاء المنظمة الخاصة أمثال ماضي وبن زعيم هي التي أدت إلى الكشف عن المنظمة الخاصة وتحطيمها..."⁽¹⁾

ومهما تضاربت الآراء واختلفت المواقف والشهادات بشأن عملية الاكتشاف فإن النتيجة التي يمكن الخروج بها وهي أن هناك جملة من المعطيات والظروف التي أحاطت بالعملية وأفضت في نهاية المطاف إلى إمطة اللثام عن التنظيم السري شبه عسكري، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- الأخطاء التي وقع فيها رجال المنظمة الخاصة (L'OS) أثناء تجسيدهم لبعض العمليات كالسطو على بريد وهران في أبريل 1949.
- العمليات التأديبية التي طالت بعض أعضاء المنظمة في مناطق مختلفة من الوطن (قسنطينة - تبسة - بسكرة) واستعمال العنف معهم.

(1) شهادة عبد القادر خياري . أنظر : رابح بلعيد، المرجع السابق، ص 105 - 109.

لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 10، ص 257-260

- خيانة بعض أعضاء المنظمة الخاصة وفي مقدمتهم المفتش الوطني للمنظمة عبد القادر بلحاج الجيلالي الذي أوشى بالقائد الوطني احمد بن بلة لما دُلَّ شرطة الاستعلامات على المسكن الذي يقيم فيه.
- عمليات القمع والتعذيب الذي تعرض لها المعتقلين من أبناء المنظمة الخاصة.
- العلاقة الفاترة بين حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة.
- الأزمات التي عاشتها حركة الانتصار، منها أزمة الانتخابات، الأزمة البربرية ، أزمة الأمين دباغين.

2. تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة:

فوجئت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالاعتقالات التي طالت المئات من المناضلين وبرز رد فعل متباين داخل إدارة الحزب من جراء ما حدث، اتجاه يمثله أولئك الذين لم يكونوا مستعدين للعمل المسلح وقادوا حملة شرسة لانتقاد المشروع من أساسه، لأنهم رأوا منذ البداية أنه من غير الممكن انشاء تنظيم من هذا القبيل قيل تحليل الأخطاء التي ممكن أن تقع فيها⁽¹⁾.

أما الاتجاه الآخر وهو الذي يشكل الأغلبية، فقد أصر على أن ما حدث مجرد مؤامرة استعمارية ليس الهدف منها إلا تحميل قيادة الحزب مسؤولية المنظمة وبالتالي تعطيل العمل المسلح الذي ينشده الثوريون كبديل للدعوة الإصلاحية الغير مقيدة نتيجة للتعنت الاستعماري⁽²⁾، وهذا ما ذهبت إليه جريدة الشعلة من خلال التساؤلات التي طرحتها حول السيارة التي أقلت فرقة التأديب إلى مدينة تبسة وحملة القمع الواسعة التي طالت المسلمين الجزائريين بحجة المؤامرة التي استهدفت المساس بأمن الدولة حيث طرح صاحب المقال جملة من الأسئلة حول تبعية السيارة هل هي ملك لشخص ما أم لحزب سياسي أم تابعة

(1) عبد الرحمن رزاق، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث التاريخية، المطبعة المركزية للجيش ، عدد 2، الجزائر ، 1984، ص 34

(2)Mahfoud Kaddache op.cit, 855

للإدارة وإن كانت كذلك ما هو هذا الحزب، وما هي هذه الإدارة، ومن هي هذه الشخصية؟ ولماذا لم يتعرض عبد القادر خياري لأي إجراء عقابي؟ ولماذا لم يتم توقيفه؟ رغم أنه هو نقطة الانطلاق وربما مفتاح القضية كلها، وكيف تمكن محافظ الشرطة من العثور على السيارة؟ وكان بإمكان عملية التوقيف تتم على مستوى تبسة وكأن الإدارة الاستعمارية تسعى إلى إصاق المؤامرة بقسم كبير من الشعب بينما المؤامرة الموجودة هي من صنع الاستعمار وإدارته⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذه النظرة اقترح أصحاب هذا الرأي ضرورة الاتصال بأعضاء المنظمة في السجن وطلبوا منهم إنكار كل علاقة تربطهم بالمنظمة السرية العسكرية، و كل ما صرحوا به أمام رجال التحقيق بحجة أن ما صدر منهم من اعترافات كان تحت عملية التعذيب⁽²⁾ ، ويذكر محفوظ قداش بأن الشرطة قد استعملت مع الموقوفين أبشع صور التعذيب بأمر من الحاكم العام ناجلان⁽³⁾.

وفي محاولة من إدارة الحزب (حركة الانتصار) لتجنب عملية الحل، فقد أنكر كل صلة له بهذا التنظيم وأصدر حكماً يقضي بحرق جميع الوثائق، وإخفاء التجهيزات ومختلف المعدات العسكرية، والتركيز أكثر على موضوع المؤامرة التي دبرتها الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها الحاكم العام ناجلان⁽⁴⁾.

وكانت من نتائج عملية اكتشاف المنظمة الخاصة، احتدام الصراع بين (حزب الانتصار للحريات الديمقراطية) الشرعية (MTLD) و(حزب الشعب الجزائري) السري (PPA) حيث حاولت الحركة أن تبعد الشبهة عن مناضليها، وتقوم بإحباط جميع الاعتداءات

(1) أنظر الملحق رقم 11 ، ص 261

(2) احسن بومالي، المرجع السابق، ص 50

(3) Mahfoud Kaddache op.cit, 855

(4) Ahmed Mahsas op.cit, p 278

التي يقوم بها حزب الشعب، ومواصلة النضال ضد الإمبريالية الفرنسية حتى يتحقق النصر النهائي⁽¹⁾.

وقد وجدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) في فكرة المؤامرة فرصة للتوصل والتهرب من تحمل مسؤولية تكوين المنظمة الخاصة وهذا ما دفع بقيادتها للتمسك بهذا الموقف والاستمرار عليه ، حيث طلبت من المعتقلين عدم الاعتراف بانتمائهم للمنظمة، والاعتراف بعضويتهم في الحركة السياسية التي ستكلف محامين للدفاع عنهم، وتبرير اعترافاتهم السابقة التي انتزعت منهم تحت طائلة التعذيب⁽²⁾ مع إلزامهم الصمت والانتظار، وهذا ما عبر عنه أحمد بن بلة لما كان بالسجن بقوله : « تلقيت تعليمات غامضة، انتظر أبق في مركزك ، الموقف جاري دراسته... » كما كان متوقعا، استبد الخوف في قيادة الحركة وتوقفوا عن محاورتنا، وفي نفس الوقت قالوا لي ولرفاقي من المتهمين أنهم يريدون أن تجري القضية دون ضوضاء، وعندما أغلقت أبواب سجن البلدية علي وعلى رفاقي تنفس قادة الحركة الصعداء، لقد تخلصوا من المزعجين وأصبح في مقدورهم أخيرا أن يتفرغوا إلى المخططات الانتخابية بما فيها من متاع ومتاعب⁽³⁾.

ومن ثم عارضت الأوامر التي تأتي من قيادة الحزب لأنني شعرت بأنها لم تكن في المستوى في ذلك الوقت، لذلك قررت أنا ورفاقي أن نعمل ما نراه مناسباً دون الرجوع إليها، وكان معي أحمد محساس الذي يعد من مؤسس الحركة والإخوة الذين شاركوا معي في عملية السطو على البريد المركزي بوهران، وكذلك الذين بدأوا المقاومة في منطقة القبائل واعتقلوا سنة 1945م أثناء الأحداث الدامية التي عرفها الشمال القسنطيني⁽⁴⁾.

(1) Mahfoud Kaddache op.cit, 857

(2) Ahmed Mahsas op.cit, p 278.

(3) M'hamed Yousfi, op, cit., p 71.

العمري مومن، المرجع السابق، ص 160

(4) أحمد منصور، المرجع السابق، ص 71

وقد حمل الكثير من المسؤولين في المنظمة السرية قيادة الحركة السياسية مسؤولية التخلي عن المنظمة ورجالها في الوقت الذي كانوا فيه في أمس الحاجة الى المساعدة والتضامن حيث يقول بوضياف : « لما حدث ذلك بالفعل وتمت الاعتقالات في تبسة استطاع المناضلون رأي الحركة وطالبوا بالتعليمات فكان الرد أن اخفوا العتاد واحرقوا الوثائق وانتظروا وهذا ما صرح به الكثير من الموقوفين⁽¹⁾، ولكن سلبية الحركة لم تتوقف عند هذا الحد، فأنكرت وجود منظمة مسلحة مع اعترافها بأن المناضلين المعتقلين ينتمون الى الحركة واتهمت البوليس بالتآمر، وقد يكون هذا الموقف مقبولا اذا كان يهدف الى حماية المناضلين من أحكام ثقيلة، ولكن مع الأسف لم يكن شيء من ذلك»⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يذكر محمد يوسف⁽³⁾ أن حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تنفس الصعداء باعتقال قادة ومناضلي المنظمة الخاصة بالأخص أولئك الذين يرفضون الكفاح المسلح ويسعون إلى شل قوى الثورة ويتضح ذلك من خلال إقصاء الدكتور لامين دباغين قائد الكفاح المسلح وتخفيض الميزانية المخصصة للمنظمة الخاصة، وكبح طموحها وطموح رجالها الثوريين والانغماس في الشرعية الانتخابية .

وبعد كشف أمر المنظمة الخاصة سارعت مصالح الأمن الاستعماري إلى شن حملات اعتقال واسعة في صفوف المناضلين، وبحسب محامي التيار الاستقلالي السيد عمار بن تومي فإن بن زعيم ومحامي العضوين المشاركين في عملية تأديب رحيم قد أقر بعد اعتقالهما واخضاعهما للتعذيب والتكيل بكل ما يعرفانه من وقائع، وأكد أن بن زعيم قدم لمحافظ الشرطة لأكوست اعترافات على المنظمة الخاصة وأفشى له بأسرارها مما سمح له بتنفيذ اعتقالات واسعة النطاق عبر التراب الوطني⁽⁴⁾.

(1) Inspecteur principal de la police judiciaire, district d'Alger, proces verbal, N 423, du mois d'Avril, 1950FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS,.

(2) عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 117، 118

(3) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 140- 141.

(4) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 122

ويذكر بن تومي بأن المناضل يعتقل لمجرد الشك أو الوشاية الأمر الذي مكن مصالح الأمن في ظرف شهرين ونصف من اعتقال خمس مئة (500) مناضل ثوري من ضمن ألف وخمس مئة (1500) مناضل أي أنها اعتقلت ثلث رجال المنظمة الخاصة⁽¹⁾. كان من بين المعتقلين خمسة من الأعضاء السبع في القيادة العليا وثمانية وعشرون اطاراً من إدارتها الخمسة والأربعين (45)⁽²⁾.

وفي يوم الخميس 23 مارس أي أسبوع بعد عملية الاكتشاف ألقى مصالح الأمن القبض على خمسة مناضلين في قسنطينة، وستة في واد زناتي⁽³⁾، وتسعة عشرة في قالمة وسوق أهراس⁽⁴⁾، وعشرين في عنابة واثنين في سكيكدة ، وستة عشرة في تبسة، وفي اليوم الموالي 24 مارس أوقفت مصالح أمن عنابة المناضلين بن زعيم محمد وبن عودة مصطفى المدعو عمار بن عودة، وبعد التحقيق معهما وانتزاع اعترافتهما عرضا على النيابة العامة يوم 30 مارس ، كما تم العثور على مستندات تهم المنظمة شبه العسكرية، وملاحظات عن مصالح الشرطة والدرك والجيش الاستعماري⁽⁵⁾، وتواصلت عملية الاعتقالات لتشمل مناطق مختلفة من شرق البلاد حيث تم اعتقال مئة واثنان من المناضلين في ظرف نصف شهر وأكثر بقليل وكمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة⁽⁶⁾، وامتدت العملية إلى الغرب الجزائري حيث تم توقيف العشرات من المناضلين، و سلط قمع رهيب على المعتقلين الذين قارب عددهم 400 مناضل⁽⁷⁾ ويذكر بن خدة بأن عملية الاعتقالات طالت أكثر من 500 فرد⁽⁸⁾.

(1) عمار بن تومي، المصدر السابق، ص

(2) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 131

(3) La dépêche de L'Est, du 29 mars 1950, FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS

(4) L'Avenir de Guelma 1 Avril 1950, FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(5) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 131.

(6) La dépêche de Constantine 12 Avril 1950, FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(7) الجيلالي صاري، ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 160

(8) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 227.

نذكر من بين المعتقلين مسؤولون محليون وجهويون وقادة كبار في التنظيم السري منهم أحمد بن بلة القائد الوطني، وجيلالي رقيمي مسؤول التنظيم بالجزائر (العاصمة) وولد حمودة من منطقة القبائل والمدرّب الوطني بلحاج جيلالي وأحمد محساس القائد السابق لمنطقة الجزائر جنوب، وحمو بوتليليس قائد منطقة وهران، وأعضاء من المصلحة العامة منهم محمد يوسف مسؤول مصلحة التواطؤ، واعراب محمد قائد مصلحة العباقرة⁽¹⁾، وقد حول الجميع إلى سجن البليدة⁽²⁾.

وقد ورد في جريدة المنار تحت عنوان الحكم على المعتقلين السياسيين، إن ثلاثة وثمانون (83) من الشبان كانوا قد اعتقلوا ووضعوا في سجن عنابة إثر الحادث المفجع الذي سمي بمؤامرة حزب الشعب الجزائري⁽³⁾، واستطاع قادة آخرون أن يفلتوا من يد الشرطة، وتجنبوا الوقوع رهن الاعتقال منهم محمد بوضياف، محمد العربي بن مهدي، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، وغيرهم كثيرون وكذا منطقة القبائل التي نجت من ويلات القمع بحكم أن المنظمة السرية قد توأمت نشاطها بهذه المنطقة منذ 1948 بسبب الأزمة البربرية التي أدت إلى فصل الكثير من العناصر من المنظمة⁽⁴⁾، ونقل العناصر المطاردة من طرف الشرطة الاستعمارية من الشرق (الأوراس) والغرب وتجنّب منطقة القبائل القمع الوحشي لو مؤقتا⁽⁵⁾.

بعد الحملة الواسعة التي شملت جميع مناطق الوطن تقريبا، وما وقع خلالها من اعتقال لمناضلي المنطقة الخاصة، جاء دور المحاكم العنصرية التي نصبت في المدن الهامة كعنابة، البليدة، الجزائر، الأصنام، وهران، الأغواط، مستغانم وغيرها، وأصدرت المحاكم حكمها القاسي على الموقوفين بالسجن والإبعاد، والحرمان من الحقوق المدنية

(1) Ahmed Mahsas, op.cit, p 277

(2), La dépêche de Constantine 18 Mai 1950, FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(3) جريدة المنار، الحكم على المعتقلين السياسيين، العدد 08، السنة الأولى، 31 أوت 1951، ص 2

(4) Aite Ahmed, op. cit, p p 145, 146.

(5) Mahfoud Kadach, op. cit, p 855.

والتعزيم الفادح⁽¹⁾ ، ومن بين هؤلاء: أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد خيضر، بوجمعة سويداني، أحمد محساس و آخرون، ولاذ بعضهم بالفرار حيث تمكن كل من بن بلة أحمد و محساس الهروب من سجن البليدة في مارس 1952 حيث انتقل بن بلة إلى فرنسا ومن فرنسا إلى سويسرا ثم إلى القاهرة⁽²⁾ ، و توجه أيت أحمد إلى القاهرة ، وقصد محمد بوضياف فرنسا أين أسندت له مهمة إدارة فيدرالية الحزب هناك⁽³⁾ ، بينما ظل البعض الآخر متخفيا في الجبال والمدن الى غاية اندلاع الثورة التحريرية أمثال بن بولعيد ، بيطاط ، بن طوبال ، بن مهدي... الخ⁽⁴⁾.

وقد انتقد الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A خلال التجمع الذي أقامه بمدينة وهران سياسة العنف الممارس على المعتقلين، وطالب بإطلاق سراح الموقوفون في السجون الاستعمارية، وجميع ضحايا القمع⁽⁵⁾ ، كما نددت الحركة الوطنية لانتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء بالقمع الذي يطال الجزائريين يوميا حيث تضاعفت منذ عام 1947 من خلال التوقيف التعسفي والتعذيب البوليسي، بالإضافة إلى الفقر واليأس الذي يحياه الجزائريون وبخاصة أولئك الذين لهم ارتباط بمبدأ التحرر، ويعيشون الأوضاع المزرية في صمت مطبق، وبعد المؤامرة الاستعمارية لعام 1950 تم توقيف المئات من الجزائريين وحكم عليهم بأحكام قاسية شملت السجن والغرامات المالية والتجريد من الحقوق المدنية والسياسية⁽⁶⁾.

وأمام القمع الأعمى الذي يتعرض له الشعب قررت الفرق المحلية للأحزاب الثلاثة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب

(1) عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 130

(2) عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المصدر نفسه، ص 34

(3) Yves courrière, op.cit. p 87

(4) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 100

(5) Alger républicain du 27 juillet 1951 ,FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS

(6) Alger républicain du 25 juillet 1951,FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

الشيوعي الجزائري تأسيس لجنة مكافحة القمع⁽¹⁾، في ظل الاستفزات المتكررة ضد الشعب والإجراءات العقابية التي شهدتها بعض المناطق على غرار سيدي علي بوناب وعموشة بغرض خنق صوت الحركة الوطنية ، كما قامت الإدارة الاستعمارية بكل ما تملكه من وسائل من تكميم لأفواه الصحافة وحجز لجرائدها وملاحقة المديرين والمحريين والموزعين ، إلى جانب محاكمة المئات من المناضلين بسبب نشاطهم الوطني حيث أدين أمين الحزب الشيوعي العربي بوهالي بعام حبس وغرامة مالية قدرها 50 ألف فرنك ، كما أدين الأمين العام للاتحاد الديمقراطي فرحات عباس بغرامة مالية قدرها 200 ألف فرنك بسبب إدانته للأعمال الوحشية التي شهدتها المناطق سالفة الذكر، وفي نفس السياق جرت متابعة حسين لحول الأمين العام لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كما دعت السلطات الاستعمارية إلى رفع الحصانة البرلمانية عن النائبين في البرلمان الفرنسي محمد خيضر وأحمد مزغنة ، وبقي المئات من المناضلين في السجون على إثر مؤامرة 1950م ، حيث صدرت في حقهم أحكام قاسية شملت السجن والإبعاد ، كما ظل الكثير منهم ينتظر المحاكمة، ومن جانبها دعت لجنة مكافحة القمع الساكنة إلى الاتحاد لإفشال السياسة الاستعمارية وتحرير المساجين ضحايا القمع الوحشي⁽²⁾.

وقد شكرت الحركات الثلاثة المذكورة آنفاً لجنة مساندة ضحايا القمع على ما قدمته من مساعدة للموقوفين وأسرههم معبرة عن تضامنها في المطالبة بالإفراج عن كل ضحايا القمع مع توجيه نداء الى كل الديمقراطيين ورجال العدل والحرية للمطالبة بتحرير ضحايا القمع، وذلك من خلال التنسيق والعمل المشترك مما سيؤدي حتما الى الإفراج عن جميع الضحايا وفي وقت قياسي⁽³⁾.

كما وجهت الجمعيات الرياضية والنقابية والسياسية، حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) والحزب الشيوعي الجزائري

(1) أنظر: الملحق رقم 12، ص 262

(2) Rapport N 588, police d'Etat de Tébessa 11 juin 1951,

(3) Alger républicain du 30 juillet 1951, FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS

(PCA) بمناسبة عيد الفطر عدد من البرقيات الى رئيس الجمهورية الفرنسية بخصوص المساجين السياسيين تتعلق بالعمو العام عن الجزائريين الذين أوقفوا أو عذبوا بسبب نشاطهم من أجل الحرية والسلم⁽¹⁾.

وفي إطار العمل المشترك بين التنظيمات الحزبية والنقابية ندد مسؤولو هاته التنظيمات في القطاع القسنطيني بالممارسات القمعية التي طالت المناضلين والنقابيين عبر الوطن، من اعتقال وتوقيف واغتيال ومصادرة للوسائل المادية المختلفة، مع وضع حد لمختلف الاستفزازات ودعوا في نفس الوقت المجتمع القسنطيني الى المشاركة في التجمع الاحتجاجي الذي سيقام يوم الاثنين 10 ماي بدار النقابيين للتعبير عن إرادتهم في الوقوف ضد القمع الاستعماري، كما كانت الأحزاب السياسية الثلاثة، حركة الانتصار، الاتحاد الديمقراطي، الحزب الشيوعي بتوجيه برقية الى وزير الداخلية الفرنسي، تتعلق بالاعتقال والتوقيف غير المبرر للمناضلين والنقابيين والمطالبة بوضع حد لكل الممارسات التي تمس بحرية الأفراد، وتسريح المساجين، وعدم ملاحقتهم⁽²⁾.

1.2. مطاردة وملاحقة المناضلين:

بعد عملية التأديب الفاشلة التي قامت بها فرقة الكومندوس التابعة للمنظمة الخاصة (L'OS) ضد عبد القادر خياري المدعو رحيم يوم 18 مارس 1950م بتبسة وكشف أمر المنظمة، سارعت مصالح شرطة إلى البحث عن المنفذين الخمسة الذين لاذوا بالفرار فألقي القبض على اثنين منهم ببوادي زناتي يتعلق الأمر ب : زعيم حسين وعجامي إبراهيم⁽³⁾ بينما نجا الثلاثة الآخرين : ديدوش مراد، بن مصطفى بن عودة، بكوش عبد الباقي⁽⁴⁾، وبحسب محامي التيار الاستقلالي السيد عمار بن تومي فإن بن زعيم وعجامي العضوين المشاركين

(1)أنظر: الملحق رقم 13، ص 263

(2)Alger républicain du 26 Mars 1953,FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS,

(3)Rapport du préfet de Constantine au ministre gouverneur général de l'Algérie N 75./z/ CAB du 27 mars 1950 .FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS,.

(4)F la dépêche de l'Est du 8 avril 1952,R Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS

في عملية التأديب، قد أقر بعد اعتقالهما وإخضاعهما للتعذيب بكل ما يعرفانه من وقائع وأكد أن بن زعيم قدم لمحاظ الشرطة كوست (coste) كل ما يعرفه عن المنظمة الخاصة وأفشى له بأسرارها مما سمح له بإطلاق حملة واسعة النطاق عبر التراب الوطني⁽¹⁾، مست مدناً مختلفة من القطاع القسنطيني حيث أشارت الصحافة الاستعمارية إلى توقيف 155 مناضلاً⁽²⁾ من بينهم 17 بتبسة و28 بعنابة⁽³⁾ و6 بوادي زناتي⁽⁴⁾ و19 بقالمة وسوق أهراس⁽⁵⁾.

ومن بين المعتقلين في قالمة الساسي بن حملة رئيس الفرقة المحلية للمنظمة الخاصة وثلاثة رؤساء أفواج وأعضاء آخرين وهم هنيبي صالح سريدي الطاهر بن الهاشمي، خيروني أحمد المدعو السبت، بوراس سليمان المدعو قدور، عميور صالح المدعو كعبازي، وتسعة مناضلين اعتقلوا بسوق أهراس وعلى رأسهم باجي مختار رئيس الفرقة المحلية وثلاثة رؤساء أفواج وأعضاء آخرين وهم: ولد زاوي محمود، زاوية لخضر، مناصرية منصور، بن يحي خليفة المدعو الزين، بوراس رشيد، عصمان يونس، مناصرية محمد المدعو منعة، نجار الصادق، وخلال عملية التفتيش عثرت مصالح الشرطة القضائية بمنزل رئيس الفرقة المحلية لمدينة قالمة على مسدس آلي ودخيرة، وفي سوق أهراس عثر على بندقية حربية و80 خرطوشة كما عثر بالمدينتين على مناشير معادية للفرنسيين ووثائق تدل على وجود منظمة شبه عسكرية⁽⁶⁾. وفي 24 من شهر مارس أوقفت مصالح أمن عنابة المناضلين بن زعيم محمد ومصطفى بن عودة المدعو عمار بن عودة وبعد التحقيق معهما و استنطاقهما

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 122.

(2) la dépêche quotidienne du 31 mars 1950. FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS..

(3) L'écho d'Alger, du 28 mars 1950. FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(4) La dépêche de l'Est du 29 mars 1950. FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(5) L'avenir de Guelma 1 avril 1950. FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS,

أنظر: الملحق رقم 14، ص 264-267

(6) La dépêche de l'Est des 2- 3 avril 1950. FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS,

عرضا على النيابة العامة يوم 30 مارس ، كما عثر على مستندات تخص المنظمة الخاصة وملاحظات عن مصالح الشرطة والدرك والجيش الاستعماري، وبعد عملية الاستتطاق التي طالت الموقوفين توصل المحققون تحت طائلة التعذيب إلى معرفة أعضاء المنظمة الخاصة في تبسة وعنابة ووادي زناتي ومكان تواجدهم⁽¹⁾ ليحول الجميع إلى محكمة عنابة أين أمر قاضي التحقيق بإيداعهم السجن الفوري بحجة المساس بالأمن الخارجي للدولة⁽²⁾.

وقد ورد في جريدة المنار تحت عنوان الحكم على المعتقلين السياسيين أن 33 من الشبان كانوا قد اعتقلوا ووضعوا في سجن عنابة إثر الحادث المفجع الذي عرف بمؤامرة حزب الشعب الجزائري⁽³⁾، واستطاع قادة آخرون أن يفلتوا من يد الشرطة ويتجنبوا الوقوع رهن الاعتقال من بينهم محمد بوضياف، مصطفى بن بوالعيد، ديدوش مراد وغيرهم كثيرون لاسيما في منطقة القبائل التي تجت من ويلات القمع بحكم أن المنظمة السرية قد توارى نشاطها منذ 1948 بسبب فتنة الأزمة البربرية التي أدت إلى عزل الكثير من أعضاء المنظمة⁽⁴⁾، ونقل العناصر المطاردة إلى الأوراس وإلى الغرب الجزائري وتجنيب منطقة القبائل القمع الأعمى ولو إلى حين⁽⁵⁾.

بعد عمليات الاعتقال التي شهدتها عنابة وما جاورها امتدت الحملة إلى سكيكدة وقسنطينة أين تم توقيف المناضل بوكرمة بوجمعة أحد قادة حزب الشعب ووالده مختار بوكرمة وبعد استنطاقهما أقر بوجود مخزن للأسلحة والذخيرة على مستوى حديقة المنزل مع خرائط ونظارات وبوصلة، وفي قسنطينة جرى اعتقال حجالي رشيد وبورطل صالح وملاح سليمان وعثر لديهم على أسلحة حربية⁽⁶⁾.

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 128 - 129.

(2) la dépêche de Constantine 31 mars 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(3) جريدة المنار، الحكم على المعتقلين السياسيين، العدد 08 ، السنة الأولى ، 31 أوت 1951 ، ص 2

(4) hocine Ait Ahmed, op, cit, pp 145- 146.

(5) Mahfoud kddache, op, cit, p 855.

(6) La dépêche de l'Est des 2- 3 avril 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

وفي كوندي سمنو أوقفت الشرطة زيغود يوسف وزيغود الطاهر وهما أعضاء في حزب الشعب وعلى علاقة بالمؤامرة التي شهدتها المقاطعة وقد تم تحويلهم إلى السجن بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة وحياسة أسلحة وذخيرة دون ترخيص⁽¹⁾، وتواصلت عملية البحث والتفتيش بالمقاطعة ووفقا لتقارير الشرطة فقد تم توقيف 100 مناضل من حزب الشعب وعثر لديهم على سندات وأسلحة، وبعد عملية الاستنطاق أطلق سراح 91 من الموقوفين وأحيل التسعة المتبقين على القاضي المساعد بتهمة المساس بأمن الدولة⁽²⁾، ويتعلق الأمر بـ: مشطوف مولود بن مبارك من بلدية سطورة وصيفي علي بن عزابة عشوري حميد من ميلة، عاشوري أحمد من سكيكدة، حمر العين من ميلة، تومي عبد الله من سكيكدة، سعدي خوجة من سكيكدة، بوضرسة السعيد وقد وضعا المستشارين البلديين تومي عبد الله، حمر العين أحمد، الحبس الفوري⁽³⁾، كما أعتقل ستة من مناضلي المنظمة الخاصة بجيجل وحولوا إلى سجن عنابة⁽⁴⁾ وقد أشارت صحيفة سريع قسنطينة الصادرة يوم 12 أبريل أنه منذ حادثة تبسة 18 مارس 1950م قامت الشرطة بحملة اعتقال واسعة طالت الكثير من المناضلين بعنابة وقسنطينة ووادي زناتي وقالمة وسكيكدة وجيجل وتم تجميعهم في سجن عنابة ليصل عددهم في الوقت الراهن إلى 102 موقوفا⁽⁵⁾ وبالتوازي مع الاعتقالات الجارية بالقطاع القسنطيني قامت شرطة المباحث العامة بالتنسيق مع الشرطة القضائية بشن حملة واسعة من المداهات مست من ثلاثين إلى أربعين مناضلا بمقاطعة الجزائر خاصة في دائرتي المدية ومليانة ومن بين المعتقلين تومي السعيد، بن وارث حسين، بوحمداني السعيد،

(1)ladépêche de Constantine 29 mars 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(2)Rapport du commissaire principal de la police judiciaire du département de Constantine N 3211, du 31 May 1950 .FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS.

(3)Rapport du commissaire central du Philippe ville 26 May 1950.FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS,.

(4)La dépêche de l'Est du 6 avril 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(5)La dépêche de Constantine 12 avril 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

الصيد محمد، وبعد الاستتطاق والتعذيب الذي مورس على الموقوفين أقروا بوجود منظمة شبه عسكرية وبالنشاط الذي يقوم به أعضاؤها من تدريب ميداني وتكوين سياسي وعسكري وأثناء عملية التفتيش وضعت الشرطة يدها على أسلحة وذخيرة عسكرية تعود إلى المنظمة الخاصة، وقد أحيل الجميع على قاضي التحقيق بدائرة البلدية حيث أودع السجن الفوري كل من تومي السعيد وبن وارث حسين بتهمة التآمر والمساس بالأمن الخارجي للدولة وحياسة أسلحة وذخيرة من دون ترخيص بينما تم الإفراج المؤقت على الصيد محمد، شريد شعبان، بوحمداني السعيد⁽¹⁾.

وفي دائرة الجزائر أسفرت عملية البحث على اعتقال أربعة مناضلين كان من ضمنهم علي عبد الحميد المدعو سيد علي⁽²⁾ الذي عثر لديه على قوائم بأسماء المناضلين في التنظيم شبه العسكري ووثيقة تحدد بعض تقنيات العمليات التخريبية، أما عبد القادر بودة فقد كشف للشرطة بعد اعتقاله بأنه مناضل نشط في حزب الشعب السري الذي كان يتزعمه أحمد بودة وعبد الحميد سيد علي وحسين لحول، كما كشف عن وجود مخبر لصنع بطاقات التعريف المزورة وعن مشاركته في تهريب السلاح والذخيرة لحساب الحزب⁽³⁾.

(1) Rapport spécial du commissaire divisionnaire de la PRG d'Alger, 1 décembre 1950.

FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS.

للمزيد من التوضيح ينظر: الملحق رقم، 15، ص 268-270

(2) ولد علي عبد الحميد المدعو (سيد علي) بالجزائر في 26 ديسمبر 1921م، عرف الوطنية بالمدرسة الإصلاحية والحركة الرياضية في القصة وفي بداية الحرب العالمية الثانية انضم إلى لجنة العمل الثوري المغربية (الكارنا) وفي عام 1944م عادت عناصر هذه اللجنة إلى الحزب (حزب الشعب)، وفي 1946م عين مسؤولاً على الجزائر الكبرى، كما عين بالمكتب السياسي للحزب وأسندت له الإدارة والمالية، وفي بداية أزمة الحزب كان من بين الذين استهدفهم مصالي بدعوة تورط مع الليبيرالي جاك شوفالي، التحق بالثورة عام 1955م، وبعد الاستقلال ساهم في تسيير بعض المؤسسات الإنتاجية ثم ألحق بالعمل في الإدارة المركزية بوزارة الصناعات الخفيفة.

أنظر: شتوان نظيرة، سيرة المجاهد علي عبد الحميد، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11، العدد 1، جامعة

الجيلالي اليايس سيدي بلعباس، الجزائر، مارس 2020، ص 135-149

(3) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 146-147.

وخلال شهر مارس 1950م أُلقت شرطة الاستعلامات العامة التابعة لتيزي وزو القبض على أحد عشر مناضلا ثوريا وقامت بأحالتهم على القضاء الذي حكم بسجنهم بتهم متنوعة ، حيث سجن سبعة منهم بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة وهم: رابح بن محمد قاسمي علي بن محمد، علال السعيد، بن إسماعيل بوديسة، محمد بن سليمان، بومغار بن محمد حنافي، يحي بن موهوب، بو يحيايوي وسعد محمد المدعو أرزقي، بينما سجن الأربعة الباقون بتهمة حيازة أسلحة ومتفجرات وذخيرة بدون ترخيص ويتعلق الأمر بـ: السعيد بن محمد، مشدل محمد بن قاسم قسيمي بن محمد بوراس السعيد بن مزيان بو يحيايوي⁽¹⁾، كما جرى توقيف أعضاء من فوج المنظمة الخاصة بوادي الفضة وأحيلوا على قاضي التحقيق بمحكمة تيزي وزو يوم 29 أبريل 1950م ففضى بسجنهم وهم: بوحمامة أحمد ، جلال أحمد المعروف بمحمد بوسكين، عبد القادر فدان واطلق سراح محجوب أحمد وتواتي عبد القادر⁽²⁾.

وفي التاسع من نفس الشهر تم توقيف فوج المنظمة الخاصة بالغرب الجزائري ويضم وضاح بن عطية مستشار بلدي بغليزان، حميش بوجمعة تاجر أقمشة بغليزان، حمو بوتليليس، مضمون عدة ولد العربي حارس ممر السكة الحديدية وقائد سابق للمنظمة الخاصة، العابد قويدر قائد سابق لفوج المنظمة الخاصة، غرناؤوط رشيد عامل بالمستشفى المدني بغليزان عضو المنظمة الخاصة⁽³⁾.

وفي اليوم الموافق لـ 11 ماي 1950م أوقفت الشرطة 24 عضو لحزب الشعب بوهران من بينهم مستشار بلدي واثنان من اللذين شاركوا في السطو على البريد المركزي بوهران وقد أحيل 22 منهم على السجن الفوري بتهمة المساس بالأمن الداخلي للدولة ،

(1) المرجع نفسه، ص 147 - 148.

(2) Rapport de la PRG, N 2959, du 12 Mai 1950. FR Anom GGA 40 G 77 MTL D 1947- 1954, OS.

(3) Rapport de de la police judiciaire du département d'oran, N 2990, du 10 Mai 1950. FR Anom GGA 40 G 77 MTL D 1947- 1954, OS.

وأثناء عملية التفتيش للموقوفين عثر على مسدسات وأجهزة راديو وأقنعة⁽¹⁾، كما تم توقيف 21 عضو من حزب الشعب بتلمسان ينتمون إلى المنظمة شبه العسكرية وبحوزتهم معدات حربية، صواعق، بوصلة، خرائط عسكرية، أقنعة خاصة بقائد الفوج يرتديها أثناء الاجتماعات⁽²⁾، كما تم إيقاف ستة أشخاص أعضاء في الفرقة المحلية لحزب الشعب بتيارت⁽³⁾، وقد أشارت الشرطة الاستعمارية في تقاريرها أنها أوقفت على مستوى المقاطعات الثلاث قسنطينة، الجزائر، ووهران أكثر من 200 شخص ينتمون إلى حزب الشعب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)⁽⁴⁾.

وفي إطار عملية المطاردة لأعضاء المنظمة الخاصة وقادتها أُلقت مصالح الأمن الاستعماري القبض على القائد الوطني للمنظمة الخاصة أحمد بن بلة يحمل أوراق هوية مزورة وبحوزته سلاح آلي من العيار الكبير ومبلغ من المال قدر بـ: 229000 فرنك يعود إلى المنظمة الخاصة التي يرأسها، وقد أكد حسب ما ورد في التقرير لقاضي التحقيق بمحكمة البلدية عن علاقته بالمنظمة الخاصة وكذا التهم الموجهة إليه وعلى الدور الذي يقوم به النائب خيضر في إدارة المنظمة وعن مشاركته في السطو على بريد وهران المركزي، وقد تم إيداعه السجن الفوري بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة⁽⁵⁾، كما أُلقت مصالح الأمن القبض على مسؤولين محليين وجهويين وقادة كبار في التنظيم السري شبه العسكري من بينهم رقيمي مسؤول التنظيم بالجزائر العاصمة وولد حمودة من منطقة القبائل والمدرّب الوطني بالحاج جيلالي⁽⁶⁾، وأحمد محساس القائد السابق لمنطقة الجزائر جنوب وحمو

(1) La dépêche de Constantine du 11 Mai 1950 .FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS,.

(2) La dépêche de Constantine du 10 Mai 1950 .FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(3) La dépêche de Constantine du 09 Mai 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS,

(4) FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS, La dépêche de Constantine du 12 Mai 1950.

(5) Rapport spécial du commissaire divisionnaire de la PRG, N 2954, du 13 Mai 1950.

FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS

L'echo d'Alger des 14- 15 Mai 1950.

للمزيد من التوضيح ينظر: الملحق رقم 16، ص 271-274

(6) Ahmed mahsas, op, cit, p 277.

بوتيليس قائد منطقة وهران و أعضاء من المصلحة العامة منهم سعيد يوسف مسؤول مصلحة التواطؤ وأعراب محمد قائد مصلحة العباقرة وقد حول الجميع إلى سجن البلدية⁽¹⁾.

وفي 25 ماي 1950م تمكنت مصالح شرطة المباحث العامة من اعتقال لرقبوي رابح أحد المشاركين في السطو على بريد وهران وبعد التحقيق معه أقر بكل التفاصيل عن العملية واعترف بتواطؤ حداد عمار رئيس سابق لحزب الشعب بدوار سيدي نعمان ببلدية مزغنة المختلطة بمنطقة القبائل الصغرى ، وبناء على ذلك أطلقت عملية بحث مكثفة لتوقيف حداد عمار من الذين شاركوا في الهجوم على بريد وهران⁽²⁾.

ولم تقتصر عملية الاعتقال على مناضلي حزب الشعب والمنظمة الخاصة في الداخل بل امتدت يد مصالح الأمن الاستعماري إلى داخل التراب الفرنسي أين قامت بترصد تحركات الجزائريين بين فرنسا والجزائر، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن الكثير من أعضاء حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) العائدون من فرنسا إلى الجزائر يحوزون على أسلحة مهربة بتواطؤ من بعض العاملين الفرنسيين بالجمارك ، و أسفرت عملية التفتيش التي تعرض لها دايدة محمد وزيدالة صالح عند نزورلها من القطار في مدينة بجاية عن وجود أسلحة شملت 6 بنادق و 4 مسدسات و 300 خرطوشة و 6 كيلو غرام من مسحوق البارود، كما عثرت مصالح الشرطة داخل حقيبة متروكة (مجهول صاحبها) على أربعة بنادق وأربعة مسدسات و 130 خرطوشة⁽³⁾، وبعد عملية التحقيق المطولة مع الرجلين أماطت العملية اللثام على وجود مؤسسة في باريس ومارسيليا تتعامل مع أحد الجزائريين في الجزائر يدعى ماضي علال بن السعيد الوسيط بين المهريين والموظفة المتواطئة بالجمارك السيدة للوش فورتيني (Mme fortunée Lellouche)⁽⁴⁾، و عثر أيضا

(1),La dépêche de Constantine du 18 Mai 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS.

(2) Directeur générale de la sécurité générale, transmission du 25 Mai 1950.

(3) - أنظر الملحق رقم 17 ، ص 275

(4)La dépêche de Constantine du 29 Mars 1950.FR Anom 9 Cab/516, 1948-1950 OS,

بحوزة أحد العائدين من فرنسا إلى بجاية على اضبارة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ولجنة مساعدة ضحايا القمع بعنوان التجمع من أجل عودة مصالي إلى الجزائر وتحرير المساجين السياسيين⁽¹⁾. كما تم توقيف مجموعة من المناضلين الوطنيين بباريس بسبب نشاطهم السياسي وانتمائهم إلى حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽²⁾.

2.2. محاكمة المعتقلين:

بعد الحملة الواسعة التي شملت جميع مناطق الوطن وما وقع فيها من اعتقالات وانتهاكات للمناضلين في مخافر الشرطة والدرك ، كالتعذيب بالضرب المبرح، والحرق بالكهرباء⁽³⁾ والتعطيس في أحواض الماء المالح والأساليب الخسيسة التي يستحي ذكرها⁽⁴⁾ ثم رميهم في السجون وتعرضوا لمختلف أشكال المعاملات القاسية من إدارة السجون، ليأتي دور المحاكم العنصرية التي نصبت في المدن الهامة مثل عنابة، البليدة، الأصنام، الجزائر، وهران، الأغواط، مستغانم، وغيرها⁽⁵⁾ ، فلم يجدوا أمامهم إلا الإضراب عن الطعام لأيام طويلة أو الفرار من السجون ، حيث فر من سجن عنابة وقسنطينة والبليدة منهم أحمد بن بلة وأحمد محساس ، وتضامنا مع الموقوفين (المساجين) وجهت لجنة مساندة ضحايا القمع (SVR) التابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نداء الى الشعب للوقوف إلى جانبهم واستجابة لهذا النداء تشكلت لجان ضمت مناضلين من مختلف الأطياف السياسية وانطلقت هذه اللجان لتقديم يد المساعدة للمعتقلين، كتنظيم الزيارات وتقديم الوجبات الغذائية وتوزيع المعونات المالية على أسرهم في مختلف المناسبات الدينية⁽⁶⁾، وتعيين محامين بفرنسا

(1) Rapport du commissaire principal de la PRG, N 10.103, du district du Constantine du 29 octobre 1953. FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS,

(2) أنظر: الملحق رقم 18، ص 276

(3) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 130، 131،

(4) احمد منصور المرجع السابق ص 69

(5) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، المصدر السابق ، ص 130

(6) Rapport de la police d'Etat de souk Ahras, N 321, 20 juillet 1950, FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS.

وأوفدتهم الى الجزائر للدفاع عن المعتقلين، كالمحامي جون نوردمان (J.NORDMAN) الأمين العام للجمعية الدولية والأستاذ بيار ستيب (pierre stibe) والذين سبق لهم أن دافعوا عن قضايا مناضلين أفارقة في المستعمرات الأفريقية، الى جانب محامين جزائريين كأستاذ عمار بن تومي⁽¹⁾ من مدينة الجزائر، والأستاذ حميد قسول من مدينة البليدة والعيد عمراني نقيب المحامين بباتنة⁽²⁾.

أ. محاكمة بجاية:

بدأت المحكمة جلساتها يوم 25 جانفي 1951⁽³⁾ ومثل أمامها 27 معتقلا، وأصدرت في حقهم أحكاما قاسية يوم 15 فيفري 1951، ومن بينهم عبان رمضان، مولود عمروش، مخلوف تيتوح، العربي عسال، حيث قضت بـ 110 سنوات سجنا نافذا و140 سنة حظرا من الإقامة و165 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، وغرامة مالية قدرها 6.040.000 ف.ت⁽⁴⁾. فكانت أقصى عقوبة من نصيب عبان رمضان بـ 6 سنوات سجنا و10 سنوات نفيا ومثيلتها حرمانا من الحقوق المدنية، ونصف مليون فرنك غرامة مالية⁽⁵⁾، بالإضافة إلى تعرض المساجين إلى المعاملة السيئة على غرار المحكومين في الحق العام فما كان منهم إلا أن قابلوا تلك المعاملة بالإضراب عن الطعام وهو ما دفع بالمحامين إلى التدخل والتنديد بالمعاملة اللاإنسانية للمساجين السياسيين⁽⁶⁾.

أثناء مجريات المحاكمة تفوه المحامي هنري دوزون (Henry Douzon) الذي سبق له أن رافع عن الوطنيين الملتغاشيين أمام القضاء بقوله: "مهما كانت الساعة التي أشرقت فيها

(1) Abdelkader ouagouag ,op.cit p 68

(2) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 316

أنظر: الملحق رقم 19، ص 277

Abderrahmane kiouane , moments des mouvements national, éditions Dahlab , Alger , 1999, p 165

(3) M'hamed Yousfi, op.cit, p 72

(4) Abdelkader ouagouag op.cit, p 66

(5) Ben Yousef Ben Khedda, op, cit, p 153.

(6) Abdelkader ouagouag, op, cit, p 67.

الشمس ومهما كان الاسم الذي ذكر على ورق دساتير المستعمرات القديمة (أقاليم ما وراء البحار أو عمالات) فالملفات القضائية في المسائل السياسية كانت دوماً خطوط مشتركة... فالمؤامرة الحقيقية هي مؤامرة الامبرياليين ضد الشعوب الحرة ومؤامرة الاستعماريين ضد اللجان الذين يريدون العيش كرجال، ومؤامرة الذين يخافون من حرية الآخرين" (1).

ب. محاكمة وهران:

جرت محاكمة المعتقلين في 24 مارس 1951 حسب ما ورد في جريدة الجزائر الحرة⁽²⁾ بينما يذكر المحامي عبد القادر وقواق⁽³⁾ تاريخ 06 ماي 1951 بنفس التهم التي وجهت لزملائهم في المحاكم الأخرى وهي: الانتماء لمنظمة شبه عسكرية، والمساس بالأمن الخارجي للدولة، ودامت المحاكمة لعدة أيام، امتثل فيها أمام القضاء 47 معتقلاً منهم: حمو بوتليليس، معمر أيت الزاوش، بحري ميسوم، الحاج بن علاء، السعيد ابراهيم، وضاح بن عودة... وجاء في منطوق الحكم في حق المعتقلين الثوريين السبع والأربعين أن الهدف من تأسيس المنظمة الخاصة وفقاً لما صرحوا به لمصالح الأمن الاستعماري هو الإعداد للثورة من أجل الاستقلال، وتدريب المناضلين على استعمال الأسلحة لطردهم الفرنسيين من الجزائر، وتكوين مجموعات سرية موجهة لتحرير الجزائر، تكوين الجيش السري لتحرير الجزائر، الحصول على الاستقلال التام للجزائر ضد القمع الفرنسي⁽⁴⁾، وعليه فقد قضت المحكمة في حق الجميع بـ 122 سنة حبساً نافذاً و 139 سنة منفاً للإقامة و 135 سنة حرماناً من الحقوق المدنية، وصدر أقصى حكم على حمو بوتليليس بـ 6 سنوات حبس نافذاً و 10 سنوات نفي و 10 سنوات أخرى حرماناً من الحقوق المدنية⁽⁵⁾.

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 203.

(2) L'Algérie Libre N° 24, du 24 mars 1951, p 02, Retro News

(3) Abdelkader ouagouag op.cit p 151.

(4) Abdelkader ouagouag op.cit p 140, 15

(5) Ibid. p 153

ج. محاكمة عنابة:

شرعت محكمة عنابة يوم 30 جوان 1951 في محاكمة 121 معتقل منهم قادة ومناضلين في المنظمة الخاصة بناحية الشرق الجزائري، ومنهم قادة ومناضلون سياسيون في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في قسامات كل من تبسة، عنابة، سكيكدة، قسنطينة، قالمة، سوق أهراس، بسكرة، وقبل محاكمتهم زارهم الأستاذ كيوان وقدم لهم تعليمات من قيادة الحزب تقضي بإنكار ما اعترفوا به في مخافر الشرطة، وإدانة أساليب التعذيب المفروضة في الجزائر، فالتزموا بها حرفياً وتراجع أغلب المعتقلين أثناء المحاكمة عن الاعترافات التي انتزعت منهم من قبل المحققين امتثالاً لأوامر قيادة الحزب، ونددوا أمام القضاة بالتعذيب الذي تعرضوا له على أيدي مصالح الأمن⁽¹⁾، وعبروا عن اعتزازهم بجزائريتهم⁽²⁾.

وقد حكمت المحكمة على نصف المعتقلين بالسجن النافذ لمدة تراوحت بين 3 إلى 10 سنوات، ومنعهم من الإقامة في بلدياتهم وحرمانهم من الحقوق المدنية لمدة تراوحت بين 6 و10 سنوات زيادة عن الغرامات المالية وحكمت غيابياً على كل من محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي وديدوش مراد وزيجود يوسف⁽³⁾ بـ 10 سنوات سجناً، و10 سنوات نفيًا. ومثلهن حرماناً من الحقوق المدنية، و10 ملايين غرامات مالية⁽⁴⁾، أما بقية المعتقلين فحكمت عليهم بـ 10 أشهر وعامين حبس نافذة، وغرامات مالية متفاوتة القيمة ومنعاً من الإقامة وحرماناً من الحقوق المدنية لا يقل عن خمس سنوات في حين أخلت سبيل 13 منهم، وبرأتهم من تهمة المساس بأمن الدولة ولكن ثبتت عليهم تهمة حيازة الأسلحة والذخيرة

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 183.

(2) Amar Bentoumi, la défense des patriotes, éditions, HOUMA, Alger, 2007, p 55.

(3) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 185

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 317

، ورفض المحامون الأحكام القاسية التي صدرت عن قضاء عنابة وطالبوا بالاستئناف أمام محكمة الجزائر، وحصلوا على أحكام مخفضة لبعض من المعتقلين⁽¹⁾.

يذكر عبد الرحمن بن العقون "بأن المحامين البارزين الذين عينهم فرع الدفاع عن ضحايا القمع بفرنسا وأوفدتهم إلى الجزائر العاصمة للدفاع عن المعتقلين قد بينوا أن المؤامرة جريمة دبرتها الشرطة، إذ أنها تعلم بوجود المنظمة الخاصة منذ 1947 ولم تظهرها إلا سنة 1950، ورفضت أن تذكر سبب هذا التأخر"⁽²⁾.

وقد تمكن بعض المعتقلين من الفرار من سجن عنابة قبل إحالتهم على القضاء بـ شهرين من بينهم زيغود يوسف وعمار بن عودة الذين اختبأ في مكتب قاضي التحقيق بعد عملية الهروب من السجن، وأضرما النار في المكتب لإتلاف ملفات المعتقلين الثوريين⁽³⁾.

د. محاكمة البليدة:

حظيت جلسات محاكمة البليدة الخاصة بمعتقلي المنظمة الخاصة باهتمام كبير من الصحافة الفرنسية ومن بعض المؤرخين الفرنسيين لكونها تحولت من محاكمة المعتقلين الثوريين إلى محاكمة التعذيب وظلم النظام الاستعماري وقد عرفت بقضية الـ 56 ، ففي البداية بلغ عدد المحبوسين 120 محبوسا من مناضلي الشلف، والظهرة، والтитيري والجزائر الوسطى ومنطقة القبائل وبعد التحقيق معهم، أبقى على 56 مناضلا وأطلق سراح البقية⁽⁴⁾.

(1) لمزيد من المعلومات انظر: جريدة المنار، الحكم على المعتقلين السياسيين ، العدد 08 ، السنة الأولى ، 31 أوت 1951، ص 2.

(2) عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 131

(3) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 186

M'hamed Yousfi, le complot, Algérie (1950 - 1954) édition, entreprise National du livre (E.N.A.L), Alger, 1986, p 91

(4) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 203

بدأت محاكمة 56 مناضلا يوم 22 نوفمبر 1951⁽¹⁾ من ضمنهم أعضاء هيئة الأركان ، وخصها الحزب بإشهار واسع من خلال جريدة الجزائر الحرة، وحضر المحاكمة شخصيات فرنسية بارزة معروفة بأفكارها الحرة كشهود أمثال الأستاذ اندري ماندوز (Mandouze) أستاذ الأدب بجامعة الجزائر وكلود بوردي (Claud Bourdet) ومارسيل دوفريش (Marcel Difriche) قيادي في الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T)⁽²⁾.

والذين لم يتمكنوا من الحضور للإدلاء بشهادتهم أرسلوا برقيات تضامن مع المساجين (الموقوفون) منهم الكاتب ألبير كامي (Albert Camus) وجون مري دومنيك (Jean-marie Domenach) مدير الجريدة الكاثوليكية الضمير (L'esprit)⁽³⁾، كما وردت على المحكمة برقيات تضامن من شخصيات عربية بارزة مثل عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي وحسين الهضيبي مرشد الإخوان المسلمين والعميد صلاح حرب رئيس جمعية الشبيبة المسلمة⁽⁴⁾، ووجهت المحكمة ثلاثة تهم أساسية للمعتقلين هي: إنشاء جمعية أشرار، والمساس بالأمن الخارجي للدولة، وحياسة غير مشروعة لأسلحة و ذخيرة حربية⁽⁵⁾. اعتمد الدفاع نفس الاستراتيجية التي عمل بها زملاؤهم في المحاكم الأخرى التي تقوم على التنديد بالوسائل البوليسية، وممارسة التعذيب وقمع حرية الرأي، وندد المحامون أيضا بالتعذيب الذي تعرض له موكلوهم على أيدي الشرطة الاستعمارية، والانتهاكات التي شابته إجراءات المحاكمة⁽⁶⁾.

(1) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 158، يشير بن خدة الى تاريخ 22 سبتمبر 1951، ويؤكد وقواق على تاريخ 22 نوفمبر 1951.

(2) المصدر نفسه، ص 160.

(3) يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص، 239. Abdelkader ouagouag, op.cit p 65.

(4) L'Algérie libre N° 38, 8 novembre 1951, Retro News, M'hamed Yousfi op.cit. P 81, 82

(5) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 204

(6) المصدر نفسه، ص 204

بعد مرور أربعة أشهر من ذلك التاريخ (نوفمبر 1952) أصدرت محكمة البلدية بتاريخ 1952/03/11 في حق المعتقلين عقوبات بين ثلاثة وسبع سنوات سجنًا مع دفع غرامة قدرها ثلاثون مليون فرنك⁽¹⁾، وحكم على النائب محمد خيضر حكما غيابيا بثماني سنوات سجنًا، وأيت أحمد الحسين بسبع سنوات، ومحمد بوضياف وأحمد أوعراب بست سنوات، ومحمد يوسف وأحمد محساس خمس سنوات يضاف إلى هذه الأحكام غرامات مالية وسنوات عديدة من حظر الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية⁽²⁾، كما صدرت في حق باقي المعتقلين أحكام أقل قسوة، في حين أطلق سراح بعضهم وقضت المحكمة بحجز الأجهزة، والأسلحة، والذخيرة، والمستندات التي عثرت عليها الشرطة خلال المدهامات⁽³⁾.

أحاطت السلطات الاستعمارية المحاكمات القاسية بالسرية التامة، وضربت الأطواق الأمنية حول المحاكم إلا أن هذا لم يمنع المواطنين وأهالي المحبوسين من التجمهر أمام المحاكم، هاتفين بالشعارات الوطنية "فداء الجزائر" لمفدي زكريا⁽⁴⁾. بحيث تحولت هذه التجمعات إلى مظاهرات حاشدة، فضحت وعرت النظام الاستعماري وأساليبه اللإنسانية (الوحشية) التي لم تحترم أبسط الحقوق التي نص عليها الميثاق العالي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من شهر ديسمبر 1948، واللوائح التي توصي دول الأعضاء ومنها فرنسا بالعمل على تحقيق الحقوق الأساسية للإنسان ومنها حقه في الحرية والاستقلال⁽⁵⁾.

وكنتيجة لما سبق فإن اكتشاف المنظمة كان ضربة موجعة لأولئك الذين كان لهم طموح جارف في إعلان الكفاح المسلح كنهاية طبيعية لتلك المنجزات والتبريرات المتواصلة والشاقة عبر كامل القطر الوطني غير أن تقاعس الحزب وتراجعه أحيانا عن دعم التنظيم السري انتهى بخيبة أمل جسدتها عمليات التوقيف والتعذيب والقتل والتشريد التي طالت

(1) المصدر نفسه ، ص 165

(2) يوسف بن خدة، المصدر السابق ، ص 240، 241. Abdelkader ouagouag, op.cit p 66.

(3) يوسف بن خدة، المصدر السابق ، ص 241، عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 34

(4) M'hamed Yousfi op.cit. P 84

(5) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 125

المناضلين واكتشاف مخابئ الأسلحة في الكثير من الجهات مما كان له الأثر السلبي على مسيرة النضال والكفاح المسلح إلا أن بقاء التنظيم في بعض الأماكن التي لم تصلها يد البوليس الفرنسي، يعمل في الخفاء وبخطة حثيثة لتحقيق الهدف المنشود وإعلان الثورة المسلحة في غرة نوفمبر 1954.

الفصل الخامس

تطور المنظمة الخاصة بعد حلها 1951م

1. مؤتمر أبريل 1953م وتأزم الوضع السياسي
2. تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)
3. اجتماع الإثنين والعشرين والتحضير للثورة المسلحة

1. مؤتمر أبريل 1953م وتأزم الوضع السياسي:

إن اكتشاف المنظمة الخاصة (L'OS) في ربيع 1950 فيما يعرف بحادثة تبسة أين أفشى أحد أعضاء الحركة السياسية، أسرار المنظمة الخاصة لمصالح الشرطة والتي سارعت الى توقيف أعضاء التنظيم شبه العسكري بتبسة وحجز بعض المخزونات من أدوية ومعدات عسكرية عثر عليها بحوزة فرع التنظيم⁽¹⁾ (المنظمة الخاصة) الأمر الذي أطلق العنان للشرطة الاستعمارية لشن حملات توقيف واعتقال واسعة على مستوى التراب الوطني بقيادة أندري كوست « Andre Coste » الرئيس العام لشرطة الاستعلامات العامة. (P.R.G) إذ مست حملة الاعتقالات هذه عددا كبيرا من أعضاء المنظمة الخاصة من أبسط عضو فيها إلى أكبر مسؤول وبذلك يكون كوست Coste قد حقق في نظره نجاحا كبيرا، حيث أصبح من أعضاء التنظيم شبه العسكري، من هو متواجد في السجون، ومن هو في حالة فرار على مستوى الجبال (بالأوراس - والقبائل)⁽²⁾، ومنهم من يعيش متخفيا داخل المدن بعيدا عن أعين السلطة الاستعمارية بجميع أجهزتها، وأمام هذا الوضع طلبت قيادة الأركان من الحزب البحث عن حل لهذه المعضلة التي تكاد تأتي على سنوات طويلة من النضال، والتحضير الجاد للمرور إلى العمل المسلح، وكان جواب الحزب الانتظار والتريث ودراسة الوضع⁽³⁾ وراح رئيسه - مصالي- يراهن على مواصلة العمل في اطار الشرعية والتخلي عن مديده إلى أعضاء المنظمة المسجونين والمشردين الذين هم في حاجة ماسة إلى مساندة الحزب بغرض التخلص من متابعة و ملاحقة الأجهزة الأمنية.

(1) Yves courrière, la guerre d'Algérie les fils de la toussaint, T1 librairie, fayard, paris, 1986P86

(2) m. cornevin, histoire de l'Afrique contemporaine de la deuxième guerre mondiale à nos jours. bibliothèque payat , paris , 1978 p 137

(3) Yves courrière op.cit. p 87

حاول إطارات المنظمة الخاصة (L'OS) الذين نجوا من الاعتقال، أن يقنعوا قيادة الحزب بضرورة إعادة هيكلة المنظمة وتدعيم صفوفها لكن محاولتهم باءت بالفشل بعدما صدر قرار يقضى بحل المنظمة الخاصة نهائياً⁽¹⁾، حيث يذكر محمد العربي الزبيري بأن التراجع عن مبدأ الاستقلال أدى الى زرع الشك في نفوس مناضلي حزب الشعب الذين استسلم معظمهم الى اليأس خاصة بعد تفكك المنظمة الخاصة (L'OS) وابعاد إطاراتها عن المناصب الحساسة داخل الحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) (MTLD) مما تسبب في حدوث أزمة لم تبق حبيسة القيادة بل امتدت الى القواعد النضالية⁽²⁾.

لقد تبنت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سياسة الاعتقالات التي طالت أعضاء المنظمة الخاصة (L'OS) وتخلت عن المساجين الذين فرضت عليهم أسوأ العقوبات والأدهى والأمر هو تفكير إدارة الحزب في حل المنظمة وقطع علاقتها بالثورة المسلحة نهائياً والتشبث بحرية الأشخاص لا بحرية الوطن⁽³⁾.

وفي شهري أوت وسبتمبر من عام 1953 ظهرت أحداث جديدة على الساحة الدولية تتعلق بكفاح الشعبين التونسي والمغربي، وإقدام السلطات الاستعمارية الفرنسية على نفي سلطان المغرب محمد الخامس، وفي ذكرى استقلال فرنسا 14 جويلية أطلقت الشرطة الفرنسية النار ظلماً وعدواناً على متظاهرين جزائريين في شوارع باريس مخلفة ستة قتلى شباب لا ذنب لهم سوى تعلقهم بالحرية ورغبتهم في تحقيقها فوق الأرض الجزائرية⁽⁴⁾، وبمناسبة هذه الأحداث بعث مصالي بتقرير إلى اللجنة المركزية يقول فيه: "بالنسبة لأحداث 14 جويلية بفرنسا ونفي محمد الخامس في 20 أوت 1953 لم يتخذ الحزب أي موقف لأنه

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، ص 80

(1) Yves courrière op.cit. p 87

(2) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، ص 81.

(3) محمد يوسف، المصدر السابق، ص 168.

(4) محمود بوزوزو، مأساة الحرية في بلاد الحرية - البوليس الفرنسي في باريس يطلق الرصاص على الجزائريين في عيد الحرية - جريدة المنار، عدد 46، السنة الثالثة، 24 جويلية 1953، ص 01.

في حالة التسوس، أما بالنسبة لإعادة تشكيل المنظمة الخاصة (L'OS) فقد تشكلت لجنة وهي الوسيلة الفضلى لدفن المشكل...⁽¹⁾.

لم يكن مصالي واضحا في موقفه تجاه المنظمة الخاصة، هل دفن المشكل يعني التخلص من المنظمة الخاصة أو إيجاد حل نهائي يرضي الجميع؟ يبدو أن مصالي مُصر على مواصلة العمل في إطار الشرعية غير مبالٍ بما يخطط له أعضاء المنظمة الخاصة الذين تبنا الثورة المسلحة للحصول على الاستقلال ووقفوا ضد سياسة الإصلاح والبيروقراطية وأعلنوا القطيعة مع الشرعية الانتخابية كوسيلة لاسترجاع السيادة الوطنية⁽²⁾.

وبخصوص إعادة تشكيل المنظمة الخاصة المنحلة وبعث الروح فيها من جديد هيكله ونشاطا، والشروع في التحضير للعمل المسلح، بادرت اللجنة المركزية في مؤتمرها الثاني سنة 1953 بتعيين لجنة المنظمة الخاصة عن طريق الاقتراع السري حيث تعين على كل عضو في اللجنة المركزية أن يسجل خمسة أسماء في بطاقة تقدم إلى الأمين العام نفسه، وبعد الشروع في عملية الفرز أظهرت النتيجة أن الأسماء التي حصلت على أكثر الأصوات هي: مصالي الحاج، لحول، بن خدة، بن بوالعبد، دخلي بشير وتم تكليف لحول بربط الصلة بأعضاء المنظمة القدامى، فتنقل إلى باريس وألتقى⁽³⁾ ببوضياف وديدوش وطلب منهما العودة إلى أرض الوطن لتولي مقاليد المنظمة الخاصة (L'OS)، وفي هذا الشأن يقول بلعيد عبد السلام أحد أعضاء اللجنة المركزية أن تشكيل اللجنة الخماسية لدراسة مسألة المنظمة الخاصة (L'OS) وعرضها على اللجنة المركزية في دورتها المقبلة التي ستعقد في سبتمبر 1953، جعلتنا نظن أن الأزمة قد انطفأت، لكن يبدو أنها انفجرت من جديد⁽⁴⁾.

(1) Mahfoud bennoun, AliEl-Kenz . Op.cit. p 50

(2) Nasser Eddine Ghazali, opposition explicite et collaboration implicite le mouvement national Algérien (MNA) de Mesali Hadj, revue Algérienne des sciences, juridiques, économiques et politiques, Vol IX, N 4, Alger, décembre 1972, p 1019.

(3) Ben Youcef benkheda, op, cit., p 219

(4) Mahfoud bennoune, ali ELkenz, le hazard et l'histoire, entretiens avec belaid Abdessalam, T 1, éditions, ENAG 1990, p 50

وفي هذا السياق يقول بن خدة : "بعد أن أنهت اللجنة المركزية أشغالها تنقلت إلى مدينة نيور (NIORT) وأطلعت مصالي على تشكيلة لجنة المنظمة الخاصة، وكذا التقارير التي سيتم عرضها على اللجنة المركزية، إلا أن مصالي كان يرى ضرورة تأجيل انعقاد اللجنة المركزية إلى تاريخ لاحق، وطلب حضور مولاي مبراح⁽¹⁾ ، ولهذا السبب تم تأخير انعقاد اللجنة المركزية إلى الفترة الممتدة بين 12-16 سبتمبر من سنة 1953، ومن ثم حدثت القطيعة بين مصالي وبين خدة لتمتد تداعياتها إلى القيادة ومنها إلى اللجنة المركزية ، وكان ذلك إيذانا ببداية التصدع والانشقاق⁽²⁾، ولما بلغ الخلاف أوجّه بين اللجنة المركزية ومصالي عاد أعضاء المنظمة الخاصة الفارين واللاجئين في فرنسا إلى أرض الوطن وقرروا البقاء على حياد بعيدين عن التيارين المتصارعين⁽³⁾.

بعث مصالي إلى اللجنة المركزية بذاكرة عمل - قرأها مولاي مبراح - هاجم فيها قيادة الحزب والأمين العام بن خدة بشكل خاص، وأختتم الذاكرة بقوله : " لقد سحبت ثقتي من الأمين العام ، وأطلب منحي مطلق السلطات لتصحيح مسار الحزب " ، إلا أن اللجنة المركزية اعتبرت طلب مصالي يتعارض مع النصوص والقوانين الأساسية للحزب ويتنافى مع مبادئ الديمقراطية⁽⁴⁾.

(1) مولاي مبراح : ولد بدوار سرغين بقصر الشلالة سنة 1912، تخرج من المدرسة الثعالبية بالعاصمة سنة 1933، وقد عين وكيل عدل بالجلفة حيث انضم إلى شعبة جمعية العلماء وانخرط في حزب الشعب 1944- 1945 ، استطاع في وقت قصير أن يكسب ثقة رئيس الحزب فوقف إلى جانبه في أزمة سنة 1953 وعين بعد مؤتمر هورنو أمينا عاما للحركة المصالية (MNA) ، دخل إلى الجزائر غداة الاستقلال فسجنه بن بلة بعض الوقت وبعد الإفراج عنه رجع إلى مهنته الأصلية كوكيل شرعي بسلك العدالة ، توفي بالجزائر العاصمة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي.
انظر: محمد عباس، رواد الوطنية ، ص 336.

(2)ben Youcef benkheda, op.cit. p 220

(3) SERGE BROM BERGER, Les Rebelles Algériens, librairie Plon, paris, 1958, p 14.

(4)ben Youssef benkheda, op.cit p 220

يتساءل بلعيد عبد السلام⁽¹⁾ كيف تعطى كامل الصلاحيات لتقويم الحزب لرجل يقيم بأرض العدو (فرنسا) تحت رقابة أعين الشرطة الفرنسية ؟ إنه لا يمكننا أن نسحب ثقتنا من الأمين العام المنتخب حديثا وأن نتنازل عن كامل الصلاحيات والتي قد تتسبب في انهيار الحزب وزواله.⁽²⁾

رفضت اللجنة المركزية طلب مصالي الأمر الذي زاد في حدة القلق والتوتر بين المركزيين والمصاليين ، وفشلت مختلف الوساطات في رأب الصدع الذي ما فتئ أن يعصف بالحزب، وأصبح كل طرف متشبث برأيه ويرى الحق كل الحق إلى جانبه، وتوترت العلاقات بين أبناء الحزب الواحد وشلت الحياة السياسية، وعلى ضوء هذه الأحداث رأى مصالي الحاج أنه من الضرورة بمكان دراسة وضعية الحزب لمعالجة الانحراف الخطير الذي عرفته

(1) بلعيد عبد السلام: من مواليد 1928م ببلدية عين الكبيرة ولاية سطيف، يعد من المناضلين الأوائل في الحركة الوطنية وهو من أبرز الأعضاء المؤسسين لرابطة الطلاب المسلمين في شمال إفريقيا 1951-1953، كان عضوا مؤسسا لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين 1953م، التحق بصفوف الثورة سنة 1955م حيث أسس بمعية مجموعة من الطلبة المسلمين مولاي مرياح : ولد بدوار سرعين بقصر الشلالة سنة 1912، تخرج من المدرسة الثعالبية بالعاصمة سنة 1933، وقد عين وكيل عدل بالجلفة حيث انضم إلى شعبة جمعية العلماء وانخرط في حزب الشعب 1944-1945 ، استطاع في وقت قصير أن يكسب ثقة رئيس الحزب فوقف إلى جانبه في أزمة سنة 1953 وعين بعد مؤتمر هورنو أمينا عاما للحركة المصالية (MNA) ، دخل إلى الجزائر غداة الاستقلال فسجنه بن بلة بعض الوقت وبعد الإفراج عنه رجع إلى مهنته الأصلية كوكيل شرعي بسلك العدالة ، توفي بالجزائر العاصمة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي.
انظر: محمد عباس، رواد الوطنية ، ص 336.

(1)ben Youcef benkheda, op.cit. p 220

(1) SERGE BROM BERGER, op.cit, p 14.

(1)ben Youssef benkheda, op.cit p 220

(1) بلعيد عبد السلام: من مواليد 1928م ببلدية عين الكبيرة ولاية سطيف، يعد من المناضلين الأوائل في الحركة الوطنية وهو من أبرز الأعضاء المؤسسين لرابطة الطلاب المسلمين في شمال إفريقيا 1951-1953، كان عضوا مؤسسا لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين 1953م، التحق بصفوف الثورة سنة 1955م حيث أسس بمعية مجموعة من الطلبة المسلمين الجزائريين جويلية 1955م، ساهم في الإعلان عن إضراب طلبة جزائريين في 1956م، تولى العديد من المهام والمسؤوليات بعد الاستقلال آخرها كرئيس حكومة، توفي في 27 جوان 2020م بالجزائر العاصمة عن عمر ناهز 92 سنة. للمزيد من المعلومات أنظر: موسى لوصيف، عبد السلام بلعيد طالبا ومؤظرا لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 5، العدد 02، جامعة المسيلة، 2021، ص 762، 773.

(2)Mahfoud bennoun , Ali El-kenz .op.cit. p 50

وهو ما أدى إلى تطور الأمور بشكل مقلق، حيث بدأ النضال الوطني يتراجع باستمرار وهو ما يتعارض مع الخط السياسي والثوري للمنظمة السياسية والقضية الوطنية على المستوى الدولي أصبحت معزولة بالنسبة لقضايا دول شمال إفريقيا وهو ما يستدعي التصحيح الفوري والناجح.

انطلاقاً من هذه الوضعية السياسية دعا رئيس الحزب إلى عقد مؤتمر طارئ بمدينة هورنو (Horno) البلجيكية في غيابه اقتصر على أتباعه ومناصريه ، وبعد حضور المشاركين اقترح مولاي مرياح أن يكون المؤتمر تحت الرئاسة الشرفية لمصالي الحاج، وكل ضحايا القمع الاستعماري، وتحت رئاسة مكتب يتكون من رئيس وثلاثة نواب وأربعة كتاب ، وقد ألقى أحمد مزغنة خطاب الافتتاح ثم تقدم إلى المنصة مولاي مرياح وقرأ على الحاضرين رسالة الزعيم مصالي الحاج التي بعث بها إلى المؤتمر، و وقف الجميع دقيقة صمت على ست جزائريين قتلوا على يد الشرطة الفرنسية في ذكرى استقلال فرنسا يوم 14 جويلية 1953 بباريس، وقد امتدت جلسات المؤتمر ثلاثة أيام متتالية من 13 إلى 15 جويلية 1954م وأسفرت على عدد من القرارات تمثلت في (1):

- إدانة الانحراف السياسي.
 - العودة إلى المبادئ الثورية للحزب.
 - وضع الثقة المطلقة في مصالي الحاج.
 - حل اللجنة المركزية للحزب وطرده أعضائها.
- وفي المقابل عقد المركزيون مؤتمرهم بمدينة الجزائر بين 13 و 16 أوت من نفس السنة وخرجوا بالقرارات الآتية(2):
- رفض الاتهامات الموجهة لهم من طرف رئيس الحزب.

(1) Claude Collot et Jean Robert Henri, op, cit, p 333- 334 ,L'Algérie libre N0 121, 20 octobre 1954 , Retro News

(2) Slimane cheikh, op, cit, p 93, Mohamed Tegua, op, cit, p 93

- الحث على مواصلة الكفاح المسلح.
- التأكيد على قرارات المؤتمر الثاني 1953 وإدانة قرارات مؤتمر هورنو.
- تجريد مصالي من جميع الصلاحيات وعزله من رئاسة الحزب وإقصاء المصاليين، كما سعى حسين لحول إلى ضم اللجنة الثورية إلى صف المركزيين ضد مصالي غير أن محاولته باءت بالفشل⁽¹⁾.

في ظل هاته الظروف برز تيار ثالث تتبناه إطارات المنظمة الخاصة (L'OS) المتشبعين بالفكر الثوري، والذين هم في حالة فرار يعانون من ملاحقة الشرطة لهم بعد اكتشاف منظماتهم غير أنهم أبوا إلا أن يواصلوا نضالهم في سرية تامة ورفضوا الخنوع والإذعان لقرار الحزب القاضي بحل المنظمة الخاصة، كما انضم إلى هؤلاء المناضلون المقصيين من الحزب، والإطارات الرافضة للزعامة وحكم الفرد الواحد ولسياسة الانتخابات غير المجدية، وعليه رأت هذه الجماعة أن عملية إصلاح ذات البين بين التيارين المتصارعين (المركزيين والمصاليين) أصبحت أكثر من ضرورة لرأب الصدع الذي أصاب حزبهم، وإبعاد القاعدة النضالية عن الانشقاق والانقسام الحاصلين على مستوى القمة حفاظا على وحدة الحزب الذي أخذ على عاتقه مسؤولية إنشاء هيئة مستقلة محايدة⁽²⁾، وهو ما عبّر عنه ديدوش مراد مخاطبا صديقه زويير بوعجاج بقوله: "لقد ناضلنا مدة طويلة في صفوف حزب الشعب الجزائري (PPA) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) وتركه اليوم ينهار أمام أعيننا بسبب خصومة بين مصالي ولحول، لا بد من القيام بعمل ما يجب خلق قوة ثالثة...⁽³⁾". فكان تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

(1) SERGE BROM BERGER, op, cit, p 21.

(2) Ramdane Asselah, mémoires d'un militant de L'OS, Editions, Gala, cheraga, Algérie 2016, p 241- 242.

(3) Yves courrière, op.cit. p 98.

2. تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)

إن الحديث عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل يجرنا إلى التساؤل عن دواعي التأسيس والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أصحاب هذا المسعى، غير أن الظروف التي عاشها الحزب ، وكذا الواقع الأليم الذي يحياه أفراد المنظمة الخاصة (L'OS) كفيل بالبحث عن هيئة جديدة محايدة تعمل على حلحلة المشاكل المطروحة في إطار احترام وحدة الحزب واستمراريته.

أدرك بوضياف وزملاؤه بأن مصالي لايزال يتمسك بخيار الانتخابات و يبحث عن الأعدار لإبعاد العمل الثوري المسلح بحجة أن الوقت غير مناسب والإمكانات محدودة والشعب غير مستعد والوضع الخارجي غير ملائم، ومن هنا أقتنع قدامى المنظمة الخاصة (L'OS) بأن العوامل التي يتحجج بها مصالي وأتباعه لا يمكن أن تتوفر في وقت واحد⁽¹⁾ وعليه تقرر إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) يوم 23 مارس 1954 دون علم المركزيين و المصاليين ، إذ يؤكد ذلك بلعيد عبد السلام بقوله :

" لقد علمنا بميلاد اللجنة الثورية عند خروجنا من اجتماع اللجنة المركزية، وبضيف أنا شخصيا علمت في الشارع لما قرأت الخبر في منشور تدعو من خلاله الهيئة الجديدة إلى حشد المناضلين وعدم السير في فلك الفريقين المتنازعين على مستوى قيادة الحزب ، وأن الهدف من تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) هو المرور الى العمل المسلح⁽²⁾ ، مع الالتزام بالحياد الإيجابي جراء ما يجرى بين الفرقاء⁽³⁾، بينما يؤكد بوضياف مشاركة عضوين من اللجنة المركزية بقوله : " لدى عودتي إلى الجزائر وجدت بن بولعيد وعقدنا اجتماعا مع بيطاط وبن مهدي للتحضير للقائنا مع بشير دخلي الذي جاءنا مع مساعده رمضان بوشبوبة المدعو (سي موسى) والذي كان مراقباً في المنظمة ، وأفضى هذا

(1) Yves courrière, op.cit. p 22.

(2) Mahfoud Bennoune ,Ali El-kenz, op.cit. p 52

(3) Ahmed mahsas, op, cit, p 308

الاجتماع إلى إنشاء هيئة من شأنها أن تحافظ على الوحدة في الحزب ، فأنشأنا اللجنة الثورية للوحدة والعمل⁽¹⁾ (CRUA) "بمدرسة الرشاد بحي القصبة"⁽²⁾ ، وأصدرت بياناً يحدد أهدافها المتمثلة في وحدة الحزب من أجل مؤتمر حزبي يضمن الانسجام الداخلي وتزويد الحزب بقيادة ثورية ، ومطالبة المناضلين بعدم تبني الخلافات القائمة على مستوى القادة⁽³⁾.

إن التقارب بين قدامى المنظمة الخاصة وأعضاء في اللجنة المركزية يؤكد مدى رغبة بوضياف ورفاقه في المضي قدماً نحو لم شمل الفرقاء داخل الحزب، والحفاظ على وحدته غير أن التخوف كان بادياً على الجميع من أن يجر مصالي الحزب والبلاد إلى مغامرة غير محسوبة العواقب في الوقت الذي كانت فيه القاعدة تضغط لتسليمه مقاليد السلطة⁽⁴⁾.

قررت اللجنة المركزية تحت ضغط القاعدة النضالية، وتصميم مصالي على منحه كامل السلطات، التنازل عن صلاحياتها له وهنا يذكر محمد بوضياف بأن الإدارة المركزية عجزت عن مواجهة الضغط المصالي فعدلت عن موقفها في نهاية مارس 1954 ومنحت مصالي السلطات المطلقة، وأعتمدت له مبلغاً بخمسة ملايين من الفرنكات القديمة لتنظيم مؤتمر الحزب في ظرف ثلاثة أشهر⁽⁵⁾ ، وبخصوص اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) يقول بوضياف : " فإن المصاليين غير راضين عن هذه اللجنة التي ما كانوا يتوقعون حدوثها⁽⁶⁾، وبمجرد أن حاز مصالي على كامل السلطات، حتى سارع أنصاره إلى ممارسة العنف ضد أعضاء المنظمة الخاصة (L'OS) وأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل⁽⁷⁾ (CRUA) ، وفي هذا الشأن يذكر أحمد محساس أحد أعضاء المنظمة الخاصة بأن

(1) Slimane cheikh, l'Algérie en armes, op 4, Alger, 1981, p 87

(1) عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 453.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 61.

(3) محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، ط 2، الجزائر، 2011، ص 52

(4) Mahfoud bennoun, Ali El-Kenz , op. cit, 51

(5) عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 453

(6) عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 454

(7) Mohamed Tegui, l'Algérie en guerre, op, cit, p 91.

المصاليين قد أستغلوا الوضع في الجزائر وقاوموا المركزيين وأعضاء اللجنة الثورية، وكان من نتائج ذلك أن اعتدوا على السيد بوضياف رئيس اللجنة اعتداءً كاد أن يؤدي بحياته⁽¹⁾، وقد ردت اللجنة الثورية على الاعتداء بتنظيم هجوم أستهدف مقرات الحزب التي يشرف عليها أنصار مصالي وتسبب بجروح في صفوف الطرفين⁽²⁾ ويؤكد ذلك بوضياف بقوله : "مهما كان السبب في الهجوم الذي تعرضت له أنا وبيطاط، هذا الهجوم الذي يعبر عن أساليب المصاليين إذ ذاك ... وكان رد فعلنا في ثمان وأربعون ساعة ، حيث هاجمنا مقر الحزب الذي كان تحت إشراف المصاليين"⁽³⁾.

إن خلفية الصراع بين بوضياف والمصاليين حسب أحمد محساس يعود الى الحقن الذي يكنه بوضياف للمصاليين لسوء معاملتهم له يوم كان متواجدا بفرنسا كمسؤول بالفيدرالية هناك، وهو ما يؤكد انغماس اللجنة الثورية في الصراع وتبنيها وجهة نظر المركزيين⁽⁴⁾ ، وقد ذكر حسين لحول أن ولادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل كانت بمشاركة اللجنة المركزية وبتزكية منها وكان الأعضاء الأساسيون فيها، بوضياف وديدوش من المحايدين وبشير داخلي وسيد علي عبد الحميد من المركزيين⁽⁵⁾ ، ومن أبرز المساعدين لها بن خدة ولحول الذي ظل على صلة وثيقة باللجنة الثورية من خلال الإشراف على صحيفة الوطني "patriote" التي صدر منها ستة أعداد فقط، وكان لحول يكتب افتتاحيتها، وهي صحيفة إعلامية سياسية تدافع وتتبنى مواقفًا حيادية وتقوم بتوعية المناضلين وشرح خطورة الوضع السائد آنذاك⁽⁶⁾.

(1) Ahmed mahsas, op, cit, p 309.

(2)Mahfoud bennoune, ali El-kenz op cit. p 54.

(3) عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 454.

(4)Ahmed mahsas. op.cit. p 307.

(5) شهادة حسين لحول، أنظر : محمد عباس، رواد الوطنية، ص 73.

(6)عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 454.

انطلاقاً من العلاقة التشاركية بين أعضاء اللجنة الثورية والمركزيين، يمكن القول أن التخوفات التي أعلنتها المصاليون فور الإعلان عن ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) أنها من صنع المركزيين وتحت إشراف اللجنة المركزية، كانت في محلها إلى حد ما ، خاصة عندما اعتبروها مناورة من خصومهم المركزيين، وحتى بوضياف نفسه يقر بأنه في سياق تلك المرحلة من الخلاف بين الطرفين المتخاصمين من قيادة الحزب كانت اللجنة الثورية أقرب إلى المركزيين، وكان من الصعب عليه وعلى رفاقه إبعاد هذه الشبهة دون الكشف عن حقيقة هذا التقارب في وقته، والذي يعتبر عملاً تكتيكياً يهدف إلى كسب المركزيين ولو مؤقتاً لتدعيم اللجنة الثورية مالياً ومادياً، خدمة لتحسين مشروعها⁽¹⁾.

أصبح تواجد أعضاء من اللجنة المركزية في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عاملاً لتكريس الفرقة و الانشقاق ، وعليه أصبح من أولويات أعضاء المنظمة الخاصة الابتعاد عن المركزيين المشاركين في تأسيس اللجنة الثورية (رمضان بوشبوية ، بشير دخلي) و أنهم أحرار في تصرفاتهم⁽²⁾، وقرروا المضي في التحضير للثورة المسلحة بعيداً عن الجميع مركزيين ومصاليين، اعتماداً على أبناء المنظمة الخاصة حيث وجهت الدعوة إلى قادتها لتدارس المسألة ومناقشة السبل الكفيلة بالخروج من المأزق، فكان اجتماع الاثنين والعشرين⁽³⁾ في 17 جوان 1954⁽⁴⁾، الذي أنهى عملياً مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي فشلت في تحقيق وحدة الحزب⁽⁵⁾.

(1) محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012، ص 142

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 363

(3) Mahfoud kaddache, Djilali sari, l'Algérie dans l'histoire T 5. OP 4 Alger, 1989, p 153

(4) إبراهيم العسكري ، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية ،دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1992، ص 88

(5) محمد عباس اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دارهومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص 43

3. اجتماع الاثني عشرين والتحضير للثورة المسلحة:

يعتبر اجتماع الاثني عشرين والعشرين الذي انعقد بحي كلو سالمبي (المدنية حالياً) بالجزائر العاصمة بتاريخ جوان 1954 من أهم المحطات التاريخية في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر لأن فيه اتخذ قرار تفجير الثورة المسلحة، كما تتضح أهميته أكثر في تحقيق أهدافه رغم الظروف الداخلية والخارجية المحيطة به والمتمثلة في التطورات التي شهدتها تونس والمغرب، وجنوح حكومة الاحتلال إلى منحهما الاستقلال الداخلي، في الوقت الذي يئس فيه الثوريون على المستوى الداخلي من الوضع الذي آل إليه الحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) من جراء الانقسام والصراع بين أجنحة القيادة، مركزيين ومصاليين، وعجز الحيايين على رأب الصدع بين الخصمين، كان لا بد من البحث عن حل لاجتياز الواقع المرير الذي تعيشه القيادة والقاعدة النضالية على حد سواء، فجرت اتصالات بين العناصر الثورية، أعضاء المنظمة الخاصة، وتوجت بعقد اجتماع عرف تاريخياً باجتماع الاثني عشرين والعشرين.

متى انعقد هذا الاجتماع ؟ وماهي العناصر التي شاركت فيه ؟ وماهي القرارات التي خرج بها ؟.

لقد يئس الثوريون تماماً من المركزيين والمصاليين، فدعوا قداماء المنظمة الخاصة (L'OS) عبر الوطن الى الالتقاء والتشاور، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل مباشرة العمل المسلح⁽¹⁾ ، فكان اجتماع الاثني عشرين والعشرين بمنزل الياس دريش بالعاصمة ، واختلف حول اليوم والشهر الذي جرى به الاجتماع ، فجل الكتابات تتفق على المدة التي استغرقها الاجتماع وعلى المكان و السنة التي انعقد فيها غير أنها تختلف في اليوم والشهر .

يرى البعض أنه انعقد في شهر جويلية من عام 1954 ومن هؤلاء الطاهر سعيداني الذي جاء في مذكراته قوله : "... وفي شهر جويلية 1954 التقى الأعضاء في فيلا دريش"

(1) محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ص 63.

Slimane cheikh, l'Algérie en armes, o.p.4, Alger, 1981. p 87.

(1) ، وهو ما يؤكد يحي بوعزيز بقوله : " أن انعقاد اجتماع الاثنين والعشرين كان يوم 25 جويلية 1954" (2) ، وقد ثبت هذا التاريخ في العيد من الكتابات الأجنبية، خاصة الفرنسية منها ، حيث ذكر الصحفي الفرنسي ايف كورييار (Yvescourrière) في كتابه أبناء نوفمبر (les fils de la Toussaint) أن الاجتماع جرى في الخامس والعشرين من شهر جويلية 1954(3).

بينما هناك من يرى بأن الاجتماع كان في شهر جوان 1954، ومنهم محمد بوضياف الذي أكد ذلك بقوله : " انعقد هذا الاجتماع الذي دخل التاريخ بعنوان اجتماع 22 في النصف الثاني من شهر جوان 1954 بمنزل المناضل الياس دريش بحي المدنية" (4) ، ويذكر محمد مشاطي أحد المدعويين بأن الاجتماع جرى في بيت الياس دريش بالمدنية، ويحدد عبد القادر العمودي وهو أحد المشاركين، أواخر شهر جوان 1954 تاريخا لهذا الحدث (5)، بينما اقتصر بن خدة على ذكر الشهر دون تحديد اليوم حيث جاء في قوله : " ففي شهر جوان 1954 وقع اجتماع 22 بحي المدنية ، وجميع الأعضاء المشاركين هم من قداماء المنظمة الخاصة (L'OS) " (6) .

من خلال ما تم عرضه من آراء وشهادات حول تاريخ إنعقاد اجتماع 22 التاريخي يتضح جليا أن شهر جوان هو التاريخ الأرجح، لأن أغلب الشهود عاصروا الحدث ومنهم من حضره بنفسه حتى وإن اختلف صانعو الحدث وغيرهم حول تحديد التاريخ، فإن ذلك على شيء فإنما يدل على سرية انعقاد الاجتماع تقاديا لأي طارئ قد يحصل.

(1) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 19.

(2) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 54 / 62، دار الأمة، ط1 ، الجزائر، 2004، ص 36.

(3) Yves courrière , op, cit, p 203.

(4) شهادة بوضياف في، محمد عباس، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 44

(6) شهادة عبد القادر العمودي، مجلة المصادر، العدد 4، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث من تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 28.

(6) Ben youcef ben khadda, op, cit, p 237.

التقى الأعضاء المدعوون للاجتماع بمنزل الياس دريش بمبادرة من بن بولعيد وبوضياف وديدوش وبيطاط وبن مهدي، لاستخلاص النتائج من تجربة المنظمة الخاصة وتبادل الآراء حول الأزمة والتحضير للثورة المسلحة⁽¹⁾ ، ومن بين المشاركين إلى جانب أصحاب المبادرة نذكر: زوبير بوعجاج، عثمان بلوزداد، محمد مزروقي، الياس دريش، بوجمعة سويداني، أحمد بوشعيب ممثلون عن منطقة العاصمة أو مناضلون لجأوا إليها ، وعبد الحفيظ بو الصوف، رمضان بن عبد المالك، ممثلان عن منطقة وهران، ومحمد مشاطي، عبد السلام حباشي، رشيد ملاح، السعيد بوعلي ممثلون عن قسنطينة ، ويوسف زيغود، بن عودة بن مصطفى، عبد الله بن طوبال ممثلين عن الشمال القسنطيني، وعبد القادر لعمودي ممثلا عن جنوب قسنطينة (الصحراء)، وباجي مختار عن ناحية سوق أهراس⁽²⁾ ، وكلهم مناضلون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، وأعضاء في المنظمة الخاصة (L'OS) ومن المتغيبين عن الاجتماع رغم توجيه الدعوة : محمد معيزة مسؤول دائرة سطيف وعبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية⁽³⁾ ، ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، وتناول الكلمة محمد بوضياف متأسفاً على غياب ممثلي منطقة القبائل الذين لا يزالون تحت سيطرة المصاليين، وبعض الرفقاء الذين يقبعون في السجون⁽⁴⁾.

واصل المجتمعون أشغالهم لساعات طويلة شرّحوا فيها أزمة الحزب والأسباب التي أدت إلى وقوعها والنتائج التي تمخضت عنها، ومدى تأثيرها على المسار الوحدوي للحزب، وكذا المنظمة الخاصة (L'OS) منذ تأسيسها 1947 إلى غاية اكتشافها وتفكيكها عام 1950 وتبعات القمع الذي طال أعضائها، والجهود المبذولة للإبقاء على التواصل بين إداراتها، كما تطرق الحاضرون إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل وعلاقتها بالمركزيين وكذا

(1) محمد حربي، المصدر السابق، ص 63

(2) عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 456، عيسى كشيدة ، المصدر السابق، ص 16.

(3) شهادة بوضياف، أنظر: محمد عباس، اغتيال حلم ، ص 44

(4) عيسى كشيدة ، المصدر السابق، ص 70

مناقشة الرأي العام الإقليمي المتعلق بالأحداث الجارية في تونس والمغرب ومعنويات الشعب الجزائري وآفاق الثورة المسلحة⁽¹⁾.

ضمّن بوضياف تقريره بقوله : " نحن قدماء المنظمة الخاصة يلزمنا اليوم أن نتشاور وأن نقرر المستقبل " ⁽²⁾ ، كما عرض بن بولعيد نتائج زيارته إلى زعيم الحزب التي توجت بالفشل في إقناعه بوجهة نظر قدماء المنظمة الخاصة⁽³⁾ ، وبعد المناقشات الساخنة برز اتجاهان أحدهما يمثله المناضلون الملاحقون من الشرطة الاستعمارية المتحمسون للعمل المسلح دون انتظار لتجاوز الأزمة المأساوية للحركة الثورية والسياسية معاً، والاتجاه الآخر وإن كان لا ينكر حتمية العمل المسلح، لكن يفضل التريث إلى أن يكون هناك استعداد تام لخوض المعركة⁽⁴⁾ ، ومن أبرز الأعضاء الذين يمثلون الاتجاه الأول نذكر محمد بوضياف الذي كان يرى أنه من الواجب توقع حرب طويلة ومن الضروري الاستمرار حتى النهاية، إلى جانب ديدوش مراد وسويداني بوجمعة اللذان استشهدا بالنموذج المثالي في الفيتنام ، أما العربي بن مهيدي فقد أكد على خلق وضعية جديدة تجبر جميع المناضلين على الاختيار بين الحرب أو السجن ، وبعد الأخذ والرد وتبادل الحجج حسم سويداني بوجمعة الأمر و الدموع في عينيه بكلمته المؤثرة التي ندد فيها بالمتريدين بقوله : هل نحن ثوريون ؟ نعم أم لا ؟ ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إن كنا مخلصين مع أنفسنا؟ ⁽⁵⁾ .

نجح سويداني بوجمعة في حمل الجميع على اتخاذ القرار بالمرور إلى العمل المسلح وإدانة الأزمة التي عاشها الحزب ، وتحميل مسؤوليتها إلى القادة الذين تسببوا فيها ، كما

(1) عيسى كشيدة ، المصدر السابق، ص 71 .

(2) شهادة محمد بوضياف ، أنظر : عبد الرحمان إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 457

(3) شهادة محمد بوضياف ، أنظر : محمد عباس، اغتيال حلم، ص 44

Mohamed teguia, op.cit. , p 92

(4) محمد جغابة ، بيان أول نوفمبر، دعوة الى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 118.

(5) Mahfoud kaddache djilali sari op.cit . p 124

أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 64

أكدت اللائحة التي تم التصويت عليها ضرورة السيطرة على جميع التبعات مع العمل على وقف الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية من الانهيار، واعتماد الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات والنزاعات الداخلية، والذي يتعين تعبئة جميع المناضلين لتجسيده على أرض الواقع⁽¹⁾.

قبل أن ترفع الجلسة أقر الحاضرون باقتراح واحد يتمثل في انتخاب المسؤول الوطني وليس تعيينه ، وأعرب الجميع عن ثقتهم في مصطفى بن بوالعيد ليقوم بفرز الأصوات و يبلغ من سيقع عليه الاختبار، و بعد الاقتراع السري شرع بن بوالعيد في فرز الأصوات، وأبلغ محمد بوضياف على انفراد بأن النتيجة كانت لصالحه⁽²⁾ ، ومن ثم بدأ بوضياف بإعتباره منسق وطني في تعيين لجنة مصغرة تتكون من خمسة أشخاص تتولى التحضير للثورة⁽³⁾ ، وقد ضمت كل من بوضياف، بن بوالعيد، ديدوش، بن مهدي، بيطاط ليلتحق بها فيما بعد كريم بلقاسم ليصبح العدد ستة (لجنة الستة)⁽⁴⁾ ، بالإضافة الى الوفد الخارجي المشكل من ثلاثة أشخاص (بن بلة ، آيت أحمد ، محمد خيضر)⁽⁵⁾ وأصبحت تعرف بلجنة التسعة.

وفي أول اجتماع لها بأعالي القصبه⁽⁶⁾ تناولت وضع نظام داخلي للجنة، ودراسة اللائحة المنبثقة عن اجتماع الاثنين والعشرين وكيفية تنفيذها، بعد المداولات قررت في نهاية الاجتماع، تجميع العناصر السابقة في المنظمة الخاصة والبدء في إدماجهم في الهياكل الجديدة، وتدريبهم عسكرياً اعتماداً على دفاتر المنظمة الخاصة بعد إعادة طبعها، مع إقامة

(1) Mahfoud kaddache, djilali sari, op.cit, p 125

(2) Renaud de rocherbrune, Benjamin stora, la guerre d'Algérie vue par les algériens des origines à labataille d'Alger, éditions Denoël, paris , 2011 , p 170

(3) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 من ثورة نوفمبر 1954، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1985، ص 249.

(4) أنظر: الملحق رقم 21، ص 282

(5) Charles Robert ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, ENAG, Reghaia, Algérie, 2013, p 511

(6) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية ، ص 243.

دورات تكوينية ، وإجراء تربصات تقنية لصنع القبائل⁽¹⁾ مع التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية تجنباً لمخاطر النزعة الفردية التي دمرت حركة وطنية عريقة مثل حزب الشعب⁽²⁾. وفي ذات الاجتماع تم توزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وغادر بوضياف إلى سويسرا في السابع من جويلية 1954 والتقى بأحمد بن بلة وأعلمه بقرارات الاثنين والعشرين، وأعطاه موافقته ووعده بانضمام أعضاء البعثة الآخرين، ودعم جمهورية مصر⁽³⁾.

بقيت منطقة القبائل غير ممثلة، ومن واجب لجنة الخمسة مضاعفة اتصالاتها بمسؤولي المنطقة لإقناعهم بضرورة الانضمام إلى مشروع الثورة المسلحة نظراً لأهمية المنطقة جغرافياً وسياسياً⁽⁴⁾ ، ويقول بوضياف: " لقد أوصينا بمضاعفة الاتصال بمسؤولي المنطقة لضمهم إلى الحركة " ، أما بخصوص عدم مشاركة ممثلي القبائل في اجتماع 22 يذكر يحي بوعزيز لم يحضر كريم و أوعمران غير أن بن بوالعيد تكلم بإسمهما وأبلغ الحضور بأنهما موافقان على كل ما سيقدره المجتمعون⁽⁵⁾ ، وهو ما يوحى بالحضور الضمني لهما، غير أن الأمر الذي حال دون المشاركة الفعلية لممثلي المنطقة يعود إلى سببين اثنين أولهما لكون معظم مناضلي منطقة القبائل تحت طائلة المطاردة البوليسية منذ اكتشاف المنظمة الخاصة (L'OS) وتفكيكها عام 1950م⁽⁶⁾، وأن كريم بلقاسم كان مبحوث عنه من طرف الشرطة الفرنسية منذ 1947م بحجة المساس بأمن الدولة⁽⁷⁾.

أما السبب الثاني هو أن التنظيم في منطقة القبائل كان مصاليا وأن وجود كريم وأوعمران إلى جانب مصالي لكونهما يريان فيه الشخص الذي سيعلن الكفاح المسلح⁽⁸⁾

(1) شهادة بوضياف، انظر: محمد عباس، ، اغتيال حلم، ص 47

(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 171.

(3) محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 144

(4) عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 52

(5) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، ص 36

(6) Yves courrière op.cit. p 114

(7) Ibid. p 73

(8) Renaud de roche brune , benjamin stora , op.cit. p 174

وعليه فقد تخوف أعضاء اللجنة من كل ذلك، ولم توجه الدعوة الى كريم بلقاسم وإعلامه بما تنوي القيادة الإقدام عليه حفاظا على سرية العملية⁽¹⁾، لأن الكثير من مناضلي المنطقة قد تم عزلهم من المنظمة الخاصة ومن الحركة على اثر المؤامرة البربرية.⁽²⁾

كان من واجب لجنة الخمسة التغلب بأي ثمن على تحفظ تردد مناضلي القبائل، فقد حضرت استبيان من ثلاثة أسئلة أساسية تُبيّن فيه بوضوح رأي الطرفين المتخاصمين، المصاليين والمركزيين، حول اندلاع الثورة ، فكانت الأسئلة كالتالي:⁽³⁾

- هل أنتم مؤيدون للعمل الثوري ؟ وإن كان لا ، فما هو السبب؟

- إذا كان الجواب بنعم ، فماهي المساهمة التي يمكن تقديمها؟

- وإذا قام غيركم بعمل ثوري فماذا يكون موقفكم؟

كلف كريم و أوعمران بتقديم الأسئلة إلى المصاليين، وكلف مع كريم للقيام بنفس العمل مع المركزيين، وكانت النتيجة أن رفض المصاليون المبادرة بإستخفاف ولم يحملوها على محمل الجد ، أما المركزيون فقد صرحوا بأنهم مع العمل المسلح ولكن ليس على الفور⁽⁴⁾ ومن ثم اقتنع كريم بإفلاس التيارين المتصارعين وأختار أن يقف إلى جانب الثوريين الحقيقيين، وتم إدماج كريم في اللجنة القيادية التي أصبحت تعرف بلجنة الستة⁽⁵⁾، لتتحول إلى لجنة التسعة، بعد أن أنظم إليها أعضاء البعثة الخارجية (بن بلة، آيت أحمد، خيضر)⁽⁶⁾ وإن كان انضمامهم سبق انضمام كريم بلقاسم، حسب ما وعد به بن بلة زميله بوضياف عندما التقى به في سويسرا يوم 07 جويلية 1954 وأطلعاه على قرارات الاثنين

(1) ben Youssef Benkheda. op. cit. p 238

(2) عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، المصدر السابق، ص 459

(3) Yves Courrière ,op.cit, p 172

(4) عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص 460

(5) محفوط قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 16

(6) Mohamed Teghia ,op.cit. p 94

(6) Charles robert Agram, , op, cit, p 511

والعشرين، وقد أشار الى ذلك المؤرخ الفرنسي بن يامين سطورا بقوله : " حصل بوضياف أحد قدماء المنظمة الخاصة على موافقة بن بلة بمدينة بارن السويسرية في شهر جويلية من عام 1954، ووعده بدعم ومساندة "البعثة الخارجية"، وضمن المساعدة المادية من جانب مصر وتونس والمغرب وفي نهاية فصل الصيف التحق كريم بالثوريين وانضم إلى لجنة الخمسة وأختار أو عمران مساعدا له" (1).

وفي سويسرا التقى محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، ومحمد خيضر وأحمد بن بلة والحسين لحول ومحمد يزيد، واتفقوا على إلتحاق أعضاء اللجنة المركزية السياسيين بالخارج لإعداد ملف الجزائر الذي سيقدم إلى دول العالم بغرض التدويل (2)، وحسب بوضياف فان اللقاء مع ممثلي اللجنة المركزية انتهى الى الاتفاق على عدم مجارة وقيم الحزب على درب الانشقاق مع حل اللجنة المركزية بطريقة خفية والتحاق أعضاء منها بالخارج فضلا عن وضع مبلغ من أموال الحزب تحت تصرف اللجنة لاستكمال العمل التحضيري (3).

وفي لقاء ثان بأحمد بن بلة حضرة بوضياف مرفوقا بديدوش ثم يجبالسلاح، وأكد بن بلة لمحدثيه أن المصريين مستعدون للمساعدة لكن بعد اندلاع الثورة، كما أتصل بوضياف ورفيقه بمسؤولين مغاربة وتونسيين ووعدا بتقديم الأسلحة.

أعلم بن بلة الجانب المصري الذي طالب بدلائل ملموسة على الثورة، وأرسل بن بوالعيد إلى طرابلس لاستلام شحنة الأسلحة التي وعد بها بن بلة (4)، كما تنقل بوضياف وبن مهدي إلى الريف المغربي الواقع تحت السيطرة الإسبانية للحصول على الأسلحة التي وعد

(1) شهادة أو عمران، أنظر :محمد عباس، ثوار عظام، ص 184 ، 185

(1) Renaud, Benjamin Stora, op.cit. Pp 174, 177

(2) يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 62.

(3) محمد عباس، اغتيال حلم ، ص 55

(4) محمد عباس، المرجع نفسه ، ص 54

بها المغاربة قصد تهريبها إلى داخل البلاد، وللأسف عادت البعثتان خائبتين ولم يبق أمام لجنة الستة إلا الاعتماد على أسلحتها الخاصة⁽¹⁾.

انكبت اللجنة في أول اجتماع لها بالجزائر الى جانب قضية التسليح على دراسة الغطاء السياسي للحركة ومحتواها الإيديولوجي، فمشكلة الغطاء السياسي طرحت نفسها بحدة لأن جل العناصر التي قررت الإعلان عن الثورة كانت تعمل في السرية التامة، ومن ثم لم تكن معروفة لدى القاعدة النضالية و لدى الرأي العام الوطني، وفي هذا الشأن يقول محمد بوضياف : " في البداية اتجهت أنظار المجموعة إلى الدكتور محمد لمين دباغين النائب السابق في البرلمان الفرنسي والشخصية الثانية في الحزب خلال الحرب العالمية الثانية، وفي هذا الصدد ذهب وفد شكل من بوضياف وبن بوالعيد وكريم إلى مدينة العلمة لطرح الأمر عليه، فطلب مهلة للتفكير متعهدا بالرد عليهم خلال 15 يوما وضرب لهم موعدا بالعاصمة، وتم اللقاء في ظروف سيئة وانتهى بجواب سلبي من الدكتور، بعد ذلك عرض الأمر على عدد من الشخصيات، منها عبد الحميد مهري والعربي دماغ العتروس ومولود قاسم ... ولم تكن المحاولة بأجدي من سابقتها⁽²⁾، بهذه التجربة تكون لجنة الستة قد رفضت أيديها من الشخصيات السياسية معتمدة على نفسها في تحضير ما يمكن تحضيره للإعلان عن الثورة وفضلت أن تختار قيادة جماعية تعمل بتناغم وبصفة براغماتية"⁽³⁾.

وبعد التحركات الكثيفة التي قامت بها لجنة الستة أو ما يعرف بلجنة الإعداد للثورة المسلحة على المستويين الداخلي والخارجي من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات منها اجتماع سبتمبر 1954م الذي تدارست فيه جملة من النقاط من بينها⁽⁴⁾:

- نتائج الاتصالات والتحركات بين الداخل والخارج.

(1) محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 146

(2) محمد عباس، اغتيال حلم ، ص 58

(3) عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة، ص 75

(4) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 173.

- التنظيم السياسي والعسكري.
 - السلاح وكيفية الحصول عليه.
 - الأموال الضرورية.
 - الاتصال بالأحزاب بغية التعرف على مواقفها بخصوص تفجير الثورة.
- وفي اجتماع 23 أكتوبر 1954م بالرايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقا) بالعاصمة قررت اللجنة تحديد تاريخ الثورة، والاتصال بأعضاء ومناضلي المنظمة الخاصة وإطلاعهم على ساعة انطلاق الثورة مع الإبقاء على التاريخ سرا، كما تم ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزنة منذ اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950م، وتعيين منسق وطني يقوم بالتنسيق بين المناطق المختلفة ، كما أسندت لنفس المنظمة عملية التواصل بين الداخل والخارج، وقد أسندت هذه المهمة إلى محمد بوضياف بينما يتولى الأعضاء الخمسة الباقون الإشراف المباشر على تفجير الثورة كل في منطقتة حسب التقسيم الآتي⁽¹⁾:

- منطقة الأوراس (المنطقة الأولى) يترأسها مصطفى بن بوالعيد.
- منطقة الشمال القسنطيني (المنطقة الثانية) يترأسها مراد ديدوش.
- منطقة القبائل (المنطقة الثالثة) يترأسها كريم بلقاسم.
- منطقة العاصمة والوسط (المنطقة الرابعة) يترأسها رابح بيطاط.
- منطقة وهران (المنطقة الخامسة) يترأسها محمد العربي بن مهيدي.
- أما المنطقة السادسة فقد تقرر تعيين قيادتها فيما بعد.

كما تم تعيين نائبا لكل مسؤول منطقة يساعده في مهامه الثورية ، حيث تم تعيين "بشير شبحاني" نائبا لمصطفى بن بوالعيد، و"زيغود يوسف" نائبا لديدوش مراد، و"عمر أوعمران" نائبا لكريم بلقاسم، و"سويداني بوجمعة" نائبا لرابح بيطاط، وعين "عبد الحفيظ بوالصوف" نائبا لبن مهيدي⁽²⁾ ، أما الثلاثة الآخرون الموجودون بالخارج (آيت أحمد

(1) محمد حربي، الثورة الجزائرية ، ص 23.

(2) Slimane chikh, L'Algérie en arnes ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981, p 91.

الحسين، أحمد بن بلة، محمد خيضر) فقد أسندت إليهم مهمة الدعاية للثورة في الخارج وتمويلها بالسلاح والذخيرة ، وكانت اللجنة على اتصال دائم معهم لإطلاعهم على آخر الترتيبات لإعلان الثورة، وفي هذا الإطار تنقل محمد بوضياف إلى القاهرة لتبليغ المناضلين ما توصلت إليه اللجنة من ترتيبات لتحديد تاريخ الثورة وساعة انطلاقها⁽¹⁾.

وفي هذا السياق تم إعداد منشور لتوزيعه في اليوم الذي تعلن فيه الثورة وتسمية المنظمة الثورية السياسية بجبهة التحرير الوطني (FLN) وجناحها العسكري بجيش التحرير الوطني (ALN) ، وتم الاتفاق على جعل أول نوفمبر 1954م بداية لتفجير الثورة على الساعة الصفر⁽²⁾، ودار النقاش بين الأعضاء الستة على هيكله الثورة وتنظيمها لكن في الأخير اتفقت الجماعة على الشروع في العمل المسلح في أسرع وقت ممكن وبالوسائل المتوفرة ثم يأتي بعد ذلك التنظيم والهيكل⁽³⁾، وبذلك التحق كل قائد من القادة الخمسة إلى المنطقة التي عين على رأسها للإشراف على انطلاق العمليات العسكرية في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م على أن تشمل العمليات كل أنحاء الوطن ،لأن الإعلان عن الثورة في جهة واحدة دون الأخرى يسهل على العدو إخمادها فور انطلاقها⁽⁴⁾.

وفي 27 أكتوبر من نفس السنة تنقل بوضياف إلى سويسرا لتبليغ بيان إعلان الثورة إلى الوفد الخارجي، غير أن الظروف لم تسمح له بالتنقل إلى القاهرة واكتفى بإرسال البيان عبر البريد السريع، وأذيع البيان في الوقت المحدد له⁽⁵⁾.

وهكذا بفضل الجدية التي تمت بها عملية الإعداد والتحضير للثورة، و السرية التامة التي أحاطت بتلك التحضيرات لم تكن الإدارة الفرنسية على علم بما تحضر وتخطط له لجنة الستة لذلك كان الفرنسيون وأعاونهم من المسلمين الجزائريين مطمئنين للأخبار التي تروج

(1) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 250.

(2) Mohamed Tegui, op, cit, p 95.

(3) Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et réalité (1954- 1962), ENAL, Alger, 1993, p 122.

(4) لخضر جودي بو الطمين، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 20.

(5) محمد عباس، ثوار عظماء، ص 67.

على أن الوضع هادئ وكل شيء على ما يرام إلى أن فاجأهم المجاهدون بالإعلان عن اندلاع الثورة المسلحة.

1.3. اندلاع الثورة أول نوفمبر 1954:

بعد أن اتفق أعضاء لجنة الستة على تفجير الثورة في التاريخ المحدد التحق كل قائد بمنطقته للإشراف على العمليات العسكرية معلنا بذلك على انطلاق الرصاص الأولى للثورة المسلحة في مناطق عدة من التراب الوطني بداية من منتصف ليلة أول نوفمبر 1954، وكان ذلك إيذانا ببداية العمل المسلح الذي قاد البلاد إلى الاستقلال⁽¹⁾.

قامت الأفواج الأولى من المجاهدين بسبعين عملية هجومية مست ثلاثون موقعا، وأغلب العمليات الناجحة كانت على مستوى منطقة القبائل والشمال القسنطيني، حيث خلفت عشرة ضحايا سبعة منهم في الأوراس النمامشة وإثان في القبائل وواحد في وهران⁽²⁾، مستعملين في ذلك أسلحة بسيطة بعضها مصنوعا محليا (قنابل، بنادق صيد) والبعض منها يعود للمنظمة الخاصة (LOS)، وهي أسلحة من بقايا الحرب العالمية الثانية خبأها المناضلون الناجون من مؤامرة 1950م⁽³⁾.

لقد استهدفت العمليات الهجومية الحراس والقياد، مراكز الدرك والثكنات العسكرية، والمنشآت القاعدية الاقتصادية الاستعمارية⁽⁴⁾، ولم تستثني كذلك المولدات الكهربائية لمصانع الغاز ومراكز الوقود ومراكز تخزين الفلين ومحطات القطار والسكة الحديدية والجسور وقطع أعمدة الكهرباء والهاتف⁽⁵⁾ بغرض عزل المناطق المستهدفة.

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 177.

(2) Gilbert meynier, op, cit, p 275.

(3) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، ص 89.

(4) محمد حربي، الثورة الجزائرية، ص 75.

(5) Gilbert meynier, op, cit, p 275.

وتلا صدور العمليات العسكرية بيانا من قيادة الثورة عرف ببيان أول نوفمبر، أذيع عبر أمواج إذاعة صوت العرب بالقاهرة⁽¹⁾ يدعو الشعب الجزائري إلى الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني لمواجهة المحتل بقوة السلاح لتحقيق الاستقلال ، وأوضح البيان في ذات الوقت أنه لا تفاوض مع المستعمر إلا على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني⁽²⁾.

ويمكن أن نتساءل: كيف كان موقف السلطات الاستعمارية، والأحزاب والهيئات الوطنية، من اندلاع الثورة ؟

2.3. ردود الأفعال الأولية على الثورة المسلحة:

أ. ردود فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية:

إن الإعلان عن اندلاع الثورة المسلحة وانطلاق الرصاص الأولى في مناطق متفرقة من الوطن ولا سيما في الأوراس كان بمثابة زلزال اهتز له كيان الدولة الاستعمارية وأصيب قادتها السياسيين منهم والعسكريين بالذهول والحيرة والفرع⁽³⁾، ظنا منهم ومن دولتهم بأن فرنسا ستبقى بالجزائر وإلى الأبد⁽⁴⁾.

حاولت السلطات الاستعمارية أن تتجاهل الثورة في بدايتها حتى لا تكسب هاته الأخيرة ثقة الشعب الجزائري بها⁽⁵⁾، ووصفت هجومات أول نوفمبر بالعمليات الإرهابية حيث صرح الحاكم العام روجي ليونارد (ROGER LEONARD) في الثاني من نفس الشهر قائلاً:

(1) فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، ط2، مصر، 1990، ص 39.
 (2) وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، الجزائر، 1976، ص 8.
 (3) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص 59.
 (4) محمد لحسن زغدي، بومالي حسن، التحضيرات الأولية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 78.
 (5) عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، تر: محمد ولد خليفة، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 45.

" في الليلة الماضية اقتترف نحو 30 اعتداء في عدة جهات من القطر وخاصة في عمالة قسنطينة في جهة الأوراس على خطورة متفاوتة من طرف عصابات إرهابية، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة وحارسان في القبائل" (1) .

سارعت السلطات الاستعمارية إلى اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية التي يتطلبها الموقف، فأرسلت قواتها من شرطة ودرك وجيش على جناح السرعة لتطهير تلك المناطق (2) ، فاستهدفت المواطنين الأبرياء لكي تبعدهم عن أي اتصال بينهم وبين جنود جيش التحرير ، كما لم تستثني إجراءات القمع الوحشي مناضلو حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي طالها الحل من طرف إدارة الاحتلال في السادس من نوفمبر حيث زج بالكثير منهم في السجون دون محاكمة، ظناً منها بأنهم المسؤولون عن تفجير الثورة (3).

و للقضاء على الثورة في المهد أصدرت الحكومة الفرنسية قانون الطوارئ التي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في الثالث من شهر أبريل 1955م ، والذي منح السلطات العسكرية الضوء الأخضر لخنق كل صوت يؤيد الثورة ويساندها ، وبهذا تكون السلطات العسكرية قد أعطت لنفسها الشرعية لقتل الجزائريين داخل السجون، ناهيك عن المفقودين الذين أختطفو من بيوتهم وسيقو إلى وجهات مجهولة لغرض التصفية (4).

سبق لرئيس الحكومة منداس فرنس (Mendes France) أن صرح أمام البرلمان الفرنسي في 12 نوفمبر قائلاً : " تأكدوا أنه لن يكون من الحكومة أي تردد أو تنازل في تطبيق القانون ثم يضيف سوف لن نتقاعس عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلام الداخلي

(1) محمد حربي، المصدر السابق، ص 22.

(2) لحضر جودي بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 26-27.

(3) Yves Courrière, La guerre d'Algérie TII le temps du léopards préface de Joseph Kessel de l'académie Française, édition Fayard, Paris, 1969, p 22.

(4) محمد العربي الزبييري، الثورة الجزائرية ، ص 95.

الأمة ووحدها وسلامة الجمهورية، لأن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا"⁽¹⁾، وحتى تؤكد للرأي العام الداخلي والدولي بأن الحوادث التي وقعت مجرد عمل معزول وإنها من وحي الخارج راحت السلطات الاستعمارية وفي مقدمتها الحاكم العام ينسق مع المقيم العام الفرنسي في تونس لمنع تسرب الفلاحة التونسيين المتسببين في الحوادث حسب زعمهم، وهو الموقف ذاته الذي اتخذه جاك شوفاليي (Jacques Chevalier) نائب البرلمان ورئيس بلدية الجزائر⁽²⁾.

تساءلت جريدة لوماندا الفرنسية (Journal le monde) عن مصدر هذه الحوادث بقولها: "فلاحة تونسيون أم وطنيون جزائريون أم هي مبادرة عربية ... لقد تعكر ذلك الهدوء الذي كان الكثير من مواطنينا يظنونهم أمنا دائما وعلى ما يبدو أننا أمام منظمة تختلف عن المنظمات الوطنية تكوّن وتدرّب العصابات الإرهابية، إن هذه الاعتداءات الإرهابية انفجرت في نفس الوقت الذي كنا نأمل فيه إنفراجا في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر انطلاقا من إعلان وزير الداخلية في زيارته للجزائر الذي عبر فيه عن حالة الهدوء الذي يسود البلاد، وختم صاحب المقال تساؤله بقوله: أليس الغرض من هذه العمليات لفت نظر الرأي العام العالمي بغرض تدويل القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة"⁽³⁾، بينما علق آخر عن الأحداث بقوله: "أنه لا يتعلق الأمر بالأعمال المعزولة والفوضوية وإنما بوجود حركة منظمة ذات أهداف سياسية محددة مدعومة من خارج الجزائر وتسير من طرف جهاز مركزي سياسي يدعى جبهة التحرير الوطني"⁽⁴⁾ (FLN).

(1) أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص 138.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 86-87.

(3) Journal le monde, 3 novembre 1954, p 1, Le Monde.fr

(4) Thomas Oppermann, Le problème Algérien, données historiques, politiques, juridiques, préface d'alfred grosser, « les textes à l'appui » François maspiro, paris, 1961, p 109.

حاولت السلطات الاستعمارية أن تقلل من قيمة الحدث الثوري فحصرت عدد الهجومات في ثلاثين عملية عبر الوطن فقط واعتبرتها من صنع أياد خارجية ، إلا أن مجموع العمليات ضد المصالح الاستعمارية بلغت أزيد من ثمانين عملية خلفت العشرات من القتلى والجرحى في صفوف الأوروبيين والعملاء، وخسائر مادية معتبرة⁽¹⁾.

إن محاولة الحكومة الفرنسية التقليل من أهمية الأحداث وطمأنة المستوطنين بفكرة المؤامرة الخارجية يهدف إلى تجريد الثورة من بعدها الثوري التحرري، وأن الأحداث التي وقعت لا تشكل تهديدا على أمن الدولة الفرنسية واستقرارها الداخلي بينما أجمعت ردود الفعل بإيعاز من المعمرين على ضرورة التصدي بحزم للثورة بكل الوسائل المتاحة لإخمادها وعزلها عن الشعب والقضاء عليها في المهد قبل استفحالها، لكن الشعب احتضن الثورة ودعم قادتها بالرجال والمال والسلاح وأصر مع هؤلاء القادة الذين حرصوا بدورهم من خلال قرارهم الشجاع على إحداث القطيعة مع الأساليب القديمة باعتماد الكفاح المسلح كوسيلة لا بديل عنها لانتزاع الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية المسلحة كاملة غير منقوصة⁽²⁾.

ب. ردود أفعال الأحزاب الوطنية:

• حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD):

قامت إدارة الاحتلال الفرنسي في الخامس من شهر نوفمبر 1954م بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية واعتقلت العديد من مناضليها مصاليين ومركزيين⁽³⁾ رغم أن السلطات الاستعمارية كانت تعلم علم اليقين أنه لا ناقة ولا جمل لحركة الانتصار في اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م⁽⁴⁾، أما الفرقاء السياسيون داخل الحزب فقد عبر كل طرف عن موقفه ، فالمركزيون كانوا ولا يزالوا يؤمنون بأن وقت الكفاح المسلح لم يحن بعد، فتميز

(1) المديرية العامة للأمن الوطني "محطات تاريخية في الذاكرة الوطنية أول نوفمبر 1954"، مجلة الشرطة ، العدد 151، 2022، ص 56.

(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 182.

(3) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2 ، ص 17.

(4) محمد حربي، المصدر السابق، ص 34.

موقفهم بالضبابية والغموض حيث اتصلوا بالوفد الخارجي وطلبوا منه التريث في تدويل القضية الجزائرية، ثم انساقوا وراء الادعاءات الفرنسية في وصف الثورة على أنها انقلاب داخل حزب حركة الانتصار واتهموا بن بلة بالوقوف وراء هذا الانقلاب بدعم من الحكومة المصرية⁽¹⁾، وبعثوا ببرقيات إلى باريس يحتجون على سياسة القمع والاعتقالات التي طالت المناضلين ويؤكدون على أن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من داخل الجزائر وليس من خارجها ، وأن خطورة الموقف تتطلب التهدئة وإيقاف العمليات المسلحة بالخصوص على السياسيين وإطلاق سراح المساجين منهم والسماح لكل الجزائريين بممارسة حرياتهم بكل ديمقراطية طبقا لما ينص عليه الدستور الفرنسي⁽²⁾.

لم يتوقف المركزيون عند حدود البرقيات بل شاركوا في وفد من الأحزاب اتجه إلى باريس لشرح القضية إلا أنهم اعتقلوا، ولما أطلق سراحهم انضم أغلبهم إلى جبهة التحرير الوطني وقاموا بأدوار مشرفة في الثورة⁽³⁾، أما المصاليون فقد تفاجأوا هم أيضا كغيرهم باندلاع الثورة ولم يتنكروا لها في بادئ الأمر بغرض احتوائها، وأنها تتدرج ضمن كفاحهم ضد المركزيين، ولأن مصالي كان يؤمن إيمانا قاطعا بأن الثورة لا تقوم إلا على يديه وبأمر منه وتحت إشرافه ولا يجب التفريط فيها لغيرهم⁽⁴⁾.

كان مصالي يرى بأن الثورة تتطلب العمل المنهجي والتحضير الجيد وتجنب الاندفاع والديماغوجية والمزايدة والعمل بالمبادئ الثورية والحكمة السياسية، والدراسة الجيدة لمختلف القضايا قبل البدء فيها، وأن الثورة لا تقوم في يوم واحد بل هي نتيجة نشاط حثيث، وأحيانا

(1) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسة والممارسات، مطبعة غرناطة، الجزائر، 2009، ص 104.

(2) محمد حربي، الثورة الجزائرية ، ص ص 44- 46.

(3) مولود قاسم، المرجع السابق، ص 68.

(4) محمد حربي، الثورة الجزائرية ، ص 50.

يتطلب قيامها عدة أجيال⁽¹⁾، وهو ما يدل على أن وقت الكفاح المسلح لم يحن بعد، وعليه لم يتخذ المصاليون موقفا صريحا من الثورة لكن لما رأوا بأن الأحداث تتسارع لصالح الجبهة شعروا بأن التفرج عليها دون المبادرة سيقودهم حتما إلى الزوال فأعلنوا عن تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في السادس من نوفمبر 1954م⁽²⁾ كتنظيم سياسي مواز لجبهة التحرير الوطني ومنافس لها، وأشاعوا في أوساط المناضلين الجزائريين بالمهجر بأن مصالي الحاج هو زعيم الثورة وقاموا بعدة عمليات عسكرية استهدفوا بها رجال المباحث الفرنسية وبعض الجزائريين الموالين لفرنسا حتى يوهموا الجزائريين بأنهم هم المفجرون والموجهون للثورة المسلحة و أن حركتهم هي الحركة الوحيدة المتبنية للعمل المسلح⁽³⁾، وظل مصالي والأقلية الباقية معه على عنادهم ومعاداتهم للجبهة حتى استقلال البلاد عام 1962م⁽⁴⁾.

• الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA):

إن موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يختلف عن موقف جمعية العلماء والحزب الشيوعي لأن زعيمه فرحات عباس لم يتخذ موقفا وطنيا واضحا غداة اندلاع الثورة المسلحة لأنه لم يكن يؤمن بالعنف الثوري بقدر اهتمامه وسعيه لإقامة جمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي⁽⁵⁾، وقد عبر فرحات عباس عن موقف حزبه من اندلاع الثورة بقوله: "إن موقفنا معروف ولا يقبل أي غموض نحن على قناعة بأن العنف الثوري لا يحل المشكل"⁽⁶⁾، وعليه فقد علق عن عمليات الفاتح من نوفمبر بقوله: "إنها اليأس والفوضى

(1) Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, Editions Dahlab , Alger , 2011, p 95.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19م و20م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 68.
(3) أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 276.

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 68.

(5) المرجع نفسه، ص 69.

(6) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 200.

والمغامرة " فهو يرفض أن يكون حل مشكل الجزائر بالانفصال عن الوطن الأم فرنسا لذا كان موقف حزبه سلبيا من الثورة في عامها الأول⁽¹⁾.

• **الحزب الشيوعي الجزائري (PCA):**

أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بيانا في اليوم الموالي من الفاتح من نوفمبر يدين فيه جبهة التحرير الوطني ويعلن بأنه أرسل وفدا برئاسة "نيكولا زانتاكسي" ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لا حظ لها في النجاح ويأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد ، وجاء في البيان بأن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان دون تمييز يأخذ في الحسبان مصالح فرنسا⁽²⁾.

يبدو من خلال التركيبة البشرية للحزب الشيوعي الجزائري وتبعيته للحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) جعلته يتخذ مثل هذا الموقف ويرفض الانضمام إلى الثورة في السنتين الأولى والثانية، بل نصّب نفسه منافسا لجبهة التحرير الوطني، لكن مع مرور الوقت التحق الشيوعيون فرادى بصفوف الثورة في مختلف الميادين⁽³⁾.

• **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

كانت الجمعية تدعو إلى الإصلاح وتؤكد على أن الحكومة الفرنسية قادرة على تغيير واقع الجزائريين في إطار القانون، وبمشاركة جميع الأحزاب والهيئات، وعليه يقول بعض مسؤولي حزب الشعب الجزائري: " أن الجمعية لم تكن واضحة سوى في مجال التعليم والإصلاح الديني حفاظا على الشخصية الوطنية وتكوين إنسان جزائري مدرك لوضعه التاريخي والحضاري، ومؤمن بتمايزه المطلق على الإنسان الفرنسي أما في المجال السياسي فإن الجمعية لم تكن تبصر إلا بمنظار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"⁽⁴⁾.

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية ، ص 162.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 62.

(3) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية ، ص 166-167.

(4) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية ، ص 187.

عندما اندلعت الثورة المسلحة تفاجأت الجمعية كغيرها من الأحزاب بالحدث وسارع أعضاءها إلى تأييد الثورة بشكل فردي، فكان محمد البشير الإبراهيمي من الأوائل الذين رحبوا بها، وأمر بالالتفاف حول الجبهة ورأى أن الواجب الوطني والديني يفرضان على كل جزائري أن يقف بجانب الثورة، ويمضي في سبيلها وأن التخلي عنها يعني العار⁽¹⁾، ولهذا قام في الخامس عشر من شهر نوفمبر بتوجيه نداء إلى الشعب الجزائري رفقة زميله الورتلاني يدعوان فيه إلى الجهاد المقدس بالنفس والمال وجاء في قولهما: "أيها الإخوة المسلمون إن فرنسا لم تبق لكم ديناً ولا دنياً... إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه ونهايته الموت فاخترتوا ميتة الشرف على حياة العبودية، فسيروا على بركة الله وبعونه وبتوقيفه إلى ميدان الكفاح المسلح فهو السبيل الواحد إلى إحدى الحسنيين إما موت وراءه الجنة وإما حياة وراءها العزة والكرامة"⁽²⁾.

رحب أعضاء الجمعية داخل الجزائر بالثورة منذ يومها الأول و ساندوا جبهة التحرير الوطني ووضعوا أنفسهم تحت تصرفها، حيث أعلن أحمد توفيق المدني بأن دور العلماء في نشر فكرة الحضارة العربية الإسلامية قد انقضى وواجبهم الآن هو وضع أنفسهم تحت تصرف الجبهة، وقد حظيت فكرة المدني بتأييد من العلماء⁽³⁾، فأعلن الشيخ العربي التبسي المعروف بعزيمته وجهاده تأييده للثورة واعتبر بأن مطالب الجمعية أصبحت جزءاً من قضية الأمة، ولم يعد للجمعية أي حق في التقاهم مع فرنسا، وأن جبهة التحرير الوطني هي ممثلة كل الجزائريين وتهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية وتقرير المصير، وأن الثورة هي الحل الوحيد الذي لا اختيار للجزائريين في غيره⁽⁴⁾.

(1)الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، 1992، ص 174.

(2) محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام، ج5، ص 33، 36.

(3)فاتن يونس المعاضيدي، "موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة الجزائرية 1954-1962"، مجلة

جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، العراق، 2012، ص 4.

(4)فاتن يونس المعاضيدي، المرجع السابق، ص 3.

وبهذا تكون الجمعية قد قامت بتوعية المجتمع الجزائري بمقاومة المحتل واتخذت المقاومة في البداية شكلا فكريا وثقافيا لإعادة القيم الروحية والفكرية للحضارة العربية الإسلامية في الجزائر، ثم تحولت إلى العمل السياسي المنظم، متخلية عن الدعوة للإصلاح والعمل في المجال السياسي بصفة رسمية إلى جانب قيادة الثورة إلى أن نالت الجزائر استقلالها واستعادت سيادتها في إطار الهوية العربية الإسلامية التي قاومت من أجلها لعشرات السنين.

رغم الأزمات الحادة التي عاشتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية وخاصة أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة التي كادت أن تأتي على المسار النضالي الكبير للحزب من خلال الشرخ الذي أحدثته داخل الحزب واتساع الهوى بين السياسيين أنصار الشرعية الانتخابية والثوريين أنصار العمل المسلح هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهرت أزمة الانشقاق داخل بيت حركة الانتصار أدت إلى تشكل تيارين متصارعين تيار المركزيين وتيار المصاليين.

وفي ظل هذا الصراع المحتدم بين الإخوة الفرقاء برز تيار ثالث تبنته المنظمة الخاصة المنحلة فأسس أعضاؤها الناجون من قبضة الشرطة الاستعمارية اللجنة الثورية للوحدة للعمل سعيا منهم لتجاوز الخلافات ولم شمل المناضلين حفاظا على وحدة الحزب، إلا أن فشلهم في مساعهم هذا دفعهم إلى الاجتماع بعيدين عن التيارين المتصارعين من خلال عقد ما يعرف باجتماع الـ 22 الذي انتهى بالتحضير للعمل المسلح والإعلان عن اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م وبذلك وضع حد للشرعية التي كانت السبب الرئيس في مختلف الأزمات التي عرفتتها الحركة الوطنية ومنها حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

الخلاصة

بعد استعراضنا لمختلف الأحداث وتفاصيلها المتعلقة بالمنظمة الخاصة (L'OS) وعلاقتها بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1947 - 1954م توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن أن نجملها فيما يلي:

- 1- إن أحداث الثامن من ماي 1945 تشكل فاصلة تاريخية في مسار الحركة الوطنية عامة وحزب الشعب الجزائري خاصة الذي كان يطالب بالاستقلال الكامل دون قيد أو شرط ، حيث أصبح الخيار السياسي لديه كمشروع عديم الجدوى كما أن خيار الثورة المسلحة أصبح يلوح في الأفق بناء على قاعدة : أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.
- 2- إن الشرعية الانتخابية التي تبنتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) لم تنطلق من خلفيات إيديولوجية أو وطنية بقدر ما تعبر عن صراع أمته المصلحة الفردية والأثنية الضيقة التي يسعى من خلالها أصحابها إلى إحكام سيطرتهم على السلطة بحثا عن الزعامة، الأمر الذي عمق الخلاف بين قيادة المنظمة الخاصة وقيادة الحركة السياسية.
- 3- إن تأسيس المنظمة الخاصة كان نتيجة حتمية لمجازر 8 ماي 1945، وتتويج طبيعي لجهود قامت بها ثلة من المناضلين الأوائل في صفوف الحزب أنصار التيار الثوري.
- 4- لقد شكلت المنظمة الخاصة النواة الأولى لجيش التحرير الوطني إعدادا وتدريباً وتسليحا وتكويناً ، حيث استطاعت في ظرف وجيز أن تؤسس جيشاً من المناضلين الأكفاء المتشبعين بالقيم الوطنية والقادرين على مواجهة الاستعمار وتحقيق الحرية والاستقلال.
- 5- تعتبر المنظمة الخاصة تجربة استثنائية وضعت حداً للأساليب القديمة المبنية على سياسة المهادنة وبناء تطور مشروع ثوري يكون في مستوى طموحات حركة التحرر.
- 6- إن الأزمات الحادة التي عاشها الحزب انطلاقاً من أزمة الشرعية الانتخابية إلى الأزمة البربرية ثم أزمة محمد لمين دباغين وأزمة اكتشاف المنظمة الخاصة، عمقت الخلاف

والانقسام داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و بروز تيارين متخاصمين، مركزيين ومصاليين.

7- هناك محطات هامة في مسار الحركة الوطنية برز خلالها الحس الوطني الرفيع على حساب الحس الجهوي الإيديولوجي وهو ما جسده النزعة البربرية التي آل مصيرها إلى الفشل.

8- لم تكن حادثة تبسة هي الأساس في وصول الأمن الاستعماري إلى اكتشاف المنظمة الخاصة ، بل هناك عوامل أخرى من بينها تصرفات المفتش الوطني جيلالي بلحاج المعروف أثناء الثورة بـ كوبيس ، الذي أقر أثناء توقيفه من قبل الأمن الاستعماري بوجود التنظيم الشبه عسكري وكل ما له علاقة به.

9- إن عملية اكتشاف المنظمة الخاصة بينت أن التنظيمات السرية لا تعمر طويلا ربما يعود ذلك إلى الطبيعة البشرية التي تبحث دائما في الكشف عن المستور.

10- مهما اختلفت الكتابات والتحليل حول علاقة المنظمة الخاصة بالحزب فان هذه العلاقة كانت عضوية وسرية وهذه السرية هي التي كانت محل جدل وانتقاد من بعض القيادات السياسية البعيدة عن الواقع، كما أن المشاكل والعقبات التي برزت أثناء مسيرة المنظمة الخاصة هي شيء طبيعي في حياة هذا التنظيم نظرا للظرف التاريخي الحساس الذي كان يسود الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، والظروف التي كان يمر بها العالم . وكل ما يمكن قوله في المنظمة أنها تمكنت من النجاح في أداء المهمة التي انشئت من أجلها ، فأدت الرسالة كاملة حيث كان أعضاءها ومناضليها هم قادة ومفجري الثورة المباركة التي أدت إلى استقلال الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (1): انشغال حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقضية الوحدة

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE
POLICE D'ETAT DE SETIF
COMMISSARIAT CENTRAL
N° 211 / R.G.

SETIF, le 2 Juillet 1951

RAPPORT

CONFIDENTIEL

O B J E T : Activité de l'U.D.M.A.

Vendredi 23 Juin, au cours d'une réunion qui s'est tenue à SETIF au Cercle El-Kheira, M. ABBAS a donné des instructions à M. KOUROUGHLI, Secrétaire Général de la section de Sétif, afin d'annuler la conférence des cadres qui devait avoir lieu à Sétif le 3 Juillet prochain. En effet, le bureau politique ayant pris la décision de s'occuper uniquement de la question de l'Union, et de la constitution du Comité de Défense des Libertés Démocratiques et anti colonialistes, cette conférence ne peut avoir lieu tant que cette question capitale est en suspens.

Il est à signaler que le bureau politique U.D.M.A. espère arriver, d'après Abbas, à créer l'union autour d'un programme entièrement manifeste quant au comité des défense des libertés démocratiques, il aura comme base d'action, les 5 points énumérés dans le journal "La République Algérienne" du 29 Juin.

D'autre part le congrès U.D.M.A. aura lieu à Sétif en Septembre.-

Le Commissaire de Police,
Commissaire Central P.I. de la Circonscription
de Police de **SETIF**

Paul BOUAYED

DESTINATAIRE :

Monsieur le SOUS PREFET de l'Arrondissement de SETIF

DISTRIBUTION A M.M. :

Gouverneur Général de l'Algérie - Cabinet - ALGER
Gouverneur, Direction Générale de la Sécurité Générale - ALGER
DIRECTION DE LA SECURITE GENERALE - Service Central des R.G. - ALGER
GAND, Directeur Général de la Sécurité Générale - ALGER

المصدر :

الملحق رقم (2): موقف الحزب الشيوعي من حوادث ماي 1945

عندما اندلعت أحداث شهر ماي 1945، كان الشيوعيون طرفا فاعلا في القمع الاعمى الذي انجر عن تلك الأحداث، كما يتحملون جزءا من المسؤولية التي شارك فيها عدد من الوزراء الشيوعيين. إن العينات المقتضية التي نستعرضها فيما يلي تثبت أن صحافتهم كانت منسجمة كأعضاء الجوقة الواحدة، مع ميليشيات (أشياري) للتنديد بكل حقد ووحشية بما يسمونه "أشباه الوطنيين" والمطالبة بالقضاء عليهم. يتعلق الأمر هنا بصحيفة "لومانيتي" بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، وصحيفة "ليبرتي" بالمسبة للحزب الشيوعي الجزائري، حيث شنت هاتان الصحيفتان حملة هستيرية مسعورة استهدفت أعضاء "أحباب البيان والحرية" وكذا أعضاء حزب الشعب الجزائري واصفة إياهم بأنهم "نازيون". ولقد تنافست تلك الصحف في مضمار الشراسة وراحت تدعو إلى ارتكاب المزيد من الجرائم وتصرخ وتولول لمطاردة من تسميهم "الانفصاليين" وكانت واعية بأنها بذلك تصب الزيت على النار. ولقد سمحت لنفسها بالتحريض على الإبادة الجماعية باسم الحق في إجراء المحاكمات الصورية السريعة التي كانت تمد لها يد العون وتساندها بدون أدنى وازع من ضمير أو أخلاق وذلك من خلال ما تنشره من مقالات وتحقيقات ملتبهة.

خلال تلك الأيام الفظيعة من شهر ماي 1945، لم يعد ثمة أي فرق بين تصرفات الشيوعيين والمستوطنين الذين كانوا يطلقون النار بصورة عشوائية على كل من يصادفونه من الجزائريين. ذلك أن أطروحات هؤلاء وأولئك كانت متكاملة فيما بينها، ففي رأي هذه الصحف أن الجماهير المسلمة لم تكن تسعى للانفصال عن فرنسا وإنما كانت مخدوعة ومدفوعة إلى العنف من طرف مثيري الشغب الوطنيين. لقد حاك هؤلاء "مكيدة" ذات طبيعة فاشستية بدعوى من مزعومة هي تحرير الجزائر، وإن المحرك الرئيسي لهذه المؤامرة هو حزب الشعب الجزائري.

كتبت جريدة (لومانيتي) بتاريخ 12 ماي 1945 ما يلي: « تم تحريض السكان الجائعين على القيام بأعمال عنف، من طرف العناصر المحرصة المعروفة لدى الإدارة». وكتبت الجريدة نفسها بتاريخ 19 ماي 1945: « يجب تسليط أقصى العقوبات على القنلة النازيين الذين شاركوا في أحداث 8 ماي، وكذا القادة الوطنيين المزعومين الذين حاولوا تضليل الجماهير المسلمة ودخلوا بالتالي في لعبة "الأسياذ المائة" محاولين إحداث القطيعة بين السكان الجزائريين وشعب فرنسا».

وكتب (إيتيا نفاجون) نائب الحزب الشيوعي الفرنسي بتاريخ 11 جويلية 1945: «إن مجازر قالمة وسطيف ما هي إلا مظاهر مؤامرة فاشستية وجدت عملاء لها في الأوساط الوطنية».

صرح (كاباليرو) أمين الحزب الشيوعي الجزائري في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي ((28 جوان 1945): « إن الشعب الجزائري لا يرغب في الانفصال عن فرنسا؛ أما أولئك المطالبون بالاستقلال فإنهم عملاء نوع جديد من الإمبريالية. لا تريد استبدال حسان أعور بحسان أعمى». جريدة (لومانيتي) 28 جوان 1945.

المصدر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 481.

الملحق رقم (3): لجنة إنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بلاغ

خضوعا لشعورهم بخطورة الحالة الراهنة

فالعلماء ، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية
قرروا إنشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها. وذلك سعيا لتوحيد
العمل.

ولهذا فإن الشخصيات والحركات الموقعة أسفله قد اتفقت على الإعلان التالي:
حيث أن الجزائري المسلم يهان في ضميره وكرامته بمناسبة كل انتخاب لاسيما منذ سنة
1948.

وحيث أن الحريات الأساسية لا وجود لها أصلا لدى الجزائريين الناخبين في القسم الثاني.
وحيث أن بعض الجزائريين محرومون من الحرية الفردية بسبب أفكارهم السياسية.
وحيث أن هذه الحالة تحدث جوا من الحقد وسوء التفاهم لا يمكن أن يدوم.
فإن الحركات والشخصيات الموقعة أسفله بعد درسه الحالة العامة الناشئة عن الانتخابات
التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951.

يستتكرون أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة اتجاه ناخبي القسم الثاني،
خرقا للقانون، لا سيما في الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951.
ويستتكرون أساليب التعذيب البوليسية المستعملة ضد وطنيين جزائريين لانتزاع (اعترافات)
منهم تبريرا للحكم عليهم بالعقاب.

ويقررون تشكيل جبهة للدفاع عن الحرية واحترامها وذلك سعيا إلى:

1. احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.
2. احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، والفكر، والصحافة والاجتماع.

3. محاربة القمع بجميع أنواعه، لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج.

4. إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.

إن الموقعين أسفله يقررون توسيع الجبهة لشخصيات ومنظمات أخرى.
التوقيع:

- عن العلماء:

الشيخ العربي التبسي.

والشيخ محمد خير الدين.

- من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:
الدكتور أحمد فرانسيس.

الأستاذ قدور ساطور المحامي.

- عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية:
أحمد مزغنة، ومصطفى فروخي.

- عن الحزب الشيوعي الجزائري:
بول كابليرو، واحمد محمودي.

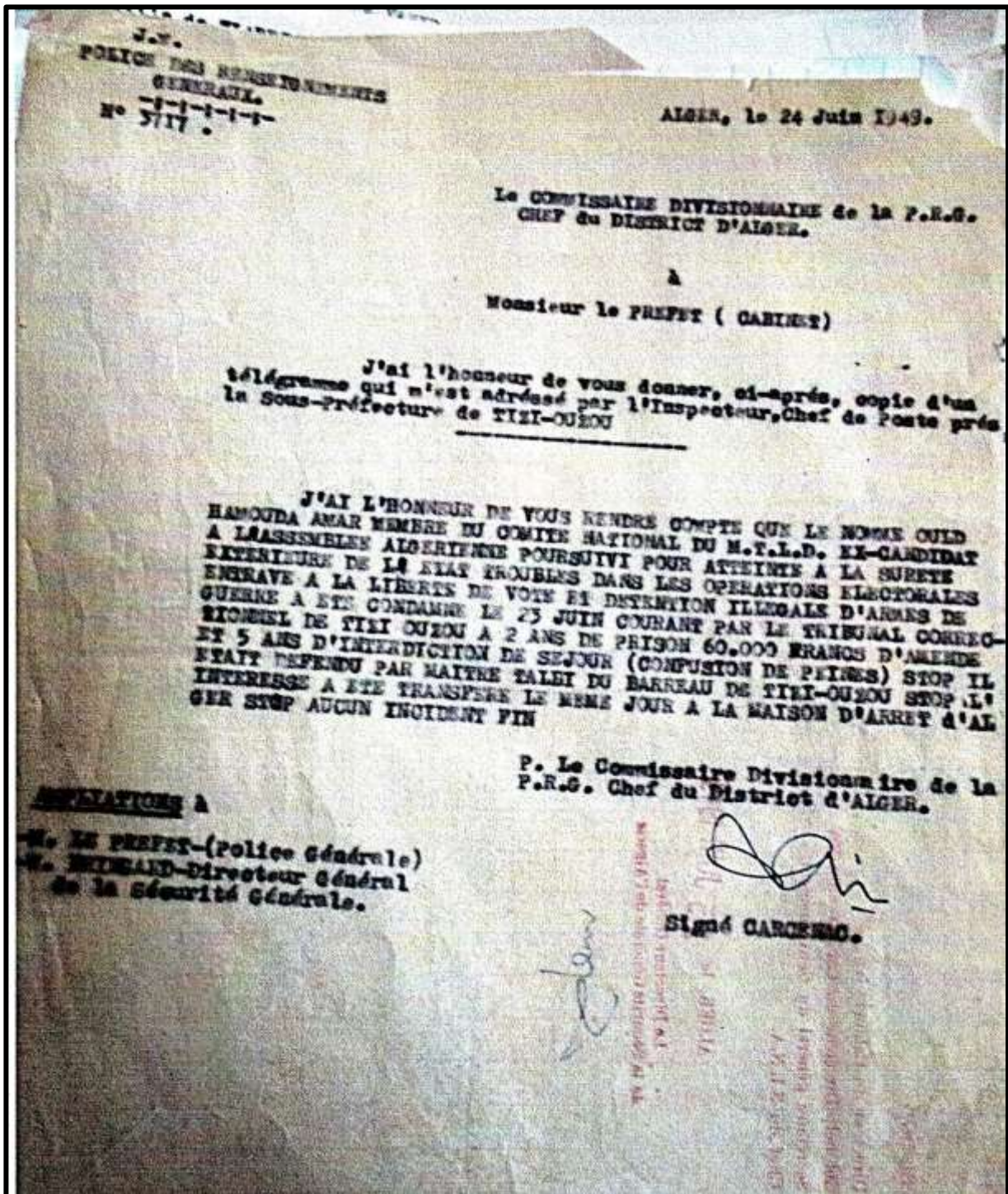
إن الحركات والشخصيات المذكورة رغبة في إشراك جميع الهيئات المعروفة بتعلقها بالديمقراطية والحرية - قررت عقد اجتماع عام لتأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" ، فهي توجه نداءها إلى جميع الجزائريين المهتمين بتحقيق الاتحاد لكي يضاعفوا نشاطهم ويتمكنوا من احباط القمع وفرض احترام الحرية والكرامة الإنسانية.

الجزائر 25 جويليت 1951.

اللجنة الإنشائية.

المصدر: جريدة المنار، عدد 6، السنة الأولى، 30 جويلية 1951.

الملحق رقم (4): توقيف المناضل عمار ولد حمودة:



المصدر :

FR Anom GGA 40 G 77 MTL D 1947- 1954, OS. Archives Aix-en province

الملحق رقم (5): اللائحة الداخلية للمنظمة الخاصة⁽¹⁾

المادة الأولى: النظام

لما كان النظام يشكل القوة الأساسية للجيش فمن الضروري أن يحصل كل رئيس من مرؤوسيه على طاعة تامة وخضوع في كل وقت، وأن تنفذ الأوامر تنفيذا دقيقا دون تردد أو تدمير؛ والسلطة التي تعطي الأوامر هي المسؤولة عن تنفيذها.

المادة الثانية: التجنيد

أ. التجنيد محدود؛

ب. يجب على كل من يجند أن يستوفي الشروط الآتية الاقتناع، الفطنة، الشجاعة، النشاط، الاستقرار، القدرة الجسمية؛

ج. مدة الخدمة غير محدودة؛

د. يجب على العنصر المجند أن يجتاز الاختبار، ويؤدي القسم، ولا يجوز له أن يترك التنظيم عندما يريد؛ فإذا فعل ذلك اعتبر هاربا.

المادة الثالثة: الاجتماعات

أ. الاجتماعات إجبارية، وكذا حضور كل الأفراد، ويجب مراعاة الفصل الدقيق بين الجماعات؛

ب. يحدد الرئيس المعني التاريخ والمكان؛

ج. تحية الرؤساء واجبة قبل الاجتماعات وبعدها، وممنوعة في الخارج؛

د. يفتح الاجتماع ويختم بسلام وطني؛

هـ. يجب مراعاة النظام الدقيق أثناء الاجتماع، ويجب بحث جدول الأعمال بالكامل.

المادة الرابعة: السلوك

يجب أن يكون سلوك كل مناضل أو رئيس سليما لا عيب فيه من جميع الوجوه.

(1) رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1945/1954، دراسة ووثائق غير منشورة، مطبعة وحدة الرغاية، الجزائر، 2016، ص 472.

المادة الخامسة: التصريح

يجب على كل مجند يضطر إلى مغادرة موقعه بصفة مؤقتة لبعض شؤونه الخاصة أن يطلب تصريحاً بذلك من رئيسه، ويبين تاريخ الانتقال، ومدته ومكانه، ولا يجوز له الانصراف إلا إذا أعطى التصريح.

المادة السادسة: التنقلات

أ. إذا اضطر المجند إلى مغادرة موقعه نهائياً، فعليه أن يطلب نقله إلى الجهة التي يريد أن يذهب إليها؛

ب. لا يجوز له أن ينصرف إلا إذا تمت الموافقة على نقله؛

ج. الانتقال من وحدة إلى وحدة تصرح بها الوحدة المختصة.

المادة السابعة: المكافآت

يكافأ المناضلون تبعاً لرتبهم:

أ. التتويح علناً بإنجازهم مهمة بشجاعة وإخلاص؛

ب. التهنئة الشفوية لروح الطاعة ومجموع الخدمات؛

ج. الترقية من أجل عملهم.

المادة الثامنة: الجزاءات

أ. تصنيف:

1. أخطاء بسيطة: التغيب عن الاجتماعات، الكسل، سوء النية، الإهمال في الخدمات، سوء السلوك؛

2. أخطاء جسيمة: العصيان، عدم الانضباط، التصرف بضعف، الانهزامية، التقارير الكاذبة، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات؛

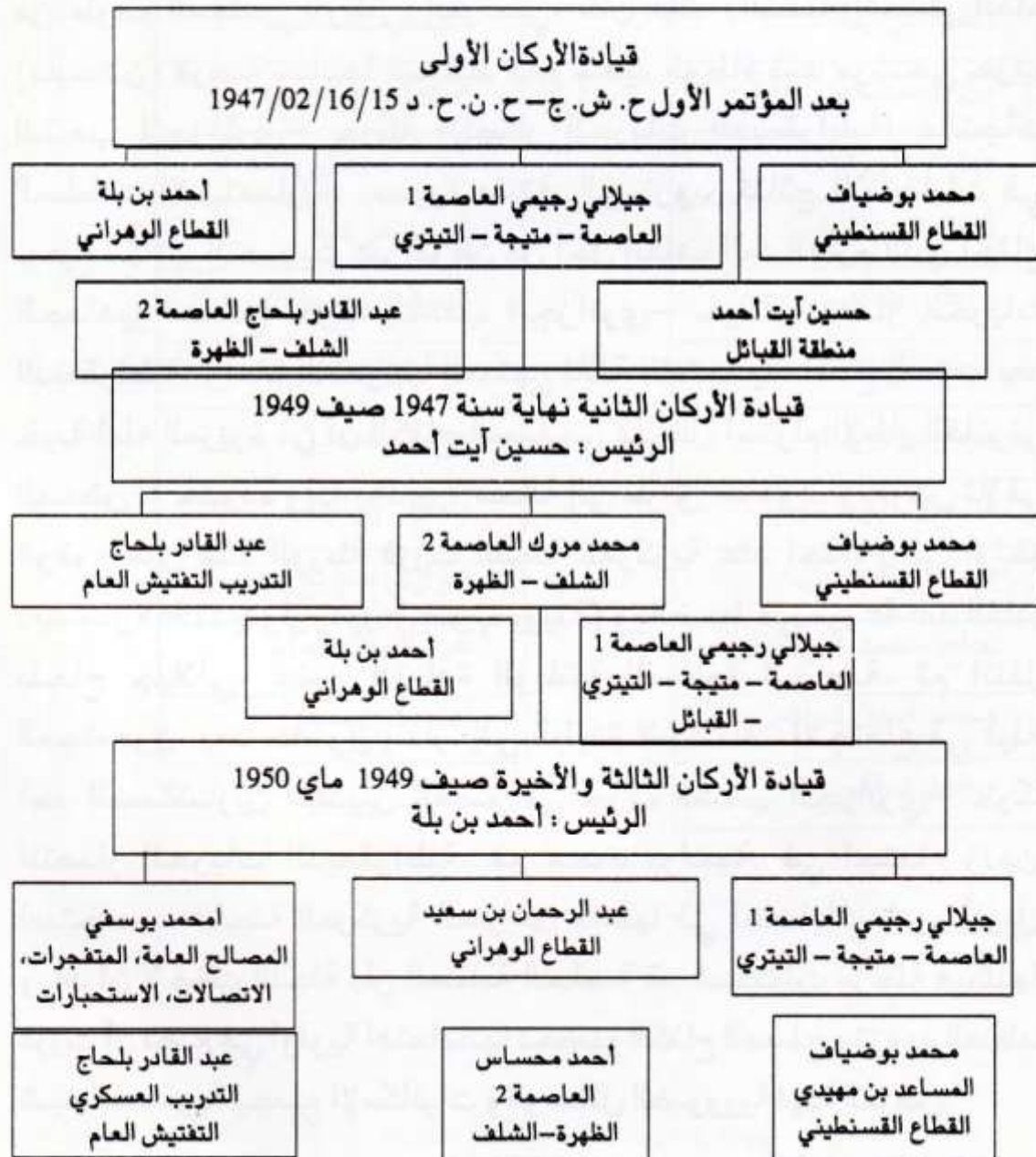
3. أخطاء شديدة الجسامية: الخيانة، الهروب، إفشاء سر للعدو، أو للأقرباء، أو لأي شخص أجنبي عن الوحدة الأولية التي ينتمي إليها، وكل أخطاء جسيمة تتكرر ثلاث مرات.

ب. تقرير الجزاء:

1. اللوم عن الاخطاء البسيطة؛
 2. تنزيل الرتبة، والإيقاف عن الاخطاء الجسيمة (قد يكون الإيقاف محدودا أو غير محدود تبعا لجسامة الخطأ)؛
 3. الفصل للأخطاء الشديدة الجسامة؛
 4. عقوبة الإعدام:
- أ- الأخطاء الشديدة الجسامة، والفصل الذي قد يضر بالمنظمة الخاصة.
- ب- قد ينفذ الإعدام في الحال، أو يرجأ تنفيذه تبعا لقرار المنظمة الخاصة.

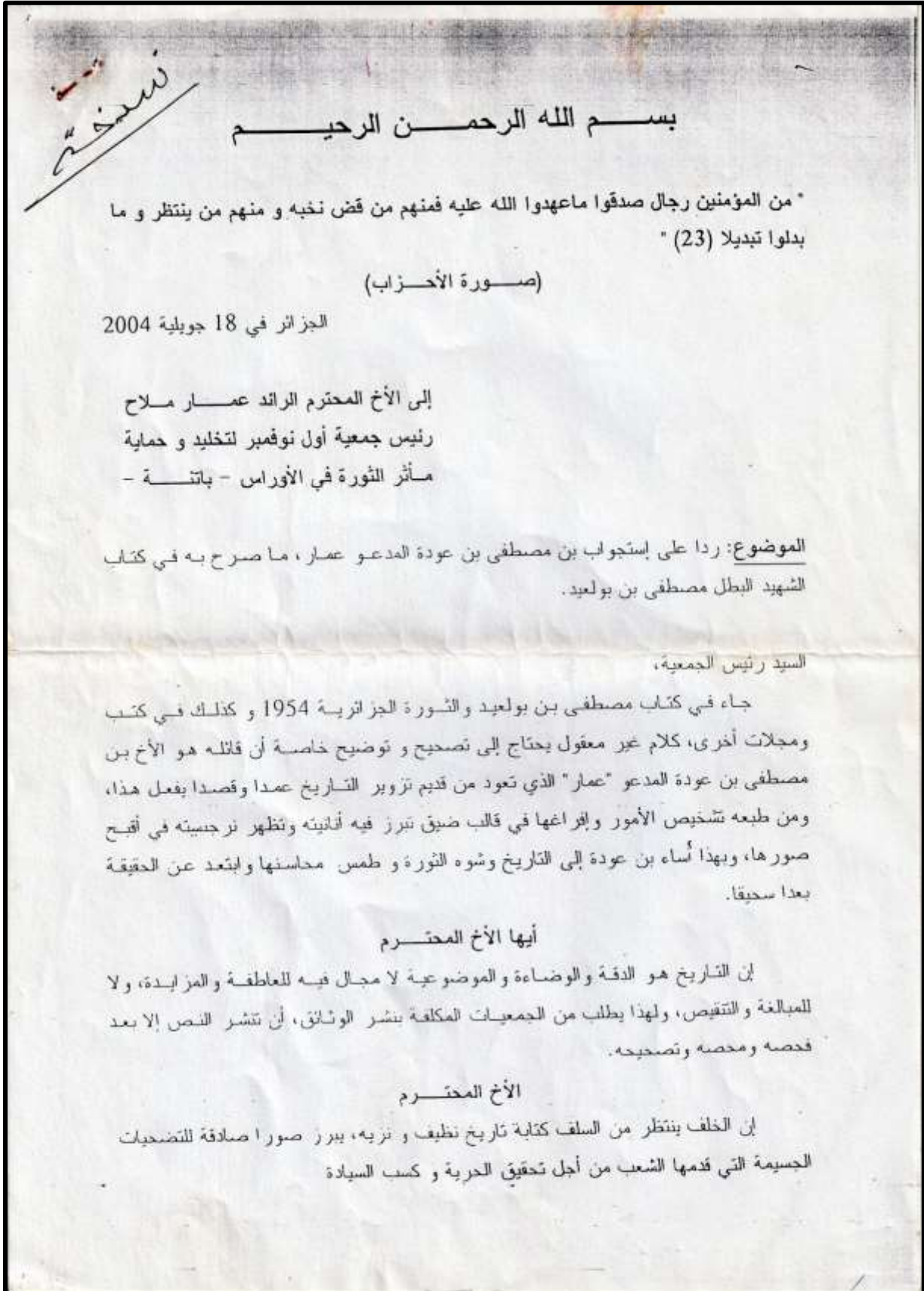
قيادة أركان المنظمة الخاصة

مخطط قيادات الأركان الثلاثة منذ تأسيس المنظمة
الخاصة : فيفري 1947، إلى تفكيكها : ماي 1950



(1) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 505.

الملحق رقم (7): رسالة الساسي بن حملة رئيس جمعية 8 ماي 1945م



الأخ المحترم

جاء في الكتاب المذكور أعلاه قول بن مصطفى بن عودة في تأسيس النظام السري: إسماعيل أمعاوي و الساسي بن حملة كنا مسؤولين على قلمة و جاء بعدهما حرشة، لم يكن إسماعيل أمعاوي عضوا في النظام السري، ولم يخلفني حرشة بعد تسجيتي، و في نفس المصدر لما تحدث بن عودة عن توزيع السلاح قال: لم أخذ شيئا لعنابة و عزابة و قلمة و سوق أهراس لأنه لا يوجد جندي هناك.

لفظة جندي لم تكن مستعملة في عهد الإستعمار، بل في عهد الثورة، أما قبل، يقال فلان عضو في النظام السري.

نرى تناقضا كبيرا في أقواله، أين الساسي بن حملة و أصحابه في قلمة، وأين باجي مختار و أصحابه في سوق أهراس وأين عبد الرحمان كسيم و أصحابه في عزابة وأين وأين إلى آخره، وفي نفس المصدر قال بن عودة عن مجموعة 22 أنهم 17 وحرف من تلقاء نفسه خمس منهم: بعجاج - مرزوقي - عثمان بلوزداد وإلياس دريش و باجي مختار.

الأخ المحترم

أرجو من فضلكم أن تضيفوا للكتاب إذا أعيد نشره هذا التصحيح و حتى يجمعنا الله في سبيل الرشاد لكم التحية و السلام.

"حسبنا الله ونعم الوكيل"

قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم و لا تجسسوا و لا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه و اتقوا الله إن الله تواب رحيم (12)"

صدق الله العظيم
(سورة الحجرات)

قال تعالى: "إنا عرضنا الأمانة على السموات و الأرض و الجبال فأبين أن يحملنها و أشفقن منها و حملها الإنسان إنه كان ضلوما جهولا (73)"

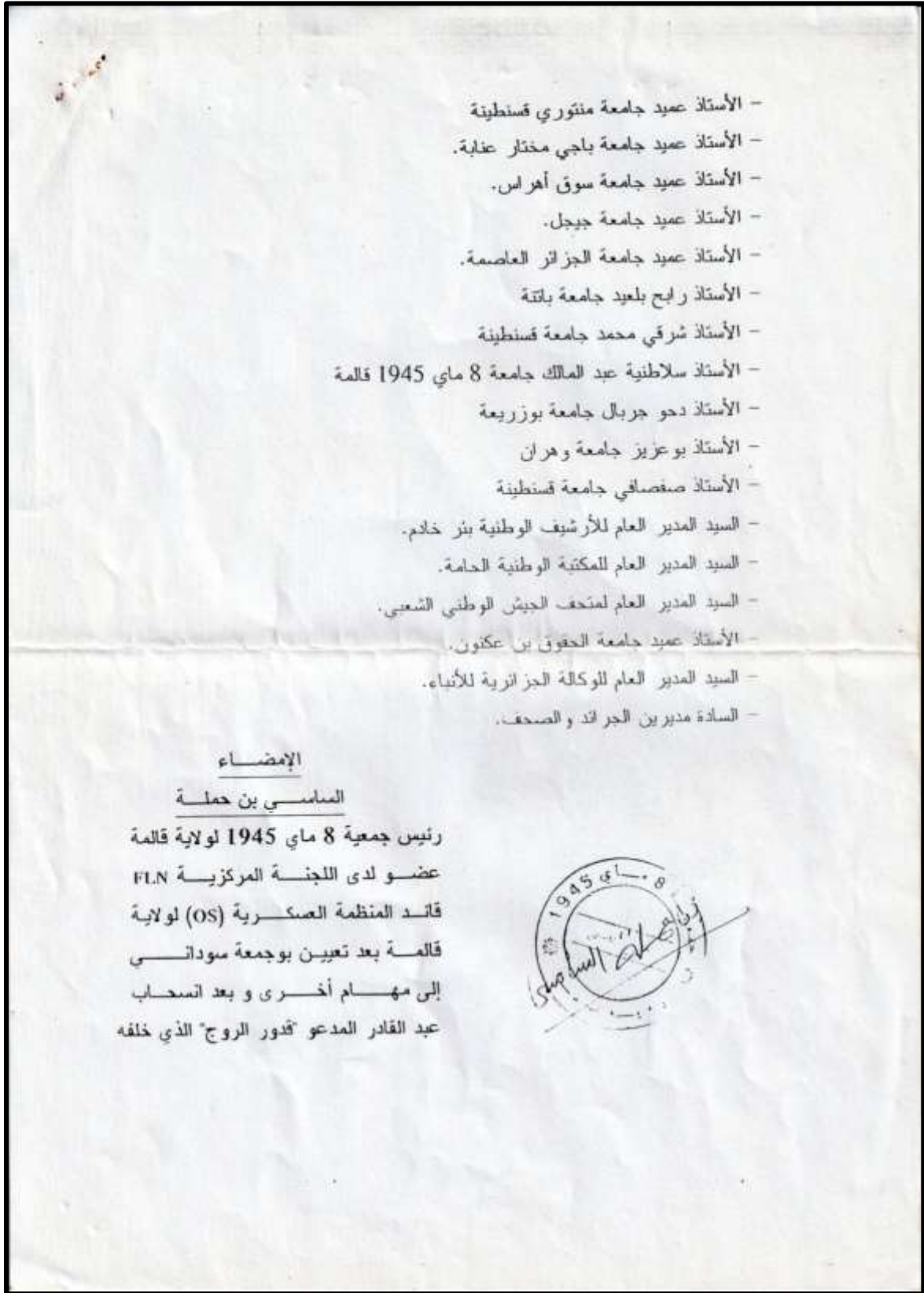
(سورة الإسراء)

قال تعالى: "واوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا (34)" (سورة الإسراء)

صدق الله العظيم

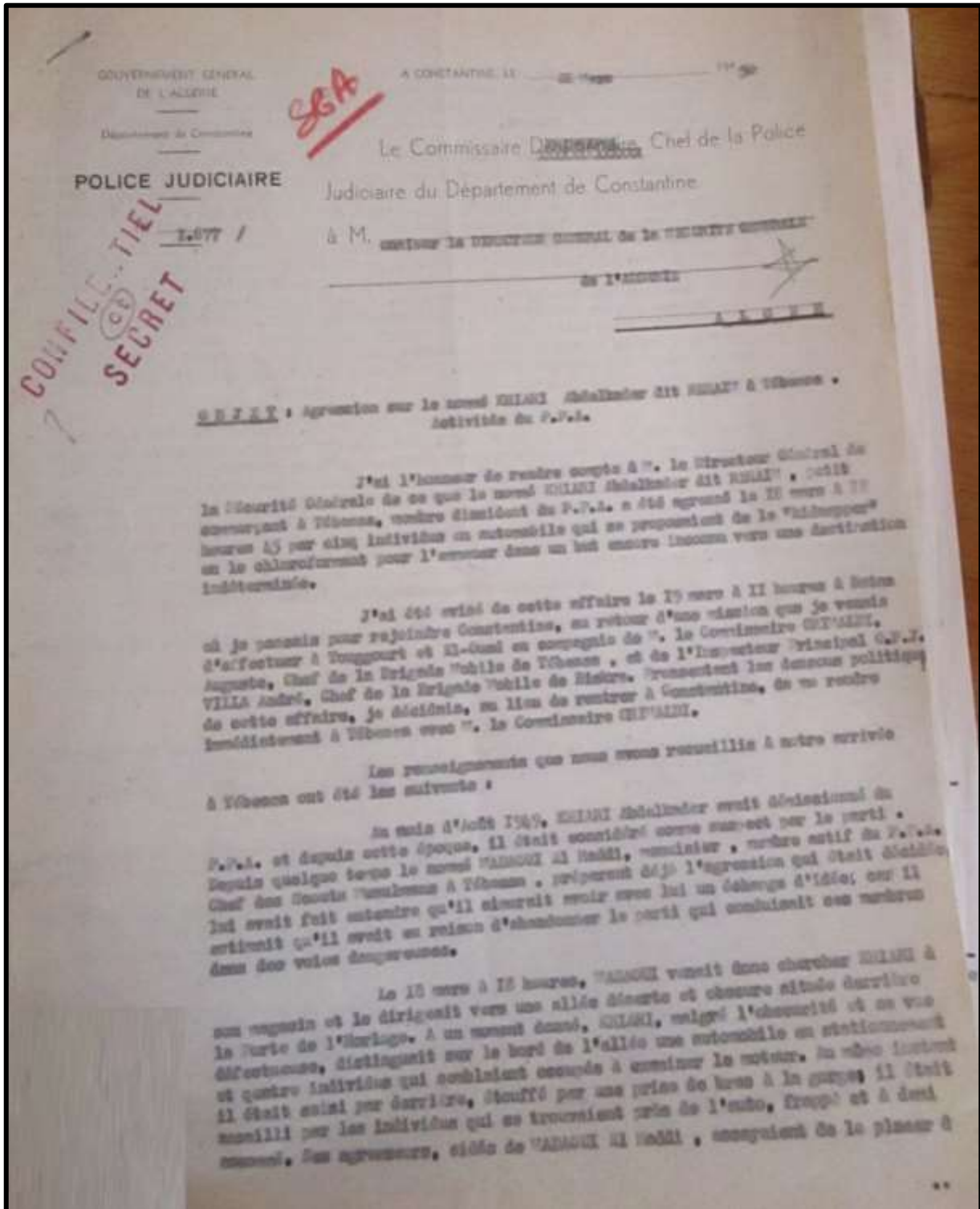
نسخة إلى كل من السادة الكرام:

- للبيان
- للإعلام
- للنشر
- لكل غاية تفيد
- للقائدة المرجوة
- فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية
- السيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة ووزير الخارجية
- السيد أحمد محساس.
- العقيد عبد المجيد أوشيش.
- السيد قائد القطاع العسكري لولاية قالمة.
- السيد محمد شريف عباس وزير المجاهدين.
- السيد شريف دعاس الأمين العام للمجاهدين
- السيد هيشور وزير الإتصال.
- السيدة خليفة تومي وزيرة الثقافة
- السيدة زهرة ظريف بطاط عضو لادى مجلس الأمة.
- السيد عثمان حمو قوابسي مدير المجاهدين لولاية قالمة.
- * الأبناء للمجاهدين للولايات التالية:
- قالمة - باتنة - قسنطينة - سكيكدة - عنابة - سطيف - ميلة - سوق أهراس - تبسة - أم البواقي - خنشلة - جيجل - مسيلة - برج بوعريزج.
- * كل من الولايات للولايات التالية:
- قالمة - باتنة - قسنطينة - سكيكدة - عنابة - سطيف - ميلة - سوق أهراس - تبسة - أم البواقي - خنشلة - جيجل - مسيلة - برج بوعريزج.
- السيد الحاج علي ضيف الله رئيس الديوان لولاية قالمة.
- الأستاذ عبد الحميد مهري.
- السيد لزه مباركي مدير متحف المجاهدين لولاية قالمة
- الأستاذ عميد جامعة 8 ماي 1945 لولاية قالمة.
- الأستاذ عميد جامعة فرحات عباس لولاية سطيف
- الأستاذ عميد جامعة هواري بومدين باب الزوار



المصدر: أرشيف خاص بالمعني السيد الساسى بن حملة.

الملحق رقم (8): اختطاف عبد القادر خياري وتأديبه



Il est à noter que le nommé FAREN, quelques jours auparavant, avait été poursuivi par les Services de Police de Tébessa lorsque il avait réussi à s'échapper en abandonnant son permis dans lequel des traits P.F.A. avaient été observés comme dans la feuille de véhicule. Mais FAREN était resté introuvable. WAGHNI conduisait les Inspecteurs dans une maison située à 6 km de Tébessa où le nommé FAREN était retrouvé.

Constaté à la Brigade Mobile, FAREN faisait les déclarations suivantes : Le nommé ABDELHAKEM se nomme en réalité BENDJOUHAB Boudoua Oulid 'Abdoul, fils de 'Abdoul-mel et de HADJA bent 'Abderahmane, né le 8 Septembre 1923 à Tébessa (Oran), immatriculé au 21 mars 1946, objet de la fiche n° 24 4669 ayant fait l'objet d'une condamnation de recherches du 20 Novembre 1946 (liste 30). Par ailleurs, la Police des R.G. de Constantine identifiât l'intéressé sous le nom de BENDJOUHAB 'Abdelhakem ben Youssef dit 'Abdelhakem' 28 ans, étudiant en pharmacie, condamné en 1945 par le Tribunal Militaire d'Alger dans l'affaire 'ABDELHAKEM LAMINE.

FAREN Yakhia déclarait qu'Abdelhakem lui avait remis deux sacs pleins de 120 cartouches qui avaient été déposés chez WAGHNI; celui-ci y avait ajouté cinq cartouches de cheddite, cinq dynamiteurs, un canon M&F et le tout avait été placé dans une caisse qui avait été confiée à un nommé ALI ben 'Abdoul. Un transport avec ce dernier permettait de retrouver la caisse et tout son contenu (surtout ci-dessus) ainsi que des instructions du P.F.A. concernant la guérilla. FAREN déclarait en outre qu'il avait reçu ces armes d'ABDELHAKEM à Constantine chez un nommé 'ABDUL' dont la véritable adresse est 'Abderahmane, demeurant Avenue Bismarck.

En possession des renseignements recueillis à Tébessa, des opérations étaient immédiatement entreprises; elles permettaient de découvrir, entre les armes et explosifs saisis précédemment, des documents concernant toute l'organisation P.F.A. de Tébessa. Sur ces renseignements, l'enquête se poursuivait et M. CHATAIN recherche actuellement sept suspects qui auraient été enterrés dans un lieu encore mal défini mais que nous espérons découvrir grâce à un détecteur de mines que nous a confié la Division de Constantine.

A Constantine, la Police Judiciaire et la Police des Renseignements Généraux ont cherché à identifier le nommé 'Abderahmane, mais celui-ci qui se nomme en réalité CHEHAT 'Abderahmane ben Ibrahim, sans profession, a quitté Constantine pour une destination inconnue depuis le 18 mars.

Le nommé BENDOUHAB 'Abdelhaki a été accompagné à Bone par M. CHATAIN. Dans cette ville, ce Commissaire agit en collaboration avec ses collègues LAMURE, Chef de la Brigade Mobile de Bone, et MARTIN, de la P.R.G. de Bone ont pu saisir :

- 3 suspects italiens et 300 cartouches chez un nommé RIFEN 'Abdoul
- voisin à l'Opéra Kabou;
- 1 suspect chez ALI Ben Said dit 'Le Cafai', beau-frère de BENDOUHAB;
- 1 mitrailleuse allemande et un chargeur complet chez BENDOUHAB.

Wahidouf, spécialiste rue d'Alger, ainsi que 200 cartouches de 9m/m et une pharmacie complète pour premiers soins à donner aux blessés.

Dans cette ville, on saisissait également de nombreux documents intéressant l'organisation de Bone, l'instruction personnelle des militants, des renseignements intéressant les services de la Police, de la Gendarmerie, de la Garde Républicaine, de l'Armée, etc...

Les opérations précédentes permettaient aussi d'envoyer quelques documents sur les organisations P.F.A. de Guelma, de Bouk Abres, de Guel-Edouli, de Philippeville, de Guel-Bechou, de Wila.

-- 3 --

A Souk-Ahres, le nommé **SADJI** Habbat, Conseiller Municipal, Directeur de la Section paramilitaire de Souk-Ahres aurait en sa possession un sous-munitionnaire et 50 cartouches.

Le nommé **BARKHIA** Saadi, épicière, rue Benoune à Guelma, fils de **BARKHIA** et de **CHER** Gergala, Chef de la Section paramilitaire de Guelma possède deux pistolets.

M. le Commissaire **BOUMETI** Chef de la Brigade Mobile de Guelma a communiqué présentement de ces deux affaires.

A Guelma-Eddati, nous avons pu savoir que les nommés **BERBOUDA** Ben Mostefa **BERBOUDA** Abdelbaki et **BARKHIA** Abdelkader avaient brisé en la nuit du 18 au 19 mars chez le nommé **BERBOUDI** Ahmed ben Slimane, dit "Bechir", fripier. Les deux premiers avaient pris le train pour Bône le 19 à 8 heures du matin, tandis que le troisième avait quitté Guelma-Eddati sur un camion au début de l'après-midi du 19 mars pour se rendre à Guelma puis à Bône. D'autres renseignements nous permettent encore de savoir que le nommé **BARKHIA** Slimane ben Ali, était un dirigeant du P.F.A. de la ville; une enquête menée par M. le Commissaire **FELTEN**, Chef de la 3ème Brigade Mobile de Constantine, M. le Commissaire **BANGACHA** Nabilé, Chef de la Circonscription de Police et la Brigade de Gendarmerie de Guelma-Eddati, permettait de connaître que **BARKHIA** Slimane et **BERBOUDI** Ahmed étaient les deux chefs de l'organisation P.F.A. de cette ville et les investigations menaient la découverte d'un fusil de guerre italien d'un sous-munitionnaire italien, de cinq pistolets ou revolvers avec quelques munitions et différents papiers intéressant l'organisation P.F.A. de Guelma-Eddati.

Quatre autres militants d'autre part étaient identifiés; ce sont les nommés : **BERBOUDA** Salah ben Saïoudi, **BOULHILAT** El Haddi ben Lehdar, **GAS** Abed ben Seddik et **BOULHILAT** Youcef ben Tahar. L'enquête dans ce sens se poursuit.

A Philippville, nous avons su que le nommé **BARKHIA** Abdelkader était en rapports étroits avec un nommé "Aïcha" livreur dans une boulangerie, Chef du Groupe paramilitaire pour la région Philippville-Collo-Joussas. "Aïcha" aurait reçu de **BARKHIA** Abdelkader cinq sous-munitionnaires "Stati" et 100 cartouches. M. le Commissaire **GIUFFRÈ** Chef Sala 1ère Brigade Mobile de Constantine et **COLLET** Chef de la Brigade Mobile de Philippville, enquêtent actuellement dans cette ville. Le nommé "Aïcha" a été identifié; nous attendons des renseignements complémentaires sur les recherches effectuées dans cette région.

A Condi-Saïoudi et à Villa, M. le Commissaire **SPIONI** de la P.F.C. de Constantine, l'Inspecteur **G.P.J.** **BOURBON** des Brigades Mobiles de Constantine et du personnel des deux services ont enquêté. Les résultats actuellement obtenus dans ces deux centres sont moins concrets; néanmoins, des militants P.F.A. qui ont actuellement disparu ont été identifiés et on peut espérer recueillir des indications intéressantes dans ces régions.

Enfin, il nous a été signalé à Biskra un nommé "LAKHMAN", soldat, qui aurait un Chef important du P.F.A. L'Inspecteur **G.P.J.** **VILLA**, Chef de la Brigade Mobile de Biskra, a été alerté; il tente actuellement d'identifier l'intéressé et, le cas échéant, de tirer des renseignements qu'il pourra recueillir, tous les résultats possibles.

En résumé, à Tébessa et à Bône, les organisations P.F.A. sont entièrement découvertes; il est vraisemblable que sous peu, les organisations de tout l'est algérien seront dévoilées; d'ores et déjà, d'après les documents saisis, il semble que le P.F.A. ait organisé une sorte de région englobant les villes de Bône, de Souk-Ahres et de Tébessa, c'est à dire toute la frontière algéro-tunisienne.

المصدر :

الملحق رقم (9): تقرير والي قسنطينة موجه إلى الحكومة العامة بخصوص المنظمة الخاصة:

75 /E/CAB. 27 Mars 1950

SECRET

Le PREFET de CONSTANTINE
S.L.S.A. à

Monsieur le MINISTRE
GOUVENEUR GENERAL DE L'ALGERIE
Cabinet
- ALGER -

OBJET : Organisation clandestine P.P.A. -

Les rapports spéciaux de la P.R.G. et de la P.J. vous ont informé de la découverte de l'organisation clandestine du P.P.A. dans l'Est Constantinois.

Il n'est pas encore possible de faire une exploitation complète des résultats obtenus, les recherches se poursuivent, mais à partir des renseignements actuels, on peut faire le point de la question ainsi qu'il suit :

I - ELEMENTS INITIAUX DE L'ENQUETE -

A) - Le coup de main de Tébessa -

Le 18 Mars à TEBESSA, M. KHIANI Abdelkader, démissionnaire du M.T.L.D. depuis Août 1949 est l'objet d'une tentative d'enlèvement de la part d'un commando P.P.A.

Ce coup de main a été effectué par un groupe venu de BONE dans une voiture puissante; il avait été prémédité avec la complicité d'un militant local, M. WEDOUY qui est chef de clan du groupe S.M.A. de Tébessa.

Le but de l'opération était d'amener M. KHIANI à BONE.

...

Quatre exécutants ont été arrêtés, le cinquième, qui était le chef de l'opération, a réussi à s'enfuir; il s'agit du nommé ABDELKADER qui a été identifié comme étant BENKADA Abdelkader ben Youcef dit "Abdelkader", étudiant en pharmacie, qui semble être un dirigeant important du P.P.A.

L'interrogatoire des exécutants n'a pu faire ressortir le mobile exact de l'enlèvement; ils déclarent simplement que le parti leur avait donné cet ordre et qu'ils l'exécutaient, mais sans savoir à quoi l'opération devait servir.

Nous pouvons, des renseignements obtenus, déduire que KHIARI était au courant de certains secrets du parti et avait, peut-être, dû en faire un peu trop état et qu'il s'agissait de l'amener à Bône, où doit se trouver le commandement régional dont dépend Tébessa, pour l'interroger méthodiquement et savoir exactement quels étaient les secrets qu'il avait trahis afin, le cas échéant, de modifier l'organisation. S'il ne s'était agi, en effet, que de le faire disparaître, l'opération eût été plus simple.

B)- L'interrogatoire de MEDOUI permettait de découvrir l'endroit où se cachait un nommé FARES Yeya, qui est l'objet de recherches de la part de la police de TEBESSA, à laquelle il avait échappé quelques jours avant, abandonnant un portefeuille contenant des tracts P.P.A. L'interrogatoire de FARES, qui reconnaît être un des militants de l'organisation para-militaire P.P.A., permettait de mettre la main sur une partie des membres de cette organisation à TEBESSA et d'identifier le nommé ABDELKADER dont il a été précédemment parlé.

Au cours des recherches, des armes et de nombreux documents étaient trouvés; enfin, l'arrestation à OUED-ZENATI de deux des exécutants, les nommés BENZAIM Mohamed, Conseiller Municipal à BONE et ADJANI Frahim de BONE, permettait d'avoir l'identité des deux autres exécutants, BENHAMOUDA ben Mostefa et BENKOUCHE Abdelbaki, tous les deux de BONE.

Les différents interrogatoires entrepris par les Brigades Mobiles et la P.R.O. de Tébessa et de Bône, ainsi que les perquisitions faites au domicile des individus arrêtés permettaient de découvrir des documents intéressants concernant l'organisation du P.P.A., en particulier l'organisation para-militaire.

Grâce aux documents trouvés, des recherches purent être entreprises à CONSTANTINE, à PHILIPPEVILLE, à QUELMA, à SOUK-AHRAS, à MILA et à COMEGHENDOU.

II - LE BILAN -

Le bilan de la situation au 27 Mars est le suivant :

a) - Arrestation -

54 individus ont été mis en état d'arrestation, soit :

Tébessa : 17
 Bône : 27, dont un Conseiller Municipal
 Guelma : 1
 Souk-Ahras : 1 Conseiller Municipal
 Oued-Zénati : 6
 Philippeville : 1
 Comté-Smendou : 1

b) Saisie d'armes -

Les armes suivantes ont été saisies :
 Fusils de guerre : 13 mousquetons
 3 mitraillettes

Armes de poing : 14 pistolets ou révolvers

De nombreuses munitions de l'ordre de 70 à 80 cartouches par fusil

c) - Matériel de guerre *

Tout un arsenal de matériel destiné à une action de guerre a été trouvé, en particulier, cartouches de cheddite avec détonateur - jumelles et boussoles.

Outils de différents modèles.

La liste du matériel trouvé à PHILIPPEVILLE, ainsi que les photographies de l'armement découvert à PHILIPPEVILLE et à BONE, sont joints au présent rapport. En outre, à BONE, il a été trouvé une pharmacie complète.

d) - Documentation -

Une nombreuse documentation a été découverte. Elle n'est pas encore toute rassemblée et fait l'objet, actuellement, de tirages photographiques que je vous adresserai dès qu'ils seront en ma possession, mais cette documentation porte sur les points suivants :

1° - L'organisation para-militaire du P.F.A. -

Le Chef de région est le nommé BENZAIN Mohamed, dit "Hocins Ben Ayssa, Conseiller Municipal de BONE.

- 5 -

il y a peu de jours et le nombre des armes distribuées et trouvées est assez réduit (deux armes par groupe environ).

Il est à souligner que cette distribution a été faite suivant une répartition judicieusement prévue, puisque c'est l'interrogatoire d'un inculpé qui a pu nous indiquer l'endroit où se trouvaient différentes armes ainsi que le nom du détenteur. SERIE

Il est aussi à souligner que ces armes appartiennent au parti et ne sont que confiées momentanément au détenteur. GEB

Enfin, la découverte de règlements militaires, de plusieurs instructions sur la guérilla, d'explosifs, d'une boîte à pharmacie complète, prouve que cette organisation para militaire était orientée vers une action révolutionnaire: c'est en somme un embryon d'armée secrète du P.P.A. n

La présence, parmi les membres de cette organisation, de Conseillers Municipaux M.T.L.D. démontre la liaison étroite entre les différents échelons de l'organisation séparatiste et confirme, une fois de plus, le fait que le M.T.L.D. est la reconstitution pure et simple du P.P.A. dissout. s

Par rapport N° 00655 CAB/P.S. en date du 31 Janvier 1950, j'avais suggéré que les dirigeants du M.T.L.D. soient poursuivis sous le chef de reconstitution de ligue ou de parti dissout et que, en corollaire, le M.T.L.D. soit dissout. S

Réflexion faite, et sans pour autant modifier mon opinion de fond, j'estime qu'une telle mesure serait prématurée et qu'il serait plus opportun, pour des raisons de tactique, sur le plan répressif comme sur le plan électoral de continuer la répression telle qu'elle est engagée et de recourir à la dissolution de l'échelon M.T.L.D. à proximité seulement des élections. IR

Selon les premiers échos enregistrés, il s'avère que cette action a été, en général, bien accueillie dans l'opinion publique: les milieux Européens qui se reprenaient à douter devant les attaques des séparatistes et la menace des ingérences étrangères, reprennent confiance. Les milieux musulmans modérés, qui, ces dernières semaines étaient révélés parfois hésitants, sont portés à écarter toute tentation et à approuver l'attitude de fermeté de l'Administration.

- 6 -

Aussi, il apparaît combien serait souhaitable de permettre à cette double évolution de se prononcer, en réservant à cette affaire avec célérité et fermeté, les développements qu'elle comporte.

Il est, en effet, à supposer que le Parti Communiste, l'U.D.M.A., les Oulamas, voire certains élus s'efforceront d'exploiter cette affaire dans un but démagogique et partant, de l'évoquer sur un plan purement politique où les atermoiements seront plus faciles, mais aussi plus dangereux pour la sécurité et la souveraineté de la France en Algérie.

En tout cas, et contre certaines assertions récemment faites, la preuve matérielle est apportée que le P.P.A. est une réalité et que l'organisation que ce mouvement est en train de consolider, est attentoire à la sécurité de l'Etat.

LE PREFET,

المصدر :

الملحق رقم (10): شهادة عبد القادر خياري (رحيم) حول مؤامرة 1950م

"إنني التحقت بحزب الشعب في 1943 الذي أصبح في 1946 حركة انتصار للحريات الديمقراطية وانسحبت من هذا الأخير ثلاثة أشهر قبل حادثة 18 مارس 1950 كما أوضحت في جريدة «La dépêche de Constantine»، لأنني لم أكن راضيا عن السياسة الخاطئة التي انتهجتها قيادة الحزب، وكان هناك عدّة مناضلين يشاركوني هذا الرأي من بينهم ماضي الهادي.

لقد اتصل بي هذا الأخير في 17 مارس 1950 وأخبرني بأنه يشاركني في الرأي، وأنه هو أيضا بدأ يفكر في الانسحاب من الحزب، وظننت أن ماضي الهادي كان مخلصا فيما يقول، ولم تكن لدي فكرة بأنه عضو في المنظمة الخاصة.

وشعرت في الحقيقة بأنه سوف يتبع نهجي ويغادر الحزب. ولقد قبلت أن ألتقي بعلى الساعة السادسة مساء يوم 18 مارس 1950 في مقهى محمد علي جناح، وكان الهادي ماضي مصمما على إقناعي بأنه مخلص إلى درجة أنه بدأ ينتقد حركة الانتصار قيادتها بمجرد ما جلسنا سويا في المقهى المذكور. وبعد فترة قصيرة ذهبنا نسير خارج المقهى لأن الهادي اقترح عليّ إنه من الأفضل مواصلة الحديث أثناء السير، وهكذا بدأنا نمشي في الشارع المؤدي إلى المدرسة والذي أصبح يعرف بشارع النصر، واستمر الهادي في انتقاد الحزب والقيادة بحدّة وفي هذا الوقت لاحظت سيارة ذات سقف قابل للطي قريبة منّا، يقف على كل جانب منها رجلان (المجموع أربعة)، وكان غطاء المحرك مفتوحا والرجال الأربعة منكبين عليه لإعطاء الانطباع بانهم مشغولون بتصليحه. وعندما اقتربنا من السيارة بدأ الهادي ماضي يسعل ويتنحج. وفي هذه اللحظة قال فجأة الرجل الجالس داخل السيارة: هذا هو "؟!"، وما كاد ينتهي من كلامه حتى ضربني أحد الواقفين على يمين السيارة بذراعه وأصاب حنجرتي بقوة فصرخت: آه يا الهادي لقد خننتني، وانضم رجل ثالث من يسار السيارة إلى الأولين اللذين أمسكا بي وساعدهم الهادي. أما الرابع فقد دخل السيارة وأمسك

المقود وبدأت أصرخ بالفرنسية: "النجدة.. النجدة..". وكان الظلام يهبط، فالساعة كانت تشير إلى حوالي الساعة مساء وكل ما رأيته في الشارع هو بضعة مدنيين فرنسيين قادمين نحونا. في اللحظة التي انطلقت السيارة بي إلى مصير مجهول، تبدت لي صورة زوجتي وابنتي الصغيرة ذات الثلاثة أشهر.. ولما انطلقت السيارة كان بابها مفتوحا ورجلاي معلقتين في الهواء خارج السيارة.. وبطبيعة الحال استمرت مقاومتي للمختطفين وبقيت أتخبط بعنف حتى تمكنت من ضرب السائق بذراعي ضربة قوية فقد السيطرة على السيارة، ولم تتجاوز حوالي 20 مترا حتى اصطدمت بشجرة فتوقفت، وحينئذ طلب السائق من الرجال الأربعة أن ينزلوا من اجل دفعها فنزل ثلاثة وبقي الرابع يمسك بي داخل السيارة ووجهي ملقى على أرضيتها وبدأت أتخبط من جديد واستطعت أن أفلت من قبضة من يمسك بي، وافر من الجانب الأيمن للسيارة، وكنت على وشك أن أفلت من أيديهم حينما بدؤوا ينهالون علي ضربا من كل جانب، وتلقيت ضربة على راسي بألة ثقيلة فأغمي علي".

ويواصل عبد القادر خيارى قائلا: "وعندما أفقت وجدت نفسي في محافظة الشرطة Commissariat بحضور الهادي ماضي وشرطي وقال الهادي لمحافظ الشرطة الذي دخل فيما بعد إلى الغرفة التي كنا موجودين فيها: لقد كنا نمشي في الطريق عندما هاجمتنا مجموعة من الفرنسيين، وكان رد مفتش الشرطة الذي يعلم بأنني تركت الحزب منذ 03 اشهر والذي يبدو إنه قد فهم الوضع: "لقد فهمت"، ثم نظر المفتش إلى الهادي الذي بدا له إنه رجل يحب التفاخر وقال له: "أيمكنك الانصراف"، وفيما بعد كلف محافظ الشرطة شرطين بمرافقتي إلى الطبيب لأتلقى العلاج بسبب جرح في رأسي، وبعد العلاج رافقوني إلى بيتي.

أما المحافظ، من جهته، فقد كون مجموعة من الشرطة من أربعة أفراد (هو نفسه مع شرطين فرنسيين وشرطي من اصل جزائري يدعى "فاتح أحمد" كان لا يزال على قيد الحياة سنة 1980)، وانطلقوا يبحثون عن السيارة والمختطفين.

وعندما وصل محافظ الشرطة ورجاله إلى واد زناتي، وجدوا السيارة التي كانت في طريقها إلى قسنطينة معطلة بعد أن نصب خزانها من البنزين، وألقي القبض على "حسين بن زعيم" الذي وجدوه بها.. اما الرجال الأربعة الذين ذهبوا للبحث عن البنزين، فقد استطاعوا إنقاذ أنفسهم من قبضة الشرطة.

علمت أيضا فيما بعد أنّ الرجال الخمسة جاءوا إلى تبسة لاختطافي، وهم "مصطفى بن عودة، حسين بن زعيم، عجامي إبراهيم، بكوش عبد الباقي، وديدوش مراد الذي قاد العملية، هذا الأخير كان داخل السيارة وهو من أمسك بي بعد اصطدامنا بالشجرة، بينما الرجال الثلاثة الآخرين خرجوا لدفع السيارة المتوقفة".

ونظر إلي عبد القادر خياري وعلامة الحزن في عينه ثم استطرد قائلاً: "علمت فيما بعد بأن محافظ الشرطة ورجاله عادوا غلى تبسة من واد الزناتي حوالي الساعة 3 صباحا من يوم 19 مارس 1950 معهم حسين بن زعيم.

وكان هذا الاعتقال والتحقيقات التي بدأت على الفور مع حسين بن زعيم هي التي أدت إلى اكتشاف المنظمة الخاصة وتحطيمه..

وبدأت الاتصالات من كل جانب بعد اعتقال حسين بن زعيم الذي اخذ من تبسة إلى عنابة ثم إلى الجزائر ثم إلى وهران فيما بعد.

وبعد اعتقال حسين بن زعيم جاء دور الهادي ماضي الذي ألقى عليه القبض صباح يوم 19 مارس 1950، ولقد استدعتني الشرطة إلى المركز في نفس اليوم صباحا حوالي الساعة 9:30 وحققت معي دون استعمال الإكراه أو الضغط أو العنف البدني ضدي، وسمحوا لي بالعودة إلى بيتي بعدما سألوني: ماذا تعرف عن المنظمة الخاصة؟ ولماذا اختطفت وضريت من طرف هؤلاء الرجال الخمسة في السيارة؟".

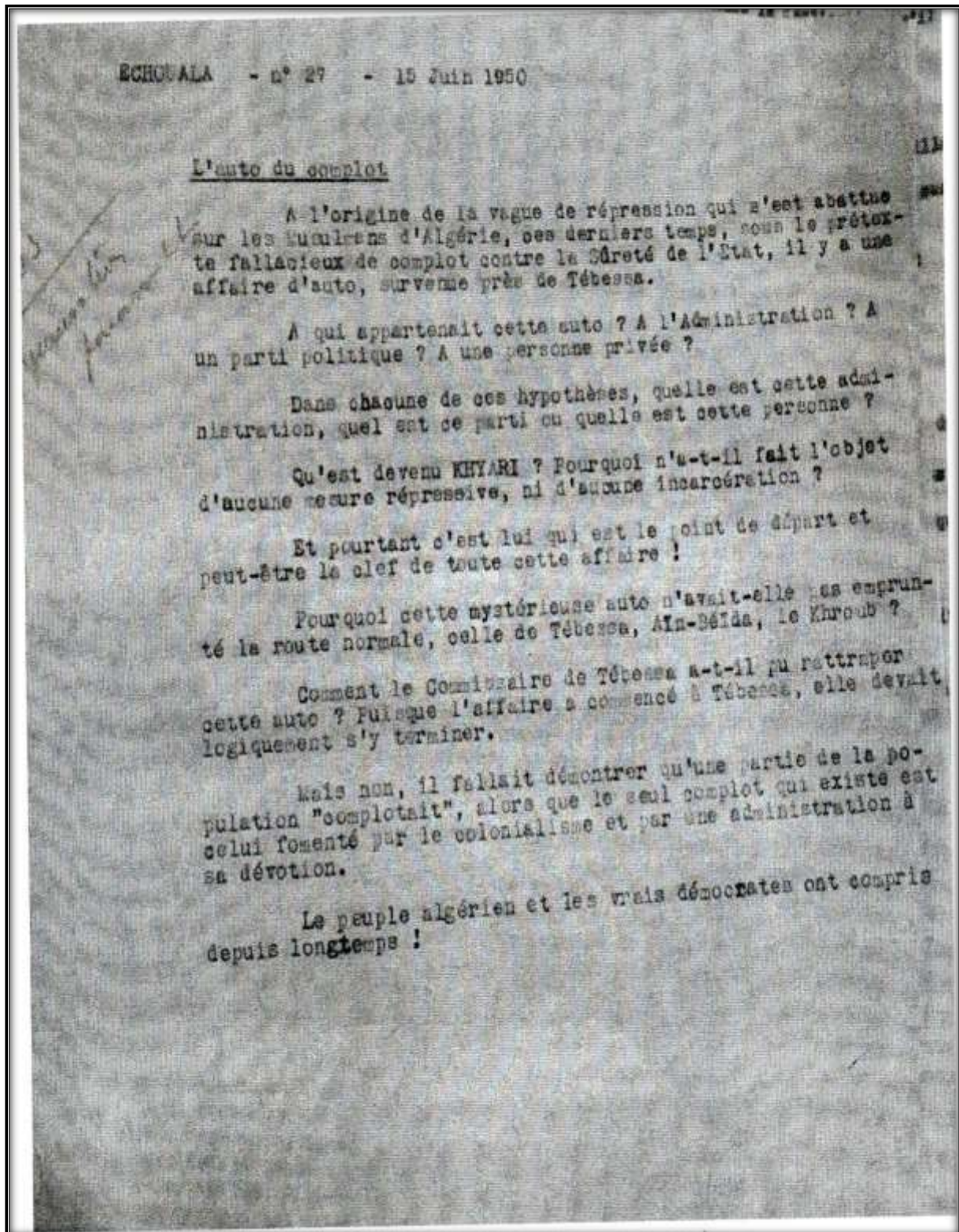
ولقد انتقد عبد القادر خياري بشدة وهو يردد من حين لآخر "أنا بريء"، الرأي الذي عبر عنه رابح بيطاط والذي قال فيه: "المنظمة الخاصة تحطمت لأنّه تعرضت للخيانة من

طرف عضو في الحزب"، واستطرد عبد القادر خياري قائلاً: "الأمر الذي نسي رابح بيطاط أن يقوله هو أنني انسحبت من الحزب ثلاثة أشهر قبل حوادث 18 مارس 1950، فلو كنت قد خنت المنظمة كما يلمح بيطاط فلماذا لم يكشف البوليس المنظمة قبل 18 مارس 1950.. لم يكن باستطاعتي خيانتها لأنني حينها غادرت مقر الشرطة ذهبت مع شرطيين إلى الطبيب وبعدها عدت إلى بيتي ولم يتصل بي أحد أثناء الفترة المذكورة ولم أستدع إلى مقر الشرطة إلا في الساعة 9:30 صباح يوم 19 مارس 1950.. ولقد كان حسين زعيم والهادي ماضوي معتقلين عند الشرطة في هذه الفترة.

والسبب الهام والرئيسي الذي يجعل من غير الممكن أن أخون المنظمة الخاصة هو أنني لم اكن أعلم أي شيء عن هذه المنظمة أو عن تنظيمها الداخلي لأنني لم اكن عضواً فيها، بخلاف ما يدعي البعض، وإنما كنت عضواً في الحزب.. وكانت الطريقة الفريدة من نوعها في التحقيق الذي مارسته الشرطة الفرنسية ضد أعضاء المنظمة الخاصة أمثال ماضوي وبن زعيم هي التي أدت إلى الكشف عن المنظمة الخاصة وتحطيمها.."

المصدر: رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1945/1954، دراسة ووثائق غير منشورة، مطبعة وحدة الرغاية، الجزائر، 2016، ص 105 - 108.

الملحق رقم (11): تعليق جريدة الشعلة عن المؤامرة:



المصدر :

FR Caom 93/1525-9 cab /51650, OS. Archives Aix-en province

الملحق رقم (12): مساندة الأحزاب والعلماء للجنة ضحايا القمع

"ALGER REPUBLICAIN" du 25 Juillet 1951

Adresse du MTLD, de l'UDMA et des Oulamas au Comité de soutien des victimes de la répression

On nous communique :

La répression qui frappe en permanence le peuple algérien s'est accentuée notamment depuis 1947. Le peuple algérien vit dans une atmosphère de répression particulièrement étouffante et inhumaine. Cette répression se caractérise par des arrestations arbitraires, des tortures policières et une misère économique frappant tous les Algériens et notamment ceux qui montrent leur attachement à l'idéal de libération.

Un véritable mur de silence est dressé autour du peuple algérien pour empêcher de faire entendre sa voix à l'extérieur.

A la suite de cette répression et surtout du complot colonialiste d'avril 1950, plusieurs centaines d'Algériens ont été arrêtés et condamnés à de lourdes peines d'emprisonnement, de privation de droits civiques et politiques et d'amende.

Dans les prisons, ces Algériens sont constamment en butte à des brimades de toutes sortes. Les conditions matérielles dans lesquelles le colonialisme les fait vivre sont incompatibles avec toute dignité et toute humanité.

L'arbitraire ne fait ainsi que s'amplifier et se généraliser en Algérie.

Le caractère odieux des tortures que la police fait subir aux détenus politiques pour leur arracher des aveux spontanés et les lourdes condamnations infligées par les tribunaux siégeant à huis clos montre l'atmosphère dans laquelle sont jugées les affaires politiques en Algérie.

Des centaines de familles, privées de leur soutien matériel, sont dans une situation angoissante et une misère effroyable.

Le peuple algérien par son union et par sa lutte doit réclamer la libération de ces victimes de la répression des prisons où ils souffrent.

L'Association des Oulamas,
L'Union Démocratique du Manifeste Algérien
Et le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques
Félicitent le Comité de soutien des victimes de la répression pour son action menée depuis 1948 en faveur des détenus et de leurs familles :

Expriment leur solidarité avec le Comité de soutien pour demander la libération de toutes les victimes de la répression ;
Font appel à tous les démocrates et aux hommes épris de justice et de liberté pour réclamer avec eux la libération des victimes de la répression ;
Décident de coordonner leur activité afin d'aboutir à une rapide libération de toutes les victimes de la répression.

P. l'Association des Oulamas :
Cheikh Larbi TEBESSI.
P. l'Union Démocratique du Manifeste Algérien :
D. Ahmed FRANCIS.
P. le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques :
Ahmed MEZERNA.

المصدر :

FR Caom 93/1525-9 cab /516, OS. Archives Aix-en province

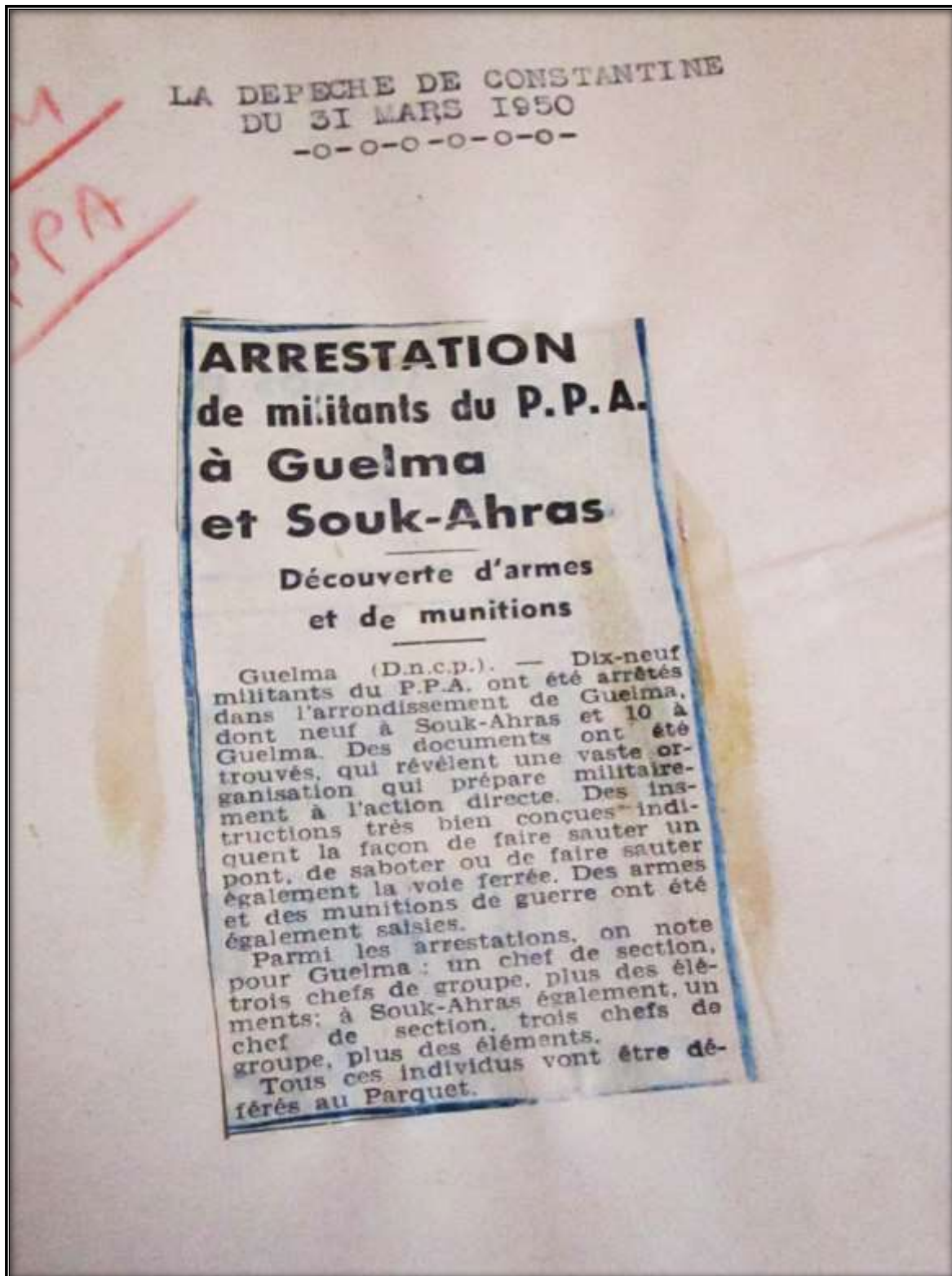
الملحق رقم (13): مطالبة رئيس الجمهورية الفرنسية بالعفو عن نشطاء الحرية



المصدر :

FR Caom 93/1525-9 cab /516, OS. Archives Aix-en province

الملحق رقم (14): توقيف مناضلي حزب الشعب بقالمة وسوق أهراس



المصدر :

FR Caom 93/1525-9 cab /516, OS. Archives Aix-en province

LES ECHOS - L'AVENIR DE GUELMA -
du 1er AVRIL 1950.

ARRESTATIONS

La presse quotidienne a relaté ces derniers jours la découverte d'une organisation clandestine du genre para-militaire étendant ses ramifications dans plusieurs centres du département de Constantine et ayant des affinités avec le P.P.A.

Les enquêtes menées dans notre arrondissement ont abouti à l'arrestation à Guelma d'un chef de section et de neuf membres de cette organisation et à Souk-Ahras également d'un chef de section et de huit affiliés.

Des armes et des munitions de guerre ainsi que de nombreux documents traitant de la manière d'opérer et de se comporter ont été découverts au cours des perquisitions effectuées dans les deux villes.

Les individus arrêtés vont être déférés au Parquet.

LES ECHOS
L'AVENIR DE GUELMA
DU 8 AVRIL 1950.

L'Arrestation de Militants du P.P.A.

Nous avons annoncé dans notre précédent numéro l'arrestation par la Brigade Mobile de Guelma de dix-neuf militants du P.P.A., dont dix à Guelma et neuf à Souk-Ahras. Tous ces individus, à l'exception du chef de section de Souk-Ahras, Badji Mokhtar ben Hacène, qui se fit un peu tirer l'oreille, ont fait des aveux spontanés.

Ce sont les nommés :

Benhamla Saïd ben Omar, chef de section de Guelma, Henini Salah ben Mohamed, Seridi Tahar ben Lachemi, Harcha Hacène ben Hamadi, Brahimi Sebtî, dit Maazouz ben Amar, Meddour Athmane ben Ahmed, Meddour Tahar ben Ahmed, Khirouni Ahmed, dit Sebtî ben Ali, Bouras Slimane, dit Kaddour ben Yahia, Amour Salah, dit Kabazi.

Badji Mokhtar ben Hacène, chef de section de Souk Ahras, Ouled Zaoui Mahmoud ben Ahmed, Zaouia Lakhdar ben Brahim, Menasria Mansour ben Brahim, Benyahia Khelifa, dit Zine ben Ali, Bouras Bachir ben Hocine, Osmane Younés ben Ali, Menasria Mohamed et Nadjar Sad

LA DEPECHE DE L'EST
DU 29 MARS 1950.

LE COMLOT P.P.A.

Six hommes arrêtés à Oued-Zénati sont écroués à Bône

Une nouvelle arrestation

M. Godard, juge d'instruction de la première Chambre, a, depuis l'arrestation, une mission très lourde et très délicate à remplir. Le distingué magistrat a, en effet, été chargé du complot P.P.A. et dans son Cabinet ont défilé comme nous l'avons dit 28 conspirateurs qui subirent leur premier interrogatoire.

Les uns après les autres, les inculpés durent répondre aux questions du juge avant d'être inculpés d'atteinte à la souveraineté extérieure de l'Etat et écroués.

Commencés lundi très tôt dans l'après-midi, les interrogatoires s'étaient poursuivis jusqu'à 21 heures. On pouvait espérer que la journée de mardi allait être plus calme. Il n'en a rien été.

En effet, une nouvelle arrestation a été opérée hier et le juge d'instruction a connu ainsi le 29^e inculpé bônois qui a rejoint en prison le groupe déjà mis sous les verrous.

Mais cet événement n'allait pas être le seul. Et si le juge Godard ne se tira pas à si bon compte de la journée. Car six hommes étrangers à la ville devaient encore lui être amenés.

Nous avons dit que les opérations de police organisées à Bône avaient fait tâche d'huile et qu'elles se poursuivaient dans plusieurs villes de la région.

Six arrestations ont pu ainsi être opérées à Oued-Zénati. Et ce fut cette nouvelle « brochette » que le magistrat reçut et interrogea hier jusqu'à une heure avancée de l'après-midi.

Tous les conspirateurs inculpés d'atteinte à la souveraineté extérieure de l'Etat ont été écroués.

Il y a donc actuellement dans la prison de Bône 35 hommes qui appartenaient à la redoutable association découverte après l'affaire de Tébessa.

الملحق رقم (15): تقرير حول المساس بالأمن الخارجي للدولة:

CONSTANTINE
 COURTE GÉNÉRALE
 BRIGADE MOBILE
 CONSTANTINE

Constantine le 31 Mars 1950
 - RAPPORT - SPECIAL -

OBJET : Atteinte à la Sécurité Extérieure de l'Etat.

REVENIR : Rapport Journalier n° 1.792 en date du 30 mars 1950

P. JOINES :

Le samedi 18 mars courant à 18 heures 45, en plein centre de Tébessa, le commerçant KHIARI Abdolkader, dit "Rehain", membre dissident du P.F.A., était victime d'une agression au cours de laquelle il était sérieusement blessé. L'enquête effectuée aussitôt permettait d'établir que ses agresseurs au nombre de cinq, avaient pris la fuite en direction de Constantine à bord d'une voiture automobile dont le signalement exact était donné.

Dans la même nuit le véhicule était retrouvé à Oued-Zénati, mais sur ses occupants, deux seulement, les nommés BENZAI' Mohamed ben Aïssa et MADJANI Brahim, demeurant l'un et l'autre à Bône, étaient appréhendés. Ils reconnaissaient leur participation à l'agression, désignaient leurs complices les nommés BERHAOUA Ben Mostefa, BENBOUCHER Abdelbaki et un certain "Abdolkader" et les deux premiers arrêtés à Bône confirmaient leurs déclarations.

Grâce aux indications qu'ils fournissaient, une vaste opération était entreprise dans différentes régions du Département et voici les résultats de l'enquête qui m'a été confiée par Monsieur le Commissaire Principal de la Police Judiciaire Chef des Brigades Mobiles :

Il ressortait d'une partie des déclarations faites par BENZAI' Mohamed ben Aïssa que vers la fin de l'été dernier, l'individu pré-cité "Abdolkader" - qui paraît être un Chef important du P.F.A. - lui avait ordonné de se rendre à Constantine afin de recevoir des armes. Il devait prendre avec lui à l'entrée de Saint-Charles (Arrondissement de Philippeville) un certain Aïssa dont le signalement lui était donné. BENZAI' Mohamed allait au rendez-vous au volant d'une camionnette Renault, rencontrait à cent mètres des premières maisons de Saint-Charles Aïssa et tous deux arrivaient à Constantine.

En chemin, il apprenait que son compagnon de route était le Chef du groupe paramilitaire pour la région de Philippeville - Collo - Jemmapes et qu'il travaillait comme livreur dans une boulangerie. Au Chef-lieu, un Français musulman les rejoignait, faisait signe à Aïssa de le suivre et un moment après tous deux revenaient avec un ballot qu'il plaçait dans la camionnette. BENZAI' repartait sur Philippeville et en cours de route Aïssa sortait du ballot neuf mousquetons, une mitrailleuse et huit cents cartouches. Il gardait pour lui trois mousquetons, la mitrailleuse et la moitié des cartouches et renvoyait le reste à son camarade. Arrivés à Philippeville, ils se séparaient et BENZAI' restait à Bône.

Muni de ces renseignements, je me transportais à Philippeville avec les Inspecteurs HAAS Raoul, BOUCHILACON Mahmoud, et COUDER Yvan, des Brigades Mobiles de Constantine et me mettais en rapport avec mon collègue M. le Commissaire de la Police Judiciaire COLNAT, Chef de la Brigade Mobile. Toutes dispositions étaient prises en vue d'appréhender le nommé Aïssa et les Inspecteurs MARCHAND Gustave, DI MEGLIO Jean et BOUENKEUR Seghir mis à ma

- 3 -

Il revint par la suite Abdelkader et lui demanda la destination qu'il devait donner au matériel qu'il avait chez lui. L'autre lui répondit de ne pas s'inquiéter car "un jour viendrait où il lui dirait exactement ce qu'il faudrait en faire". Au cours de leurs rencontres, il lui remit différents papiers, des listes de noms d'individus de la région de Philippeville, lui donna dicta des instructions concernant en particulier les explosifs et lui fit dresser des listes de "techniciens".

BOUKERMA qui ne pouvait retrouver à Constantine le lieu où le ballot avait été pris, était prêt à nous conduire chez lui et à nous remettre tout ce qui était entreposé dans son armoire.

Je retournais donc à Philippeville où avec mon collègue COLINAY et son personnel je me rendais à la villa Eugénie. L'armoire était fermée à clef et celle-ci introuvable, le meuble était forcé. Sur une étagère se trouvaient des outils de menuisier et de mécanicien, mais aucun des objets dont la liste nous avait été communiquée par BOUKERMA. En cherchant soigneusement, un explosif (plastique avec cordes Blackford) était découvert et interrogé à ce sujet, BOUKERMA nous déclarait qu'il lui avait été remis par Abdelkader en même temps qu'un pétard de dynamite. Il ne s'expliquait pas la raison pour laquelle tout le contenu de l'armoire avait disparu et rendait son père BOUKERMA Mokhtar ben Saïd responsable de cette disparition.

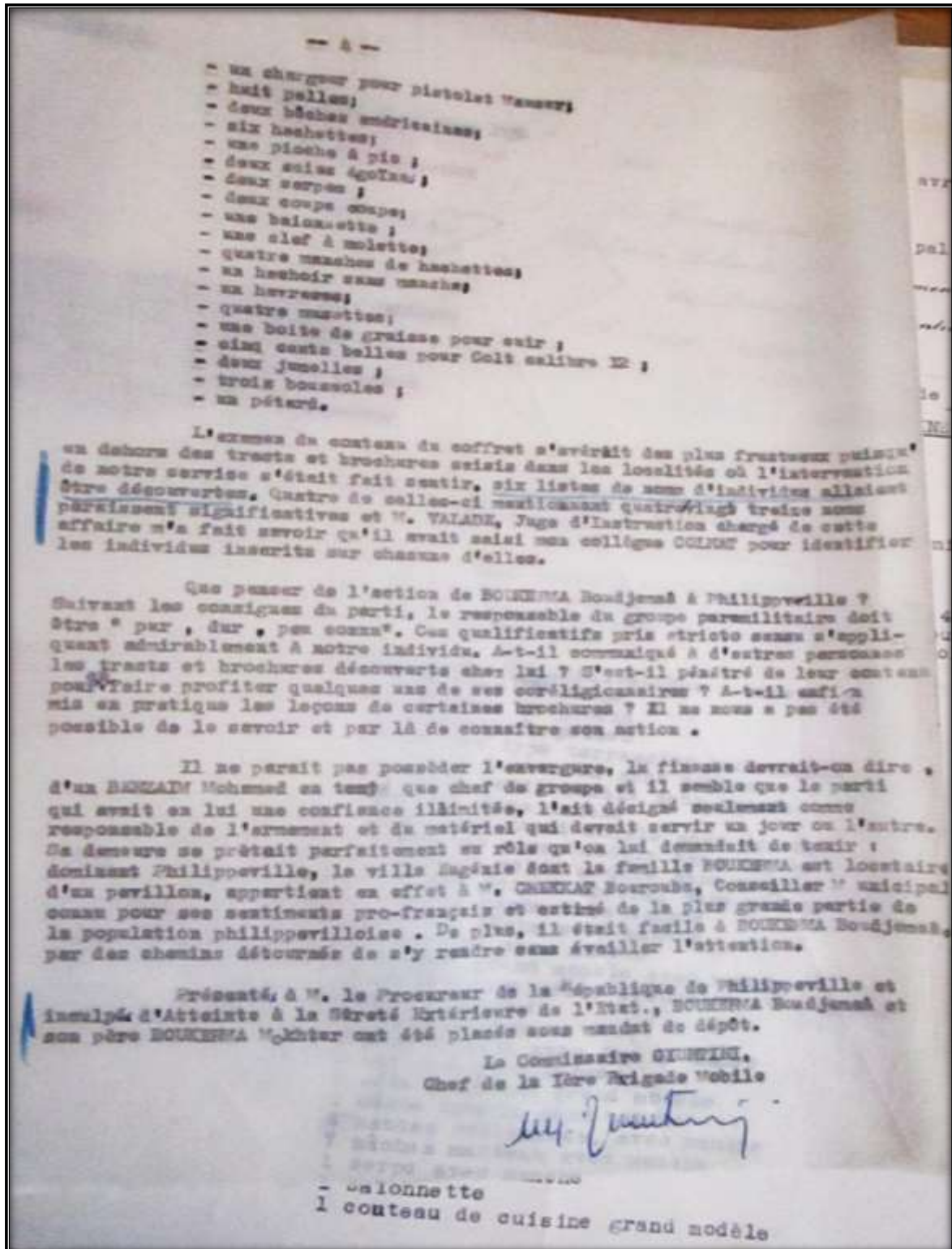
Interpellé sur ces faits, BOUKERMA Mokhtar ben Saïd dit "Mohamed", né le 27 juin 1898 au douar Lérans (Commune Mixte de Collo), chauffeur de taxi demeurant rue Tissot, villa Eugénie à Philippeville, commençait à nier, mais immédiatement interrogé par l'inspecteur DI MORGIO, ne tardait pas à déclarer que la veille ayant appris que Boujdjemâ avait été arrêté, il était rentré chez lui et en avait profité pour visiter la chambre de celui-ci. Il avait ainsi trouvé la clef de l'armoire et comme il avait vu son fils à plusieurs reprises fouiller dans ce meuble, il lui était venu l'idée d'en examiner le contenu. L'armoire ouverte, il s'était rendu compte qu'elle contenait des fusils de guerre, deux mitraillettes, des munitions et un coffret métallique. Soucieux des suites qui pourraient en résulter, il avait enterré le tout dans le jardin attenant à la villa et était disposé à nous le remettre.

Dix minutes plus tard, nous découvrions, sous trente centimètres de terre, :

- trois mousquetons italiens
- un mousqueton français;
- une mitraillette allemande;
- une mitraillette anglaise;
- dix sept chargeurs pour carabine italienne;
- huit chargeurs pour mitraillette;
- deux cent dix huit cartouches pour mousqueton;
- deux cent soixante dix balles pour mitraillette;
- un coffret métallique contenant des papiers.

En milieu de ces armes, se trouvait un étui en toile pour revolver. Questionné sur cet objet BOUKERMA commençait par répondre qu'il lui était impossible de nous renseigner, pour finalement avouer qu'il avait emmené à un autre endroit des revolvers, des munitions, etc... Une fouille complète du jardin nous permettait de retrouver :

- un revolver Colt calibre 12;
- sept revolvers espagnols, américains et français;
- un pistolet automatique F.N. calibre 7,65;



المصدر :

FR Anom GGA 40 G 77 MTLD 1947- 1954, OS. Archives Aix-en province

الملحق رقم (16): تقرير يتعلق بتوقيف أحمد بن بلة:

MR./
POLICE DES RENSEIGNEMENTS
GÉNÉRAUX.
n°2984.-

Alger, le 13 MAI 1950.

Le Commissaire Divisionnaire de la P.R.G.
Chef du District d'ALGER

à
Monsieur le Préfet

-(Cabinet)-

Comme suite à mes précédents envois, j'ai l'honneur de vous adresser ci-joint, copie de l'audition du sieur **BENBELLAÏ Mohamed Ould Babrek**, alias "**MERTOUCHE Abdelkader**", Adjoint au Maire de **MARNIA**, Chef National de l'Organisation Spéciale du P.P.A.-M.T.L.D. et l'un des instigateurs du **HOLD-UP** de la Poste d'Oran.

BENBELLAÏ qui était en fuite depuis un an, a été découvert par mon Service à Alger.

Il était en possession de faux papiers d'identité, d'un pistolet automatique de gros calibre et de 290.000 Francs appartenant à l'Organisation dont il est le Chef.

Il a entièrement confirmé ses aveux devant le Juge d'Instruction de Blide qui l'a placé ce jour sous mandat de Dépôt.

En particulier, il a précisé le rôle du Député **KHIDER** dans la direction de l'O.S. et dans l'instigation de l'attentat contre la Poste d'ORAN.

Le Commissaire Divisionnaire de la P.R.G.
Chef du District d'Alger.

AMPLIATIONS :

- M. le Préfet-(Police Générale)-
- M. BRINGARD - Directeur Général de la Sécurité Générale.

signé : COSTES.

المصدر :

FR Anom GGA 40 G 77 MTL D 1947- 1954, OS. Archives Aix-en province

L'ÉCHO D'ALGER
Des 14 - 18 MAI 1950
-o-o-o-

Rm / MPA

LE COMLOT SÉPARATISTE P. P. A. - M. T. L. D.

LE CHEF DE L'O. S.

organisation paramilitaire du M.T.L.D.

EST ARRÊTÉ à Alger

Il est l'organisateur de l'attaque de la poste d'Oran

DES arrestations opérées récemment dans le département d'Oran, avaient prouvé que l'attaque contre la poste d'Oran, le 5 avril 1949, avait été montée par le M.T.L.D.

On ignorait cependant qui avait pu être l'instigateur de cette affaire. La police des renseignements paramilitaires d'Algérie vient d'arrêter dans un immeuble du centre de la ville, Benbella Mohamed, âgé de 32 ans, ancien adjoint au maire de Marnia.

Benbella était le chef de l'organisation spéciale paramilitaire du M.T.L.D. pour les trois départements.

Il a reconnu en outre avoir donné, revêtu d'une casquette, les ordres pour attaquer la poste d'Oran. Ce « hold-up » avait été organisé pour renouer la cause du M.T.L.D.

Au moment de son arrestation, Benbella était porteur de lances, pièces d'identité, d'une somme de plusieurs centaines de mille francs, appartenant à l'O.E. et d'un revolver de gros calibre.

D'autre part, l'instructeur de ces équipes paramilitaires, Belhadj Djilali Abdelkader, a été arrêté il y a quelques jours.

Rappelons que l'O.S. avait organisé l'enlèvement de Tébessa et qu'il était chargé d'inactiver les jeunes nationalistes du M.T.L.D.

Il semble ainsi qu'à l'heure actuelle, grâce à l'action des polices d'Algérie, chefs et principaux membres du complot P.A.-M.T.L.D. sont arrêtés.

Nous croyons savoir cependant que d'autres personnes compromises dans cette affaire, C'est à la justice qu'il appartient maintenant de faire son devoir jusqu'au bout.



M. COSTE



Benbella Mohamed, chef de l'O.S.

المصدر :

FR Caom 93/1525-9 cab /516, OS. Archives Aix-en province

LA DEPECHE QUOTIDIENNE D'ALGERIE
des 14 - 15 MAI 1950

Un beau succès à l'actif de la P. R. G.
Le chef "national"
de l'organisation para-militaire
P.P.A.-M.T.L.D.
arrêté à Alger
Il s'agit du nommé **Benbella Mohamed**
conseiller municipal de Marnia (Oran)

Nous avions écrit, lors de l'annonce des arrestations de militants du P.P.A. faisant partie de l'organisation secrète para-militaire du M.T.L.D., qu'il fallait frapper fort et à la tête.

Cette formule, bien sûr, ne plaisait pas à tout le monde. Cela ne nous gêne aucunement, car seule la sécurité des honnêtes gens de ce pays nous intéresse, les honnêtes gens qui ne veulent plus être empoisonnés par quelques trublions exaltés.

Or, à la tête de toute l'organisation, les services de police avaient acquis la preuve que se trouvait un chef dit « national », pour toute l'Algérie, autrement dit, l'homme à la capoule. Comme on le tira tout à l'heure, ce grand chef avait commis la grosse

erreur de mettre sur pied le fameux hold up de la poste d'Oran et c'est ce qui, malgré sa capoule et tout le mystère dont il savait s'entourer, a permis, en fin de compte, son arrestation.

C'est le chef « national » de l'organisation para-militaire du P.P.A.-M.T.L.D. a été mis sous les verrous il y a deux jours. Toute l'enquête a été menée par les services de la P.R.G. que ces messieurs du M.T.L.D. fusigent à tout coup (on se doute pourquoi), sous la haute direction de M. Costes, commissaire divisionnaire, chef de la P.R.G.

Le chef « national », n'est autre que le nommé Benbella Mohamed, âgé de 34 ans, conseiller municipal de Marnia. Au moment de son arrestation, à son

domicile algérois, Benbella a été trouvé porteur d'un gros pistolet automatique. De plus, les inspecteurs découvrirent une importante somme d'argent qui paraît devoir servir à alimenter les achats de groupe. Benbella était également porteur de fausses pièces d'identité. Après information du commissaire Havard Jean, de la P.R.G., Benbella a été placé sous mandat de dépôt. Mais l'affaire ne va pas s'arrêter là. Tout au contraire, elle pourrait, dans un avenir assez proche, réserver des surprises considérables.

L'activité du chef national

Le chef national avait sous ses ordres directs, d'une part le chef du service général, d'autre part le responsable des troupes qu'on a pu évaluer à 800 hommes environ.

Le chef du service général commandait cinq réseaux : 1° le réseau « Relais » ; 2° le réseau « Complicités » ; 3° le réseau « Matériel » ; 4° le réseau « Sanitaire » ; 5° le réseau « Artilleurs ».

Apprenant qu'une usine de P.L.G. Forben, installée à Verdun, près de Bône, allait être démolie, un écrivain algérien a demandé ces démolitions de Visions à retarder ces démolitions algériennes de retarder à laquelle les Algériens ont répondu par un refus. Le chef des qu'on ont accédé à cette demande.

POUR LES PETITS VISIONS !

MM. FILIPPI, AZZOPARDI et NUZZI Propriétaires du CASINO de la CORNICHE Informent leurs clients et amis de cet établissement qui ouvrira le MERCREDI 17 MAI à 22 h. DANS UN CADRE NOUVEAU

ceux qui ont repris la direction de cet établissement qui ouvrira le MERCREDI 17 MAI à 22 h. DANS UN CADRE NOUVEAU

MM. FILIPPI, AZZOPARDI et NUZZI Propriétaires du CASINO de la CORNICHE Informent leurs clients et amis de cet établissement qui ouvrira le MERCREDI 17 MAI à 22 h. DANS UN CADRE NOUVEAU

ceux qui ont repris la direction de cet établissement qui ouvrira le MERCREDI 17 MAI à 22 h. DANS UN CADRE NOUVEAU

LA DEPECHE DE CONSTANTINE
DU 18 MAI 1950

—o—o—o—o—o—o—o—o—

Les chefs du complot PPA - MTL D incarcérés à Blida

Alger. — Ben Bella Mohamed ben Embareck, dit « Mebtouche », chef de l'organisation spéciale du P.P.A.-M.T.L.D. et Ben Bel Hadj Djilalli, autre chef de file, arrêtés ces jours derniers, sont actuellement à la prison civile de Blida où ils ont rejoints une centaine d'autres détenus accusés, au présent stade de l'inculpation, d'atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat, de détention d'armes, de munitions et de matériel de guerre.

Tous ces détenus appartiennent aux circonscriptions d'Alger, Blida, et Orléansville.

Le magistrat instructeur du Parquet de Blida poursuit son information à l'encontre des deux organisations en présence : le « Berbérisme » appartenant exclusivement à la Kabylie et qui prétend arriver au pouvoir par les voies légales et l'O.S. qui vise au même résultat mais par des moyens révolutionnaires et en dehors de toute légalité.

Créées toutes deux en 1947 ces organisations se sont séparées en 1948 pour agir chacune selon sa tactique et ses moyens propres.

الملحق رقم (17): اكتشاف شبكة تتاجر بالأسلحة بوادي الصومام



المصدر :

FR Caom 93/1525-9 cab /516, OS. Archives Aix-en province

الملحق رقم (18): توقيف مجموعة من المناضلين بباريس:

BJ/ER
POLICE
DES
RENSEIGNEMENTS GÉNÉRAUX
DISTRIC DE CONSTANTINE
N° 3.955 RGC/MR

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

Constantine, le 26 AVRIL 1954
Préfecture - Tél. 27-01 - 44-75

SECRET

Le Commissaire Principal des Renseignements Généraux
Chef du District de CONSTANTINE


à

Monsieur le Préfet, Directeur de la
Sécurité Générale
ALGER

OBJET : A/s de nationalistes algériens arrêtés à PARIS
REFER : Votre note n° 13.403 POL RG/3 du 30/3/1954

En réponse à votre note rappelée en référence,
j'ai l'honneur de vous faire parvenir les renseignements en
ma possession, concernant ,

M.M. AZOUAOU Rachid, CHICHA Shérif, DEBABECHE
Abidine dit "Ali", FERHAOUI Rabia, LAFHI Achour, LOUCIF Hocine,
NOUICHI Ahmed, TOUAHRI Ali, ZIGHER Smail et ZITOUNI Chérif
figurent dans la liste des nationalistes algériens arrêtés
à PARIS en raison de leur comportement politique./.


GRASSER Ch. G.

PLIATION A :
le Préfet - Cabinet -/
CONSTANTINE

المصدر :

FR Anom GGA 40 G 77 MTL D 1947- 1954, OS. Archives Aix-en province

الملحق رقم (19): قائمة المحامين الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين:

قائمة بأسماء المحامين الجزائريين الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين.

الاسم واللقب	الانتماء السياسي
عبد الرحمان كيوان	حزب الشعب - حركة الانتصار
عمار بنتومي	حركة الانتصار
حميد كسول	-
محمد الصغير بلبقرة	حركة الانتصار
عبد القادر أوقواق	حركة الانتصار
محي الدين شرقي	متعاطف مع الحزب الشيوعي الفرنسي
العيد العمراني	الحزب الشيوعي الجزائري

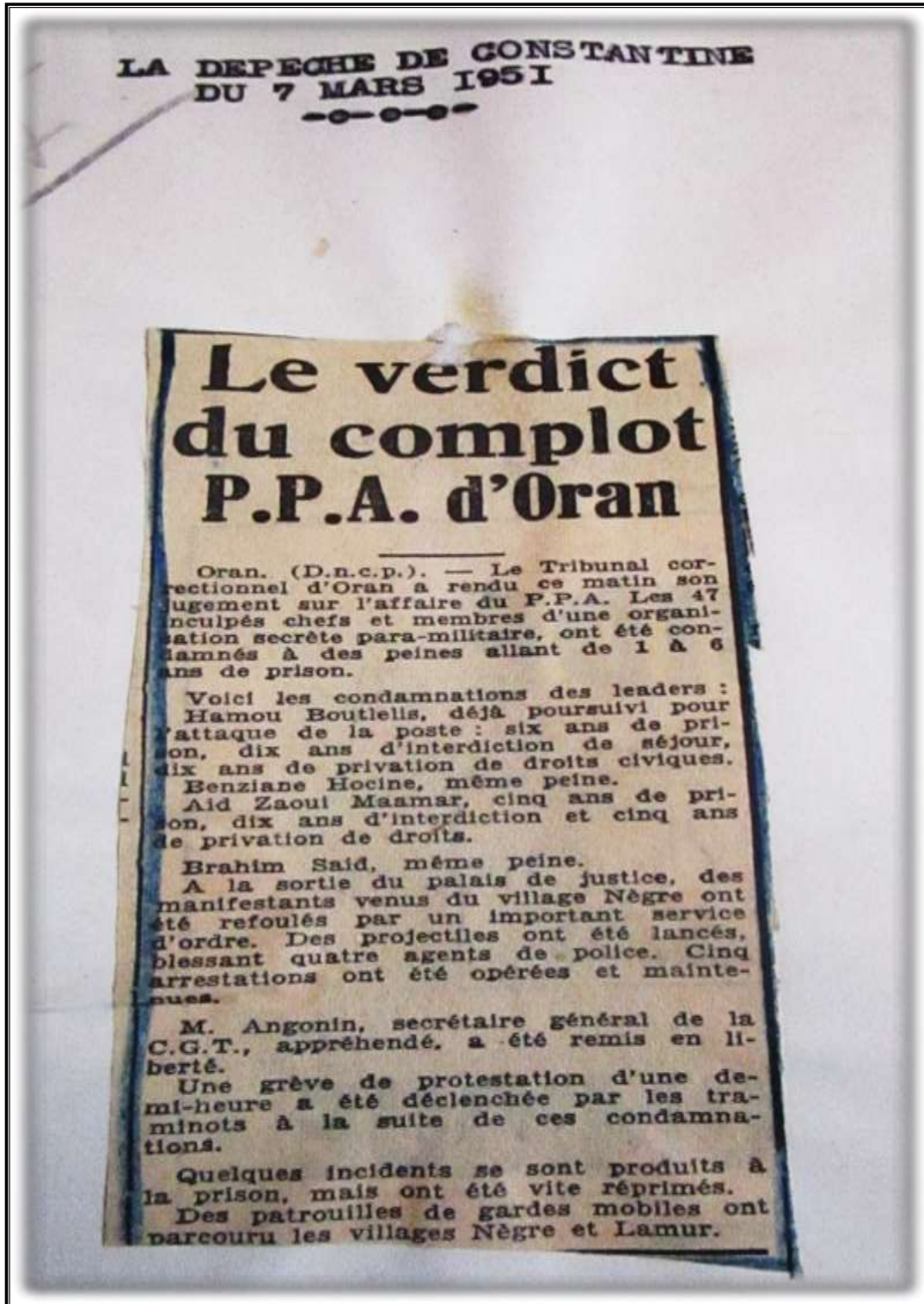
قائمة بأسماء المحامين الفرنسيين الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين.

الاسم واللقب	الانتماء السياسي
ايف ديشيزيل	الفرع الفرنسي للأمية العمالية (S.F.I.O)
بيير ستيب	الحزب الاشتراكي الموحد
روني بلاسون ستيب	الحزب الاشتراكي الموحد
هنري دوزون	الحزب الشيوعي الفرنسي
بيير براون	الحزب الشيوعي الفرنسي
بول فيني	الحزب الشيوعي الفرنسي
ألفونس أوغيست توفيني	-

المصدر: عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 334.

الملحق رقم (20): قائمة الموقوفين 47 بالغرب الجزائري وطبيعة الأحكام الصادرة في حقهم من قبل

محكمة وهران



المصدر :

FR Caom 93/1525-9 cab /516, OS. Archives Aix-en province

الجدول رقم: 01				
الاسم واللقب	العمر	مكان الميلاد	تاريخ التوقيف	الحكم
أحمد خوجة بوراس	27	مستغانم	1950/04/27	حكم عليه بسنتين حبس نافذ وستين حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
أويس البطاش	27	غليزان	1950/04/27	حكم عليه بسنتين حبس نافذ وستين حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
الجدول رقم: 02				
أحمد مسلي	28	عين تيموشنت	1950/05/02	
بلعة منقور	30	عين تيموشنت	1950/05/02	
عبد القادر رابحي	27	عين تيموشنت	1950/05/02	
وضاح بن عودة	24	عين تيموشنت	1950/05/02	حكم عليه ثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية
بن حدو بوحجر	25	عين تيموشنت	1950/05/02	حكم عليه ثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية
بو يحي محمد	25	عين تيموشنت	1950/05/02	حكم عليه ثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية
منصور كويني	24	عين تيموشنت	1950/05/02	عشرة أشهر حبس نافذ.
إبراهيم عصمان	23	تلمسان	1950/05/02	حكم عليه بخمس سنوات حبس وعشرة سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
حمو بوتليليس	30	وهران	1950/05/08	حكم عليه بست سنوات حبس نافذ وعشرة سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
محجوب جيلالي	25	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
محمد قنافة	35	تيارت ويقطن بتلمسان	1950/05/09	حكم عليه ثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية
محمد بن عصمان	25	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
محمد لوكيل	26	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه ثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
سنوسي بريكسي		تلمسان	1950/05/09	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ

بومدين		تلمسان	1950/05/09	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
محمد السعيد مرزوق	22	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه بسنتين حبس نافذ وستين حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
محمد بصطاوي	29	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه بسنتين حبس نافذ وستين حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
شعيب تشوار	25	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه ثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية
جديد قلوب	28	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه ثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
بن أشنوب بن علي	28	تلمسان	1950/05/09	حكم عليه سنتين سجن نافذ وستين حرمان من حقوق الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
محمد حسين بن زيان	33	وهران	1950/05/10	حكم عليه بخمس سنوات حبس نافذ وعشرة سنوات سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
حاج بن علة	28	مستغانم	1950/05/10	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
قذيفي بن علي	28	معسكر ويقطن بوهران	1950/05/10	حكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ وخمس سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
إبراهيم بن عمار المدعو بن سنوسي	19	مستغانم	1950/05/10	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
أحمد زبانة	24	وهران	1950/05/10	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
محمد مخاثرية	19	وهران	1950/05/10	حكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ وخمس سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر المدعو اللازوي	23	وهران	1950/05/10	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر بلاوي	24	سيدي بلعباس	1950/05/10	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
الشريف أحمد زيان	27	وهران	1950/05/10	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلها حرمان من الحقوق المدنية.
راشي بو عبد الله	32	مستغانم	1950/05/10	حكم عليه سنتين سجن نافذ وستين حرمان من حقوق الإقامة.
محمد عديم اللقب			1950/05/10	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
السعيد ولد إبراهيم	33	تيزي وزو	1950/05/10	حكم عليه بخمس سنوات حبس وعشرة سنوات حرمان

من الإقامة ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.				
ميسوم بحري	27	مستغانم	1950/05/10	حكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ وخمس سنوات حرمان من الإقامة ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
قرجو بن سعادة			1950/05/11	حكم عليه سنتين سجن نافذ وسنتين حرمان من حقوق الإقامة ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية.
عفريت بن عيسى	27	تيارت	1950/05/11	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
أحمد حلوز		تيارت	1950/05/11	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
مزيان أيت عمار		تيزي وزو	1950/05/11	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
عبد القادر حلو	31	معسكر	1950/05/11	حكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ وخمس سنوات حرمان من الإقامة ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر طيبي	26	معسكر	1950/05/11	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
عبد القادر سحنون		عين الدفلة (معسكر)	1950/05/11	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
أحمد بكارة	23	معسكر	1950/05/11	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
نور الدين معبد	20	معسكر	1950/05/11	حكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ
وضاح بن عطية	27	غليزان	1950/05/12	حكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ وثلاث سنوات حرمان من الإقامة ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.
أحمد بن بلة	31	مغنية	1950/05/13	

المصدر: عبد الوهاب شلالى، المرجع السابق، ص 239 - 333.

-Abdelkader ougouag,op.cit,pp 103-113

الملحق رقم (21): لجنة الستة والإعلان عن ثورة أول نوفمبر 1954



3) Les cinq responsables prévus pour le déclenchement du 1er Novembre 1954. En haut, debouts de gauche à droite : BITAT Rabah, BEN BOULAIID Mostfa, DIDOUCHE Mourad et BOUDIAF Mohamed dit Si Taïb.

Assis, à gauche : KRIM Belkacem et BEN M'HIDI Larbi.

M'hamed Yousfi, op, cit, p 128.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا : المصادر:

1. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات 1925-1954، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977
2. أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات متحف المجاهد الجزائر، 1995
3. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
4. حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة: سعيد جعفر مطبعة البرنخ، الجزائر، 2004
5. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986
6. عبد القادر وقواق، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، لجنة مساندة ضحايا القمع المرافعة الكبرى منشورات دحلب، الجزائر، 1992
7. علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 - 1962، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2011
8. عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012
9. عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، ط2، الجزائر، 2010،
10. فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، ط2، مصر، 1990
11. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، د ت

12. الفضيل الورثلاني ، الجزائر الثائرة ، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، 1992
13. محمد البشير الإبراهيمي ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج2، ج3، ج4 ، تقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997
14. محمد البشير الإبراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2008
15. محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970.
16. محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، ط 2، الجزائر، 2011
17. محمد جغابة، بيان أول نوفمبر، دعوة الى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 2013
18. محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2012
19. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني 62/54 الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر، داغر مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،
20. محمد خير الدين، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989
21. محمد مشاطي، مسار مناضل، منشورات الشهاب ، الجزائر، 2010
22. محمد يوسف، الجزائر فيظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب، محمد الشريف بن دالي الحسين، ط4، تالة للنشر، الجزائر، 2014
23. مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984م

1. ثانيا : المراجع العربية:

1. إبراهيم العسكري، لمحات عن مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992.
2. أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 - 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985
3. أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة ، الجزائر، 2010
4. أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1991
5. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982
6. أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، الجزائر 2004
7. أحمد منصور، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 لبنان، 2007
8. إسماعيل سامعي، انتفاضة 8 ماي 1945 بقالة ومناطقها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
9. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994
10. جون لوي بلانش ، سطيف 1945، بوادر المجزرة، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007

11. الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1954-1900، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ترجمة : عبد القادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987
12. حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون- المقاومة الوطنية و الحركات السياسية في ليلة نوفمبر 1954،المجلد الأول،ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت
13. حميدة عميراي ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1 دار الهدى، الجزائر، 2004
14. الحواس الوناس، نادي الترقى ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، دار شطايبى، الجزائر، 2013
15. حورية ماية بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013
16. رابح بلعيد، الحركة الوطنية 1945-1954، دار بهاء الدين ، قسنطينة، الجزائر، 2015
17. رابح تركي عمامرة ، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت
18. رابح تركي عمامرة ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية ورؤسائها الثلاثة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004
19. رضوان عيناد ثابت، 8 ماي 1945م في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1 ، الجزائر، 1986
20. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ج3، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998

21. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1930-1945، ج3، دار البصائر، الجزائر، 1986
22. سليمان برو، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دار الشهاب، الجزائر، 1988
23. شارل أندري جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976
24. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، ج 2، دار الأمة، الجزائر، 2013
25. شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي الجزائر 1830 666 1962م، دار هومه، الجزائر، 1998
26. صالح بالحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910-1939، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2015
27. صالح فركوس، مجازر 8 ماي 1945 بالجزائر وما كشف عنه أرشيف أكس اون بر وفانس، مداخلات الملتقى الدولي الخامس حول مجازر 8 ماي 1945، مديرية النشر لجامعة قالم، 2008
28. صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، مطبعة الأنجلو مصرية، ط2، 1966
29. الطاهر عزوي، الإعداد للثورة في الأوراس، في الطريق إلى أول نوفمبر، المجلد الأول، الجزء 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت
30. طلاس مصطفى، المقاومة السياسية 1900 - 1954، تر، بن حراث عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987
31. عامر رخيلا ، 8 ماي 45 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995

32. عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية مؤسسات وموثيق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005
33. عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997
34. عبد الحميد زوزو، محطات من تاريخ الجزائر -دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004
35. عبد الرزاق قسوم، أعلام ومواقف من ذاكرة الأمة، انطباعات جزائرية، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت
36. عبد القادر الجيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2011
37. عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007
38. عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954 ، منشورات وزارة الثقافة بمناسبة الذكرى 50 لاستقلال الجزائر، الجزائر، د.ت
39. عبد الكريم بو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1831- 1945 دراسة تاريخية وإيدولوجية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د ت
40. عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث - المجهود الايدولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986.
41. عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية 1954- 1962، تر: محمد ولد خليفة، دار الهدى، الجزائر، 2010
42. عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013

43. عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دراسة تاريخية موثقة، ط1،
البدرد الساطع للطباعة والنشر، العلمة، الجزائر، 2016
44. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، 1997
45. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ. ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2008
46. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة، ط1، الجزائر، 2002
47. عمار هلال، أبحاث ودارسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994
48. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير
الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
49. لخضر جودي بو الطمين، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،
الجزائر، 1987.
50. لونيس رابح، بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج2، دار
المعرفة، الجزائر، 2010
51. مجهول، الموجز في تاريخ حرب الجزائر 1954 / 1962 معجزة الإسلام الكبرى في
القرن العشرين، تر: نجاة بنونة، تقديم الدكتور: إدريس الكتاني، جامعة الرباط، مطبعة
النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2005
52. محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
53. محمد الحسين فضلاء، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر القطاع
القسنطيني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1999

54. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830. 1954. دار البعث ، ط1. قسنطينة، 1985
55. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984
56. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ح1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999
57. محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009
58. محمد عباس ، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2009
59. محمد لحسن زغيدي ، بومالي حسن، التحضيرات الأولية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار النشر والتوزيع، الجزائر 2012
60. محمد مصطفى حميداتو، عبد الحميد بن باديس وجهوده التربوية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 1997
61. مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة والنشر، الجزائر، 200
62. المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق الى نوفمبر، مج1، مج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت
63. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2000.
64. وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1954 - 1962، الجزائر، 1976

65. يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني ودوره في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912 - 1949، عالم المعرفة، الجزائر، 2009

66. يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

67. يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 54 / 62، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2004

68. يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995

69. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين دار البعث، الجزائر، د.ت

70. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2007

ثالثا : الرسائل الجامعية:

1. أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

2. أمال شلبي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954، 1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005-2006.

3. شايب قدادرة، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2006-2007.

4. العمري مومن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطورها 1946-1954، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2001، 2002.

5. محمد شيبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2014 - 2015.

رابعا : المجالات والجرائد

1. إبراهيم لونيسي، "المنظمة الخاصة LOS أو المخ المدبر لثورة الفاتح نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 6، 2002

2. أبو القاسم سعد الله ، حديث مع عمارة بن عودة، مجلة الباحث، ع1، الجزائر، 1982

3. أحسن بومالي، المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية، العدد 02، الجزائر، 1995

4. أحسن بومالي، المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، متحف المجاهد ، العدد 02، الجزائر ، 1995

5. أحمد مريوش، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث 8 ماي 1945، المجلة التاريخية العدد 10، جامعة الجزائر، 1997

6. جريدة المنار، سلسلة التراث ، الأعداد : العدد 5، 15 جوان 1951 العدد 6، 30 جويلية 1951 ، العدد 7، 15 أوت 1951، العدد 08، 31 أوت 1951 ، العدد 9، 5 أكتوبر 1951 ، العدد 12 - 13 ديسمبر، 1952، العدد 46، 24 جويلية 1953 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1982

7. حزب جبهة التحرير الوطني: مجلة المجاهد لسان حال الحرب، العدد 1300، الجزائر، 1985

8. خضراء بوزايد، الطريق إلى نوفمبر 1954، مقتطفات من لقاء المناضل عبد القادر لعمودي عضو مجموعة ألد 22، مجلة المصادر، مج 2، العدد 4، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2000
9. رابح العيد، التنظيم الخاص، رسالة الأطلس، العدد 132، أبريل 1997، الجزائر.
10. رابح بلعيد، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05، جامعة باتنة، 1996،
11. رابح بلعيد، مؤتمر 1947 وظهور الطوائف، رسالة الأطلس، العدد 130، 30 مارس 1997.
12. الساسي بن حملة، حوار ، جريدة الخبر اليومية، العدد رقم 5475، الجزائر، 2007.
13. سعد الله أبو القاسم، حديث مع عمارة بن عودة، مجلة الباحث، ع1، الجزائر، 1982
14. شتوان نظيرة، سيرة المجاهد علي عبد الحميد ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد 11 ، العدد 1 ، جامعة الجيلالي الياابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، مارس 2020
15. عامر رخيلة، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مجلة الرؤية العدد 02، وزارة المجاهدين، ماي - جوان 1996
16. عبد الرحمان رزاقى ، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح ، مجلة الباحث، عدد 02، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، 1984
17. عبد الرحمن شيبان، أم الجمعيات مواقف وانجازات، جريدة الخبر اليومية، 18 ماي 2008.
18. عبد الكريم بو الصفصاف، صدى وفاة ابن باديس تقارير فرنسية والصحافة الأهلية عام 1940، مجلة لأصالة، العدد 68، 69، أبريل - ماي، 1979م
19. عبد الكريم بوصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية 1945. 1954، مجلة سيرتنا التاريخية العدد 05، ماي 1981.

20. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي الإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013
21. علي تابليت، من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر مذابح 8 ماي 1945"، مجلة الذاكرة، العدد 2، السنة الثانية، الجزائر، 1995
22. علي تابليت، من جرائم فرنسا في الجزائر مذابح 8 ماي 1945، الثورة الجزائرية، أحداث وتأمّلات، مجلة جمعية أول نوفمبر، الجزائر، 1994
23. عمار رخيّلة، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مجلة الرؤية، العدد 02 وزارة المجاهدين، ماي، جوان 1956
24. فاتن يونس المعاضيدي، موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، العراق، 2012
25. لحسن زغيدي ، مجازر 8 ماي 1945، مجلة الذاكرة السنة 2، العدد2، اصدارات المتحف الوطني للمجاهد ، ربيع 1995
26. لخضر بن طوبال، مجلة أول اول نوفمبر، عدد 05، الجزائر، 1982
27. محمد شرقي، "مشكلة التسلح وانعكاساتها السياسية على قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 126، تونس، 2007
28. المديرية العامة للأمن الوطني ، محطات تاريخية في الذاكرة الوطنية أول نوفمبر 1954"، مجلة الشرطة، العدد 43 ، 151، الجزائر ، 2022
29. موسى لوصيف، عبد السلام بلعيد طالبا ومؤطرا لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 5، العدد 02، جامعة المسيلة، 2021
30. ناصر الدين سعيدوني، أحداث 8 ماي 1945 "نكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير" مجلة الذاكرة ع2، اصدارات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، 1995

31. يوسف مناصرية، القمع الدموي في الثامن من ماي 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية، مجلة الذاكرة ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995

خامسا : المراجع الأجنبية

1. Abderrahmane kiouane moments des mouvements national, éditions Dahlab ; Alger, 1999.
2. Cdt Azzedine, les fellagas, preface de Mourad oussedik, ENAG, éditions, Alger, 2012.
3. Ch. RObert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine T II, Paris presses universitaires de France 1964.
4. Claude Colot et jean robert henry, algérien le mouvement national Texte 1912. 1954, éditons l'harmattan, paris.
5. Henri Alleg, mémoire algérienne, Editions Casbah, Alger.
6. M'hamed Yousfi, le complot, Algérie (1950-1954) édition, entreprise National du livre (E.N.A.L), Alger, 1986.
7. Omar carlier, lettres intellectuels et militants en Algérie 1880-1950, OPU, Alger, 1988.
8. service historique de l'armée de terre, la guerre d'Algérie par les documents 1943- 1946, t1, 1990
9. Slimane cheikh, l'Algérie en armes, o.p.4, Alger, 1981.
10. Sylvain wisner, l'Algérie dans l'impasse, démission de la France, spartacus, cahiers mensuels, Paris, 1948.
11. René Gallisot, in Actes du 5eme colloque international sur les massacres du 8 mai 1945, Guelma, 2007.
12. Hocine Ait Ahmed, mémoires d'un comdattant, l'esprit d'indépendance, éditions sylviemessinger, paris, 1983.
13. Marcel Reggui, les massacres de Guelma, préface de jean – peynoulou, Editions la découverte, paris, 2008.
14. Yves courrière, la guerre d'Algérie les fils de la toussaint, T1 librairie, fayard, paris, 1986
15. Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, écoles médecine religion 1830- 1880, E.N.A.L, Alger, 1983.

16. Yves courrière , La guerre d'Algérie TII le temps du léopards préface de joseph kessel de l'académie Française, édition fayard, paris, 1969.
17. Redaoune Ained Tabet, 8 mai 45 en Algérie, Alger, 1987.
18. Renaud de rocherbrune, Benjamin stora, la guerre d'Algérie vue par les algériens des origines à labataille d'Alger, éditions de paris , 2011
19. Robert Ageron . Charles, Histoire de l'Algérie contemporaine, que sais-je 1830-1879. 7ème édition paris, 1980.
20. Robert Aron et autres, les origines de la guerre d'Algérie, Textes et document contemporains, fayard, paris, 1962.
21. Rouina Karim et boukarra boueif, itinéraire de belhaj bouchaib, Militant nationaliste activité 1937- 1965, O. P. U, Alger, 1986.
22. SERGE BROM BERGER, Les Rebelles Algériens, librairie Plon, paris, 1958.
23. Slimane cheikh, l'Algérie en armes, op 4, Alger, 1981, p 87
24. Slimane chikh, L'Algérie en arnes ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981.
25. Tayeb chentouf, L'Algérie en 1954, o.p.u, Alger, 2006.
26. Tayeb chentouf, le monde contemporain, O.P.U, Alger, 1983.
27. Thomas oppermann, Le problème Algérien, données historiques, politiques, juridiques, préface d'alfred grosser, « les textes à l'appui » François maspiro, paris, 1961.
28. déclaration de Messali Hadj 15 .1. 1944 in le mouvement national Claude Collot et jean Robert Henry.
29. xavier, yacono, Histoire de la colonisation française, PU.F, paris, 1984.
30. Yves Benot Massacres Coloniaux 1944 -1950 La IV e république et la mise aux pas decolonies françaises, ENAG, Reghaia, Algérie, 2011.
31. Abderahmane Bouchene, Jean pierre peyrroulou et autres, histoire de l'Algérie coloniale 1830- 1960, Editions la découverte, paris, 2012.

32. Ahmed Mahsas le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1^{er} (première) guerre mondiale à 1954 , Editions l'Harmattan paris , 1979.
33. Amar Belkhodja, Guelma 1945, un criminel nommé achiary, éditions El kalima, Alger ,2013.
34. Amar Bentoumi, la défense des patriotes, éditions, HOUMA, Alger, 2007.
35. Amar Hellal, le mouvement réformisme Algérien, les hommes et l'histoire 1931- 1957, OPU, Alger, 2002.
36. Amer oumalou, le muguet ensanglante, le 8 Mai 1945 a Guelma et sa region, éditions, Guelma informations.
37. Annie Rey- Goldzeiguer, aux origines de la guerre de l'Algérie 1940. 1945 Editions la découverte, paris 2002
38. Ben jamain Stora ,Akram Elyas, les 100 portes du Maghreb (l'Algérie, le maroc, la tunisie), éditions ouvrières, paris, 1999
39. Charles Robert Ageron, France coloniale ou parti colonial? Presses universitaires de France, paris, 1978, p 281.
40. Charles Robert ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, ENAG, Reghaia, Algérie, 2013
41. Claude Collot et jean Robert Henri, le mouvement national algérien textes 1912, 1954 Editions L'harmattan, paris,
42. de Tocqueville (Alexis), œuvres complète T3, paris, 1962.
43. EUGENE, VALLET, undrame Algérien, La Vérité sur les émeutes de Mai 1945, les grandes éditions Françaises, paris, 1948.
44. Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954/1962, éditions Casbah, Alger, 2003.
45. Hafid Khatib, 1er juillet 1956, l'accord FLN-PCA, opu, Alger, 1991.
46. Jacques Carret, Le réformisme en islam, l'association des oulama d'Algérie, imprimerie officielle, Alger, 1959.
47. Jacques Valette, La Guerre d'Algérie des messalistes 1954-1962, Editions, L'harlattan, Paris, 2001.

48. Jean Ganiage, Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, librairie arthème Fayard, France, 1994.
49. Jean louis planche le martyr des innocents, Guelma mai- juin 1945 actes du 4ème colloque, univ, Guelma, 2006 .
50. Khaled Merzouk, messali hadj et ses compagnons à Tlemcen recit et anecdotes de son époque 1898- 1974, préface abdelhakbenachenhou, Editions El otmania, Alger, 2005.
51. M. cornevin, histoire de l’Afrique contemporaine de la deuxième guerre mondiale à nos jours. bibliothèque payat , paris , 1978 p 137
52. M’hamed Yousfi, le complot, Algérie (1950 - 1954).
53. M’hamed, bacha tazir, temoignage sur Mohmedbelouazdad, majalat el-tarikh, centre national d’études historiques, 3eme anniversaire du 1 Novembre 54, N0 spécial.
54. Mahfoud bennoune, Ali ELkenz, le hazard et l’histoire, entretiens avec belaid Abdessalam, T 1, éditions, ENAG 1990.
55. Mahfoud kaddache, Djilali sari, l’Algérie dans l’histoire T5. , opu, Alger, 1989.
56. Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme algérien, T2, ENAL, Alger, 1980.
57. Mahfoud kaddache. histoire du nationalisme algérien 1919 – 1951, T [], SNED, Alger, 1980.
58. Mohamed El korso, structures Islahistes et dynamique culturelle dans le mouvement national, Algérien 1931- 1954, laboratoire d’histoire oran, opu, Alger, 1988.
59. Mohamed Harabi, FLN mirage et réalités des origines a la prise du pouvor (1945/1962), NAqd-ENAG, Alger, 1993.
60. Mohamed harbi, aux originaires de la libération nationale, Ed, Christion, bourges, paris, 1975.
61. Mohamed Harbi, ben jaminstora, la guerre d’Algérie 1954- 1962, éditions, chihab, Alger, 2004.
62. Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et réalité (1954- 1962), ENAL, Alger, 1993.

63. Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne,
64. Mohamed TEGhUIA, l'Algérie en guerre, opu, 1988, Alger..
65. Nora Ben allegue – chaouia, Algérie, Mouvement ouvrier et question nationale 1919- 1954, O. P. U, Alger 2004.
66. RamdaneAsselah, mémoires d'un militant de L'OS, Editions, Gala, cheraga, Algérie 2016.
67. Rapport de Ait Ahmed Membre du bureau politique du PPA au comté, central élargi Décembre 1948 dans Med Harbi, les archives de la révolution algérienne Editions dah'lab, Alger, 2010.
68. Jaques Jurquet, la révolution nationale Algérienne et le parti communiste français, 1939- 1945, T3 Edition du centenaire, paris, 1979,

سادسا : التقارير الاستعمارية :

- 1- Inspecteur principal de la police judiciaire, district d'Alger, proces verbal, N 423, du mois d'Avril, 1950.
- 2- Rapport du commissaire central du Philippe ville 26 May 1950.
- 3- Rapport du commissaire principal de la police judiciaire du département de Constantine N 3211, du 31 May 1950.
- 4- Rapport de de la police judiciaire du département d'oran, N 2990, du 10 Mai 1950.
- 5- Rapport de la police d'Etat de souk Ahras, N 321, 20 juillet 1950,
- 6- Rapport de la PRG, N 2959, du 12 Mai 1950.
- 7- Rapport de monsieur le préfet de Constantine au ministre, Gouverneur général de l'Algérie N0 75/2/CAB, 27 mars 1950.
- 8- Rapport du commissaire principal de la PRG, N 10.103, du district du Constantine du 29 octobre 1953.
- 9- Rapport du préfet de Constantine au ministre gouverneur général de l'Algérie N 75/z/ CAB du 27 mars 1950.
- 10-Rapport spécial du commissaire divisionnaire de la PRG d'Alger, 1 décembre 1950.
- 11-Rapport spécial du commissaire divisionnaire de la PRG, N 2954, du 13 Mai 1950

سابعا : المجلات والجرائد بالفرنسية

- 1-Alger républicain du 25 juillet 1951,27 juillet 1951 ,30 juillet 1951 ,
26 Mars1953
- 5-Journal le monde, 3 novembre 1954.
- 7-L'Algérie Libre N0 24, du 24 mars 1951, N° 38, 8 novembre 1951,
N0 121, 20 octobre 1954.
- 9-L'Avenir de Guelma, 1 Avril 1950 .
- 10-L'echo d'Alger des 14- 15 Mai 1950, du 28 mars 1950
- 12-La dépêche de Constantine 12 avril 1950, 29 mars 1950, 31 mars
1950 ,09 Mai 1950 , 10 Mai 1950 , 11 Mai 1950 , 12 Mai 1950, 18 ,
Mai 1950 ,
- 24-La dépêche de l'Est du 29 mars 1950, des 2- 3 avril 1950 , 6 avril
1950, 8 avril 1952.
- 28-La dépêche quotidienne du 31 mars 1950.
- 29- M'hamed BachaTazir, témoignage sur Mohamed Belouizdad,
Majllat et. Tarikh, 2éme soumestre 1984. N 17. Center national
d'études historique, Alger, 1984.
- 30-Temoignage de Sassi Benhamla, chef de los section de guelma
dans le quotidien Elwatan, 19/08/1997.

ثامنا : المواقع والقنوات

- 1- <https://dzhistory.com>.
- 2- Retro News.
- 3- Le Monde.fr

4- فاتح بوسنان، صفحات من كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والكرامة، حصة
تلفزيونية، الحلقة 05، قناة المستقلة، 2020/10/25.

المخلص بالعربية:

عرفت الحركة الوطنية الجزائرية نشاطا حثيثا توج بانتقال العمل الثوري من مستوى النظرية إلى الواقعية أي من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي الميداني انطلاقا من الدور الفعال الذي قامت به المنظمة الخاصة في إطار انبعاث فكرة الكفاح المسلح كوسيلة لا بديلة عنها لتحقيق الحرية والاستقلال، وفي إطار إجراءات العفو العام التي أعلنت عنها الجمهورية الفرنسية الرابعة سنة 1946م، أعاد قادة الأحزاب الوطنية بناء أحزابهم بأسماء جديدة حتى يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، فأنشأ مصالي الحاج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كواجهة شرعية لحزب الشعب المحظور، الأمر الذي أحدث انقساما في الرؤى بين أبناء الحزب الواحد ، ولتجاوز الخلاف بين المناضلين اضطرت إدارة الحزب على مستوى القيادة إلى عقد مؤتمر جامع ومهم سنة 1947م حضره المندوبون من مختلف أنحاء الوطن خرج بحل وسط قبل به الجميع، وهو الإعلان عن تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مع الإبقاء على حزب الشعب في كنف السرية ، وبالموازاة مع ذلك أعلن تأسيس المنظمة الخاصة كتتظيم شبه عسكري يتولى الإعداد والتحضير للثورة المسلحة.

وقد نجحت المنظمة في وضع نظام محكم ، وأنشأت جيشا من أبناء حزب الشعب وأخضعته إلى التكوين السياسي والتدريب العسكري، تحت قيادة قادرة على التأطير للمرور إلى العمل المسلح من خلال الإمكانيات المادية الضرورية من ذخيرة وأسلحة ، غير أن تقاعس حركة الانتصار في مد يد العون والمساعدة المالية من جهة وإعطاء إشارة للبدء في العمل المسلح من جهة أخرى، بحجة أن الوقت غير مناسب والتحضيرات غير ممكنة، أدخل الحزب في فصل من الأزمات بداية بالأزمة البربرية التي كانت السبب في عزل آيت أحمد قائد المنظمة الخاصة، وفصل محمد الأمين دباغين من الحزب واستقالته من عضوية البرلمان الفرنسي كمثل للحزب لينتهي هذا الفصل باكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950م والإعلان عن حلها من قبل الحزب 1951 الامر الذي أحدث قطيعة بين قيادة الحزب والمنظمة الخاصة التي تعرض قادتها ومناضلوها إلى الاعتقال والمطاردة المتواصلة من قبل الشرطة الاستعمارية.

ولتجاوز هذه الأزمة دعت قيادة الحزب إلى عقد مؤتمر أفريل 1953، لكن تشبث الرئيس بالقيادة الفردية وإصرار اللجنة المركزية على القيادة الجماعية أدخل الحزب في منازعة جديدة قسمت ظهره إلى قسمين مركزيين ومصاليين ، وفي ظل هذا الوضع العصيب الذي كاد أن يعصف بسنوات طويلة من النضال ، رأى أعضاء المنظمة الخاصة الذين نجوا من الاعتقال البحث عن حلول تحافظ على وحدة الحزب وتصلح ذات البين بين الإخوة الفرقاء فأسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي فشلت في رأب الصدع بين المركزيين والمصاليين، فقرر بوضياف وجماعته عقد اجتماع ضم قداماء المنظمة الخاصة عرف باجتماع الـ 22 الذي انبثقت عنه لجنة الستة التي نسقت مع الوفد الخارجي للتحضير للثورة المسلحة التي أعلن عن انطلاقها في الفاتح من نوفمبر 1954م.

الملخص بالفرنسية :

Il est important de noter que le Mouvement national algérien a connu une activité intense qui a suggéré le passage du travail révolutionnaire du niveau théorique à la réalité, c'est-à-dire du niveau théorique au niveau appliqué sur le terrain, basé sur le rôle effectif joué par l'organisation spéciale dans le cadre de la renaissance de l'idée de la lutte armée comme moyen irremplaçable pour parvenir à la liberté et à l'indépendance, et dans le cadre des procédures L'amnistie générale annoncée par la Quatrième République en 1946 après J.-C. et le retour des dirigeants du pouvoir national à construire leurs partis avec de nouveaux noms afin de leur permettre de participer à la vie politique. Messali Al-Haj a créé le Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques comme front légitime pour le Parti populaire interdit, ce qui a créé une division dans les visions entre les militants, l'administration du parti au niveau de la direction a été obligée de tenir une conférence globale en 1947 à laquelle ont participé des délégués de diverses régions du pays, qui a abouti à un compromis que tout le monde a accepté, qui C'est l'annonce de la création du Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques sur le maintien du secret sur le Parti du peuple algérien (P.P.A) Parallèlement a la création de l'organisation spéciale qui a été annoncée en tant qu'organisation militaire chargé de préparer la révolution armée.

L'organisation a réussi à établir un système et des structures robustes, et a constitué son armée à partir de membres du Parti du peuple algérien et l'a soumise à une formation politique et à un entraînement militaire, sous une direction capable de planifier la transition vers l'action armée grâce aux capacités matérielles nécessaires en munitions. et des armes, malgré l'échec du Mouvement pour le triomphe à tendre la main et à fournir une aide financière, d'une part et en donnant le signal du début de l'action armée, d'autre part, sous prétexte que le moment n'était pas approprié et que les préparatifs n'étaient pas possible, le parti est entré dans un chapitre de crises, à commencer par la crise berbère qui a été à l'origine du limogeage d'Ait Ahmed, le chef de l'organisation spéciale, et du limogeage de Mohammed El-Amin Dabbaghin et sa démission de son adhésion au Parlement Français comme représentant du parti. Ce chapitre se termine par la découverte de l'organisation spéciale en 1950 après JC et l'annonce de sa dissolution par le parti en 1951, ce qui a créé un fossé entre la direction du parti et l'organisation spéciale. organisation, dont les dirigeants et les militants ont été arrêtés et persécutés continuellement par la police coloniale.

Afin de surmonter cette crise, la direction du parti a appelé à la tenue d'une conférence en avril 1953, mais l'attachement du président à la direction individuelle et l'insistance du Comité central sur la direction collective ont entraîné le parti dans un nouveau conflit qui l'a divisé en deux partis centraux. et des sections régionales. Face à cette situation difficile qui a failli détruire de longues années de lutte, les membres ont vu l'organisation spéciale, qui a échappé à l'arrestation, chercher des solutions qui préservaient l'unité du parti et aplanissaient les divergences entre les frères. Le Comité pour l'unité et l'action, qui n'a pas réussi à combler le fossé entre les centralistes et les messalistes, a décidé de convoquer avec son groupe une réunion à laquelle ont participé les vétérans de l'organisation privée, connue sous le nom de la réunion du 22. dont elle est issue Le Comité des Six s'est coordonné avec la délégation extérieure pour préparer la révolution armée annoncée Son lancement le 1er novembre 1954 après JC.

الملخص بالإنجليزية :

Importantly, the Algerian national movement witnessed intense activity that suggested the transition of revolutionary action from the level of theory to reality that is, from the theoretical level to the applied level in the field, based on the effective role played by the special organization in the framework of the revival of the idea of armed struggle as an irreplaceable means for achieving freedom and independence, and within the framework of procedures The general amnesty announced by the Fourth Republic in 1946 AD, and the return of the leaders of the national parties to build their parties with new names in order to allow them to participate in political life. Masali Al-Hajj created the Movement for the triumph of Democratic Freedoms as a legitimate front for the banned People's Party, which caused a division in visions among the members of one party to overcome the dispute. Among the activists, the party administration at the leadership level was forced to hold a comprehensive conference in 1947 attended by delegates from various parts of the country, which came out with a compromise that everyone accepted, which was the announcement of the establishment of the Movement for the triumph of Democratic Liberties over keeping the People's Party in secrecy. In parallel with that, the establishment of the special organization was announced as an organization.

A soldier responsible for preparing and preparing for the armed revolution. The organization has succeeded in establishing a robust system and structures, and established its army from members of the People's Party and subjected it to political formation and military training, under a leadership capable of planning the transition to armed action through the necessary material capabilities of ammunition and weapons, despite the failure of the Victory Movement to extend a helping hand and financial assistance. On the one hand, and giving a signal to begin armed action on the other hand, under the pretext that the time was not appropriate and preparations were not possible, the party entered a chapter of crises, beginning with the Berber crisis that was the reason for the dismissal of Ait Ahmed, the leader of the special organization, and the dismissal of Muhammad Al-Amin Dabbagheen Al-War and his resignation from membership in Parliament. The Frenchman as a representative of the party. This

chapter ends with the discovery of the special organization in 1950 AD and the announcement of its dissolution by the party in 1951, which created a rift between the party's leadership and the special organization, whose leaders and activists were subjected to arrest and continuous persecution by the colonial police. To overcome this crisis, the party's leadership called for a conference to be held in April 1953, but the president's clinging to individual leadership and the Central Committee's insistence on collective leadership plunged the party into a new conflict that divided its back into two central and regional sections. In light of this difficult situation that almost destroyed long years of struggle, members saw The private organization, who escaped arrest, searched for solutions that preserved the unity of the party and reconciled the differences between the brothers. They founded the Revolutionary Committee for Unity and Action, which failed to heal the rift between the centralists and the right-wingers. Boudiaf and his group decided to hold a meeting that included the veterans of the private organization, known as the 22nd meeting from which it emerged. The Committee of Six coordinated with the external delegation to prepare for the armed revolution that was announced Its launch on November 1, 1954 AD.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ- ك	المقدمة
44-01	المدخل: الحركة الوطنية الجزائرية والحرب العالمية الثانية 1939-1945م
22-13	1- المناخ السياسي
39-22	2- أحداث الثامن ماي 1945 م
28-22	1.2. الظروف والأسباب
30-28	2.2. وقائع الأحداث في: سطيف، خراطة، وقالمة
33-31	أ. الأحداث في سطيف
34-33	ب. الأحداث في خراطة
39-34	ج. الأحداث في قالمة وضواحيها
44-39	3.2. نتائج الثامن ماي 1945
109-46	الفصل الأول: التحولات السياسية والثورية في الحركة الوطنية 1946 - 1954
70-46	1. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
51-48	1.1. فكرة تأسيس وميلاد الجمعية
56-51	2.1. مبادئ الجمعية ووسائل الدعوة
67-56	3.1. النشاط السياسي للجمعية
60-56	أ. نشاط الجمعية في ظل رئاسة الإمام عبد الحميد بن باديس

رقم الصفحة	الموضوع
67-60	ب-نشاط الجمعية في ظل رئاسة محمد البشير الإبراهيمي
70-67	4.2. علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية
77-70	2- حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)
77-71	1.2. الاتحاد الديمقراطي وسياسة الانتخابات
89-78	3.الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)
79-78	1.2. الحزب الشيوعي الجزائري والحرب العالمية الثانية 1939-1945
83-80	2.3. موقف الحزب من مظاهراتي الأول والثامن ماي 1945
81-80	أ.موقف الحزب من مظاهرات أول ماي
83-81	ب.موقف الحزب من أحداث الثامن ماي 1945
89-83	3.3. نشاطه السياسي بعد مجازر 1945م
109-89	4. تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)
97-94	1.4. مشاركة الحركة في الانتخابات
105-97	2.4. مؤتمر فيفري 1947 ونتائجه
106-105	3.4. أزمة محمد لمين دباغين
109-106	4.4. الأزمة البربرية

رقم الصفحة	الموضوع
138-111	الفصل الثاني : ميلاد المنظمة الخاصة (L'OS) 1947
113-111	1. عقبات في طريق النشأة
117-113	2. تأسيس المنظمة الخاصة وشروط الانضمام إليها (L'OS) فيفري 1947
122-117	3. هيكل المنظمة الخاصة وأهم قياداتها
138-123	4. البنية الإقليمية الوطنية للمنظمة الخاصة
130-123	1.4. البنية الإقليمية في مقاطعة قسنطينة
133-130	2.4. البنية الإقليمية للمنظمة الخاصة في القطاع الوسط (الجزائري)
138-134	3.4. البنية الإقليمية للمنظمة الخاصة في القطاع الوهراني
162-140	الفصل الثالث: تطور المنظمة الخاصة وأهم نشاطاتها
146 -140	1. البحث عن السلاح
155-147	2. التكوين والتدريب
152-147	1.2. التكوين النظري
155-152	2.2. التكوين العسكري الميداني
158-155	3. البحث عن المال
159-158	1.3. السطو على بريد وهران 5- 6 أبريل 1949
160-159	2.3. تصفية الخونة

رقم الصفحة	الموضوع
160-160	3.3. حماية المناضلين من مضايقات الشرطة
161-160	4.3. عملية كاشيرو
197-163	الفصل الرابع : اكتشاف المنظمة الخاصة وتداعياتها (L'OS)
174-163	1. أسباب اكتشاف المنظمة الخاصة
197-174	2. تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة
190-182	1.2. مطاردة وملاحقة المناضلين
197-190	2.2. محاكمة المعتقلين
192-191	أ. محاكمة بجاية
192-192	ب. محاكمة وهران
194-193	ج. محاكمة عنابة
197-194	د. محاكمة البليدة
230-199	الفصل الخامس : تطور المنظمة الخاصة بعد حلها 1951م
205-199	1. مؤتمر أفريل 1953م وتأزم الوضع السياسي
209-206	2. تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)
230-210	3. اجتماع الاثني والعشرين والتحضير للثورة المسلحة
222-221	1.3. اندلاع الثورة أول نوفمبر 1954

رقم الصفحة	الموضوع
230-222	2.3. ردود الأفعال الأولية على الثورة المسلحة
225-222	أ.ردود فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية
230-225	ب. ردود أفعال الأحزاب الوطنية
227-225	• حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)
228-227	• الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)
228-228	• الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)
230-228	• جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
233-232	الخاتمة
282-235	الملاحق
301-283	قائمة المصادر والمراجع
312-308	فهرس المحتويات